مازن المبارك
رئيس قسم اللغة العربية
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي

الرماني النحوي

في ضوء شرحه لكتاب سيبويه

دار الفكر المعاصر
بيروت - لبنان

دار الفكر
دمشق - سورية

بسم الله الرحمن الرحيم

الرماني النحوي

في ضوء شرحه لكتاب سيبويه

الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه / مازن المبارك . ـــ ط ٣.
. ـــ دمشق : دار الفكر ، ١٩٩٥ . ـــ ٤٧١ ص. ؛ ٢٤ سم .
بآخره فهارس متنوعة ، ردمارك 5- 215 - 57547 - 1
١ ـــ ٤١٥,١   م ب ا   ر   ٢ ـــ ٩٢٤ : أبو الحسن الرماني، علي م
٣ ـــ العنوان   ٤ ـــ المبارك
مكتبة الأسد
ع ـــ ١٢٤٢ / ٨ / ١٩٩٥

الرقم الاصطلاحي : ١٠١٠
الرقم الموضوعي : ٤٥٠
ISBN 1-57547-215-5
الموضوع : النحو والصرف
العنوان : الرُّماني النحوي
التأليف : الدكتور مازن المبارك
الصف التصويري : دار الفكر ـ دمشق
التنفيذ الطباعي : المطبعة العلمية ـ دمشق
عدد الصفحات : ٤٧٢ صفحة
قياس الصفحة : ١٧ × ٢٤ سم
عدد النسخ : ١٠٠٠ نسخة

الطبعة الثالثة ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥ م
ط ١ ١٣٨٣ هـ = ١٩٦٣ م

جميع الحقوق محفوظة
يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه
بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة
والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي
وغيرها من الحقوق إلاّ بإذن خطي من
دار الفكر بدمشق

سورية ـ دمشق ـ برامكة مقابل مركز
الانطلاق الموحد ـ ص.ب (٩٦٢)
برقياً : فكر ـ س.ت ٢٧٥٤
هاتف ٢٢٣٩٧١٧، ٢٢١١١٦٦
فاكس ٢٢٣٩٧١٦
تلكس FKR 411745 Sy

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الطبعة

الحمد لله ، أحمده بجميع محامده ، وأثني عليه سبحانه بجميع صفاته وأسمائه . والصَّلاة والسَّلام على خاتم رسله وأنبيائه .

صدرت الطبعة الأولى من كتاب (الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه) عام ثلاثة وستين (١٩٦٣) ، وكان فيها خطأ مطبعي لم يتدارك ولم يصحَّح . ثم صدرت للكتاب عام أربعة وسبعين طبعة مصوَّرة ، حملت كل ما في الطبعة الأولى من محاسن ومساوئ .

وقد كنت منذ ذلك التاريخ على عزم إخراج طبعة جديدة مصحَّحة ومنقَّحة ، ولكني شغلت عنه أمداً طويلاً ، ثم سنحت بحمد الله فرصة مواتية فعدت إلى الكتاب وقرأته وصحَّحت ما وقفت عليه من خطأ ، وأعدت النظر في بعض نصوصه وعدَّلت ما رأيته في حاجة إلى تعديل في متنه وحواشيه .

وإني إذ أقدم هذه الطبعة في ثوبها الجديد لأرجو أن تكون خيراً من سابقتيها . ويزيدني ثقة في تحقيق هذا الأمل أن (دار الفكر) تكفلت بإصدار هذه الطبعة ، وهي الدار التي عرفت بالإتقان في العمل ، والدقَّة في الضبط ، والذوق في الإخراج .

والله أسأل أن ينفع بهذا الكتاب ، وأن يرزقنا السَّداد في القول والعمل ، له الحمد ، وإليه المآب .

دمشق في : ٢٤ من صفر ١٤١٤ هـ
١٢ من آب ١٩٩٣ م

مازن المبارك

المقدمة

لقد كانت العربية ـ منذ وجدت ـ عزيزة على أهلها ، أثيرة لـديهم ، فكانت موضع عنايتهم ووسيلة تفاخرهم حتى كان من يتفوق فيها عيداً لذويه وأهله ، وفخراً لعشيرته وقبيله . ثم أكرمها الله بالقرآن ، أنزله بها ، فعزز منزلتها وأعلى شأنها وزادها في النفوس عزةً وتقديساً ، وغدت لمن آمن لغة كتاب ودين ، ولمن لم يؤمن آلة تحدّ ودليل إعجاز . وعكف العرب على لغتهم وبذلوا في خدمتها جهوداً مخلصة ومتواصلة تستحق منا كل إجلال وإكبار . وكان لعلماء السلف في ميدانها أعمال رائعة ما تزال آثارهم شاهدة عليها وناطقة بما كانوا عليه من صبر وحدب على اللغة ونفاذ بصيرة فيما يتصل بها .

ثم خلف من بعدهم خلف قنعوا بالعيش على موائدهم ، ووقفوا باللغة حيث وقف القدماء مع أنهم كانوا في أشد الحاجة إلى العربية يتمسكون بها ويزيدون السعي لها ، كما كانت لغتهم نفسها في أشد الحاجة إلى من يدرسها ويقوم على أمرها بعزيمة وإخلاص .

وعلى الرغم من أن الدوافع النبيلة التي دفعت القدماء وحفزتهم لخدمة العربية ما زالت قائمة ، بل قامت إلى جانبها عوامل جديدة تهدد العربية وتنذر بالخطر ، فإن جهود أبناء العربية اليوم تكاد تقف حيث انتهى أسلافهم ، لم يزيدوا عليهم في ميدانها شيئاً ذا بال ، وغدت رعاية العربية اليوم أمراً ضعيفاً وجهداً مبعثراً ، ولم تعد كما كانت جهوداً مخلصة تتضافر وتستمر .

واختلفت بالناس سبلهم وتعددت مذاهبهم ، وكثر المنادون منهم بالتيسير والإصلاح .

ونحن نرى أنه لا سبيل إلى تيسير سليم أو تجديد قويم إلا بدراسة آثار السلف دراسة واعية ، والوقوف على الأصول التي أقاموا عليها عملهم العلمي ، وبنوا عليها مناهجهم في تحقيق مسائل العربية وقوفاً كاملاً ، ومعرفة عناصر القوة والأصالة في مناهجهم ، لنجاريهم فيها ، ومواطن الغميزة والضعف ـ إذا كان ثمة ضعف ـ لنتجنبها ، فنحن أمام لغة عريقة عراقة أصحابها كريمة لكرامة كتابها ، محكمة القواعد والبنيان ، لأن العقول التي عملت فيها كانت عقولاً حكيمة نفاذة ، والبصائر التي اهتدت إليها كانت بصائر مهتدية نيرة . ولا يمكن للغة هذا شأنها أن تدرس من القمة وتهمل فيها القاعدة ، إن العربية كالشجرة الطيبة ، جذرها راسخ ممتد عميق وفرعها في السماء ، ولن يفيدنا دراسة الفرع وتحليل الثمار مالم ندرس السنخ منها والجذور .

وتاريخ العربية يشهد أن القرن الرابع كان أحفل عصورها بالنتاج الضخم وأنه كان عصر نضجها واستوائها ، ولذلك فقد جعلت هذا القرن ميدان دراساتي النحوية فقدمت منذ ثلاث سنوات دراسة جامعية ـ لنيل درجة الماجستير ـ عن واحد من أعلام العربية في ذلك العصر ، هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ ، ونشرت كتابه (الإيضاح في علل النحو) .

وهأنذا اليوم أقدم دراسة عن علَم آخر من أعلام ذلك القرن هو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني المتوفَّى سنة ٣٨٤ هـ .

وقد وقع اختياري على الرّماني لأنني وجدت أن المعلوم عنه ـ على الرغم من أنه كان عالماً ذائع الصيت واسع الشهرة ـ قليل عندنا ، ولأن الأقوال فيه كثيرة متضاربة .. ثم إن الرّماني يكاد يكون في تاريخ نحونا صدىً لتيار نحوي لَمَّا يتضح ، أو صوتاً من أصوات متعددة ارتفعت في سماء القرن الرابع ثم كادت تصيع في غمرة أحداثه ، وزحمة الفحول من علمائه كأبي سعيد السيرافي (٣٦٨ هـ) ، وأبي علي الفارسيّ (٣٧٧ هـ) ، وأبي الفتح عثمان بن جنيّ (٣٩٢ هـ) .

لقد شاع عن الرّماني أنه كان صوتاً وحيداً بين أصوات النحاة في القرن الرابع ، بل لقد كان في الحق منفرداً من بين نحاة عصره بمنهج مستقل في معالجة البحث النحوي وتحقيق مسائله ، وقد رأيت أن أستبين الصدى وأجلو المذهب ، كما رأيت أن أخص الرّماني بالدراسة لأنه يمثّل علماء عصره تمثيلاً صحيحاً باتساع ثقافته وعمقها وتعدد جوانبها ، فهو إمام من أئمة التفسير واللغة والنحو ، وهو إلى ذلك ، من كبار شيوخ المعتزلة ومتكلميهم .

وكان مما زادني رغبة في دراسة نحو الرّماني أنه ممن عنوا بكتاب سيبويه ، وهو في نظرنا كتاب النحو الخالد الذي لم يظفر إلى اليوم بمن يقدره حق قدره فيعنى بتحرير نسخه ونشره . وقد وضع الرّماني حول (الكتاب) ستة كتب بين شرح وبسط واختصار وتهذيب وتبيين أغراض وتوضيح مسائل وتفصيل نكت .

وكان مما وجدته من آثار الرّماني شرحه على كتاب سيبويه ، فوجدت فيه أثراً من الآثار النادرة التي تستحق العناية والدرس ، وذلك لصلته بالكتاب من جهة ، ولأنه من جهة ثانية ، يطلعنا على أسلوب فريد لم نعهده في غيره من كتب النحو ، ويبيّن لنا الصلة التي قامت بين النحو والمنطق عند بعض العلماء .

☆ ☆ ☆

أما المصادر التي اعتمدت عليها في هذا الموضوع فكثيرة متنوعة ، منها المصادر التاريخية التي حاولت أن أقف من خلالها على صورة العصر ، وما ساده من اضطراب في السياسة وازدهار في الفكر . وكان منها كتب التراجم والطبقات عامة ، وتراجم النحاة وطبقاتهم خاصة . ولقد عنيت بصورة أخص بأقوال أقرب أصحاب التراجم والطبقات إلى عصر الرماني ومحّصت أقوالهم فيه وفي زملائه ومعاصريه .

وكان من مصادري الأصيلة بعد ذلك كتب النحو عامة وكتب الرّماني خاصة ، أما الأولى فقد حاولت أن أرى فيها مدى ما نقلت من أقوال الرّماني ، وأما كتب الرّماني

فكان بين يدي منها شرحه على كتاب سيبويه والحدود النحوية ، والحروف ، والنكت في إعجاز القرآن .

وغير خافٍ أن أهم المصادر التي اعتمدت عليها والتي أقمت عليها دراستي إنما هي **كتاب سيبويه وشرح الرّماني عليه** .

وكان كثير من مصادري مخطوطاً غير مطبوع ، حتى إن كتاب سيبويه نفسه لم تفِ طبعاته بحاجة البحث فعدت إلى بعض نسخه الخطية كما هو واضح في ثبت المصادر .

☆ ☆ ☆

وقد جعلت البحث في تمهيد وثلاثة أبواب . أما التمهيد فتكلمت فيه على عصر الرماني من الناحيتين السياسية والفكرية ، أما من الناحية السياسية فقد حاولت رسم صورة لجوّ العصر وأحوال المعيشة واضطرابها فيه ، ونبّهت ـ حذر اللبس ـ على وجود علي بن عيسى الوزير إلى جانب علي بن عيسى النحوي . وأما من الناحية الفكرية فقد تحدثت عن علوم ذلك العصر والمدى الذي بلغته في رقيها وازدهارها ، وحاولت بعد ذلك أن أضع النحو في مكانه بين تلك العلوم . ولما كان النحو هو العلم الذي نعنى به في هذا البحث ، فقد خصصت الحديث عنه بمزيد من البيان وتناولت بالتفصيل ما يتصل به وبمذاهبه وأعلامه .

وتناولت في الباب الأول حياة الرّماني ؛ نشأته وشيوخه وثقافته وخلقه وتلامذته وآراء العلماء فيه ، ثم عددت آثاره التي تجاوزت المئة ، ووصفت ما وقع إليّ منها .

وخصصت الباب الثاني من البحث بشرح الرّماني على كتاب سيبويه فتحدثت عن الكتاب ؛ مادته وأسلوبه ، وشخصية صاحبه فيه . ثم تعرضت لعناية العلماء به ومبادرتهم إلى شرحه . وذكرت عدداً من شرّاحه وفصلت في الحديث عن شرحين من

شروحه ؛ وهما شرح أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، وشرح أبي الحسن علي بن عيسى الرّماني ، فوصفت كلاً منها وبيَّنت مزاياه وخصائصه .

ولما كان شرح الرّماني غير معروف فقد أفردت له فصلاً وصفت فيه نسخته المخطوطة وصفاً مفصلاً ، وصنعت لها فهرساً كاملاً بيَّنت فيه أجزاء الشرح وأبوابه ، ثم عرضت في فصل آخر لمنهج الرّماني في هذا الشرح وبيَّنت أنه منهج فريد بين شروح الكتاب . وأنهيت ذلك بموازنة بين شرحي الرّماني والسيرافي . وختمت هذا الباب بفصل حاولت أن أبيِّن فيه آثار ثقافة الرّماني في شرحه ، ولا سيا ما يتصل منها بالمنطق والفلسفة والاعتزال .

وكان الباب الثالث من البحث موضع الحديث عن النحو عند الرّماني ، وبيان مذهبه فيه . فتناولت نظرة الرّماني العامة إلى النحو ، وفصلت في بيان موقفه من أصول النحو العامة ؛ القياس والسماع والإجماع ، وعرضت في خلال ذلك أمثلة من احتجاجاته وتعليلاته .

ثم عقدت فصلاً لبيان شخصية الرماني النحوية من خلال مواقفه إزاء آراء سيبويه فأحصيت الآراء التي خالف فيها سيبويه ، وميزت ما تابع فيه غيره مما انفرد بمخالفته فيه .. ولم أقصر بحثي هنا على آراء الرّماني في الشرح بل حاولت استقصاء آرائه في كتب النحو المختلفة كالمغني وشروح الألفية وهمع الهوامع .

وعرضت بعد ذلك لموقف الرّماني من المدرستين الخلافيتين البصرية والكوفية ، فأتيت بطائفة من أشهر المسائل الخلافية بين الفريقين ، وعرضت آراء كل منهم إلى جانب آراء الرّماني فيها ، وانتهيت من ذلك إلى بيان نزاهته وتحرره من التعصب المذهبي .

وذكرت أمثلة من (بغداديته) خالف فيها كلاً من البصريين والكوفيين .

وجعلت للبحث خاتمة لخصت فيها أبرز النتائج التي وصلت إليها في جميع الفصول ، كما ألحقت بالبحث نماذج محققة من شرح الرّماني على كتاب سيبويه ، وهي أول نص يحقق من نحو هذا العالم ، قدمته ليكون بين يدي الباحث أنموذجاً من نحو الرّماني وشاهداً يؤيد ما وصلت إليه دراستي من الآراء والنتائج .

ولست أدعي للآراء التي عرضتها في هذا الكتاب عصمة من الخطأ ، وإنما هي آراء تحتمل المناقشة والدرس ، فما رآه الباحث منها سديداً فليحمد الله أن هداني فيه إلى الصواب . وما رآه منها غير ذلك فأنا أستغفر الله منه وأدعوه أن يوفق غيري إلى الصواب فيه إنه وليٌّ التوفيق .

دمشق : ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م

تمهيد

١ ـ عصر الرّماني

أ ـ الحياة السياسية .

ب ـ الحياة الفكرية .

٢ ـ النشاط النحوي في عصر الرّماني

أ ـ الحركة النحوية .

ب ـ مذاهب النحويين .

تمهيد

جرت عادة الباحثين حين يدرسون شخصية من شخصيات العلم أو الأدب أو الفن أن يقدموا بين يدي دراستهم تمهيداً يبسطون فيه الكلام على عصر تلك الشخصية وبيئتها . ويتفاوت القول في هذا التمهيد شمولاً واقتصاراً ، وسعةً وضيقاً ، وفق طبيعة البحث نفسه ؛ فمن الناس من لا تفهم شخصياتهم ، ولا تعلل تصرفاتهم ، ولا تحلل مذاهبهم ، إلا في ضوء العصر الذي عاشوا فيه . ومن الناس من لا يكون بينهم وبين عصرهم صلة متينة فلا يكون في الإسهاب في تحليل العصر كبير غَناء في فهمهم ، ويكتفى من دراسة عصرهم إذ ذاك بما يلقي ضوءاً أو يوصل إلى حقيقة أو يتصل بهم بسبب . وموضوعنا الذي نحن بصدده وهو (الرّماني النحوي) ، موضوع متقارب الأطراف محدّد المعالم ، ولذلك فليس لدينا ما يدعو إلى التأريخ المفصل والجزئي للعصر الذي عاش فيه الرّماني ، وإنما يكفي لنعرف جوّ الرّماني أن نتناول الحديث عن الحالة السياسية والفكرية وعن النحو ومذاهبه ورجاله في عصره .

أما الحالة السياسية فلأنها ترسم لنا الجو الذي عاش الرّماني في ظلاله ، ولأنها تتصل بالحالة الاقتصادية فتتأثر بها وتؤثر فيها ، ومن ثم ترينا المستوى المادي للمجتمع في عصر الرماني ، وتجلو لنا سبباً من أسباب اضطرار الرّماني للكسب من عمل يده . ولأنها أخيراً تجلو اللبس وتدفع الوهم إذ تكشف لنا عن شخصية سياسية خطيرة تحمل اسم الرّماني واسم أبيه وعاشت في عصره ، وهي شخصية علي بن عيسى الوزير .

وأما الناحية الفكرية فنتناولها لأنها تعطينا صورة عن إنتاج العصر ، فنربط بذلك بين إنتاج الرّماني وإنتاج عصره بعامة ، وتساعدنا ـ بعد ذلك ـ على تقويم إنتاج الرّماني ، وتحديد منزلته بين نتاج عصره .

وأما علم النحو فنبسط القول فيه لنعرف المستوى الذي بلغه في ذلك العصر من حيث النضج والعمق وحسن التأليف ، فنعرف من وراء ذلك ما للرّماني فيه وما لغيره .

وأما مذاهب النحاة وأساليبهم فندرسها لأننا قادمون على دراسة مذهب الرّماني ، ومعرفتنا بها هي التي تدلنا على مدى تأثر الرّماني بغيره في منهجه النحوي أو تفرده من بين النحاة بمذهب خاص .

ومعرفة كل ذلك في مدخل البحث مفيدة ما دامت تقرّبنا من الرّماني أو تقرِّبه منّا ، وتكون عوناً لنا على معرفته بصدق ووضوح .

☆ ☆ ☆

- ١ -

عصر الرماني من الناحيتين السياسية والفكرية

ولد علي بن عيسى الرماني في بغداد سنة ٢٩٦ هـ ومات فيها سنة ٣٨٤ هـ . وليس يعنينا أن نتحدث عن عصرة بصورة عامة وإنما يعنينا من ذلك فترة معينة في بيئة محددة ، إنما تعنينا بغداد بين عامي ٢٩٦ و ٣٨٤ هـ .

أ ـ الحياة السياسية :

بويع المقتدر بالله بالخلافة سنة ٢٩٥ هـ ، وبقي في الخلافة خمساً وعشرين سنة خلا أياماً بويع فيها عبد الله بن المعتز (سنة ٢٩٦ هـ) ، والقاهر بالله (سنة ٣١٧ هـ) ، وكانت كفة المقتدر بالله هي الراجحة ، فكان يتغلب على منافسيه ويعود إلى الخلافة حتى قتل سنة ٣٢٠ هـ . وبويع بعده القاهر بالله ثم خلع سنة ٣٢٢ وبويع الراضي بالله ثم المتقي لله سنة ٣٢٩ ثم المستكفي بالله سنة ٣٣٣ ثم المطيع لله سنة ٣٣٤ فالطائع سنة ٣٦٤ ، فالقادر بالله سنة ٣٨١ ، وبقي في الخلافة إلى أن مات سنة ٤٢٢ . وفي أيامه مات الرماني ، الذي كان قد عاصر تسعة من خلفاء بني العباس خلال حياته التي دامت ثمانياً وثمانين سنة .

وقد جرت عادة مؤرخي الأدب أن يقسموا العصور الأدبية تقسيماً يساير تقسيم المؤرخين للعصور السياسية ، وبذلك كانت عندهم أربعة عصور عباسية يمتد الأول منها من سنة ١٣٢ حتى سنة ٢٣٢ ، ويمتد الثاني من سنة ٢٣٢ حتى سنة ٣٣٤ ، ويمتد الثالث حتى سنة ٤٤٧ ، **ويستمر العصر العباسي الأخير حتى سقوط بغداد سنة ٦٥٦ هـ . وعلى هذا يكون الرماني قد عاش من أواخر العصر العباسي الثاني حتى قارب منتصف العصر**

العباسي الثالث . على أننا لسنا نرى أن يقيد تاريخ الأدب أو تاريخ الحياة الفكرية عامة بمثل هذه الحدود الزمنية القاسية ، فهذه إن صلحت للحدّ بين زمنين تاريخيين أو حادثتين سياسيتين فإنها لا تصلح لتحديد حياة الفكر التي تمتد باستمرار وعمق خلف الحوادث السياسية أو التاريخية الظاهرة .

لم تكن الخلافة العباسية في يوم من الأيام أضعف مما كانت عليه أيام الرماني ، وإذا كانت هذه الخلافة قد عمرت خمسة قرون فإن عهد قوتها لم يتجاوز القرن الأول منها ، ثم بدأ الوهن بعد ذلك يتسرب إليها ، فتسلط الأتراك على الخليفة وسيروا شؤون الدولة (٢٣٢ ـ ٣٣٤) ثم خلف من بعدهم آل بويه فسادوا وسيطروا (٣٣٤ ـ ٤٤٧) وأضاعوا هيبة الخلافة .

لقد تفتحت عينا الرماني على الحياة في بغداد ، وبغداد يومئذٍ مسرح للفتن والاضطرابات ، ففي كل يوم نكبة تحلّ إما بالدولة إذ ينتفض عليها عامل من عمال الولايات ويعلن انفصاله عنها وتمرده على الخليفة فيها ، أو تحل بوزير من الوزراء إذ يسخط عليه الخليفة فيقبض عليه ويصادر ماله وأملاكه ، ويشرد أهله وأصحابه ، أو تحل بالخليفة نفسه إذ يتآمر به وزراؤه أو قواده أو جنوده فإذا هو مخلوع أو مسمول أو مقتول .. وهي حيثما حلت من هؤلاء إنما تحل من ورائهم جميعاً بالشعب الذي يتلقى صدى هذه الهزات .

أضف إلى ذلك ما كان يحدث بين أصحاب العقائد والمذاهب من مناظرات وخصومات كانت تلبس في كثير من الأحيان لباس القوة والعنف فيكون من ورائها التنكيل والحرق وإراقة الدماء .

ولم يكن بد من أن ينعكس أثر هذه الهزات على حياة العامة فتكون بينهم دسائس ومكايد وفتن ووقائع ، وتلعب من وراء ذلك كله أيد خبيثة كانت تتربص بالأمن حتى إذا سنحت لها الفرصة انطلقت أيدي الفساد منها تقتل وتحرق وتنهب . ونستطيع أن

نسير بالزمن مع الرماني منذ ولد في سنة ٢٩٦ هـ إلى أن مات في سنة ٣٨٤ ، مستعرضين أهم ما مرَّ ببيئته من الأحداث في تلك السنين .

أول ما يطالعنا في هذه السنين فتنة مبايعة ابن المعتز سنة ٢٩٦ هـ ، وذلك حين اجتمع عدد من القواد والكتاب والقضاة على خلع المقتدر بالله ومبايعة ابن المعتز ، ولكن الخليفة الجديد لم يلبث أن خلع وقبض عليه وعلى أصحابه ، وعاد المقتدر بالله إلى الخلافة بعد سلسلة من حوادث النهب والقتل[١] . وتلت ذلك حادثة أخرى هي نكبة الوزير ابن الفرات سنة ٢٩٩ ، على يد المقتدر الذي عزله وقبض عليه وصادر أمواله « فافتتنت بغداد لقبضه »[٢] .

ولم تكد السنوات الأولى من القرن الرابع تطل حتى كانت الأحوال قد فسدت ، والنيات قد خبثت ، والأحقاد قد تحكمت ، وزاد البلاء في بغداد بما انتشر بين أهلها من علل وأمراض[٣] . وضعفت هيبة الخلافة فطمع اللصوص والعيَّارون في الداخل ، وطمع الأعداء والمتمردون في الولايات والأمصار ، فخرج الأطروش في طبرستان ، والقرامطة في هجر والإحساء والبحرين ، والحسين بن حمدان في الجزيرة ، وكانت في بغداد محنة الحلاج وصلبه ، ثم فتنة الحنابلة مع العامة سنة ٣٠٦ ، وقلَّت الأرزاق وارتفعت الأسعار وتعددت الحرائق وتكاثرت ضحاياها وشغل الناس بأمر صحتهم وأمنهم ومعاشهم . وظهر القرامطة على البصرة سنة ٣١١ فاستباحوها سبعة عشر يوماً ، وتعرضوا لقوافل الحجاج فنهبوا وأسروا ، وأسرفوا في القتل « فانقلبت بغداد بأهلها إلى مأتم ، وخرجت النساء منشورات الشعور ، مسودات الوجوه ، يلطمن ويصرخن في الشوارع .. »[٤] ، وتابع القرامطة طريقهم إلى الكوفة واستولوا عليها سنة ٣١٥ ، وتجددت الفتن في

---

(١) ابن الأثير ، حوادث سنة ٢٩٦ ، (جـ : ٨) .

(٢) ابن الأثير ٢٢/٨

(٣) اقرأ وصف ذلك في ابن الأثير ٢٣/٨ و ٢٦ و ٣٠

(٤) المنتظم حوادث سنة ٣١٢ (١٨٧/٥) .

بغداد ، وخلع المقتدر ونودي بخلافة القاهر سنة ٣١٧ ، إلا أن المقتدر تغلب ثانية وعاد إلى الخلافة وبقي فيها حتى قتل سنة ٣٢٠ ، وضعفت هيبة الخلافة وهان أمرها على الناس ، وتقلص نفوذ الخليفة ، « حتى لم يبق له غير مدينة السلام وبعض السواد »[1] .. بل لم يعد للخليفة حتى في بغداد سوى الاسم ، وأما السلطان فكان نهباً موزعاً بين الأقوياء في الدولة ، أولئك الذين يسلك الواحد منهم شتى السبل ليصل إلى القيادة أو إمارة الأمراء فيتولى مقاليد الحكم ، ويجعل من الخليفة موظفاً عنده كما كان الراضي عند ابن رائق الذي استولى على بغداد في ألف من القرامطة ! وكما كان المطيع عند معز الدولة ، وكثيراً ما كان الخليفة يضطر إلى الفرار من عاصمة ملكه كما فعل المتقي حين فرّ إلى الموصل ليترك بغداد لأبي عبد الله البريدي يدخلها سنة ٣٣٠ فيملؤها بجنوده رعباً ونهباً وتقتيلاً . وكما فعل حين التجأ إلى بني حمدان فراراً من أمير الأمراء توزون الذي دخل بغداد سنة ٣٣٣ وأثقل كواهل أهلها بالضرائب .

وحسب بغداد أن أهلها أخذوا يفكرون في هجرها حتى أنه « خرج خلق كثير من تجار بغداد مع الحاج للانتقال إلى الشام ومصر لاتصال الفتن ببغداد وتواتر المحن عليهم من السلطان »[2] . وحسب أهلها أنهم اضطروا في كثير من الأحيان إلى أكل الميتة والكلاب بل الأطفال[3] ، وحسب الخلفاء أن الأمر خرج من أيديهم و « ازداد أمر الخلافة إدباراً ، ولم يبق لهم من الأمر شيء البتة ، وقد كانوا يراجعون ويؤخذ أمرهم فيما يفعل ، والحرمة قائمة بعض الشيء ، فلما كان أيام معز الدولة زال ذلك جميعه بحيث أن الخليفة لم يبق له وزير ، وإنما كان له كاتب يدير إقطاعاته .. وتسلم معز الدولة العراق بأسره ولم يبق بيد الخليفة شيء البتة إلا ما أقطعه معز الدولة مما يقوم ببعض

---

(١) المنتظم حوادث سنة ٣٢٥ (٢٨٨/٦) .
(٢) المنتظم ٣٣١/٦
(٣) ابن الأثير ١٦٧/٨ . والمنتظم ٣٣١/٦ و ٣٣٤

حاجته »[1] ، وقد ازدادت حال الخليفة المطيع سوءاً على يد بختيار بن معز الدولة الذي أجبره على بيع أثاثه وثيابه ليؤدي إليه المبلغ الذي فرضه عليه ![2]

وفي سنة ٣٣٨ يخرج عمران بن شاهين على الدولة ، وهو صياد من عامة الناس يجمع حوله عدداً من قطاع الطرق ، ويغريه ضعف السلطان فيطمع في الملك ، ويتصدى لجيش الدولة ويهزمه غير مرة !

ولم يكن هذا الصراع القائم على الطمع والهوى واستضعاف شأن السلطان أشد أثراً في حياة العامة من الصراع الآخر الذي كان ينشب في بغداد بين أصحاب المذاهب والعقائد ؛ فلقد كان لكل عقيدة أنصار في بغداد ، وكثيراً ما كانت تقوم المناظرات بين أفراد هذه الفرق ثم يتطور التناظر والجدال إلى اصطدام وقتال ، وتتدخل الدولة وفق هوى السلطان فتؤيد هذه الفرقة أو تلك . ومن هذه الفتن ما حدث في بغداد سنة ٣٠٦ بين الحنابلة والعامة ثم تجدد بينهم أيضاً في سنة ٣٢٩

ومن هذه الفتن أيضاً ما أدت إليه مغالاة بني بويه في تأييد التشيع ، فما كان كثير من الفتن ليقع بين السنة والشيعة في أيام عاشوراء[3] لو لم يأمر معز الدولة البويهي سنة ٣٥١ بإغلاق الأسواق في هذا اليوم وإقامة المنادب على الحسين وآل البيت ، حتى أصبح يوم عاشوراء بدعة متبعة تتجدد فيه المآسي كل عام ، وتقع فيه الفتن حتى دخل عضد الدولة بغداد سنة ٣٦٧ « وقد هلك أهلها قتلاً وحرقاً وجوعاً للفتن التي اتصلت فيها بين الشيعة والسنة »[4]

---

(١) ابن الأثير ١٦٢/٨

(٢) ابن الأثير ١٢٢/٨

(٣) عد إلى أخبار الفتنة بين السنة والشيعة في يوم عاشوراء في حوادث سنة ٣٥٣

(٤) المنتظم ٨٨/٧

ولا ننسى بعد ذلك كله ما كان يحدث بين جنود الدولة أنفسهم من انقسام وخصومات بل من حرب وقتال ، فكم من مرة وقعت الفتنة ونشب القتال بين الترك والديلم . وكم من مرة اتسع نطاق هذا القتال بينهم حتى شمل العراق كله كما في فتن سنة ٣٦٣ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٩

وهكذا كانت بغداد في هذه الفترة مسرحاً لأحداث كثيرة خطيرة مرت في نحو قرن من الزمن فغيرت أوضاع الدولة وقلبتها رأساً على عقب ، وجعلت من دولة العباسيين ذات النفوذ والسلطان ، وذات المنعة والقوة ، وذات الطول والعرض ، دولة تسير نحو الانهيار بخطا فساح وجعلت من الدولة التي كان حاكمها يتحدى السحاب بأن يمطر أين شاء فلا بد لخراجه أن يعود إليه ، دولةً يعيش مواطنوها في فقر يضطرهم إلى أكل الكلاب والأطفال ، ويعيش وزراؤها وأغنياؤها في خوف يترقبون المصادرة والسجن ، ويعيش جنودها على الشغب يهددون به إذا تأخرت عنهم الأرزاق . وحسب هذا القرن أنه تولى الخلافة فيه تسعة خلفاء ، لم يمت في الخلافة منهم إلا اثنان . وأما سائرهم فكان بين قتيل وخليع ومسمول [1] ، وأن حياة الوزير أو القائد فيه كانت موزعة بين العمل والسجن حتى إن علي بن عيسى الوزير تردد بين النفي والسجن والوزارة أكثر من خمس مرات [2] . وإن رجلاً كعمران بن شاهين يتمرد ويتحدى السلطان ويهزم جيش الدولة ، وتعمل الدولة الحيل أربعين سنة فلا تقدر عليه ، ثم يموت حتف أنفه تاركاً الأمر لابنه من بعده .

إنه قرن لم تكن تمضي منه سنة حتى تحدث فتنة أو يشب حريق [3] . إنه قرن تعطل فيه الحج غير مرة فلم يحج في كثير من سنواته أحد من أهل العراق [4] .

---

(١) مات في الخلافة الراضي والقادر ، وقتل المقتدر وابن المعتز ، وخلع المطيع والطائع ، وسمل القاهر والمتقي والمستكفي .

(٢) وذلك بين سنتي ٢٩٦ و ٢١٧ . وقد مات سنة ٣٣٥

(٣) وقعت الحرائق في بغداد سنة ٣٠٣ ، ٣٠٩ ، ٣٢٣ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٧١ ، ٣٨٤

(٤) تعطل الحج سنة ٣١٣ ثم من سنة ٣١٧ إلى سنة ٣٢٧ (المنتظم ٢٩٦/٦) ، وسنة ٣٨٤

لقد اضطربت الأحوال في هذا القرن بقدر ما كانت مستقرة من قبله ، وضعفت الخلافة فيه بقدر ما كانت ذات هيبة وسلطان أيام الرشيد والمأمون . وتلقت الدولة فيه من صروف الدهر وعواديه بقدر ما كانت أبدت من المنعة والجلد . ومع ذلك فلو لم تكن هذه الدولة الواسعة ذات قوة وبأس لما امتدت بها الحياة ـ مع هذه الأحداث ـ قرابة ثلاثة قرون أخرى عاشتها بفضل ما اتخذته لنفسها في عصرها الأول من أسباب القوة والحياة .

ب ـ الحياة الفكرية :

ليس هناك مجال للموازنة بين الحياة السياسية والحياة الفكرية في القرن الرابع ، فلقد كان بينهما بون شاسع وفرق بعيد . فأما الحياة السياسية فقد رأينا طرفاً من فسادها واختلال أوضاعها . وسنرى الآن أن هذا الجانب المضطرب من الحياة السياسية لم يكن له تأثير سيء في حياة الفكر ونشاط العقل في ذلك العصر ، وأنه ليس ضرورياً أن تكون جوانب الحياة كلها في مستوى واحد من القوة والرقي ، أو الضعف والتأخر ، بل قد يكون أحد هذه الجوانب ضعيفاً منهاراً في مجتمع من المجتمعات على حين يكون هذا المجتمع في غاية من الرقي والتقدم في جانب آخر من جوانب الحياة .

ونحن في عصر الرماني أمام مثال واضح لهذا التفاوت في القوة والضعف في جانبين من جوانب الحياة ، أما الضعف والانهيار فقد كان ممثلاً في الحياة السياسية ، وأما القوة والنشاط فلقد بلغت حياة الفكر منهما مبلغاً عجباً . وقد لا نكون بعيدين عن الحقيقة إذا قلنا إن بعض العوامل التي أدت بالدولة إلى الفساد السياسي كانت هي نفسها عوامل ساعدت على رقيّ الحياة الفكرية وازدهارها ، وذلك لأن السياسة اصطنعت العقل بجميع وسائله واتخذت منه سلاحاً من أسلحة صراعها العنيف ، فكان الفكر والقلم واللسان أسلحة مسخرة في ميدان الصراع إلى جانب السيف والرمح والسنان . وكما كان الملوك والوزراء يحشدون لديهم وسائل القوة المادية من جند ومال وسلاح ، كذلك كانوا

يسعون إلى القوة المعنوية والأدبية فيحشدون من حولهم العلماء والأدباء ، يفخرون بهم ويتنافسون ، ولقد آتت هذه المنافسة أكلها طيباً في ميدان الفكر والأدب وخاصّة حين أسهم فيها القائمون بالأمر في تلك الدويلات التي نشأت في أحضان الخلافة العباسية كالدولة البويهية ، فلقد كان قيام هذه الدويلات وما يتطلع إليه أصحابها من مظاهر النفوذ والاستقرار باعثاً على تشجيع العلماء والأدباء .

وكان هناك عامل آخر ساعد على رقي الحياة العقلية في ذلك العصر ، وهو أن المجتمع العباسي كان قد وصل إلى مرحلة جديدة من مراحل عمره العقلي والثقافي وهي مرحلة الإنتاج الخاص ، أو الأصيل ، بعد أن كان في مرحلة البحث والتطلع والنقل ، فلقد مضى زمن الرشيد والمأمون ، وامتلأت دور الكتب وخزائن الخلفاء بما نقل إليها وترجم من علوم الفرس والهند واليونان ، وجاء دور التعليق والنقد ، والتقويم والشرح ، ودور الإنتاج والتأليف ، ودور التوفيق والملاءمة بين ذلك المنقول القديم وهذا المؤلَّف الجديد . وكان القرن الرابع ميداناً رحباً لكل ذلك فظهر فيه إنتاج ذلك المجتمع ، وكانت نتاج شعوب مختلفة قوي بينها الاتصال والتمازج ، ووحّدت - أو قاربت - بينها الحياة في مجتمع واحد ، وكانت وحدة لم تفقد شعباً منها خصائصه الأصيلة ، ولكنها مع ذلك لم تترك لشعب منها أن يتلوّن بلون مخالف للمجتمع الذي طابع الفكر فيه إسلامي ، ولغة التعبير فيه عربية . ولقد كان ذلك على الرغم من أن هذا العصر الذي نبحث فيه لم يكن الحكم فيه عربياً ، وإنما كانت للعرب فيه غلبة الدين واللغة . وكان لغيرهم من الأتراك والديلم فيه غلبة الحكم والسياسة .

ولا شك أن تفاعل عقليات هذه الشعوب المختلفة ، واتصالها القريب أو قربها المتصل قد ساعد على رقي الحياة الفكرية ، وسعة ميادينها ، وتنوع مجالاتها ، وبحسبنا لنصور الحياة الفكرية في القرن الرابع ونقف على مدى نشاطها أن نلم ببعض آثار الفكر في ميادين العلوم والآداب والعقائد في ذلك العصر .

إن في كتب التاريخ والآداب والفرَق لصوراً رائعة لحيوية الحياة الفكرية ونشاطها في القرن الرابع . وقد ساعد على وضوح هذه الصورة وإبرازها أن كثيراً من الأدباء والكتاب والمؤلفين كانوا هم أنفسهم حملة أفكار ، وأصحاب عقائد ، فعرضوها ودعوا إليها ودافعوا عنها ، ولولا ذلك لما وجدنا في تاريخنا وتاريخ أدبنا تلك الصور الكثيرة الواضحة من صراع العقائد وتنافس الفرق وتناظر الأفراد كتلك التي كانت بين أبي بشر متى بن يونس (ت ٣٢٨) وأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨) ، وبين أبي بكر الخوارزمي (٣٨٣) وبديع الزمان الهمذاني (ت ٣٩٨) ، وبين أبي العلاء المعري (٣٦٣ ـ ٤٤٩) وداعي الدعاة الفاطمي[١] (٤٧٠) ، وبين الصاحب بن عباد (٣٨٥) وأبي حيان التوحيدي (ت ٤٠٠) .

ولولا ذلك أيضاً لما وجدنا أثراً لتلك الحيوية الفكرية الرائعة التي تمثلت في الصراع بين الأشاعرة وخصومهم ، فلقد انشق الأشعري عن المعتزلة في أواخر القرن الثالث بعد أن كان منهم . وأخذ يحاربهم بأسلحتهم في استخدام العقل وحذق الجدل ، **محاولاً أن يوفق بين السنة والعقل .. واشتد النزاع بين الأشاعرة وخصومهم حتى بلغ غايته في أواخر القرن الرابع في العراق**[٢] .

الفلسفة :

وقد كان العقل نشيطاً مبدعاً في كل الميادين التي خاضها ، ففي ميدان الفلسفة نشط الفكر الإسلامي في القرن الرابع ومثّله علماء ممتازون كالفارابي (٣٣٩) وابن سينا (٣٧٠ ـ ٤٢٨) والبيروني (٤٤٠) .. وإذا كان هؤلاء العلماء يمثلون الفكر الفلسفي الحر فقد كان هناك مجال فلسفي آخر ، وهو مجال الفلسفة التي كانت تقيِّد نفسها بالملاءمة بين العقل والدين ، أو مجال علم الكلام ، وقد برع المسلمون فيه في القرن الرابع ، وكان

---

(١) كانت تلك الرسائل بينهما حوالي سنة ٤٣٨

(٢) انظر الحضارة الإسلامية في القرن الرابع ٢٨٦/١ وما بعدها

من أعلامه الجبائي (٣٢١) ، والأشعري (٣٣٤) ، والإسفراييني (٤٠٦) ، والباقلاني (٤٠٣) . ولقد كان لعلماء الكلام أثرهم البعيد في التوفيق بين الفكر والدين .

المنطق :

وأما المنطق فقد كانت صلته بالعقل العربي صلة مبكرة ، فلم يأت القرن الرابع حتى كان المنطق بأحكامه وأساليبه هو السائد في آثار العلماء ومؤلفاتهم على تنوعها واختلاف موضوعاتها ، فالمنطق عند المتكلمين سلاح الدفاع عن الإلهيات وإثبات حقائق الدين . وهو في يد الفقهاء أداة استنتاج الأحكام من نصوص الشريعة . وهو في أعمال النحويين أمر أساسي ما دامت في النحو أحكام تستنتج وقياس يتبع .

التاريخ والجغرافية :

وكذلك كان نشاط العقل في ميدان التاريخ والجغرافية نشاطاً رائعاً ، فظهر الطبري (٣١٠) والمسعودي (٣٤٦) ، وظهر البلخي (٣٢٢) وهو أول من رسم الأرض . وظهر ابن حوقل (٣٨٠) صاحب المسالك والممالك ، والمقدسي (٣٨٠) صاحب « أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم » ، ولا شك أن هذه المؤلفات التي وضعت في التاريخ ووصف الأقاليم تدل على حياة فكرية خصبة ، كما تعدّ هي نفسها تراثاً فكرياً ضخماً .

الأدب :

أما الحياة الأدبية في القرن الرابع ، وما خلفه ذلك القرن من إنتاج في ميادين الأدب ؛ نثره وشعره ، وفي ميادين اللغة ؛ مادتها وعلومها ، فقد كثر الحديث عنها والقول فيها ، وتناولها الباحثون جملة وتفصيلاً ، فبحثوا في النثر وأساليبه ، كما بحثوا في الشعر وأغراضه ، وتناولوا الكثير من أعلام الشعر والنثر وأفردوهم بالدراسة والبحث .

وتكفينا هنا الإشارة إلى أن هذ النزعة الأدبية كانت عامة شاملة حتى رفعت

الظلامات بلغة الشعر ، ووقع عليها بكل رائع وبليغ . وإن كمية النظم بلغت في ذلك العصر مبلغاً عظيماً ، وحسب الشعر كثرة أن يتجاوز عدد الذين هنأوا ابن عياد بمناسبة قصر بناه ، الخمسين شاعراً ، وأن يزيد عدد الذين مدحوه على خمس مئة شاعر !

وأما العمق الذي اتصف به الأدب على اختلاف موضوعاته ، ففي مؤلفات ذلك العصر خير دليل عليه ، ولعل من خير الذين يمثلون ذلك أبا حيان التوحيدي الذي كان « كاتب ضبوط جلسات المجمع العلمي البغدادي »[1] ، فنقل إلينا في مؤلفاته صورة حية لمناقشات العلماء وأقوالهم ومدى ما بلغته من النضج والعمق ، وإذا لم يكن أبو حيان مصدراً ثقة تعتمد أقواله في هذا المجال .. فحسبنا أنه هو نفسه ـ بما كتب ، وما أنطق به علماء عصره ـ صدى لبيئته وثمرة من ثمار عصره .

اللغة :

وأما اللغة فقد بلغت في هذا العصر مستوى رفيعاً ، وخدمتها جهود مخلصة ، فظهرت فيها مؤلفات خالدة وضعها ابن دريد (٣٢١) والأزهري (٣٧١) والعسكريّان وابن فارس (٣٩٥) والجوهري (٣٩٨) والثعالبي (٤٢٥) . وأخذ علماء اللغة يجوبون آفاقاً جديدة في فلسفة اللغة وخصائصها كما صنع ابن جني (٣٩٢) في الخصائص وسر صناعة الإعراب .

وأما النحو في هذا العصر فسنفرد له حديثاً نتناول فيه مدارسه وأشهر رجاله .

العقائد :

وأسهم العقل في ميدان العقيدة بنصيب وافر وحظ عظيم . وكانت طبيعة المجتمع في القرن الرابع هي التي تدفع العقل إلى هذا النشاط . وذلك لأنه كانت في المجتمع عقليات ذات خصائص مختلفة . وكانت تتجاور فيه أديان ومذاهب متباينة ، وكان العقل هو

---

(١) قولة للأستاذ محمد كرد علي في مقدمة المقابسات .

الوسيلة الوحيدة المشتركة المقبولة لدى الجميع فكان لابد له أن ينشط ويغزر نتاجه ، سواء في المجالس والمناظرات ، أو في الكتب والمؤلفات .

وكان احتكاك هذه العقليات والعقائد واضحاً في بغداد بصورة خاصة ، فهي عاصمة الدولة ، وفيها رؤوس المذاهب والفرق ، فلا غرو إذا كانت بعد ذلك مسرحاً لصراع فكري عنيف تمثل في حلقات المناظرة والجدل في المساجد ودور الأمراء . وقد وصل إلينا الكثير من أخبار هذه المجالس وسيادة العقل فيها ، ومن ذلك ما ذكره الحميدي في ترجمة أبي عمر أحمد بن محمد بن سعدي ، وكان قد رحل إلى العراق قبل الأربع مئة بمدة ، فقال إن سائلاً سأله حين عاد من بغداد إلى القيروان فقال له : « هل حضرت مجالس أهل الكلام ؟ فقال : بلى حضرتهم مرتين ثم تركت مجالسهم ولم أعد إليهم ، فقال له : ولم ؟ فقال : أما أول مجلس حضرته فرأيت مجلساً قد جمع الفرق كلها ، المسلمين من أهل السنة والبدعة ، والكفار من المجوس والدهرية والزنادقة واليهود والنصارى وسائر أجناس الكفر ، ولكل فرقة رئيس يتكلم عن مذهبه ويجادل عنه . فإذا جاء رئيس من أي فرقة كان قامت الجماعة إليه قياماً على أقدامهم حتى يجلس فيجلسون بجلوسه ، فإذا غص المجلس بأهله ورأوا أنه لم يبق لهم أحد ينتظرونه ، قال قائل من الكفار ؛ قد اجتمعتم للمناظرة فلا يحتجّ علينا المسلمون بكتابهم ولا بقول نبيِّهم فإنا لا نصدق بذلك ولا نقرّ به ، وإنما نتناظر بحجج العقل وما يحتمله النظر والقياس . فيقولون : نعم ، لك ذلك . قال أبو عمر : فلما سمعت ذلك لم أعد إلى ذلك المجلس . ثم قيل لي : ثمّ مجلس آخر للكلام ، فذهبت إليه فوجدتهم على مثل سيرة أصحابهم سواء ، فقطعت مجالس أهل الكلام فلم أعد إليها[1] .

وقد كانت هذه الفلسفة الجاهدة للملاءمة بين النقل والعقل أو بين الدين والفكر أسبق من الفلسفة النظرية الحرة ، وذلك لما كان للدين من أثر راسخ في النفوس منذ عصر مبكر . ولقد كان على هذه الفلسفة التي هي علم الكلام أن تكون دائبة العمل

(١) جذوة المقتبس : ١٠١

مستمرة النشاط لأن الحياة المتقدمة كانت تخلق أمامها المشكلات وتجدد لها العقبات ، ثم تترك لها أن توفق بين هذا العقل الجديد المتطور ، وذلك الإيمان القديم الثابت . وكثيراً ما أدى الاصطدام بهذه العقبات الفكرية الجديدة إلى اختلاف العلماء حول سياسة التوفيق ، وحول الحلول المقترحة لذلك ، فإذا هم متعددو الآراء والمذاهب ، وإذا الفرقة الواحدة تتفرع إلى فرق متعددة لكل منها آراؤها ومذاهبها . ولقد كان لتلك الفرق أثرها البعيد في الحركة الفكرية في القرن الرابع وخاصة حين عكف علماؤها على الكتابة والتأليف ، شارحين مذاهبهم أو محاولين أن يجدوا لها سنداً في علم من علوم الدين . وكما وجد النحويون في القرآن الكريم مادة لقواعدهم ، ووجد اللغويون في ألفاظه مادة يشرحون غريبها ويؤلفون في مفرداتها ، كذلك تناوله المتكلمون بالتفسير والتأويل محاولين أن يصلوا من وراء ذلك إلى تثبيت عقيدتهم ، وإظهار موافقتها لما جاء في القرآن . ومن هنا كان لعلماء هذه الفرق جهود واسعة في ميدان التفسير ، وأقدم على التأليف فيه عدد من علمائهم كالجبائي[(١)] (ت ٣٢١) وأبي بكر بن النقاش[(٢)] (٣٥١) ، وأبي الحسن الرماني[(٣)] ، وعبيد الله الأسدي الطائي[(٤)] (ت ٣٨٧) .

وكان بين كثير من أصحاب هذه المذاهب تقارب واتصال ، فلم يكن بين السنة والمعتزلة مثلاً شيء من التخالف في العبادات ، وإنما كان الخلاف في أمور نظرية

---

(١) الجبائي هو أبو هاشم عبد السلام بن محمد . قدم بغداد سنة ٣١٤ . وكان من كبار شيوخ المعتزلة ومؤلفيهم .

(٢) هو أبو بكر محمد بن الحسن من أئمة القراء والمفسرين في العراق . ومن شيوخ المعتزلة في بغداد . وتفسيره (شفاء الصدور) ضاهى به تفسير أبي طالب المفضل بن سلمة المسمى (ضياء القلوب) ، ومن تفسير ابن النقاش قطعة في دار الكتب وأخرى في المتحف البريطاني . ولابن النقاش أيضاً (الإشارة في غريب القرآن) و (الموضح في معاني القرآن) . طبقات المفسرين للسيوطي : ٢٩ فهرست ابن خير : ٥٧ ، بروكلمان م٣٣٤/١

(٣) سيأتي ذكر تفسير الرماني هذا مفصلاً فيما بعد .

(٤) هو أبو القاسم عبيد الله بن محمد النحوي المعتزلي . أخذ عن السيرافي والفارسي ولم يتم تفسيره . طبقات المفسرين للسيوطي : ٢٢ ، معجم الأدباء ٦٦/١٢

كلامية ، وكذلك كانت هناك صلة حسنة بين المعتزلة وبعض فرق الشيعة ، بل كان كثير من علماء المعتزلة شيعة . ولا بد من الإشارة إلى أن معتزلة بغداد خاصة كانوا يقولون بتفضيل علي بن أبي طالب ، وأنهم كانوا على صلة طيبة ببني بو يه الذين فسحوا لهم المجال فنشطوا وانتشروا .

والخلاصة أن عصر الرماني الذي ساءت فيه الأحوال السياسية ، كان في أوج نشاطه الفكري . وأن إنتاج العقل الإسلامي في ميادين العلوم والآداب والعقائد كان في هذا العصر إنتاجاً رائعاً بحق . ويكفي أن نقف على ما ذكره ابن النديم في الفهرست والقفطي في إخبار العلماء بأخبار الحكماء لنعلم كم من النوابغ ظهر في تلك الفترة ، وكم من آثار الفكر ظهر وخلد . ولنعلم أن حياة الفكر في عصر الرماني كانت حافلة بضروب الحيو ية والنشاط . وكانت في كثير من نواحيها متأثرة بالظروف السياسية المضطربة ، ولكن وسائل الغلبة في الصراع الفكري تمنح أصحابها المجد والخلود . وبينما تمضي وسائل الحرب بأصحابها تبقى صحائف الفكر حية نيِّرة ويحيا فيها أصحابها .

☆ ☆ ☆

- ٢ -

النشاط النحوي في عصر الرماني

(أ) الحركة النحوية :

كانت العراق أيام العباسيين أكثر البلاد الإسلامية ملاءمة للحركة العلمية عامة ولعلوم العربية خاصة ، لذلك كانت أسبق تلك البلاد إلى المشاركة في الحركة العلمية وخدمة العلوم الإسلامية ولا سيا علوم اللغة ، وتعليل سبق العراق إلى ذلك أمر واضح ، لأن النشاط العلمي ، وإن كان قد بدأ منذ عصر مبكر ، فإنه في العراق استقرت الخلافة العباسية - فيا بعد - وتضافرت جهود الخلفاء بسلطانهم وأموالهم ، مع جهود العلماء بعقولهم وقرائحهم لتجعل من بغداد عاصمة الدنيا في الثقافة والعلم .

وفي العراق تجاورت شعوب كان لكل منها صفاته العقلية وإمكاناته الثقافية ، فكانت العراق ملتقى رواسب أمم كثيرة ذات حضارة عريقة وتاريخ قديم .

وفي العراق كثر الأعاجم وازداد اتصالهم بالعرب وامتزاجهم بهم ، فظهرت آثار العجمة في اللسان العربي وهو لسان الدين والدولة . فكان ذلك داعياً إلى وضع ما يحفظ اللسان من الزلل ، ويصون اللغة من الضياع ؛ وكانت كل تلك الأسباب مجتمعة مما جعل العراق أسبق إلى ميدان العمل العلمي عامة ، والعمل النحوي خاصة .

وكانت البصرة أسبق مدن العراق إلى ميدان النشاط النحوي ، وتبعتها الكوفة بعد نحو قرن من الزمن ، ثم جاءت بغداد على أثرهما ، وقامت بأمر النحو بعدهما ، فاتجهت نحوها الأنظار وتسابق إليها العلماء والطلاب .. إلا أن المرحلة التي قطعتها البصرة

والكوفة في النحو قبل أن تنافسهما بغداد كانت مرحلة رائعة الأثر بعيدة المدى . وإلى هاتين المدينتين يعود الفضل الأول في بناء النحو العربي ووضع أصوله .

وقد كان للمنافسة الشديدة بين نحاة البصرة والكوفة أثر حميد في شحذ الهمم وبذل الجهود في خدمة النحو والصرف . بل لقد ساعدت تلك المنافسة على الوصول بعلم العربية إلى النضج والعمق وكثرة المؤلفات ، كما كانت سبباً في تعدد الآراء وتشعب المذاهب .

أما بغداد فكان أثرها واضحاً ـ فيما بعد ـ في التوفيق والمزج بين المذهبين البصري والكوفي وذلك حين قصدها نحاة المدينتين المتنافستين فإذا الخلفاء يقرّبون الكوفيين ، ويتخذون من علمائهم معلّمين لأولادهم فيكون المفضَّل الضبي (ت ١٦٨) معلماً للمهدي ، ويكون الكسائي (ت ١٨٩) معلماً للرشيد ثم جليساً ملازماً له ومعلماً لولديه الأمين والمأمون ، ويكون الفراء (ت ٢٠٧) صديقاً للمأمون ومعلماً لأولاده ، ويكون ابن السكيت (ت ٢٤٤) معلماً لأولاد المتوكل .

وقد يرتقي المقام بواحد من علماء البصرة فينافس زميله الكوفي في خدمة الخليفة أو تعليم أبنائه كما نافس المبرد (ت ٢٨٥) زميله ثعلباً (ت ٢٩١) في تعليم عبد الله بن المعتز .

على أنه لما كانت أكثر هذه الخلافات شخصية لم يقصد بها وجه العلم فإن علينا أن نلاحظ هنا أمرين اثنين :

أما الأمر الأول : فهو أن انتصار الكوفة في بغداد لم يكن انتصاراً لمذهبها النحوي على مذهب البصرة ، وإنما كان نصراً سياسياً أو شخصياً فحسب ، أي كان نصراً لعلماء الكوفة لا لعلمها .

وأما الأمر الثاني فهو أن هذا التنافس الشخصيّ بين علماء المدرسَتين لم يدم طويلاً ، بل سرعان ما خبت حدته حين فارق أرضه ، وكأنه ضعف حين بعد عن

موطنيه الأصليين ومدينتيه المتعصبتين ، ولانت جوانبه في المجتمع البغدادي الجديد ، ولم يكد يأتي القرن الرابع أو عصر الرماني حتى كان التناحر الشخصي بين علماء النحو قد خف أثره . « وإن بوادر الخلاف إذا كانت قد أطلت بين الخليل بن أحمد (١٧٥) وزميله الرواسي (نحو ١٩٠) اللذين اجتمعا في حلقة شيخهما عيسى بن عمر[1] ، وتركزت بين سيبويه (١٨٠) والكسائي (١٨٩) ، وبلغت أشدها بين المبرد (٢٨٥) وثعلب (٢٩١) ، فإن أوارها أخذ يخبو فيما بعد بين تلاميذ هؤلاء وأولئك . وذلك لأن هذه الطبقات الجديدة من الطلاب عاشت في بغداد في مجتمع جديد ، وفي بيئة جديدة ، فكانت بيئتهم أرحب من بيئة البصرة والكوفة وأوسع ، وكانت أبعد عن حمّى التعصب وحماسة الجدل وعزة التمسك بالرأي . وكانت بغداد ملتقى علماء البصرتين ، فكان فيها بسط للعلم واختصار للآراء ، وأخذ من كل قول بطرف على تفاوت في مدى هذا الأخذ ونفاذه »[2] .

ومما يثبت ما نحن بصدده من ذهاب حدّة الخلاف الشخصي في الطبقة التي تلت طبقة المبرد وثعلب ، وظهرت في بغداد مع مطلع القرن الرابع ، أن عدداً من كرام أصحاب ثعلب ـ مثلاً ـ تركوه ورغبوا عنه إلى المبرد ، وكان فيهم من تربطه بثعلب صلة قرابة كأبي علي الدينوري الذي كان ختنه على ابنته . قال الزبيدي : « وكان ختن ثعلب أبو علي الدينوري ، زوج ابنته ، يخرج من منزله وهو ـ أي ثعلب ـ جالس على باب داره فيتخطى أصحابه ويمضي ومعه محبرته ودفتره ، فيقرأ كتاب سيبويه على

(١) وذلك أن الرواسي وضع كتابه (الفيصل) وهو أول من ألّف في النحو من الكوفيين ، وأن الخليل طلب كتابه واطلع عليه ، وأن ماذكره سيبويه في (الكتاب) من آراء الكوفة فعن هذا الطريق أخذه وليس لدينا من مظاهر الخلاف النحوي ما يسبق رواية سيبويه لآراء الكوفة المخالفة لآرائه وآراء شيخه الخليل (انظر بغية الوعاة : ٣٣) .

(٢) الزجاجي : حياته وآثاره ، ص ٧٢

محمد بن يزيد المبرد . فيعاتبه على ذلك أحمد بن يحيى فيقول : إذا رآك الناس تمضي إلى هذا الرجل وتقرأ عليه ، يقولون ماذا ؟ فلم يكن يلتفت إلى قوله »[1] .

ومن ترك ثعلباً وانحاز إلى المبرد أيضاً إبراهيم بن السري الزجاج وذلك أنه « لما قتل المتوكل بسرَّ من رأى رحل المبرد إلى بغداد فقدم بلداً لا عهد له بأهله ، فاختلَّ وأدركته الحاجة فتوخى شهود صلاة الجمعة ، فلما قضيت الصلاة أقبل على بعض من حضره وسأله أن يفاتحه السؤال ليتسبب له القول ، فلم يكن عند من حضره علم ، فلما رأى ذلك رفع صوته وطفق يفسّر ، يوهم بذلك أنه قد سئل فصارت حوله حلقة ، وأبو العباس يصل في ذلك كلامه . فتشوف أبو العباس أحمد بن يحيى إلى الحلقة ، وكان كثيراً ما يرد الجامع قوم خراسانيون من ذوي النظر ويتكلمون ويجتمع الناس حولهم ، فإذا بصر بهم ثعلب أرسل من تلاميذه من يفاتشهم فإن انقطعوا عن الجواب انفض الناس عنهم . فلما نظر ثعلب إلى من حول أبي العباس أمر إبراهيم بن السري الزجاج وابن الحائك بالنهوض ، وقال لهما « فُضّا حلقة هذا الرجل » . ونهض معهما من حضر من أصحابه فلما صارا بين يديه قال له إبراهيم بن السري : أتأذن ـ أعزك الله ـ في المفاتشة ؟ فقال له أبو العباس : سل عما أحببت . فسأله عن مسألة فأجابه فيها بجواب أقنعه ، فنظر الزجاج في وجوه أصحابه متعجباً من تجويد أبي العباس للجواب . فلما انقضى ذلك قال أبو العباس : أقنعت بالجواب ؟ فقال : نعم . قال : فإن قال لك قائل في جوابنا هذا كذا .. ماأنت راجع إليه ؟ وجعل أبو العباس يوهن جواب المسألة ويفسده ويعتل فيه ، فبقي إبراهيم سادراً لا يحير جواباً . ثم قال : إن رأى الشيخ ـ أعزه الله ـ أن يقول في ذلك . فقال أبو العباس : فإن القول على نحو كذا ، فصحَّح الجواب الأول وأوهن ما كان أفسده به فبقي الزجاج مبهوتاً ، ثم قال في نفسه : قد يجوز أن يتقدم له حفظ المسألة واتفاق القول فيها ثم يتفق (أنا نسأله)[2] عنها . فأورد عليه

(١) طبقات الزبيدي : ١٥٦

(٢) في الأصل : إذا سأله .

مسألة ثانية ففعل أبو العباس فيها بنحو فعله في المسألة الأولى ، حتى والى بين أربع عشرة مسألة يجيب عن كل واحدة منها بما يقنع ، ثم يفسد الجواب ، ثم يعود إلى تصحيح القول الأول . فلما رأى ذلك إبراهيم بن السري قال لأصحابه : عودوا إلى الشيخ فلست مفارقاً هذا الرجل ، ولا بد لي من ملازمته . فعاتبه أصحابه وقالوا : تأخذ عن مجهول لا تعرف اسمه وتدع من قد شهر علمه وانتشر في الآفاق ذكره . فقال لهم : لست أقول بالذكر والخمول ، ولكني أقول بالعلم والنظر »[1] .

فهذان مثالان لعالمين من علماء النحو في مطلع القرن الرابع كانت تربطهما بشيخ الكوفة صلة شديدة من قرابة أو تلمذة وإيثار ، ومع ذلك يتركانه على ملأ من **أصحابه ، ويلتحقان بشيخ البصرة ، بل إن الزجاج يلتحق بشيخ مجهول - إذ لم يكن** عرف أنه المبرد كما نصت الرواية - مما يدل على نشوء طبقة جديدة لا يحكمها التعصب الشخصي لمدينة أو مذهب أو شيخ وإنما يحكمها ما حكم الزجاج من علم ونظر .

ونحن لا نعني بظهور هذه الطائفة الجديدة من النحويين في بغداد زوال المذهبين السابقين : البصري والكوفي ، ولا نعني اندماجهما في مذهب جديد ، وإنما نعني بقاء المذهبين البصري والكوفي في بغداد جنباً إلى جنب بقاء لا أثر فيه للتنافس الشخصي أو التناحر على النفوذ والسلطان . فلقد كانت هناك كثرة من علماء بغداد أخذت بالمذهب البصري أخذ بحث واقتناع لا أخذ هوىً وتعصب . وكانت هناك قلة منهم أخذت بمذهب الكوفة وناصرته ، وكان ممن قال بآراء البصريين ، من نحاة القرن الرابع في بغداد ، أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧) ، وأبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨) ، وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧) ، وأبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤) .. وغيرهم . **وكان ممن أخذ بمذهب الكوفيين أبو بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨) ، والخليل بن أحمد** السجزي (ت ٣٧٨) القائل :

(١) طبقات الزبيدي : ١١٨

وأجعل في النحو الكسائي عمدتي ومن بعده الفراء ما عشت سرمدا[1]

وكان إلى جانب هؤلاء النحويين ـ الذين نعدّهم امتداداً لمدرستي البصرة والكوفة في بغداد ـ نحاة آخرون خلطوا بين المذهبين كابن كيسان[2] (ت ٢٩٩) ، وابن شقير[3] (ت ٣١٥) ، وابن الخياط[4] (ت ٣٢٠) .

ويحدثنا أبو القاسم الزجاجي[5] ـ وقد تخرج على أيدي هؤلاء النحاة ـ كيف كانوا يجمعون بين المذهبين فيقول : « ومن علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان . وأبو بكر بن شقير ، وأبو بكر بن الخياط ، لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين . وكان أول اعتمادهم عليه . ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين »[6] .

بل إنا لنجد كثيراً من الأمثلة العلمية التي لجأ فيها بعض النحويين ممن يميلون إلى أحد المذهبين ، إلى القول برأي المذهب الآخر . ومثال ذلك موقف ابن شقير من القول بأصالة الإعراب في الأسماء والأفعال ، وأصالة البناء في الحروف . فقد قال البصريون إن المستحق للإعراب من الكلام هو الأسماء ، وأما الأفعال والحروف فمستحقة للبناء .

(١) معجم الأدباء ٧٧/١١ (ط أوربا ١٨٣/٤) .

(٢) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان : أخذ عن ثعلب والمبرد وأتقن المذهبين الكوفي والبصري . مات سنة ٢٩٩ . ترجمته في طبقات الزبيدي : ١٧٠ ، ونزهة الألبا : ٣٠١ ، ومعجم الأدباء ١٣٨/١٧

(٣) هو أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن شقير من علماء النحو على المذهبين ، مات سنة ٣١٥ . ترجمته في نزهة الألبا : ٣١٥ ، وإنباه الرواة ٣٤/١

(٤) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور بن الخياط ، ممن أتقن المذهبين البصري والكوفي . مات سنة ٣٢٠ . ترجمته في طبقات الزبيدي : ٧٥ ، ونزهة الألبا : ٣١٢ ، ومعجم الأدباء ١٤١/١٧ ، وبغية الوعاة : ١٩

(٥) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق نسب إلى أستاذه بن السري الزجاج . عالم بالنحو واللغة . وله فيهما تصانيف جيدة . مات سنة ٣٣٧ . ترجمته في طبقات الزبيدي : ١٢٩ ، وإنباه الرواة ١٦٠/٢ ، وبغية الوعاة : ٢٩٧ ، كما أفردنا له مؤلفاً خاصاً فصلنا الحديث فيه عن حياته وآثاره ونشرناه بدمشق سنة ١٩٦٠ م .

(٦) من كتابه (الإيضاح في علل النحو) ، ص ٧٩

وقالوا إن هذا هو الأصل ثم عرضت لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت ، وهذه العلة هي مشابهة الحرف . كما عرضت لبعض الأفعال علة أوجبت لها الإعراب فأعربت ، وهذه العلة هي مضارعة الأسماء وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية لأنه لم يعرف لها ما يخرجها عن أصولها . وقال الكوفيون : إن أصل الإعراب للأسماء والأفعال جميعاً . وأما البناء فللحروف فقط ، وكل شيء زال عن الإعراب من الأسماء والأفعال فلعلة أزالته عن أصله .

وأورد كل من البصريين والكوفيين حججهم . وكان مما قاله الكوفيون أنه كما اتفق الجميع - من بصريين وكوفيين - على أن الإعراب أصل في الأسماء لأنه به يفرق بين المعاني التي تعتورها من فاعلية ومفعولية وإضافة ، فكذلك يجب أن يكون أصلاً في الأفعال لأنها أيضاً تختلف معانيها كما اختلفت معاني الأسماء فتكون ماضية ومستقبلة وموجبة ومنفية ومجازى بها ومأموراً بها ومنهياً عنها . وتكون للمخاطب والمتكلم والغائب ، والذكر والأنثى .. وإنه إذا كان اختلاف المعاني أوجب للأسماء الإعراب عند البصريين فاختلاف هذه المعاني في الأفعال يوجب إعرابها لأنها مثل ذلك وأكثر .

ويأتي ابن شقير - وهو أميل للبصريين عادة - فيأخذ في هذه المسألة بحجة الكوفيين ويتعصب لهم . ويصور الزجاجي موقف ابن شقير هذا فيقول عقب ذكره لحجة الكوفيين السابقة : « وكان ابن شقير يعتل بمثل هذا الاعتلال ويردده كثيراً وكان شديد التعصب مع الكوفيين على البصريين مع اعتقاده مذهب البصريين[1] .. وهكذا وجدت في بغداد طبقة من النحويين لا يمنعها أخذها في بعض مسائل النحو بآراء البصريين ، أن تأخذ في البعض الآخر بآراء الكوفيين كما رأينا عند ابن شقير أو أن يكون لها اجتهاد خاص أو رأي مستقل عن المذهبين جميعاً كما سنرى عند الرماني .

وهذا يعني أنه كان في القرن الرابع في بغداد ثلاث طوائف من النحاة : طائفة هي

(١) نجد تفصيل هذه المسألة وتعليق الزجاجي عليها في كتابه الإيضاح ، ص ٧٧ - ٨١

امتداد لمدرسة البصرة ، وطائفة هي امتداد لمدرسة الكوفة ، وطائفة بصرية كوفية ، أو لا بصرية ولا كوفية . وكان عدد من نحاة القرن الرابع في بغداد يميلون إلى مذهب البصرة ويقولون به ، كما كان إلى جانبهم آخرون يقولون بمذهب الكوفة ويميلون إليه ، ولكنه الميل الصادق إلى ما يعتقد صاحبه بصوابه وليس ميلاً شخصياً كما كان من قبل .

وهذا الميل إلى أحد المذهبين ، وإلى مذهب البصرة بصورة خاصة ، هو الذي أبقى للبصرة نحوها حتى نهاية القرن الرابع ، بل هو الذي جعل نحو البصرة سيداً إلى يومنا هذا .

على أننا إذا قلنا إن بغداد اتسعت للمذهبين النحويين البصري والكوفي ، وإن من علماء النحو فيها من كان بصرياً ومنهم من كان كوفياً ومنهم من لم يكن بالبصري المحض ولا بالكوفي المحض ، فلسنا نعني أن هذه الطائفة الثالثة تشكل مدرسة بغدادية جديدة ذات منهج نحوي مستقل ، وإنما نعني أن علماءها بسطوا المذهبين واختاروا منهما . وإذا كان لبعض هؤلاء العلماء البغداديين أقوال تفردوا بها من دون المذهبين فإن ذلك لا يعني قيام مذهب جديد ، ولا يعني نشوء مدرسة بغدادية ، ولئن صحت هذه التسمية في عصر البصرة والكوفة إنها لم تعد تصح في هذا العصر بعد أن طوت مدرستا البصرة والكوفة أعلامهما ، ولم يعد الأمر في بغداد أمر منهج قياسي أو منهج سماعي يحمل لواء كل منهما طائفة من النحاة ويتعصب بعضهم لبعض بحق أو بغير حق ؟ وإنما حلّ محل المدارس والمناهج شيوخ تختلف مناهجهم وأساليبهم باختلاف عقلياتهم وثقافتهم كما سنرى .

ويرى بعض الباحثين أن مدرستي البصرة والكوفة ظلتا حتى منتصف القرن الرابع ، وأنهما اندمجتا بعد ذلك في مدرسة جديدة هي مدرسة بغداد . يقول Howell : « إن مدرستي البصرة والكوفة ظلتا منفصلتين حتى نهاية القرن الثالث أو منتصف القرن الرابع حيث اندمجتا في مدرسة بغداد الجديدة »(١) ، ثم يتحدث عن امتداد نعت

(١) A grammar of the classical language. By M.S. Howell. (Introductions. P.II

(البصري) وشموله لبعض أعلام النحاة في القرن الرابع ، ويختم حديثه بتأكيد ما سبق من أن المدرستين ذهبتا بذهاب شيوخهما في منتصف القرن الرابع .

والحق أننا لا نستطيع إثبات وجود مدرسة جديدة كما يقول Howell إلا إذا عنينا بهذه المدرسة تلك الطائفة من النحاة الذين تركوا التعصب لأحد المذهبين وراحوا يختارون منهما جميعاً .

لقد كان في القرن الرابع نحاة ذهبوا مذهب البصرة ، وآخرون ذهبوا مذهب الكوفة ، وكان أن امتزج النحو البصري في بغداد بالنحو الكوفي ، ونشأت طبقة جديدة من النحاة أخذت من المذهبين .. ولقد ذكرنا منذ قليل كيف كان لكل من مدرستي البصرة والكوفة امتداد ظلّ واضحاً في بغداد ، وأن آراءهما عاشت فيها جنباً إلى جنب ، وأن الخلاف بين الطرفين لم يعد فيها كما كان من قبل خلافاً تذكيه منافع الدنيا ، فلقد كان هناك نحويون تأثروا بثقافات مختلفة ، فكان منهم من اتجه بتأثير ثقافته إلى المنطق والقياس ، فكان ذا منهج بصري ، وكان منهم من غلب عليه الحفظ والرواية فآثر منهج السماع فكان ذا منهج كوفي .. ولقد ذكرنا أيضاً أنه وجدت في بغداد طبقة ثالثة من النحويين مزجت بين المذهبين إلا أن هذا لا يعني أننا نؤيد Howell فيما ذهب إليه من ذهاب المدرستين بذهاب شيوخهما قبل منتصف القرن الرابع ، وذلك لأن كلاً من النحو البصري والكوفي بقي حيّاً متبعاً متميزاً حتى أواخر القرن الرابع كما هو الأمر عند الفارسي والسيرافي وغيرهما من البصريين وعند ابن الأنباري والسجزي (ت ٣٧٨ هـ) وغيرهما من الكوفيين .

وأما القول بأن هذه الطبقة الجديدة تشكل مدرسة جديدة أو مذهباً جديداً فقول لا يمكن أن يفهم منه أكثر من وجود طبقة نحوية جديدة بسطت المذهبين البصري والكوفي ، واختارت منهما دون التعصب لأحدهما . إذ ليست هناك أصول واضحة أو منهج مستقل خاص بتلك الطبقة . ولم يكن المزج بين المذهبين في بغداد يعني مذهباً

جديداً مستقلاً عن المذهبين بقدر ما يعني ترك التعصب لواحد منهما . ولسنا نجد لهؤلاء البغداديين من النحاة منهجاً خاصاً مستقلاً عن منهجي البصرة والكوفة ، ولكننا نجد أنهم نحاة تحرروا من التعصب للبصرة أو الكوفة وشيوخهما ، ولم يتعبدوا في محراب مذهب واحد منهما ، بل بسطوا المذهبين ومزجوا في الأخذ منهما . وهذا المزج هو الذي نعنيه بالمذهب البغدادي وهو الذي كان القدماء يستعملونه علَماً يدلون به عليهم ، فهذا ابن النديم يقسم النحويين أقساماً ثلاثة : بصريين وكوفيين ومن خلط المذهبين[1] ، وليس يعني بمن خلط المذهبين سوى الذين نعنيهم نحن بالبغداديين . وإذا كانوا قد جروا على اعتبار ابن قتيبة من أوائل البغداديين فليس ذلك لشيء آخر غير مزجه بين المذهبين ، وقد ذكره ابن النديم فيمن خلط بين المذهبين فقال : « وكان ابن قتيبة يغلو في البصريين إلا أنه خلط المذهبين وحكى في كتبه عن الكوفيين »[2] . وكذلك قال أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١) : « وكان أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أخذ عن أبي حاتم الرياشي وعبد الرحمن ابن أخي الأصمعي . وقد أخذ ابن دريد عن هؤلاء كلهم وعن الاشنانداني ، إلا أن ابن قتيبة خلط عليه بحكايات عن الكوفيين لم يكن أخذها عن ثقات »[3] .

☆ ☆ ☆

وإذا كان لانتقال الحركة النحوية إلى بغداد أثر في تخفيف حدة التعصب بين النحاة فلقد كان لانتقال النشاط العلمي إلى بغداد أثر في علم النحو وما يتصل به ، وذلك لأن النحاة اتصلوا فيها بثقافات مختلفة ، وانفتحت لهم أبواب جديدة من القول ، فتنبه بعضهم لموضوعات لم تبحث من قبل فتناولوها بالبحث والدرس ، وكان من وراء

---

(١) انظر المقالة الثانية في فهرست ابن النديم : ٣

(٢) الفهرست : ٧٧

(٣) مراتب النحويين : ٨٤ ـ ٨٥

ذلك إنتاج رائع في فلسفة اللغة وخصائصها وأسرارها وحروفها وأصواتها وغير ذلك مما يمثله ابن جني في كتابيه (الخصائص) و (سرّ صناعة الإعراب) .

وكان لهذه النقلة إلى بغداد أثر في ارتفاع قيمة النحو ، إذ تبوّأ النحو في بغداد منزلة رفيعة استمدها من كونه وسيلة ضرورية لصون اللسان ، وفهم القرآن ، والقرب من السلطان . **فلم يكن منه بد للنجاة من الزلل في بلاد كثرت فيها العجمة ، ولم يكن منه** بد للوقوف على مدلول الآيات القرآنية واستنباط الأحكام من النصوص ، ولم يكن منه بدّ للمتقرب من السلطان للاستخدام أو المنادمة أو التعليم عنده . لقد كانت لغة الدولة عربية ولا ينال احترام الناس من لا يتقن لغتهم . ودين الدولة الإسلام ولا بد لفهم الإسلام من العربية . والخلفاء والوزراء في حاجة إلى الكتّاب يستخدمونهم ، وإلى المعلمين يؤدبون أولاهم ، ولا بد لهؤلاء وأولئك من إتقان جيد للعربية . بل لقد كانت معرفة النحو لازمة لكل عامل مهما يكن علمه وإلا كان موضع إنكار القوم وعيبهم ، ولقد رأينا كيف أزرى أبو سعيد السيرافي بأبي بشر متى بن يونس العالم المنطقي لجهله بالنحو ومعاني الحروف في المناظرة المشهورة التي دارت في مجلس ابن الفرات . وما كان **عالم من علماء ذلك العصر لينتزع إعجاب الناس واحترامهم حتى يكون عالماً بالنحو ،** « فإذا قلّ نصيبه منه عيب ، وأخذ ذلك عليه »[1] .

ولقد ظهر في القرن الرابع عدد من نوابغ النحاة في بغداد يكفي أن نذكر بعضهم لنعلم ـ بما نعرفه عنهم وعن آثارهم ـ إلى أي حدّ بلغت الثقافة النحوية في ذلك العصر من النضج والعمق والاتساع .

فمن هؤلاء النحاة أبو إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج (٣١١) ، وأبو بكر محمد بن السرى السراج (٣١٦) ، وأبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٣٧) . ومنهم أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (٣٦٨) ، وأبو علي الحسن بن

---

(١) الإمتاع والمؤانسة ٦٧/١

أحمد الفارسي (٣٧٧) ، وأبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٣٨٤) ، وأبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢) . وحسبنا بهؤلاء الأعلام شهرة في علم النحو ، وبثقافتهم ومؤلفاتهم صورة للحركة النحوية في القرن الرابع .

☆ ☆ ☆

(ب) مذاهب النحويين :

لم تكن ثقافة النحويين في عصر الرماني واحدة ، وإنما كانت تتفاوت عمقاً ونضجاً كما كانت تتفاوت شمولاً وتنوعاً ، فقد كان من النحويين من أتقن - إلى جانب العربية - علوم الفقه والقرآن ، وكان منهم من أتقن المنطق وعلم الكلام ، وكان منهم أخيراً من غلبت عليه العربية دون غيرها .

ولم يكن أولئك النحويون مقيدين بمنهج عام يتعصبون له ، ويسلكون فيه سبيلاً واحدة كما كان الأمر عند نحاة البصرة والكوفة ، وإنما كان لكل منهم أن يسلك السبيل التي يرى ، وأن يضع لنفسه المنهج الذي يرضاه . ومن هنا - أعني من اختلاف الثقافات التي تأثر بها النحاة أولاً ، ومن عدم وجود منهج موحَّد ثانياً - ظهرت مناهج وأساليب مختلفة ، وكانت للنحاة آراؤهم المتباينة في معالجة البحث النحوي .

وليس علينا أن نبادر الآن إلى تحديد تلك المناهج والأساليب لأن ذلك يتطلب دراسة تفصيلية لأصحاب تلك المناهج جميعاً ، وتتبعاً لآثارهم واستنتاجاً لأساليبهم ، وهذا أمر يخرج بنا عما نقصد إليه ، ولكن الذي يعنينا فيما نحن بصدده هو أن نبين وجود اختلاف في المنهج أو الأسلوب بين رؤوس النحويين ومتقدّميهم في ذلك العصر ، وبذلك نصل إلى تمييز مذهب الرماني من مذاهب نظرائه ، وإلى تقويم هذا المذهب ، ومعرفة حقيقة اختلافهم حول الرماني ومذهبه .

وقد كان من أبرز النحاة الذين عاشوا في بغداد ، والذين يمثلون الأساليب النحوية المختلفة في القرن الرابع ، أبو القاسم الزجاجي (٣٣٧) ، وأبو سعيد السيرافي

(٣٦٨) ، وأبو علي الفارسي (٣٧٧) ، وأبو الحسن الرماني (٣٨٤) ، وأبو الفتح بن جني (٣٩٢) .

ولعلنا نستطيع أن نتبين اختلاف الأساليب النحوية إذا نحن رصدنا بعض ما وصل إلينا من الأقوال والشواهد .

١ ـ تحدث الزجاجي عن حدود النحو فانتقد زملاءه الذين أخذوا في النحو بحدود المنطقيين ، ودعا إلى جعل الحدود النحوية مستنبطة من حقائق النحو ومؤلفة من أجزاء نحوية . وهذا بعض من حديثه عن حدّ الاسم ، قال : « الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيّز الفاعل والمفعول به . هذا الحدّ داخل في مقاييس النحو وأوضاعه ، وليس يخرج عنه اسم البتة ولا يدخل فيه ما ليس باسم . وإنما قلنا في كلام العرب لأنا له نقصد ، وعليه نتكلم ، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حدّاً خارجاً عن أوضاع النحو فقالوا : الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقترن بزمان . وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم ، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان تعلق به جماعة من النحويين ، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم ، لأن غرضهم غير غرضنا ، ومغزاهم غير مغزانا . وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء ، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقترنة بزمان نحو : إنّ ولكنّ وما أشبه ذلك »[١]

وليس يعنينا أن نحقق صحة كلام الزجاجي أو أن نناقشه الرأي فإن لذلك موضعاً آخر[٢] ، ولكن الذي يعنينا هو أن الزجاجي انتقد مسلك بعض النحويين وعاب منهجهم ، ودعا إلى التفرقة بين حدود المنطقيين وحدود النحويين مادام لكل منهم غرضه ومغزاه ، وبذلك أثبت اختلاف النحويين حول المنهج .

---

(١) الإيضاح ٤٨

(٢) تحدثت عن ذلك في دراستي لكتاب الإيضاح .

٢ ـ قال ياقوت : « قرأت بخط الشيخ أبي محمد بن الخشاب : كان شيخنا ـ يعني أبا منصور موهوب بن الخضر الجواليقي (٥٤٠ هـ) ـ قلما ينبل عنده ممارس للصناعة النحوية ولو طال فيها باعه مالم يتمكن من علم الرواية وما تشتمل عليه من ضروبها ولا سيما رواية الأشعار العربية وما يتعلق بمعرفتها من لغة وقصة . ولهذا كان مقدماً لأبي سعيد السيرافي على أبي علي الفارسي ـ رحمها الله ـ وأبو علي أبو علي في نحوه !! وطريقة أبي سعيد في النحو معلومة . ويقول : أبو سعيد أروى من أبي علي وأكثر تحققاً بالرواية وأثرى منه فيها ، وقد قال لي غير مرة : « لعل أبا علي لم يكن يرى فيما يراه أبو سعيد من معرفة هذه الإخباريات والأنساب ، وما جرى في هذا الأسلوب كبير أمر[1] .. » .

ففي هذا الخبر أيضاً نرى اختلافاً حول المنهج ، فالسيرافي يعنى بعلم الرواية وما يتصل بها من معرفة خبر وشعر ، وتحقيق لغة أو نسبة ، على حين لا يرى الفارسي في ذلك أمراً ذا بال . ومن هنا اختلفت آراء العلماء حولها فمن كان منهم يرى العناية بالرواية فضّل أبا سعيد ، ومن لم يكن كذلك فضّل الفارسي . ويؤيد هذا الاختلاف في المنهج قول الفارسي المشهور .. أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية ولا أخطئ في مسألة واحدة قياسية[2] ، وهو في قولته هذه إنما يعبر عن حقيقة منهجه ويغمز من جانب منهج الرواية ، بل هو يهدم منهجاً ويقيم آخر .

٣ ـ قال أبو حيان : « وحدّ الإيجاز بعض أشياخ العلم فقال : هو تقليل الكلام من غير إخلال . وهذا الشيخ حدّ البلاغة فقال : هي ما أدى المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ . وله حدود كثيرة في كتاب صنّفه في القرآن[3] ، وأصحابنا يأبون

(١) معجم الأدباء ٢٥٣/٧ ، (ط أوربا ١٩/٣) وفيه : لم يكن يرى ما يراه أبو سعيد .

(٢) الخصائص ٨٨/٢ ، وفي معجم الأدباء « لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحب إلي من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية » .

(٣) يشير إلى (النكت في إعجاز القرآن) للرماني .

طريقه . وكان البديهي يقول فيه : ما رأيت على سنّي وتجوالي وحسن إنصافي لمن وضع يده في الأدب حدّاً أعرى من الفضائل كلها ولا أشد ادعاء لها كلها من صاحب الحدود[1] ، فإني مع وزني له ونظري إليه واستكثاري منه في عنفوان شبيبتي لم أقطع على أمره حتى راجعت العلماء في أمره ، فقال المتكلمون : ليس فنه في الكلام فننا . وقال النحويون ليس شأنه في النحو شأننا . وقال المنطقيون : ليس ما يزعم أنه منطق منطقاً عندنا[2] .

والمراد بقول أبي حيان والبديهي هو علي بن عيسى الرماني ، وأنت تجد حدّه للإيجاز هذا الذي ذكره أبو حيان في كتابه (النكت في إعجاز القرآن)[3] ، كما تجد فيه حدّ البلاغة الذي نقله عنه أيضاً[4] .

والذي يعنينا من هاتين الشهادتين هو قول أبي حيان : « وأصحابنا يأبون طريقه » ، وقول البديهي : « وقال النحويون ليس شأنه في النحو شأننا » إذ إن هذا يدل على تفرد الرماني بطريقة خاصة أو أسلوب متميز ، ويؤيد ذلك ما نقل عنه من أنه كان يمزج كلامه في النحو بالمنطق حتى قال أبو علي الفارسي : إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء[5] . فهذا يدل على أن الرماني كان فرداً في طريقته من جهة ، وأن هذه الطريقة كانت قائمة على المنطق أو ممتزجة به من جهة ثانية .

٤ ـ نقل ابن الأنباري وغيره ، أن بعض أهل الأدب قال : « كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين ، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئاً ، ومنهم من نفهم بعض كلامه

---

(١) الحدود كتاب للرماني في النحو .

(٢) البصائر والذخائر : ١٤٠

(٣) النكت : ٧٠

(٤) النكت : ٦٩

(٥) نزهة الألبا : ٣٧٩ ، ومعجم الأدباء ٧٣/١٤ ، وعيون التواريخ : وفيات سنة ٣٨٤

دون البعض ، ومنهم من نفهم جميع كلامه ، **فأما من لا نفهم من كلامه شيئاً فأبو الحسن** الرماني ، وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي الفارسي . وأما من نفهم جميع **كلامه فأبو سعيد السيرافي »**[1] .

ونفهم من هذا أنه كان لكل من هؤلاء النحاة الثلاثة : الرماني والسيرافي والفارسي طريقة خاصة في معالجة البحث النحوي .

٥ ـ قال أبو حيان التوحيدي : « ورأيت في مجلس علي بن عيسى النحوي رجلاً من مرو يسأله عن الفرق بين من وما ، ومن[2]ومم . فأوسع له الكلام وبيَّن وقسم ، **وفرّق وحدّ ، ومثل وعلق كل شيء منه بشرطه من غير أن فهم السائل أو تصور .** وسأله إعادته عليه وإبانته له .. ففعل ذلك مراراً من غير تصور حتى أضجره ومن حد الحلم أخرجه ، فقال له : أيها الرجل يلزمني أن أبين للناس ، وأصور لمن ليس بناعس ، **وما علي أن أفهم البهم والشقر والدهم ، مثلك لا يتصور هذه المسألة بهذه العبارة ، وهذه الأمثلة .. قم إلى مجلس آخر ووقت غير هذا**[3] ..

وهذا يؤيد القول السابق ، ويدل على أن بعض الناس لم يكونوا يفهمون كلام الرماني ولو قسم وفرّق ومثل وعلق وأعاد المسألة غير مرة .

وبرصد هذه الأقوال والشواهد التي نقلت إلينا نستطيع أن نقول إنه كان هناك اختلاف في المناهج والأساليب ، وإنه كانت للنحويين آراء متباينة حول الأسلوب الواجب اتباعه في معالجة البحث النحوي . وإن كلاًّ من الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني كان له رأي في ذلك أو طريقة ، فالزجاجي ينتقد من قال في النحو بحدود

---

(١) نزهة الألبا ٣٧٩ ، ومعجم الأدباء ٧٥/١٤ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ١٧٤/٢

(٢) هكذا في الأصل ولعلها : وممن

(٣) معجم الأدباء ٧٧/١٤

المنطقيين ، والسيرافي يرى الإكثار من الحفظ والتعويل على الرواية والسماع ، والفارسي يرى القياس هو الأساس ، والرماني ـ قيل ـ إنه منطقي ومعقد .

وليس من شأننا أن نبسط القول في جميع تلك المذاهب والأساليب فليس بحثنا موضوع ذلك ، ثم إن بسط القول في ذلك من الصعوبة بمكان بعيد مادامت أكثر آثار هؤلاء النحاة مجهولة . على أننا ـ مع ذلك ـ سنحاول تحديد المعالم العامة لتلك الاتجاهات المختلفة في الدراسة النحوية للقرن الرابع من خلال معرفتنا للزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني وابن جني .

☆ ☆ ☆

أما الزجاجي فيتضح منهجه في كتابيه (الإيضاح) و (الْجُمَل) ، وقد كان (الإيضاح) أشبه ببسط نظري للمنهج بيَّن فيه رأيه في بعض مسائل النحو العامة كالحدود والعلل . وكان « الجمل » أشبه بالتطبيق العملي لذلك المنهج .

وكان منهج الزجاجي في كتابيه جميعاً منهج النحوي البعيد عن المنطق والفلسفة ، بل منهج الذي يرى أن يبقى النحو صافياً بعيداً عن التأثر بغيره من العلوم كالمنطق والفلسفة وإلا كان ذلك خلطاً بين الفنون أو العلوم وخروجاً بعلم النحو عن سبيله[1] .

وأما السيرافي فقد تأثر أسلوبه بأساليب المتكلمين في الجدل ومحاولة الإقناع ، كما تأثر بأساليب الفقهاء في بسط الموضوع واستقصاء مسائله ، أي أن السيرافي كان في نحوه متأثراً بثقافته الكلامية ـ وهو من علماء الكلام ـ وبثقافته الفقهية ـ وهو فقيه شغل منصب القضاء خمسين سنة ـ وكان أسلوبه بعد ذلك متميزاً بطول النفس ووضوح العبارة وكثرة الرواية ، وسنرى تفصيل ذلك حين نتحدث عن شرحه على كتاب سيبويه .

وأما الفارسي فقد كانت العربية أغلب عليه ، وكان منهجه فيها مبنياً على احترام

---

(١) انظر تفصيل رأي الزجاجي في الإيضاح ص ٤٨ وما بعدها .

القياس ، وطرد أحكامه ، وبذلك جمع بين النضج والعمق من جهة ، ومنطقية المنهج من جهة ثانية .

وأما تلميذه ، وغرسة يديه أبو الفتح بن جني فقد كان أدخل من أستاذه في ميدان الفلسفة اللغوية وأكثر منه تأنقاً في التعبير حتى كان بين اللغويين فيلسوفهم وأديبهمْ .

وأما مذهب الرماني فسنقف على معالمه في ختام هذا البحث ، حيث ندرس شرحه على سيبويه ، ونوازنه بشرح السيرافي ، ونعين موقعه ومنزلته بين مذاهبِ القوم .

☆ ☆ ☆

وجملة القول في حالة النحو في القرن الرابع أن حدّة الخلاف الشخصي في النحو بين البصرة والكوفة أخذت تخف على أثر وفاة المبرّد (٢٨٥ هـ) وثعلب (٢٩١ هـ) أي في مطلع عصر الرماني (٢٩٦ ـ ٣٨٤) . وأن عدداً من نحاة ذلك العصر كانوا ـ في بغداد ـ امتداداً للمدرستين الخلافيتين بعامة ، ولمدرسة البصرة منهما بخاصة . وأنه كانت إلى جانب هؤلاء طبقة من النحاة تركت التعصب ومزجت بين المذهبين . وأن منزلة النحو مازالت في رقيها وارتفاع شأنها بين العلوم ، كما أن البحث النحوي اتسع نطاقه حتى أفاد من آفاق علمية جديدة ، وظهر في ميدانه عدد من نوابغ الفكر الذين اتسعت ثقافاتهم وتعددت جوانبها ، فإذا كل منهم متأثر ـ في أسلوبه النحوي ـ بالثقافة التي غلبت عليه من فقه أو منطق أو فلسفة أو كلام .

☆ ☆ ☆

الباب الأول

في

حياة الرماني وآثاره

الفصل الأول : حياة الرماني

١ ـ نشأته وثقافته .

اسمه . نسبته . أسرته . شيوخه . عقيدته . ثقافته .

٢ ـ شخصيته وخصاله .

حياته العامة ، شخصيته . أخلاقه .

٣ ـ تلامذته وآراء السلف فيه .

رواته وتلامذته . أقوال العلماء فيه واقتباسهم منه .

بين الفارسي والرماني .

الفصل الثاني : آثار الرماني

١ ـ في علوم العربية .

المطبوع . المخطوط الموجود . المفقود .

٢ ـ في علوم القرآن .

المطبوع . المخطوط الموجود . المفقود .

٣ ـ في العقائد والكلام .

الفصل الأول

حياة الرماني

- ١ -

نشأته وثقافته

اسمه :

هو أبو الحسن عليّ بن عيسى بن عليّ بن عبد الله ، ويعرف بالإخشيدي ، وبالورَّاق ، وبالجامع ، وهو بالرماني أشهر .

نسبته :

والرماني (بضم الراء وتشديد الميم) نسبة قيل إنها إلى الرمّان وبيعه ، وقيل إنها إلى قصر الرمّان بواسط . قال ابن خلكان : « هذه النسبة يجوز أن تكون إلى الرمّان وبيعه ، ويمكن أن تكون إلى قصر الرمّان ، وهو قصر بواسط معروف . وقد نسب إلى هذا وهذا خلق كثير . ولم يذكر السمعاني نسبة أبي الحسن المذكور - أي علي بن عيسى - إلى أيها والله أعلم[١] » على أننا إذا تتبعنا ترجمته وجدنا أنه يذكر في جملة المنسوبين إلى قصر الرمان ، فلقد ذكره ابن الأثير في اللباب بعد ذكر أبي هاشم يحي بن دينار الرماني المنسوب إلى قصر الرمان بواسط ، وكذلك هو في الإكمال لابن ماكولا ، وفي الأنساب للسمعاني مذكور بعده ومنسوب مثله إلى قصر الرمان خلافاً لما ذكره ابن خلكان .

---

(١) وفيات الأعيان ٤٦١/٢

وجاء في معجم البلدان « قصر الرمان بنواحي واسط القصب التي بكسكر ، وهو واسط العراق ، وإليه ينسب أبو هاشم يحي ابن دينار .. وقد نسب إليه الأمير ابن ماكولا وتبعه أبو سعيد السمعاني أبا الحسن عليّ بن عيسى الرماني النحوي[١] .

ونحن نعتقد صحة هذه النسبة إلى قصر الرمان المعروف بواسط بين البصرة والكوفة ، لأنه كما نسب الرماني إلى هذا القصر نسب إلى واسط نفسها فقيل هو الرماني الواسطي[٢] . وقد قطع الزبيدي بذلك فقال بعد ذكره لجماعة من الرمانيين منهم أبو الحسن علي بن عيسى « هؤلاء إلى قصر الرمان »[٣] . وبذلك أيضاً قطع المجد الفيروزبادي[٤] .

أما (الورّاق) فنسبة عرّفه بها كثيرون كياقوت والعمري والكتبي وابن قاضي شهبة وغيرهم . وظاهر أنها نسبة إلى حرفة الوراقة التي نعتقد أنه احترفها حتى نسب إليها . ومما يقوي عندنا هذا الاعتقاد أن الرماني كان في فقر وشدة ، وأن بيئته كانت مضطربة مختلفة حتى أن العالم فيها « إذا لم يكن فقيهاً صاحب منصب ، ولم يجد ما يعيش منه اشتغل بنسخ الكتب ، فكثر العلماء الوراقون »[٥] ، وكثر أصحاب هذه النسبة في ذلك العصر .

على أنه قد يدفع بالعالم إلى مهنة الوراقة زهده وورعه ، فلقد عرفنا من علماء ذلك العصر من كان يلي أموراً ويرفض أن يتقاضى على ذلك أجراً من الدولة كأبي سعيد السيرافي الذي ولي القضاء خمسين سنة دون أجر لأنه آثر أن يعول على كسب يده ، فكان لا يخرج إلى مجلس القضاء حتى ينسخ عشر صفحات يكفيه أجرها لقوت يومه .

---

(١) معجم البلدان ٨١٤/٢

(٢) روضات الجنات : ٤٨٠

(٣) تاج العروس ، مادة (رمن) .

(٤) القاموس المحيط ، مادة (رمن) .

(٥) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع ٢٥٩/١

وليس ببعيد أن يكون الرماني كذلك ، فلقد وصفوه بأنه « كان على تألّه وتنزّه ودين ويقين وعفاف .. »[1] ، وبأنه : « كان مع قلة ذات يده وشدة فقره يسلك طريق المروءة »[2] .

وأما (الإخشيدي) فنسبة إلى شيخه المعتزلي أبي بكر أحمد بن علي الإخشيدي (٣٢٦ هـ) الذي كان أحد كبار المعتزلة في بغداد . وكان الرماني قد أخذ عنه ولازمه حتى عدّ من أصحابه[3] . وأما (الجامع) فصفة عرف بها الرماني لكثرة جمعه بين العلوم[4] ، إذ جمع في تدريسه بين القرآن والتفسير والفقه واللغة والنحو والكلام .

أسرته :

ليس في كتب التراجم ـ على كثرتها ـ ما يتيح لنا التعرف إلى حياة الرماني بالتفصيل ، وإذا كان قد ترجم له الكثيرون من أصحاب الطبقات ، وكان له ذكر بين المتكلمين والفقهاء والمفسرين والنحويين فإن الذي ذكروه عنه قليل ومعاد ، ينقل فيه بعضهم عن بعض . ومع ذلك فسنحاول أن نجمع ما تفرق في كتب التراجم والأدب من أخباره لعلنا نظفر ببعض المعالم الواضحة لشخصيته وحياته .

ولد الرماني ببغداد سنة ٢٩٦ هـ ومات فيها ليلة الأحد الحادي عشر من جمادى الأولى سنة ٣٨٤ هـ . وقد ذكر في تاريخ ولادته ووفاته غير ذلك ، ولكني رجحت ماذكرت لأن الأكثرين عليه ، ولأن بعضهم نصّ على أنه مات عن ثمان وثمانين سنة[5] . ودفن بالشونيزية وهي مقبرة في الجانب الغربي من بغداد ، وفيها قبر أبي علي الفارسي . وأما أسرته فلسنا نعرف عنها شيئاً سوى أن أصله من سرّ من رأى . وقال بعض

(١) المقابسات : ٥٧
(٢) المنية والأمل : ٦٥
(٣) الفهرست : ١٧٣
(٤) المنية والأمل : ٦٥
(٥) نص على ذلك ابن الجوزي وابن قاضي شهبة وابن العماد .

الباحثين إن « ابن خلكان ذكر أن أصل علي بن عيسى من سامراء مخالفاً في ذلك السمعاني والأمير ابن ماكولا اللذين ذهبا إلى انتسابه لقصر الرمان[1] . والحقيقة أنه لا خلاف بين النصين ، لأن كون الرماني منتسباً إلى قصر الرمان لا يعارض كون أصله من سامراء ، وكثير من الناس ينتسبون إلى مكان عاشوا فيه على حين تعود أصول أسرهم إلى موطن آخر . وعلى كل فقد استوطن الرماني بغداد ، واتخذ لنفسه داراً في سوق العطش حيث كان يقيم أستاذه المتكلم ابن الإخشيد والشاعر المعروف بالسري الرفّاء .

شيوخه :

اتصل الرماني في بغداد بأساتذته الذين كان منهم ابن دريد وابن السراج والزجاج ، وهم الشيوخ الذين حملوا علم البصرة في بغداد .

أما أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد[2] فقد تنقل في بلاد فارس والعراق حتى أتى بغداد سنة ٣٠٨[3] ، واستقر فيها إلى أن مات سنة ٣٢١ عن نيف وتسعين سنة . وكان مقدّماً في حفظ اللغة والأنساب وأشعار العرب ، « وإليه انتهى علم لغة البصريين »[4] . وأما ابن السراج فهو أبو بكر محمد بن السرّي السراج[5] ، أخذ النحو عن المبرد ، وإليه انتهت رياسة النحو بعده . ومات سنة ٣١٦ . وأما الزجاج فهو أبو إسحاق إبراهيم بن السري[6] ، كان أول أمره من أصحاب ثعلب ثم لقي المبرد في بغداد فلازمه وتخرج به[7] . ومات سنة ٣١١

(١) نفائس المخطوطات : المجموعة الخامسة : ٦

(٢) ترجمته في طبقات الزبيدي : ٢٠١ ، ونزهة الألبا : ٣٢٢ ، وإنباه الرواة ٩٢/٣ ، وبغية الوعاة : ٣٠ ، وفيها أنه مات في عمان .

(٣) مرآة الجنان ٢٨٣/٢

(٤) مراتب النحويين : ٨٤

(٥) ترجمته في طبقات الزبيدي : ١٢٢ ، وإنباه الرواة ١٤٥/٣ ، وبغية الوعاة : ٤٤

(٦) ترجمته في طبقات الزبيدي : ١٢١ ، وإنباه الرواة ١٥٩/١ ، وتاريخ بغداد ٨٩/٦ ، وبغية الوعاة : ١٧٩

(٧) انظر قصة التحاقه بالمبرد في ص ٣١

ولا بد لنا من وقفة قصيرة هنا نلفت فيها النظر إلى أنه إن صح أن هؤلاء فقط هم أساتذة الرماني فإن ذلك يعني أنه لم يلازم أحداً من أساتذته مدة طويلة ، وأنه ما دام قد مات سنة ٣٨٤ فإن تلقيه العلم على أساتذته لم يتجاوز المرحلة الأولى من شبابه ، فقد مات الزجاج وعمر الرماني خمس عشرة سنة ، ومات ابن دريد وعمره خمس وعشرون سنة ، فهل كانت هذه السن هي آخر مرحلة التلمذة عند الرماني ؟ ثم إنه لم تكن لابن دريد تلك القدرة على تعليم النحو لأن اللغة والرواية أغلب عليه ، فهل انتهى تلقّي الرماني للنحو منذ بلغ العشرين من عمره ؟

أغلب الظن أن الأمر كذلك ، وليس هذا بالمستحيل أو البعيد وإنما هو ممكن معقول ، يدل على الفطنة المبكرة والذكاء المتقد ، ولقد كانت له أمثلة سابقة في مثل سيبويه وغيره ممن ظهرت عبقريته في سن مبكرة ومات في سن الشباب .

والأمر الثاني الذي نقف عنده ونحن بصدد الحديث عن شيوخ الرماني هو أن هؤلاء الشيوخ كانوا على صلة وثيقة بعلم البصرة ، فابن دريد كان من أحفظ الناس لعلم البصريين ، والزجاج كان تلميذاً مقرَّباً لدى المبرد ، وابن السراج من أصحاب المبرد ، وهو صاحب كتاب (الأصول) الذي يجب أن ننتبه إلى ما قيل عنه من أنه كتاب « منتزَع من كتاب سيبويه ، وأن ابن السراج جعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين فأعجب بهذا اللفظ الفلسفيون ، وإنما أدخل فيه لفظ التقاسيم ، فأما المعنى فهو كله من كتاب سيبويه على ما قسمه ورتبه إلا أنه عوَّل على مسائل الأخفش ومذاهب الكوفيين وخالف أصول البصريين في أصول كثيرة »[1] .

وكان للرماني إلى جانب هؤلاء الأساتذة الذين أخذ عنهم علم العربية شيخ آخر أخذ عنه علم الكلام ومذهب الاعتزال وهو ابن الإخشيد أبو بكر أحمد بن علي فقد لازمه وذهب مذهبه[2] ونسب إليه . وأبو بكر بن الإخشيد من شيوخ المعتزلة

(١) إنباه الرواة ١٤٩/٣

(٢) المنية والأمل : ٦٥

ومتكلميهم . كان جيد الإلمام بالعربية والفقه مات سنة ٣٢٦ ، أي حين كان عمر الرماني ثلاثين سنة .

ويبدو أن لهذا الأستاذ أثراً بعيداً في حياة الرماني فقد طبعه بطابعه في الكلام والاعتزال ، وجعل منه واحداً من شيوخ المعتزلة وعلماء الكلام .

عقيدته وثقافته الكلامية :

وثقافة الرماني في الاعتزال والكلام ثقافة واسعة بعيدة الأثر في فكر صاحبها ، إذ لم يكن الكلام عند الرماني علماً إلى جانب العلوم الكثيرة الأخرى التي يتقنها فحسب ، وإنما كان فلسفة صبغ سائر العلوم عنده بصبغته الخاصة وطبع بطابعه نتاج الرماني الفكري في شتى العلوم ، وقد ظهرت هذه الثقافة الواسعة فيا وضعه الرماني من كتب كلاميَّة واعتزالية ككتاب (مقالة المعتزلة) و (الرد على الدهرية) و (صنعة الاستدلال) و (أصول الجدل) و (أدب الجدل) و (الرسائل في الكلام) و (جوامع العلم في التوحيد) ، كما ظهرت في الكتب التي وضعها في الرد على بعض العلماء المخالفين ككتاب (الرد على المسائل البغداديات لأبي هاشم الجبائي) وكتاب (نقض التثليث على يحيي بن عدي) وكتاب (الرؤية في النقض على الأشعري) .

تشيعه :

ومما يتصل بعقيدة الرماني قولهم إنه كان مع اعتزاله متشيِّعاً[1] . وقد قال عنه أبو القاسم التنوخي - وهو كثير الرواية عنه -: « وممن ذهب في زماننا إلى أن علياً أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ من المعتزلة أبو الحسن الرماني الإخشيدي »[2] ، وله في ذا ا ء مؤلفات مثل كتاب (تفضيل علي) وكتاب (الإمامة) .

---

(١) طبقات المفسرين للسيوطي : ٢٤ ، وللداودي : ١٧٦

(٢) مسالك الأبصار : ٣٠٣/٤

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ تفضيل عليّ رأي كانت تقول به معتزلة بغداد من قبل الرماني ، فلقد قال به أبو جعفر الإسكافي (٢٤٠ هـ) وبشر بن المعتمر (٢١٠ هـ) وأبو إسحاق الخياط (نحو ٣٠٠ هـ) ، وبذلك يكون الرماني في رأيه هذا أيضاً معتزلياً بغدادياً كما هو في سائر آرائه وأقواله .

ولسنا نكتم بعد ذلك أن قرائن تشيع الرماني تدلّ على أنه وقف في تشيّعه حيث وقف معتزلة بغداد ولم يتجاوز القول بتفضيل عليّ ، بل تدلّ بصراحة على أنه لم يكن في الشيعة من الإمامية . ولعل أبرز هذه القرائن :

(١) لم يذكر أحد من المتقدمين أن الرماني كان متشيعاً ، وأول من ذكر ذلك السيوطي (٩١١) وتابعه عليه الداودي (٩٤٥) وهما متأخران . ولم يرو أحد من المتقدمين أو المتأخرين شيئاً عن تشيعه غير ما قاله التنوخي من تفضيله لعلي . وهذا رأي ليس خاصاً بالشيعة وإنما قال به معتزلة بغداد ، وإذا دلَّ على تشيع الرمّاني فإنه لا يدلّ على أنه من الإماميّة .

(٢) لم يكن موقف الرماني من قصة الغار وحديث غدير خم موقف الشيعي منهما ، فلقد « اتفق أن رجلاً من أهل البصرة دخل وسأل الرماني وقال له : ما تقول في حديث الغدير وقصة الغار ؟ فقال الرماني : خبر الغار دراية وخبر الغدير رواية ، والرواية لا تعارض الدراية »[1] .

(٣) لم يذكر المصنفون كتب الرماني بين كتب الشيعة ، ولم يعدوا كتابه في (الإمامة) واحداً منها[2] .

(٤) وضع بعض علماء الشيعة الإمامية كتباً في الرد على الرمانيّ ككتاب (نقض

---

(١) روضات الجنات : ٥٤٥

(٢) بحثنا عنه في كتاب (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) فلم نجد له ذكراً .

الإمامة على عليّ بن عيسى الرماني) لمحمد بن محمد المعروف بالشيخ المفيد كبير الإمامية في عصره والمتوفى سنة ٤١٣

(٥) ناظر الرمّاني بعض متكلمي الإمامية ، نقل ذلك الصفدي في الوافي بالوفيات ، وياقوت الحموي في معجم الأدباء ، في ترجمة المتكلّم الإمامي أبي الحسن علي بن عبد الله الحلاء المعروف بالناشئ الأصغر .

(٦) قيل[1] : « كان السري الرفا ـ الشاعر المتوفى سنة ٣٦٦ ـ جاراً لأبي الحسن الرماني بسوق العطش ، وكان كثيراً ما يجتاز بالرماني وهو جالس على باب داره فيستجلسه ويحادثه ويستدعيه إلى أن يقول بالاعتزال ، وكان سري يتشيع ، فلما طال ذلك عليه أنشد :

أقارع أعداءَ النَّبيِّ وآلِهِ ... قراعاً يفلُّ البيض عند قراعه
وأعلم كلّ العلم أن وليّهم ... سيُجزى غداة البعث صاعاً بصاعه
فلا زال من والاهم في علوّه ... ولا زال من عاداهم في اتضاعه
ومعتزليّ رام عزل ولايتي ... عن الشرف العالي بهم وارتفاعه
فما طاوعتني النفس في أن أطيعه ... ولا أذِن القرآن لي في اتباعه
طبعت على حبِّ الوصيّ ولم يكن ... ليُنقلَ مطبوعُ الهوى عن طباعه

وهذا النص واضح صريح في بعد الرماني عن الإمامية ، وتلك القرائن كلها تدل على أنه لم يكن منهم . وأما تفضيله علياً فقد رأيناه قولاً قالت به معتزلة بغداد ، وإذن فقد كان الرماني معتزلياً ، وهو إذا تشيع فإن تشيعه يقف عند تفضيل علي ، وليس هو من الإمامية على كل حال . وتفضيله لعليّ هو الذي جعله معدوداً في الشيعة ، وهو الذي جعله مكرّماً عند عز الدولة البويهيّ كما سنرى .

---

(١) ذكرت هذه القصة في ملحق ابن النديم (ص : ٦) من الطبعة المصرية ولم أجدها في مصدر آخر . كما أن أبيات السري الواردة فيها ليست في ديوانه المطبوع ولا المخطوط .

ثقافته العربية :

كما كانت ثقافة الرماني في الاعتزال والكلام ثقافة واسعة ، عميقة كذلك كانت ثقافته في سائر العلوم التي تناولها ، فلقد تناول علوم العربية ومهر فيها حتى أصبح من مشاهير أئمتها وأصحاب الرأي فيها ، وعدَّ في طبقة أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي . ولقد وضع في العربية كتباً كثيرة . كان بعضها تأليفاً مستقلاً ككتاب (الحدود النحوية) ، وكتاب (الحروف) ، و (الإيجاز في النحو) ، و (التصريف) ، و (الاشتقاق) وغيرها .. وكان بعضها الآخر شرحاً أو تعليقاً على كتاب إمام من أئمة النحو كشرحه على كتاب سيبويه وأغراض كتاب سيبويه ، ونكته ، وتهذيب أبوابه ، وكتاب (شرح مسائل الأخفش) ، و (شرح مختصر الجرمي) ، و (شرح الألف واللام للمازني) ، و (شرح المقتضب للمبرد) ، وشرح معاني الزجاج . وشرح الجمل وشرح الأصول لابن السراج .

ونحن نرى فيما بين أيدينا من كتبه ولا سيما شرحه على سيبويه علماً غزيراً ونفساً طويلاً وإحاطة غريبة . كما نرى اعتماد الرماني فيه على فروع ثقافته المختلفة حتى إننا نستطيع القول إن الرماني لم يكن فيه مجرد نحوي يشرح الكتاب وإنما كان عالم نحو يشرح ويناقش ويستقصي ، كما كان عالم لغة وبلاغة ومنطق وفلسفة .

ثقافته القرآنية :

وكذلك تناول علوم القرآن فكان فيها إماماً مقدماً ومؤلفاً ذائع الصيت ، وضع تفسيراً كبيراً للقرآن الكريم قال عنه : « تفسيري بستان يجتنى (منه) ما يشتهى »[(١)] ، وعرف به فقيل « صاحب التفسير » . وقيل للصاحب ابن عباد : هلاّ تصنف تفسيراً ؟ فقال : وهل ترك لنا علي بن عيسى شيئاً[(١)] ؟ وقال عنه ابن قاضي شهبة : « هو تفسير كبير وفيه فوائد جليلة »[(٢)] .

(١) المنية والأمل : ٦٥

(٢) طبقات النحاة واللغويين ١٧٥/٢

ويبدو أن براعة الرماني في علم الكلام ومنزلته بين المعتزلة جعلت لهذا التفسير منزلة خاصة عند علمائهم ومؤلفيهم ، وقد قيل إن الزمخشري أفاد من هذا التفسير . قال ابن تغري بردي : « **وله كتاب التفسير الكبير ، وهو كثير الفوائد إلا أنه صرّح فيه** بالاعتزال ، وسلك الزمخشري سبيله وزاد عليه »[1] . وللرماني في علوم القرآن كتب أخرى غير التفسير ككتاب (الجامع في علم القرآن) ، و (النكت في إعجاز القرآن) ، و (الألفات في القرآن) .

وإتقان الرماني لهذه العلوم الكثيرة ، ووضعه فيها الكثير من الكتب هو الذي جعله معروفاً بالجامع و « بصاحب التصانيف المشهورة في كل فن »[2] .

---

(١) النجوم الزاهرة : وفيات سنة ٣٨٤

(٢) تلخيص ابن مكتوم .

- ٢ -

شخصيته وخصاله

حياته العامة وشخصيته :

وأما حياة الرماني العامة فلم يتحدث عنها أحد من أصحاب التراجم ، وإن كنا نستطيع أن نكوّن لأنفسنا صورة عن شخصية الرماني في حياته العامة إذا نحن جمعنا شتات ما روي عنه من الأخبار .

رأينا فيما سبق أن الرماني احترف الوراقة ، ورأينا في ذلك دليلاً على زهده وورعه وعلى فقره ، وقد عرف عنه الأمران حتى وصفوه بأنه « كان مع قلّة ذات يده وشدة فقره ، يسلك طريق المروءة »[١] .

وذكر بعض الباحثين أنه كانت للرماني مشاركة في الحياة العامة في بغداد وفي أحداثها السياسية الهامة ، وكان محبوباً مقدَّراً عند العامة والخاصة[٢] .

فأما مشاركة الرماني في الحياة العامة فقد رحت أستقصي أخبارها في تاريخ السنوات التي عاشها الرماني (٢٩٦ ـ ٣٨٤) ، وأتتبع الحوادث الهامة التي وقعت خلالها في بغداد ـ حيث كان يعيش ـ فما وجدت له ذكراً في غير موضعين اثنين :

أولها : أن قاضي القضاة أبا محمد عبيد الله بن أحمد بن معروف (٣٠٦ ـ ٣٨١) قبل شهادة الرماني سنة ٣٦٠[٣] .

---

(١) المنية والأمل : ٦٥

(٢) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن : ٨

(٣) المنتظم ٥٤/٧

ثانيهما : أنه لما غزا الروم بلاد المسلمين سنة ٣٦٢ ودخلوا نِصيبين لجأ الناس إلى بغداد فامتلأت باللاجئين ، وكان الخليفة عاجزاً ، فضج الناس وأرسلوا وفداً من أهل الستر والصيانة من بغداد إلى الكوفة لمقابلة عز الدولة وعرض الأمر عليه وبعث همته .. وكان في جملة هذا الوفد البغدادي أبو بكر الرازي وعلي بن عيسى الرماني[1] . وسيمر بنا خبر الرماني في هذا الوفد مفصلاً بعد قليل .

وعلى هذا فليس لنا أن نفهم من مشاركة الرماني في الحياة العامة والأحداث السياسية الهامة في بغداد أكثر من هذين الأمرين : تعديل القاضي له وقبوله لشهادته . ثم ذهابه في وفد من أهل الستر والصيانة لمقابلة عز الدولة .

ويكفي أن يكون هوى الرماني مع الشيعة ـ كما رأينا ـ ليقدمه الناس في وفدهم إلى عزّ الدولة البويهي ، وقد أحسنوا في اختيارهم له إذ كان مقدم الوفد في نظر عز الدولة كما سنرى .

وأما كونه محبوباً مقدراً عند العامة والخاصة ، فأمر أتاحته له أيضاً عقيدته ودعت إلى أن يلتف حوله العامة وأن يقدره الخاصة ، إذ كانت الشيعة غالبة في زمانه .

على أنه لا بد لنا من الإشارة هنا إلى أنه كان إلى جانب الرماني سميّ له هو أبو الحسن علي بن عيسى بن داود بن الجراح ، الوزير الذي أشرنا إليه في حديثنا عن الحياة السياسية في بغداد ، فلقد اتفق هذا الوزير مع الرماني في اسمه واسم أبيه وفي كنيته أيضاً ، ثم إنه عاش في عصره (٢٤٥ ـ ٣٣٥) ، وفي بلده بغداد . ولقد كانت لعلي بن عيسى هذا الوزير مشاركة فعالة في الحياة العامة ، وفي الأحداث السياسية الهامة . وكان محبوباً مقدّراً عند العامة والخاصة حتى أفاضت كتب التاريخ بذكر أعماله ومآثره[2] .

(١) المنتظم ٦٠/٧

(٢) ترجمته في الوزراء : ٣٢٢ ، وحسن المحاضرة ١٢٦/٢ ، والحضارة الإسلامية لمتز ١٢٥/١ ، ومحاضرات الأمم الإسلامية للخضري : ٣٨١ =

كما كان للرماني سميّ آخر ، قد يجوز أن يؤتى أحد من قبله أو يلتبس عليه أمره وذلك هو كنيّه أيضاً أبو الحسن علي بن عيسى الربعي النحوي[1] الذي كان معاصراً للرماني (٣٢٨ ـ ٤٢٠) ، والذي عاش إلى جانبه في بغداد ، وقد أدى هذا التوافق بين الرجلين في الاسم واسم الأب والكنية ، وفي كونهما نحويين متعاصرين يعيشان في بلد واحد ، إلى الخلط بينهما حتى قال ابن خير الإشبيلي في أحد أخباره عن الربعي « علي بن عيسى الربعي الرماني »[2] ، وحتى جعل علي بن عيسى الرماني تلميذاً لأبي علي الفارسي مدة ثلاثين سنة[3] ، مع أن المعروف أن الربعي لا الرماني هو الذي قرأ على الفارسي تلك المدة الطويلة[4] .

أخلاقه :

تدل سيرة الرماني وما وصفوه به على أنه كان رجلاً صالحاً وأديباً فاضلاً ، قال ياقوت : « قرأت بخط أبي حيان التوحيدي في كتابه الذي ألفه في تقريظ الجاحظ ـ وقد ذكر العلماء الذين كانوا يفضلون الجاحظ ـ فقال : ومنهم علي بن عيسى الرماني ، فإنه لم ير مثله قط بلا تقية ولا تحاش ، ولا اشمئزاز ولا استيحاش علماً بالنحو ، وغزارة في الكلام ، وبصراً بالمقالات ، واستخراجاً للعويص ، وإيضاحاً للمشكل ، مع تألّه وتنزه ودين ويقين وفصاحة وفقاهة[5] ، وعفاف ونظافة »[6] ،

= ولهارولد بوين (Harold Bowen) كتاب اسمه :
«The life and time of Ali ibn isa, the good vizier». كمبردج ١٩٢٨

(١) ترجمته في إنباه الرواة ٢٩٧/٢ ، ومعجمُ الأدباء ٨١/١٤
(٢) فهرست ابن خير : ٣١٠
(٣) فهرست ابن خير : ٤٢
(٤) سيأتي تفصيل ذلك في حديثنا عن علاقة الرماني بالفارسي .
(٥) فقه فقاهة .
(٦) المقابسات : ٥٧ ، ومعجم الأدباء ٧٣/١٤

فأبو حيان يصف الرماني بالجرأة والحكمة والعلم الواسع والبصر بالمذاهب ، كما يصفه بمتانة الدين وفصاحة اللسان ، والتعفف والنظافة .

والحق أن أبا حيان كان شديد الإعجاب بالرماني والتقدير له فهو لا يذكره مرة إلا وينعته بالصلاح[1] ، وبأنه ذو دين ثخين وعقل رزين[2] .

ولم يكن التوحيدي هو المعجب الوحيد بالرماني بل لقد أثنى عليه كل الذين تحدثوا عنه أو ترجموا له ، إلا أنه مع ذلك لم ينج من شانئ تناوله بالتقبيح والطعن ، وكانت شهادته فيه شهادة غريبة قاسية .

قال أبو علي الفارسي : « إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما تقوله نحن فليس معه منه شيء »[3] .

وقال البديهي : « ما رأيت على سني وتجوالي وحسن إنصافي لمن وضع يده في الأدب أحداً أعرى من الفضائل كلها ، ولا أشد ادعاء لها كلها ، من صاحب الحدود ، فإني مع وزني له ونظري إليه واستكثاري منه في عنفوان شبيبتي لم أقطع على أمره حتى راجعت العلماء في أمره ، فقال المتكلمون : ليس فنه في الكلام فننا ، وقال النحويون ، **ليس شأنه في النحو شأننا ، وقال المنطقيون : ليس ما يزعم أنه منطق منطقاً عندنا . وقد خفي أمره على عامة من ترى »[4] .**

هاتان شهادتان في الرماني ، إحداهما للفارسي والأخرى للبديهي ، أما شهادة الفارسي فلم تتناول أخلاقه وإنما تناولت معرفته لعلم النحو وطريقته في هذا العلم ، وسنفرد حديثاً خاصاً لعلاقة الرماني بالفارسي ومناقشة رأيه فيه .

---

(١) الإمتاع والمؤانسة ١/١٠٨، ١٢٨

(٢) المصدر السابق ١/١٣٣

(٣) نزهة الألبا : ٣٧٩

(٤) البصائر والذخائر : ١٤٠

وأما البديهي فهو أبو الحسن علي بن محمد (توفي نحو ٣٨٠ هـ) ، كان شاعراً ، وسمع من ابن دريد ونفطويه وابن الأنباري ، وقد تحدث عنه أبو حيان وعلل شهادته السيئة في الرماني فقال : « وكان البديهي شاعراً ، وكان شهرزوريا [(١)] ، وكان مغسول الشعر ما ظهر له بيت . وإنما هاجه على هذا الثلب اختلافه إلى يحي بن عدي المنطقي ، ولم يحل منه بشيء من الفلسفة قليل ولا كثير ولكن كان يجعل إصابته في حفظ العروض ، وعقد القافية وإقامة الوزن ورواية اللغة ، وحفظ الغريب المصنف إعجاباً بنفسه ، ويستدرع به على الناس متدرباً ببذاء وسفه ، ولقد شاهدته وهو على شفير عمره فما كان يحلى ولا يمر » [(٢)] .

على أننا لن نعتمد على رد أبي حيان وتقبيحه للبديهي ، فقد يكون لإعجابه بالرماني أثر في ذلك ولكننا نقف عند شهادة البديهي لنلاحظ أمرين :

الأمر الأول : أن البديهي من المعجبين بيحي بن عدي والمترددين عليه على حين أن الرماني يضع الكتب في الرد عليه ونقض آرائه كما في كتاب (نقض التثليث على يحي بن عدي) ، وليس بمستبعد أن يكون لتعصب البديهي لابن عدي أثر في تعصبه على الرماني .

والأمر الثاني : أن البديهي نقل شهادة النحويين والمتكلمين والمنطقيين وآراءهم في الرماني . وقد يكون نقله صادقاً ، فلقد تكلم الفارسي بلسان النحاة منكراً أن يكون ما عند الرماني من النحو هو ما يعرفه النحويون منه ، وأوضح لنا أبو حيان رأي المنطقيين في الرماني حين قال : « وأما علي بن عيسى فعالي الرتبة في النحو واللغة والكلام والعروض والمنطق وعيب به ، إلا أنه لم يسلك طريق واضع المنطق بل أفرد صناعة وأظهر براعة » [(٣)] .

---

(١) نسبة إلى شهرزور وهي ناحية بين إربل وهمذان . ذكرا ياقوت وذمّ أخلاق أهلها .

(٢) البصائر والذخائر : ١٤٠

(٣) الإمتاع والمؤانسة ١٣٢/١

وبـذلـك يتضـح أن الأمر ليس أمر الجهـل بـالعلم وإنمـا هـو أمر العقـل إذا تفرد بالمنهج ، أو العالم إذا خالف زملاءه في الطريقة والأسلوب . وكانت هذه المخالفـة سببـاً في طعنهم فيـه أو حسـدهم لـه ، كما كانت بـابـاً يلج منـه أمثـال البـديهي من النـاقمين ، لا لينقد الطريقة أو المنهج ولكن لينال من شخص الرمـاني فيعريـه من الفضـائل كلهـا ويجعل منه مدعياً كبيراً .

وتفرد الرماني بالمنهج هو نفسه الأمر الذي تنطوي عليـه شهـادة الفـارسي كما سنرى عند الكلام على هذه الشهادة بعد قليل .

ولا شك أن أقرب السبل وأقومها لمعرفة الرماني أن نقف على بعض أقوالـه وأعمـالـه فهي وحدها الشاهد الصادق والحاكم العدل .

قال أبو حيان : « سمعت علي بن عيسى يقول لبعض أصحـابـه : لا تعـادين أحـداً وإن ظننت أنه لن ينفعك . فإنك لا تـدري متى تخـاف عـدوك أو تحتـاج إليـه ؟ ومتى ترجو صدّيقك أو تستغني عنه ؟ وإذا اعتذر إليك عدوك فاقبل عذره وليقلَّ عيبه على لسانك »[1] .

وهــذه نصيحـــة حكيم واع ومـــدبّر ومجرب وذي مــزاج أقرب إلى اليسر واللين والتسامح منه إلى العنف والشدة والتعصب . ويؤيد عندنا هذه الصفات ما وقع للرماني في إحـدى حلقـاتـه ونقلـه إلينـا التـوحيـدي فقـال : « ورأيت في مجلس علي بن عيسى النحوي رجلاً من مرو يسـألـه عن الفرق بين من ومـا ، ومن ومهْ ، فـأوسع لـه الكلام وبيَّن وقسّم وفرّق ووحّـد ومثّل وعلّق كل شيء بشرطـه من غير فهمٍ للسـائل أو تصوّر ، وسأل إعادته عليه وإبانته له ففعل ذلك مراراً من غير تصوّر حتى أضجره ومن حد الحلم أخرجه ، فقال له : أيها الرجل يلزمني أن أبين للناس وأصوّر لمن ليس بناعس وما عليَّ أن أفهم البهم والشقر والدهم ، مثلك لا يتصور هذه المسألة بهـذه العبـارة وهـذه الأمثلـة

(١) معجم الأدباء ٧٥/١٤

فإن أرحتنا ونفسك فذاك ، وإلا فقد حصلنا معك على الهلاك . قم إلى مجلس آخر ووقت غير هذا . فأسمعه الرجل ما ساء الجماعة وعاد بالوهن والغضاضة ، ووثب الناس لضربه وسحبه ، فمنعهم من ذلك أشد منع بعد قيامه من مجلسه ، ودفع الناس عنه وأخرجه صاغراً ذليلاً مهيناً ، ثم التفت إلى أبي الحسن الدقاق وقال له : متى رأيت مثل هذا فلا يكونن منك إلا التؤدة والاحتمال وإلا فتصير نظيراً لخصمك وتعدم في الوسط فضل التمييز . وأنشأ يقول :

ولولا أن يُقال هجا نميراً ولم يسمع لشاعرها جوابا
رغبنا عن هجاء بني كليب وكيف يشاتم الناس الكلابا »(1)

لقد صور أبو حيان لنا صاحبنا الرماني متصدراً في حلقته مقبلاً على السائلين من الطلاب والمستفيدين ، يوسع لهم الكلام مبيناً ومقسماً ومفرقاً ومعرفاً وممثلاً .. فإذا استزاده أحدهم زاده شرحاً وتفصيلاً ، وإذا استعاده أعاد غير مرة .. ولكنه إذا وجد أن أمامه سائلاً لا يفهم أو كانت المسألة فوق مقدار فهمه نصح له أن يريح نفسه منها ويصرف همته عنها . ثم صوره لنا وقد شُتم وأهين في حضرة طلابه والمختلفين إليه حتى ثاروا يريدون ضرب المتطاول على شيخهم ، فإذا هو ينهض متوسطاً جمعهم مشتداً في منعهم ليحمي الذي أهانه ، وليعطي طلابه درساً في الحلم وسمو الخلق .

ونرافق الرماني في موقف آخر من مواقفه العلمية ، فإذا هو متواضع يؤثر التثبّت والأناة . قال الصفدي في ترجمة أبي الحسين علي بن عبد الله الحلاء المعروف بالناشئ الأصغر(2) ، وهو من متكلمي الإمامية : وناظر - أي الحلاء - يوماً علي بن عيسى الرماني في مسألة فانقطع الرماني ، فقال : أعاود النظر ، وربما كان في أصحابي من هو أعلم مني بهذه المسألة ، فإن ثبت الحق معك وافقتك عليه . فأخذ ينده به ؛ فدخل

(1) معجم الأدباء ١٤/٧٧
(2) في روضات الجنات : المعروف بالناشئ الأكبر ، ص ٤٨٠

عليها علي بن كعب الأنصاري المعتزلي فقال : في أي شيء أنتما يا أبا الحسين ؟ فقال : في ثيابنا ، فقال : دعنا من مجونك وأعد المسألة فلعلنا أن نقدح فيها . فقال : كيف تقدح وحرّاقك رطب ؟ »[١] .

فلئن صدقت نيّة الرماني في معاودة النظر ومذاكرة الأصحاب ، وصدقت رغبته في معرفة الحق والتثبت منه ولم يكن ذلك لمجرد الفرار من الخصم كان موصوفاً بالتثبت والإنصاف .

ويتمتع الرماني إلى جانب حكمته وبعد نظره وتواضعه بلسان طلق وقلب جريء ، وجنان ثابت لا تلجمه هيبة السلطان عن قول الحق ، ولا تخطف بديهته رهبة الموقف ، فلقد ذكر المؤرخون أن الرماني كان من بين أعضاء الوفد البغدادي الذي ذهب سنة ٣٦٢ إلى الكوفة لمقابلة عز الدولة البويهي[٢] ، ونقل التوحيدي إلينا خبر هذا الوفد وكيف اجتمع الناس على إرساله ، ثم وصف مقابلة الوفد لعز الدولة ونقل ما دار فيها من الكلام ووصل إلى دور الرماني في الكلام فقال : « ثم اندفع علي بن عيسى فقال : أيها الأمير إن الصغير يتدارك قبل أن يكبر ، فكيف يجوز ألا يستقبل بالجد والاجتهاد وهو قد عسا[٣] وكبر ؟ والله إن بنا إلا أن يظن أهل الجبل وأذربيجان وخراسان أنه ليس لنا ذاب عن حريمنا ، ولا ناصر لديننا ، ولا حافظ لبيضتنا ، ولا مفرج لكربتنا ، ولا من يهمه شيء من أمورنا . فالله الله ، لا تجرّن علينا شماتتهم بنا ، وخذ بأيدينا بقوتك وحسن نيتك ، وحميد طويتك ، وعزك وسلطانك ، وأوليائك وأعوانك . واكتب قبل هذا إلى عدّة الدولة بما يبعثه على حفظ أطرافه وحراسة أكنافه ، مع استطلاع الرأي من جهتك ومطالعة أمير المؤمنين برأيك ومشورتك »[٤] .

(١) الوافي بالوفيات جـ ٢١ (فيلم) . وقد رويت هذه القصة مشوهة مختلطة بغيرها في روضات الجنات ، ص ٤٨٠ . وانظرها في ترجمة علي بن عبد الله الناشئ في معجم الأدباء .

(٢) المنتظم : ٦٠٧

(٣) عسا الشيخ يَعْسُو عَسْواً وعُسُوّاً وعُسِيّاً وَعَسَاءً : كبر .

(٤) الإمتاع والمؤانسة ١٥٥/٣

ونقرأ هذا الخبر ونستمع إلى ما أنطق به أبو حيان الرماني فنراه وقد أراد أن يذكر عز الدولة بواجبه ويبعث همته للذبّ عن الحريم ونصرة الدين والاهتمام بأمر الأمة فإذا هو يفعل كل ذلك وأكثر منه بلباقة وذكاء وجرأة وأدب .

وقد استمع عز الدولة إلى أعضاء الوفد يتحدثون حتى إذا انتهوا انتهى معهم حلمه ، ونفد صبره ، وبدأ يرد عليهم ، فشكر لأبي سعيد السيرافي عدم حضوره ، وكان السيرافي قد كلف بمرافقة الوفد فاعتذر ، وكأن في شكر السيرافي لتغيبه لوماً للشاهدين على حضورهم ، ثم التفت عز الدولة إلى أبي بكر الرازي وهو كبير الوفد وأخذ يسخر منه ويهزأ به ، ويقول :

« أيظن هذا الشيخ أبو بكر الرازي أنني غير عالم بنفاقه ، ولا عارف بما يشتمل عليه من خيره وشره ؟ يلقاني بوجه صلب ولسان هدَّار ، يري من نفسه أنه الحسن البصري يعظ الحجاج بن يوسف ... »[1] ، والتفت بعد ذلك إلى الرماني وأخذ يلاطفه ملاطفة الجادّ غير الساخر ، واللين غير العنيف ، والمعتذر غير المكابر ، يقول له : « وأما أنت ياأبا الحسن - يريد علي بن عيسى - فوحق أبي إني لأحب لقاءك وأوثر قربك ، ولولا ما يبلغني من ملازمتك لمجلسك وتدريسك لمختلفتك ، وإكبابك على كتابك في القرآن لغلَّبتك على زمانك ، ولاستكثرت مما قلَّ حظي منه في هذه الحال التي أنا مدفوع إليها ، فإنها وازعة على هوى النفس وطاعة الشيطان ومنازعة الأكفاء وجمع المال وأخذه من حيث يجب أو لا يجب وتفرقته فيمن يستحق ومن لا يستحق . وإلى الله أفزع في قليل أمري وكثيره »[2] .

وليس يهمنا أن نوازن بين رد عز الدولة البويهي على الرازي شيخ الحنفية ورده على الرماني القريب إلى قلبه وعقيدته لنرى مكانة أبي الحسن وما يتمتع به من احترام

---

(١) الإمتاع والمؤانسة ١٥٨/٣

(٢) المصدر السابق .

عز الدولة .. ولا يهمنا أن نبحث في تفاصيل هذه الأخبار لنقف من ورائها على عقيدة الرماني من خلال مناظرته للحلاء ولنعرف هل كان لتشيعه أثر في انتخابه عضواً في وفد بغداد إلى عز الدولة ، أو كانت سبباً في حظوته لديه ..؟ وإنما الذي يهمنا أن كل هذه الحوادث والأخبار تشهد للرماني بالحكمة وكره الخصومة وإيثار السلامة ، كما تشهد له بقوة الشخصية واحترام العقل والخضوع لأحكامه ولو أدى ذلك به إلى اعتناق مذهب خصمه . وبأنه كان إلى جانب ذلك ذا لسان فصيح ومنطق قوي إلى لباقة وذكاء .

☆ ☆ ☆

- ٣ -

تلامذته وآراء السلف فيه

تلامذته :

لقد كان في مقدمة الذين جلسوا إلى الرماني ونشروا فضله نابغة عصره أبو حيان التوحيدي الذي ظفر الرماني منه بكثير من الثناء والإعجاب ، وكان منهم أبو القاسم علي بن المحسن التنوخي(١) (٣٥٥ وقيل ٣٧٠ ـ ٤٤٧) وهو من علماء المعتزلة وقضاتهم وأدبائهم . ومنهم أبو الحسن خلال بن المحسن الكاتب(٢) (ت ٤٤٨) ، وهو حفيد أبي إسحاق الصابي وتلميذ الفارسي والرماني ، كان صابئاً وأسلم في آخر عمره ، وعرف بالفضل والأدب . ومنهم أبو محمد الحسن بن علي الجوهري(٣) (ت ٤٥٤) من ثقات البغداديين . وقد انفرد ابن قاضي شهبة بذكر راويين لم يذكرهما سواه قال إنها رويا عن الرماني ، وهما أبو البركات محمد بن عبد الواحد بن محمد الزبيري ، وأبو عبد الله الحسن بن محمد بن ميمون المصري(٤) .

وقد حاولنا أن نستقصي أخبار تلامذة الرماني ، فكان ممن عرفنا منهم أيضاً أبو القاسم الدقيقي علي بن عبيد الله بن الدقاق (٣٤٥ ـ ٤١٥) ، وهو نحوي بارع أخذ عن الفارسي والسيرافي والرماني(٥) ، قال ياقوت : علي بن عبيد الله الدقيقي صاحب

---

(١) ترجمته في معجم الأدباء ١٤ و ١١٠

(٢) ترجمته في تاريخ بغداد ٧٦/١٤ ، ومعجم الأدباء ٢٩٤/١٩

(٣) ترجمته في اللباب ٣٥٥/١

(٤) طبقات النحاة واللغويين ١٧٤/٢

(٥) نزهة الألباء : ٣٩٠ ، وبغية الوعاة : ٣٤٣

أبي الحسن علي بن عيسى الرماني « قرأ عليه كتاب سيبويه قراءة بفهم . وأخذ بذلك خطه عليه وانتفع الناس به . وعنه أخذت ، وعلى روايته عوّلت »[١] .

ومنهم أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد العبدي (ت ٤٠٦) ، وكان من النحاة القيّاسين ، تفنن في علوم العربية وأخذ عن السيرافي والفارسي والرماني[٢] .

ومنهم أبو القاسم علي بن طلحة بن كردان (ت ٤٢٤) النحوي الذي صحب الفارسي والرماني وقرأ عليهما كتاب سيبويه ، وكان من شيوخ النحو بواسط ، والواسطيون يفضلونه على ابن جني والربعي[٣] .

ومنهم أبو الحسن محمد بن حمدان الدلفي العجلي (ت ٤٦٠) النحوي صاحب شرح ديوان المتنبي[٤] . وأبو الغنائم محمد بن أحمد بن عمر الخلال النحوي ، وكان قد أخذ عن السيرافي والفارسي والرماني[٥] .

وكان من أشهر تلامذة الرماني محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣) ، وهو المعروف بالشيخ المفيد وبابن المعلم ، وكان شيخ الإمامية في عصره ، وشيخه الرماني هو الذي لقبه بالشيخ المفيد في قصة نقلها صاحب روضات الجنات في ترجمة الشيخ المفيد فقال :

واشتغل ـ أي المفيد ـ بالقراءة على الشيخ أبي عبد الله المعروف بجعل[٦] ، وكان **منزله في درب رياح من بغداد ، وبعد ذلك اشتغل بالدرس عند أبي ياسر في باب خراسان من البلدة المذكورة . ولما كان أبو ياسر المذكور ربما عجز عن البحث معه**

---

(١) معجم الأدباء ٥٦/١٤ (ط أوربا ٢٧١/٥) .

(٢) معجم الأدباء ١٣٦/٢ (ط أوربا ٣٨١/١) ، وبغية الوعاة : ١٢٩

(٣) معجم الأدباء ٢٥٩/١٣ ، وبغية الوعاة : ٢٣٩

(٤) معجم الأدباء ٢٠٧/١٨

(٥) المصدر السابق (ط أوربا ٣٢٥/٦) ، وبغية الوعاة : ١٥

(٦) هو أبو عبد الله الحسين بن علي المعروف بجعل ، من شيوخ المعتزلة في بغداد مقدم في الفقه والكلام . مات سنة ٣٦٩ . ترجمته في تاريخ بغداد ٧٣/٨

والخروج عن عهدته أشار إليه بالمضي إلى علي بن عيسى الرماني الذي هو من أعظم علماء الكلام ، فقال الشيخ : إني لا أعرفه ، ولا أجد أحداً يدلني عليه[1] ، فأرسل أبو ياسر معه بعض تلامذته وأصحابه ، فلما مضى - وكان مجلس الرماني مشحوناً من الفضلاء - جلس الشيخ في صف النعال ، وبقي يتدرج للقرب كلما خلا المجلس شيئاً فشيئاً لاستفادة بعض المسائل من صاحب المجلس ، فاتفق أن رجلاً من أهل البصرة دخل وسأل الرماني وقال له : ماتقول في حديث الغدير وقصة الغار ؟ فقال الرماني : خبر الغار دراية وخبر الغدير رواية ، والرواية لا تعارض الدراية . ولما كان ذلك الرجل البصري ليس له قوة المعارضة سكت وخرج . وقال الشيخ : إني لم أجد صبراً عن السكوت عن ذلك ، فقلت : أيها الشيخ عندي سؤال ، فقال : قل . فقلت : ماتقول فيمن خرج على الإمام العادل فحاربه ؟ فقال : كافر . ثم استدرك فقال : فاسق . فقلت : ماتقول في حرب طلحة والزبير له في حرب الجمل ؟ فقال : إنهما تابا . فقلت : خبر الحرب دراية والتوبة رواية ، فقال : وكنتَ حاضراً عند سؤال الرجل البصري ؟ فقلت : نعم . فقال : رواية برواية ، وسؤالك متجه وارد . ثم إنه سأله : من أنت ؟ وعند من تقرأ من علماء هذه البلاد ؟ فقلت له : عند الشيخ أبي (عبد الله)[2] جعل . ثم قال له : مكانك . ودخل منزله وبعد لحظة خرج وبيده رقعة ممهورة فدفعها إليَّ وقال : ادفعها إلى شيخك أبي عبد الله . فأخذت الرقعة من يده ومضيت إلى مجلس الشيخ المذكور ودفعت إليه الرقعة ففتحها وبقي مشغولاً بقراءتها وهو يضحك ، فلما فرغ من قراءتها قال : إن جميع ماجرى بينك وبينه قد كتب إليَّ به ، وأوصاني بك ولقَّبك بالمفيد[3] .

فالرماني إذن أستاذ من « أعاظم علماء الكلام » ومن كبار أصحاب المجالس في بغداد وكان مجلسه مقصوداً و « مشحوناً بالفضلاء » .

---

(١) أي لا أعرف صاحباً يقدمني إليه .

(٢) في الأصل : ابن علي .

(٣) روضات الجنات : ٥٤٥

ولست أشك في أن للرماني عدداً كبيراً من الرواة والتلاميذ لم تصل إلينـا أسماؤهم ، ولعل مما يؤيد ذلك قول ابن النديم ـ وهو معاصره ـ أنه « كثير التصرف والتأليف وأكثر ما يؤلفه يؤخذ منه إملاء »[1] ، وبذلك قال القفطي أيضاً[2] . وقد تجاوزت مؤلفاته ـ التي أملاها ـ مئة كتاب في شتى العلوم أفيعقل بعد ذلك ألا يكون له غير هذا العدد الضئيل من الرواة والتلاميذ ؟

آراء العلماء فيه واقتباسهم منه :

لم يترجم أحد للرماني إلا قرن اسمه بالنحوي أو شيخ العربية . قال ابن الأنباري عنه إنه : كان من كبار النحويين[3] ، وقال آخرون : كان علامة في العربية ، وعدُّوه في طبقة أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي[4] . وممن عدَّه في هذه الطبقة أيضاً معاصره الأندلسي أبو بكر الزبيدي وذلك حين عدَّ أصحاب ابن السراج فذكر السيرافي والفارسي وابن عيسى البغدادي الورّاق[5] . وأما معاصره الآخر ابن النديم ، فقد قال إنه : من أفاضل النحويين والمتكلمين البغداديين[6] .

وتناقل العلماء أقوال الرماني وآراءه في شتى ضروب العلم التي خاضها ، وتناولها بعضهم بالشرح والتفصيل أو التعليق والتعقيب ، وتناولها آخرون بالنقض والتسفيه . وليس من شأننا أن نتتبع أقواله في كتب التفسير والاعتزال مع أنه كان له في هذين البابين باع طويل وشأن خطير . وأما علوم العربية فقد طارت أقواله فيها وذاعت في كتب البلاغيين والنحويين من بعده . وكان ممن نقل أقواله واستشهد بها من البلاغيين

---

(١) الفهرست : ٦٣

(٢) إنباه الرواة ٢٩٦/٢

(٣) نزهة الألبا : ٣٨٩

(٤) طبقات ابن قاضي شهبة ١٧٤/٢ ، وعيون التواريخ . وطبقات المفسرين للداودي : ١٧٦

(٥) طبقات الزبيدي : ١٣٠

(٦) الفهرست : ٦٣

أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (٤٠٣) وابن رشيق (٤٦٣) وابن سنان الخفاجي (٤٦٦) وابن أبي الإصبع المصري (٦٥٤) وغيرهم ، بل إن ابن رشيق لم يترك باباً من أبواب البلاغة كان للرماني فيه قول إلا نقل قوله واستشهد به . قال ابن رشيق في العمدة : « قال أبو الحسن علي بن عيسى الرماني : أصل البلاغة الطبع ، ولها مع ذلك آلات تعين عليها وتوصل للقوة فيها وتكون ميزاناً لها ، وفاصلة بينها وبين غيرها ، وهي ثمانية أضرب : الإيجاز ، والاستعارة ، والتشبيه ، والبيان والنظم ، والتصرف ، والمشاكلة ، والمثل . وسيرد كل واحد منها بمكانه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى »[1] . وهو لا ينسى فعلاً أن يورد أقوال الرماني في معظم الفنون البلاغية من إيجاز وبيان واستعارة وتشبيه وحسن إشارة ومطابقة[2] .. وأما ابن أبي الإصبع فقد عدَّ كتب الرماني في الإعجاز والتفسير والبلاغة من مصادر كتابه بديع القرآن المجيد[3] .

وقد أفرد محققا كتاب (النكت في إعجاز القرآن) فصلاً ذكرا فيه من علق أو اقتبس عن الرماني من البلاغيين[4] .

وأما النحويون فلم تكن حماستهم لأقوال الرماني مثل حماسة زملائهم البلاغيين ، فعلى الرغم من كثرة مؤلفاته النحوية وكثرة تعرضه لمؤلفات أئمة النحو كسيبويه والجرمي والأخفش والزجاج وابن السراج فإننا لا نجد أقواله مبثوثة في كتب النحو بالقدر الذي يكافئ منزلته أو يساوي جهوده في ميدان هذا العلم ، ولقد حاولت أن أتتبع أقواله وآراءه في (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) لأبي حيان أثير الدين الأندلسي فخرجت صفر اليدين على الرغم مما نعرف عن أبي حيان من سعة الرواية

(١) العمدة ١٦٢/١

(٢) انظر العمدة ١٦٧/١ و ١٦٩ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٩٥ و ٢١٢ ، و ٧/٢

(٣) بديع القرآن ٥ و ٣٩

(٤) عنوان الفصل « تعليقات من جاؤوا بعد الرماني على آرائه البلاغية واقتباسهم من تلك الآراء » (النكت : ١٥٠) ونضيف أن أبا إسحاق الحصري (٤٥٣) نقل في كتابه (زهرة الآداب) كثيراً من أقوال الرماني في الإعجاز والبلاغة مما لم يرد في النكت انظر مثلاً ١٠٩/١ و ١٢٨

وكثرة الجمع ! وحاولت مثل ذلك في (مغني اللبيب) فما وجدت ابن هشام يتعرض فيه للرماني في غير سبعة مواضع[1] ! على حين أنه يـذكر أقوال كثيرين ممن هم دون الرمـاني ويتعرض لهم عشرات المرات ..!

أما السيوطي فكان في (همع الهوامع) أكثر إيراداً لآراء الرماني من سابقيه .

ولست أدري لعل لأسلوب الرماني أولاً ، ولرأي الفارسي وشهادته في الرماني ثـانيـاً أثراً في إعراض النحويين عن كتب الرمـاني وروايـة أقـوالـه ، ولقـد هيـأت الظروف للفارسي أن تعيش آراؤه سيدة متبعة وأن تنتشر آراؤه يخدمها من بعده تلامـذة مخلصون حتى تمتلئ بها كتب النحو التي بين أيدينا .

بين الفارسي والرماني :

يروى أن أبا علي الفارسي قال : « إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنـا منـه شيء ، وإن كان النحو مـا نقولـه نحن فليس معـه منـه شيء »[2] ، وقـد نقل هـذا الرأي أكثر الذين ترجموا للرماني وإن لم ينقله معاصراه الزبيدي وابن النديم .

ولما كان الفارسي قد انفرد بهذا الرأي ولم ينقل عن سواه وكان هذا الرأي غريبـاً في ذاته فقد وجب أن نقف عنده محققين في أمرين اثنين :

الأمر الأول : صلة الفارسي بالرماني .

والأمر الثاني : مدى الصدق الذي ينطوي عليه قول الفارسي .

أما صاحب الرأي فمن أكبر شيوخ العربية في عصره وأكثرهم نفاقاً لدى السلطـان ولا شك أنه كان يعرف لنفسه منزلتها الرفيعة بين العلماء كما كان يعرفها لهـا عنـد عضـد

---

(١) انظر مغني اللبيب ١/١٠٠ و ١٠٦ و ١٤٧ و ٢٧٣ و ٢٧٥ و ٣٠٩ و ٢/٢٤٤

(٢) نزهة الألبا : ٣٨٩ ، ومعجم الأدباء ١٤/٧٤

الدولة الـذي كان يقول : « أنـا غلام أبي علي النحوي الفسوي في النحو »[1] ، ولا شـك أيضاً أن أبا علي كان حريصاً كل الحرص على الاحتفاظ بهذه المكانة المتقدمة عزيزاً عليه أن تفوته فرصة يستطيع أن يثبت فيها جدارته بهذه المنزلة في العلم والرياسـة . ويقـال إنـه صنف لعضـد الـدولـة كتـاب (الإيضـاح) في النحـو ، فلمـا حملـه إليــه استقصره عضد الدولة ، وقال : ما زدت على ما أعرف شيئاً ، وإنما يصلح هـذا للصبيـان . فمضى وصنف (التكملـة) وحملهـا إليـه ، فلمـا وقف عليهـا قـال : « غضب الشيـخ وجـاء بمـا لا نفهمـه نحن ولا هـو »[2] . ومـا أحسب الشيـخ أبـا علي غضب إلاّ لمنزلتــه التي كادت تضيع ، ولعلمه الذي استقصره عضد الدولة .

وشبيه بذلك سخط الفارسي حين رأى أبا سعيد السيرافي يذهب ببعض مـا يحب أن يستـأثر هـو بـه من إظهـار العلم والتقـدم وذلـك في المنــاظرة المشهـورة التي دارت بين السيرافي وأبي بشر متَّى بن يـوسف في مجلس ابن الفرات[3] . قـال أبـو حيـان : « قلت لعلي بن عيسى : أمـا كان أبو علي الفسـوي حـاضراً المجلس ؟ قـال : لا ، كان غـائبـاً ، وحُدِّث بما كان فكان يكتم الحسد لأبي سعيد على ما فاز به من هذا الخبر المشهور والثنـاء المذكور »[4] . بل لقد كان الفارسي يحسـد السيرافي على مـا أتيح لـه من تبسيـط كتـاب سيبويه وشرحه ، وكأنه كان يعتقد أنه أولى العلماء بهذا العمل الجليل فكيف يتاح لغيره من دونه ؟ قال أبو حيان : « وأبو علي أشد تفرداً بالكتاب وأكثر إكباباً عليـه ، وأبعـد من كل ما عداه مما هو علم الكوفيين ، ومـا تجـاوز في اللغـة كتب أبي زيـد[5] وأطرافـاً لغيره . وهو متقد بالغيظ على أبي سعيد وبالحسد له كيف تمّ لـه تفسير كتـاب سيبويـه من أولـه إلى آخره بغريبـه وأمثـالـه وشـواهـده وأبيـاتـه .. لأن هـذا شيء مــا تمّ للمبرد

(١) معجم الأدباء ٢٣٤/٧ ، وإنباه الرواة ٢٧٢/١

(٢) معجم الأدباء ٢٣٨/٧ ، وبغية الوعاة : ٢١٦

(٣) تجد خبر هذه المناظرة في المقابسات ٨٣ ، ومعجم الأدباء ١٩٠/٨

(٤) الإمتاع والمؤانسة ١٣٣/١

(٥) هو سعيد بن أوس الأنصاري سيد اللغويين في عصره . توفي سنة ٢١٥ . ترجمته في إنباه الرواة ٣٠/٢

ولا للزجاج ولا لابن درستويه على سعة علمهم وفيض كلامهم[1] . « فإذا كان هذا صحيحاً فلم لا يتقد بالغيظ أيضاً على أبي الحسن الرماني وقد تمّ له أن يضع شرح كتاب سيبويه ، وأغراضه ، ومسائله ، ونكته ، وتهذيب أبوابه ؟

ونحن إذا لم نكن مع أبي حيان في أن الفارسي كان « يتّقد بالغيظ » وأنه كان « يكتم الحسد » فإننا لا نكتم أنه كان في نفسه شيء من أكثر نحاة عصره ، فلقد كان يستخفّ ببعضهم ويجرّح بعضهم الآخر ؛ معلناً بذلك اعتداده بنفسه وثقته بعلمه وتفوّقه على أقرانه .

وقد رووا أنه وقف على بعض مسائل أبي القاسم الزجاجي (٣٣٧) فقال فيه : « لو سمع الزجاجي كلامنا في النحو لاستحيا أن يتكلم فيه[2] ! بل لقد عرّض الفارسي في رسالة واحدة بعث بها إلى سيف الدولة الحمداني بكل من ابن الخياط[3] والسيرافي وابن خالويه[4] » . قال ياقوت : « قرأت في المسائل الحلبية نسخة كتاب كتبه أبو علي إلى سيف الدولة جواباً عن كتاب ورد عليه منه يرد فيه على ابن خالويه في أشياء أبلغها سيف الدولة عن أبي علي . نسخته : قرأ ـ أطال الله بقاء سيدنا الأمير سيف الدولة ـ عبد سيدنا الرقعة النافذة من حضرة سيدنا فوجد كثيراً منها شيئاً لم تجر عادة عبده به ولا سيما مع صاحب الرقعة ، إلا أنه يذكر من ذلك ما يدل على قلة تحفظ هذا الرجل فيما يقوله وهو قوله : « ولو بقي عمر نوح ما صلح أن يقرأ على السيرافي » . مع علمه بأن بهزاد السيرافي يقرأ عليه الصبيان ومعلموهم أفلا أصلح أن أقرأ على من يقرأ عليه الصبيان ؟ هذا ما لا خفاء به . كيف وهو قد خلط فيما حكاه عني وأني قلت : « إن السيرافي قد قرأ عليّ » ولم أقل هذا . وإنما قلت : « تعلّم مني » أو « أخذ عني » هو

(١) الإمتاع والمؤانسة ١٣١/١

(٢) نزهة الألبا : ٣٧٩ . وقد ناقشنا هذا القول في دراستنا لكتاب الإيضاح .

(٣) ترجم في ص : ٣٦ ، حاشية : ٤

(٤) هو أبو عبد الله أحمد بن الحسين ، لغوي نحوي ضمه مجلس سيف الدولة في حلب ومات سنة ٣٧

وغيره ممن ينظر اليوم في شيء من هذا العلم . وليس قول القائل « تعلّم مني » مثل « قرأ عليّ » ، لأنه قد يقرأ عليه من لا يتعلم منه . وقد يتعلم منه من لا يقرأ عليه . وتعلم ابن بهزاد مني أيام محمد بن السري وبعده لا يخفى على من كان يعرفني و يعرفه كعلي بن عيسى الوراق ، ومحمد بن أحمد بن يونس ومن كان يطلب هذا الشأن من بني الأزرق الكتاب وغيرهم ، وكذلك كثير من الفرس الذين كانوا يرونه يغشاني في صف شونيز كعبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي .

وأما قوله إني قلت إن ابن الخياط لا يعرف شيئاً ، فغلط في الحكاية كيف أستجيز هذا وقد كلمت ابن الخياط في مجالس كثيرة ؟ ولكني قلت إنه لا لقاء له ، لأنه دخل بغداد بعد موت محمد بن يزيد ، وصادف أحمد بن يحيي وقد صمَّ صماً شديداً لا يخرق الكلام معه سمعه ، فلم يمكن تعلم النحو منه ، وإنما كان يعوّل فيما كان يؤخذ عنه على ما يمله دون ما كان يقرأ عليه . وهذا الأمر لا ينكره أهل هذا الشأن ومن يعرفهم »[1] .

وإذاً فقد هان على الفارسي أن يهدم سيرة زملائه وشيوخ النحو في عصره فينسب ابن خالويه إلى قلة التحفظ فيما يرويه ، وإلى الخلط والغلط فيما يحكيه . وليت شعري ماذا يبقى للعالم ولعالم اللغة خاصة إذا لحقته هذه الصفات ؟ ويجعل من السيرافي معلم صبيان ، ويعده بين من تعلم منه .

ولنلاحظ بعد أن الفارسي إذا أراد أن يذكر السيرافي فلا يذكره باسمه ولا بكنيته ولا باسم أبيه المحبب إليه وهو عبد الله وإنما يذكره بابن بهزاد وهو الاسم الذي نبذه السيرافي واستبدل به لأبيه اسم عبد الله !

ويجعل الفارسي نفسه أستاذاً لكل من نظر في شيء من النحو من أبناء جيله ، ولا ينسى أن يعود على ابن الخياط فيقول إنه لا لقاء له ، لأن علمه مأخوذ من الكتب ، فهو لم يدرك المبرد ، ولم ينتفع بثعلب !

(١) معجم الأدباء ٢٥٧/٧

لقد أطلق الفارسي لسانه في زملائه وعرض بهم وهم شيوخ العلم في عصره ، وكأنه كان يريد أن ينال منهم في أعين الناس ليبقى وحده متقدماً من بينهم ، متفوقاً عليهم ، ثم يستطيع بعد تفوقه هذا أن يطلق عليهم من الأحكام ما يشاء ، فإذا ابن الخياط لا لقاء له ، وإذا الزجاجي ليس أهلاً للقول في النحو .. والسيرافي معلم صبيان .. وابن خالويه قليل التحفظ يخلط ويغلط والرماني خالٍ من النحو الذي يعرفه النحاة ..

ونحن نشك في صحة هذه الأحكام الفارسية ، بل لقد ناقشنا حكمه على الزجاجي ورأيه فيه وبيّنّا انحرافه عن الصواب ومخالفته وجه الحق[1] ، مع اعترافنا بأستاذية الفارسيّ وتفوّقه . وسنناقش في فصل آخر من هذا البحث رأيه في الرماني إلا أننا نلفت النظر منذ الآن إلى ما روي لنا عن أخلاق أولئك العلماء . وإذا لم تكن للأخلاق صلة بالعلم وتقويم العلماء فإن لها صلة وثيقة بموضوع (الشهادة) ونحن إنما نناقش شهادة الفارسي في زملائه .

أما الزجاجيّ فقد وصفوه بشدة الورع وكثرة التدين وأنه ما كان يكتب مسألة في (جمله) إلا وهو على طهارة ، وأنه كان كلما أنهى باباً منه طاف به حول الكعبة أسبوعاً - أي سبع مرات - يدعو أن ينفع الله به قارئه . وأما السيرافي فقد كان ألزم للجادة الوسطى في الدين والخلق[2] ، وهو الذي مكث في القضاء خمسين سنة لم يتناول على ذلك أجراً ، ولم يعرف عنه في قضائه إلا العدل وإيثار الحق . وأما الرماني فهو الذي كانوا يسمونه بالرجل الصالح . وأما الفارسي فهو الذي كان « يشرب ويتخالع ويفارق هدي أهل العلم وطريقة الربانيين وعادة المتنسكين » على ما نقل أبو حيّان[3] .

---

(١) في دراستنا لكتاب (الإيضاح في علل النحو) .

(٢) معجم الأدباء ١٧٨/٨ ، الإمتاع والمؤانسة ١٢٩/١

(٣) الإمتاع والمؤانسة ١٣٢/١

إن ضيق صدر الفارسي بالمتقدمين من نحاة زمانه ليذكّرنا بما وصف به أبو حيان خصومة الزملاء في الصناعة وتنافسهم أو (عداوة المهنة) كما تقول اليوم ، حين قال : « والبلية مضاعفة من جهة النظراء في الصناعة ، وللحسد ثوران في نفوس هذه الجماعة »[1] .

والطريف بعد ذلك أن نعلم أنه على الرغم من رأي الفارسي في السيرافي معلم الصبيان ، فإن تلامذته كان يغيرون على شرح السيرافي لكتاب سيبويه ، ولِمَ لا ونحو السيرافي هو الذي قيل فيه إن الطالب لا يحتاج معه إلى أستاذ ؟ قال أبو حيّان : « رأيت أصحاب أبي علي الفارسي يكثرون الطلب لكتاب شرح سيبويه للسيرافي ويجتهدون في تحصيله ، فقلت لهم : إنكم لا تزالون تقعون فيه وتزرون على مؤلفه ، فما لكم وله ؟ قالوا : نريد أن نرد عليه ونعرِّفه خطأه فيه »[2] ، بل يحكى أن أبا علي نفسه اشترى شرح السيرافي بألفي درهم ، وإن كان أصحابه يأبون الإقرار به إلا من يزعم أنه أراد النقض عليه وإظهار الخطأ[3] .

وإذا صدقنا هذا الزعم فأين هي الكتب التي وضعها الفارسي أو أصحابه في الردّ على السيرافي ؟

وعلى كل فقد كان رأي الفارسي في الرماني خيراً من رأيه في السيرافي بل لقد كان يفضّله عليه . قال أبو حيان : « كان أبو علي وأصحابه كثيري الحسد لأبي سعيد ، وكانوا يفضِّلون عليه الرماني »[4] .. ولعلّ هذه الصلة غير الودية بين الإمامين هي التي أطلقت لسان الفارسي بقوله المأثور في الرماني ، وهي التي جعلت الرماني يروي عن تلاميذ الفارسي كابن جني والربعي على حين يغفل ذكر الفارسي نفسه .

(١) الإمتاع والمؤانسة ١/٢

(٢) معجم الأدباء ١٤٧/٨

(٣) معجم الأدباء ١٨١/٨ . والإمتاع والمؤانسة ١٣١/١

(٤) معجم الأدباء ١٤٧/٨

هل قرأ الرماني على الفارسي ؟

ونقف عند الصلة العلمية بين الفارسي والرماني لنسأل : هل قرأ الرماني شيئاً على الفارسي أو أخذ عنه ؟

لم نجد غير خبرين يشيران إلى هذه الصلة ويدلان على قراءة الرماني على الفارسي . وقد ورد أحد الخبرين في فهرست ابن خير الإشبيلي . وورد الخبر الثاني في معجم الأدباء ، وسنناقش كلاً من هذين الخبرين :

قال ابن خير في معرض حديثه عن كتاب الحجة لأبي علي الفارسي إنه حدث به « أبو عبد الله محمد بن معمر المذحجي رحمه الله ، عن أبي بكر محمد بن هشام المصحفي رحمه الله ، عن أبي الحسن علي بن إبراهيم التبريزي ، عن أبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، عن أبي علي الفارسي . قال المصحفي : قال لي التبريزي : ذكر لي أبو الحسن الرماني أنه صحب أبا علي الفارسي ثلاثين سنة »(١) . وهذا الخبر ذو شقين : أما الأول منهما فسند كتاب الحجة ، ونقف فيه عند رواية التبريزي عن الرماني لنقول إننا نشك في صحتها ونرفض قبولها لأن التبريزي ولد سنة ٣٧١ ومات الرماني سنة ٣٨٤ فهل نصدق أن التبريزي روى عن الرماني ولما يبلغ الثالثة عشرة من عمره ؟ وإننا لنعتقد أن الذي روى عنه التبريزي هو علي بن عيسى الربعي الذي ولد سنة ٣٢٨ ومات سنة ٤٢٠ . ونعتقد أن الشق الثاني من الخبر أيضاً إنما يخص الربعي لا الرماني ، لأن المعروف أن الربعي هو الذي لازم أبا علي تلك المدة الطويلة : « قال علي بن محمد بن الحسن المالكي : خرج علي بن عيسى الربعي إلى فارس وأقام على أبي علي النحوي عشرين سنة يدرس النحو . فقال أبو علي : ما بقي له شيء يحتاج أن يسأل عنه »(٢) .

وإننا لنعتقد قبل ذلك كله أن هذا الخلط بين الرماني والربعي إنما يعود إلى

(١) فهرست ابن خير : ٤٢

(٢) إنباه الرواة ٢/٢٩٧

ابن خير نفسه الذي سها فخلط بينهما حتى جعلهما واحداً !! فقال في كلامه على كتاب الموجز في النحو لابن السراج إنه حدث به « أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن معمر رحمه الله عن أبي بكر محمد بن هشام المصحفي عن أبي الحسن علي بن إبراهيم التبريزي عن أبي الحسن علي بن عيسى الربعي الرماني (!) عن أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي عن أبي بكر بن السراج رحمه الله »(١) . وبذلك أثبت ابن خير أولاً أن التبريزي كان يروي عن الربعي ، وهذا الذي اعتقدناه ، وأثبت ثانياً أنه لم يكن يفرق بين الربعي والرماني ، فكان يذكر الربعي تارة باسم الرماني فقط كما في خبر صحبته لأبي علي ، وتارة باسم الربعي الرماني كما في سند كتاب الموجز .

وأما الخبر الثاني عن قراءة الرماني على الفارسي فقد انفرد ياقوت بنقله من بين أصحاب التراجم جميعاً وذلك حين روى أن ابن جني قال : « قال أبو علي قرأ عليَّ علي بن عيسى الرماني كتاب الجمل وكتاب الموجز لابن السراج في حياة ابن السراج »(٢) . وقد كنا رأينا أن الرماني كان في العشرين من عمره حين مات شيخه ابن السراج ، ومعنى ذلك أنه قد قرأ كتابي الجمل والموجز على أبي علي قبل أن يبلغ العشرين . ومع ذلك فليس لدينا ما يمنع من قبول هذا الخبر إذ كثيراً ما رأينا الشيوخ يوكلون إلى النجباء من تلاميذهم أن يقرئوا الناس كتبهم .

بل لقد روي لنا أن ابن السراج كلَّف تلميذه الفارسي بإتمام كتاب (الموجز) ، قال أبو العلاء المعري : « وحكى لي الثقة أن أبا علي الفارسي كان يذكر أن أبا بكر بن السراج عمل من (الموجز) النصف الأول لرجل بزاز ، ثم تقدم إلى أبي عليّ بإتمامه » ويكفينا المعري مؤونة التعليق على هذا الخبر فيقول : وهذا لا يقال إنه من إنشاء

(١) فهرست ابن خير : ٣١٠

(٢) معجم الأدباء ٢٣٨/٧

أبي علي لأن الموضوع من (الموجز) هو منقول من كلام ابن السراج في (الأصول) و (الجمل) فكأن أبا علي جاء به على سبيل النسخ لا أنه ابتدع شيئاً من عنده[١] .

وإذا ثبت أن الرماني قرأ على الفارسي فيا لضيعة جهد الشيخ ما دام النحو الذي يعرفه الرماني ليس شيئاً مما يعرفه شيخه !

ومهما يكن الأمر فأجدر بنا أن نعدّ الرماني زميلاً للفارسي ، وقد عدَّه أصحاب التراجم كذلك فجعلوه في طبقة الفارسي والسيرافي ، كما عدَّه كذلك كثير من طلاب العلم في عصره فكانوا يأخذون عن الثلاثة جميعاً كما رأينا حين تحدثنا عن تلامذته ، وإن كان الحق أن الفارسي كان أنحاهم وكان أبعد أثراً وأخلد ذكراً من الرماني بل من سائر زملائه وأهل طبقته .

ونمضي الآن لنحقق القول في شهادة الفارسي نفسها بعد أن وقفنا على صلته بنحاة عصره عامة وبالرماني منهم خاصّة .

لا يفهم من كلام الفارسي أنه يقصد إلى تجريد الرماني من معرفة النحو عامة ، وإنما يفهم أنه ينكر عليه أسلوبه فيه . وأن قول الفارسي : « إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس عندنا منه شيء » ليدل على أن عند الرماني نحواً ما ولكنه غير النحو الذي هو عند الفارسي . ومما يؤيد هذا المعنى أن الفارسي وأصحابه كانوا يفضلون الرماني على أبي سعيد السيرافي كما رأينا ، ويؤيده أيضاً أن الذين نقلوا إلينا رأي الفارسي كانوا يقدمون له بقولهم : « كان الرماني يمزج كلامه في النحو بالمنطق حتى قال الفارسي .. » وهم يريدون بذلك تعليل رأي الفارسي ، بل إن السيوطي يورد هذا التعليل ويذكر رأي الفارسي ثم يعقب عليه بقوله : « إن النحو ما يقوله الفارسي . ومتى عهد الناس أن النحو يمزج بالمنطق ؟ وهذه مؤلفات الخليل وسيبويه ومعاصريهما ومن بعدهما بدهر لم يعهد فيها شيء من ذلك »[٢] .

(١) رسالة الغفران : ٣٥٧

(٢) بغية الوعاة : ٣٤٤

أما القول في أسلوب الرماني وأنه كان يمزج كلامه في النحو بالمنطق فسنعرف حقيقته حين نتكلم على مذهب الرماني في النحو . وأما الآن فحسبنا أن نعلم أن قول الفارسي إنما كان متجهاً إلى نقد مذهب الرماني أكثر مما هو متجه إلى علم الرماني في ذاته .

على أنه يجدر بنا أن نشير هنا إلى أن باحثاً[1] سبقنا إلى الموازنة بين الفارسي والرماني ، وذكر قولة الفارسي في الرماني ثم قال : « والعبارة وما تدلّ عليه في حاجة إلى تحقيق وتعليق يقومان على ما ترك الرماني من أثر في علم النحو لا على ما ترويه كتب التراجم ويتوارثه الباحثون » ، ورأى أن العلماء توارثوا شهادة الفارسي وعلّلوها بأن الرماني كان يمزج نحوه بالمنطق ، ويبدو - في رأي الباحث - أن الذي ألصق هذا التفسير بتلك العبارة هو أن الرماني اتصل دراسة بأبي حيان فيلسوف الأدباء وأديب الفلاسفة ، وأنه وضع كتاب الحروف على مثال كتاب الحروف لأرسطاطاليس .

ويتساءل الباحث بعد ذلك « هل كان الرماني يستعمل المنطق في عبارته النحوية ؟ وهل كان يمضي في هذه النزعة حتى لا يفهم الحاضرون من طلابه شيئاً ؟ وهل بلغ الغاية في ذلك حتى سبق الفارسي والسيرافي على تفاوت بين الأخيرين في هذه النزعة : توسطاً عند أبي علي تجعل الطلاب يفهمون بعض كلامه دون بعض ، وقلة أو عدماً عند أبي سعيد تجعل الطلاب يفهمون منه جميع الكلام ؟ واختتم الباحث تساؤله بقوله : « للإجابة عن هذه الأسئلة يجب أن نتصل اتصالاً وثيقاً بآثار كل من هؤلاء الأئمة في النحو ونقرأها قراءة فاحصة ثم نوازن بينها لنصدر في أحكامنا عن تصور ونهتدي في فهمنا بالدليل .. والذي يعنينا من هذه الآثار ما كان منها متصلاً بهذا البحث ، والذي يكشف عن مفهوم عبارة الفارسي في الرماني . وأقرر هنا أن الفارسي لم يقل النص الذي ذكره الأنباري ليدلّ به على مذهب الرماني في فلسفة النحو ، فلم يكن

---

(١) عن كتاب : (أبو علي الفارسي) للدكتور عبد الفتاح شلبي ص ٥٨٨ - ٦١٢

الفارسي ليحفل بشيء من ذلك ، فحديثه عنه من هذه الزاوية لا يعنيه في قليل ولا كثير ولا سيا إذا علمنا أن الفارسي نفسه من أصحاب المنطق في النحو إلى حد كبير . فماذا أراد الفارسي بهذه العبارة ؟ أقول : إنه أخرج هذه العبارة مخرج الآية الكريمة ﴿ وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ﴾ وهو جلَّ وعزَّ يعلم أن رسوله المهتدي وأن مخالفه الضال »[1] .

ويعود الباحث بعد ذلك إلى آثار الرماني ـ كما قرَّر في منهجه ـ فلا يجد سوى خمس وعشرين ورقة من كتاب الحروف يستقرئها ويحكم بعدها بضحالة الرماني وعمق الفارسي . ويستقرئ العلاقة بين الإمامين فيجدها غير قائمة على الود والصفاء . ويوازن بين كلاميهما على الحرفين (ما) و (لا) ويحكم بأن « الرماني يمضي في يسر وسهولة مريحة للذهن » فيقول : « والحق أني عندما أقرأ الرماني ـ بعد قراءتي أبا علي ـ أشعر براحة من عناء غمرني فيه الفارسي من مسائل المنطق وأدلة فيها تعمق وإيغال ..

فلا أثر للتعقيد أو التقعيد أو تصنيع المنطق عند الرماني .. » إن الفارسي لكثرة ما مزج نحوه بالمنطق جاءت عبارته عسيرة الفهم . معقدة الأسلوب ، ضاربة في الغرابة ، تكدّ الذهن وتصدع الرأس ، على حين كانت عبارة الرماني في كتاب الحروف يسيرة سمحة يمضي بها رخاء حيث أصاب » .

ونحن ، مع إقرارنا بفضل الباحث في كشف النقاب عن كثير من جوانب شخصية الفارسي ، نورد فيما يتصل بالرماني ما يلي :

١ ـ لقد علل العلماء شهادة الفارسي في الرماني بأن هذا كان يمزج كلامه في النحو بالمنطق ، ولا يكفي أبداً أن نعزو تعليلهم المذكور إلى صلة الرماني بالتوحيدي ووضعه كتاب الحروف على مثال حروف أرسطاليس ، إذ إنهم لم يكونوا على مثل هذه

---

(١) عن كتاب : (أبو علي الفارسي) للدكتور عبد الفتاح شلبي ص ٥٨٨ ـ ٦١٢

الدرجة من التسرع في الأحكام .. ولكنهم ـ في ظني ـ كانوا أوثق منا صلة بآثار الرماني التي غابت عنا فلم تمكن لنا من الحكم ما مكنت لهم .

٢ ـ يقرر الباحث أنه « حقيقة وجد الرماني يمزج كلامه بالمنطق في كتابه نكت القرآن ، ويستعمل فيه التعبيرات المنطقية مثل القياس الفاسد وإبطال الفاسد ودلالة القياس .. » ثم يقول : « ولكن هذا غير مجال النحو .. » فهل يعتقد أن الذي (يمنطق) بلاغة القرآن لا يفعل ذلك في النحو ؟ وهل القياس والمنطق ألصق بالبلاغة وحسها الذوقي منهما بالنحو ؟

٣ ـ ينعي الباحث على السيوطي (الذي يعلل قول الفارسي بأن الرماني كان يمزج نحو بالمنطق) أنه جهل أو تجاهل أن عصر الرماني كان عصر منطق وفلسفة ، فلماذا نتجاهل نحن ذلك إزاء نحو الرماني !

ويذهب إلى ما ذهب إليه السيوطي باحث معاصر يفسّر رأي الفارسي في الرماني فيقول : « والسرّ في هذا القول أن الرماني كان كثير المغالاة في المنطق ومزجه بالنحو . وهذا معقول فإن الرجل كان من كبار رجال المعتزلة ، والفارسي والسيرافي وإن كانا معتزليين أيضاً إلاّ أنه لم ترو عنهما بحوث في الكلام ولا مناقشات فيه . أما الرماني فقد أكثر من البحث في المنطق والكلام وما إليهما وألّف في ذلك كثيراً . قال ابن الأنباري : وكان متقناً في الكلام على مذهب المعتزلة وصنف كتباً كثيرة منها كتابه المشهور في التفسير . وعن أبي الحسن هذا (الرماني) نقل أبو حيان التوحيدي مجلس المناظرة بين السيرافي ومتّى المنطقي ، فذكر ذلك في الإمتاع وشكر لأبي الحسن عنايته وفضله هذا .

وأما الفارسي فكان يميل إلى المنطق وأقيسته ويطبقها في بحوثه العربية ولا يغالي في ذلك . وهذا هو سرّ تفوّقه وتفوّق مدرسته وخلودها . وأما السيرافي فنحوي أديب

فقيه واسع الاطلاع . وهذا هو تفسير أن الرماني كان كثير المغـالاة حقـاً في المنطق حتى إن المعجبين به كأبي حيّان التوحيدي قد عابوا ذلك عليه »[1] .

٤ ـ إن النتيجة التي قررها البـاحث هي أن الفـارسي لا ينكر من الرمـاني مـذهبـاً بعينه في النحو ولكنه يرمي إلى تجريـده من النحو عـامـة . فكيف نوفق إذن بين هـذا وتفضيل تـلاميـذ الفـارسي للرمـاني على السيرافي ؟ أكانـوا يرون في السيرافي أيضـاً رأيـاً مشابهاً وهم الذين أقبلوا على شرحه للكتاب حتى إن شيخهم الفارسي اشترى نسخـة منـه لنفسه .

٥ ـ يقول البـاحث إن الإجـابـة عن تلـك الأسئلـة يجب أن تتصل اتصـالاً وثيقـاً بالآثار النحوية لكل من الإمامين ، وأن تقرأ تلك الآثار قراءة فحص وموازنة « لنصـدر في أحكامنا عن تصور ونهتدي في فهمنا بدليل » . وحق مـا قـال ، ولكن من أين لـه أن يصل إلى نتيجة علمية مادام لا يملـك من آثـار الرمـاني غير أوراق غير محررة من كتـاب الحروف مع أن للرماني ثلاثين كتاباً في العربية ؟ وأين هو الاتصال الوثيق بآثار الرماني والقراءة الفاحصة لها والصدور في الحكم عن التصور والاهتداء في الفهم بالـدليل بعـد أن غابت عنا أغنى آثار الرجل في النحو ؟

٦ ـ لقد قرأ الباحث ما كتبه الرماني عن حرفي (ما) و (لا) فقـط ، وانتهى من ذلك إلى الحكم بأن الرماني كان يمضي في يسر وسهولة مريحـة للـذهن ، وأنـه لا أثر عنـده للتقعيد أو التعقيد أو تصنيع المنطق .

وهو لو تريَّث حتى ظهرت بقية آثار الرمـاني في النحو ـ وقـد عرفنـا منهـا شرحـه على الكتاب ، والحدود ـ لهاله فيها التعقيد والتقعيد والتبنويب والتفريع .. ولآمن معنا أن قولة العلماء في تعليل رأي الفارسي حق لا ريب فيه .

---

(١) د . أسعد طلس ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مجلد ٢٥ ، ص ٨٥

وأيّاً كان الرأي في هذه الشهادة ، فنحن مع الباحث في أن الرماني كان دون الفارسي منزلة في النحو . وقد قرَّرنا أنه لم يأت في المادة النحوية بجديد يذكر .

وأما فيما يتصل بشهادة الفارسي فخلاصة القول أن أبا علي الفارسي قد أطلق جملة من الأحكام على عدد من النحويين كان الرماني واحداً منهم . وأن الحكم الذي أطلقه على الرماني كان منصبّاً على مذهبه النحوي أو أسلوبه لا على نقص في مقداره من هذا العلم ، فالفارسي يعترف للرماني بنوع من النحو جعل أصحابه يفضلونه على السيرافي ، ولكنه ينكر أسلوبه النحوي ويرى أن نحوه غير النحو الذي عنده وعند أصحابه ، وهو غيره لا في المادة وإنما في المنهج والطريقة ، وقد كان لكل منهما منهجه وطريقته .

وإذاً فقد كان شأن الرماني في النحو شأنه في « المنطق الذي لم يسلك فيه سبيل واضعه بل أفرد فيه صناعة » فلفت إليه النظر وحرَّك حوله الألسن .

☆ ☆ ☆

الفصل الثاني

آثار الرماني

لقد صدق الذين قالوا إن الرماني جامع ، وصاحب تصانيف ، وإنه كثير التصرف والتأليف . فلقد تجاوزت مؤلفاته المئة ما بين نحو وصرف وبلاغة وقرآن واعتزال وكلام . وكان انكبابه على التدريس والتأليف والإملاء أمراً عظيماً مدهشاً حتى أخذت أكثر مؤلفاته إملاء عنه ، كما ذكر معاصره ابن النديم[1] .

وكتب الرماني على نوعين ، نوع تعقب فيه غيره من العلماء فشرح كتبهم وفصلها ، أو أوجزها واختصرها ، أو رد عليها ونقضها . ونوع وضعه مستقلاً وضمّنه مذهبه وآراءه .

وكم كنا نتمنى أن نصل إلى هذه الآثار أو إلى أكثرها ، إلا أن ذلك شيء بعيد ، ولسنا نستطيع غير الأسف حين نسمع ما تعودنا أن نسمعه في مثل هذا المقام من ضياع أكثر هذه المؤلفات .

وسنحاول فيما يلي أن نذكر ما استطعنا الوصول إليه من آثار الرماني وأوصافها في علوم العربية والقرآن والاعتزال والكلام ، بادئين في كل منها بالمطبوع ومثنين من بعد ذلك بالمخطوط من موجود ومفقود .

---

(١) الفهرست : ٦٣ ، وإنباه الرواة ٢/٢٩٦

- ١ -

في علوم العربية

المطبوع :

١ ـ كتاب الألفاظ المتقاربة أو المترادفة المعنى .

وهو كتاب صغير في اثنين وأربعين ومئة فصل ، والفصل فيه عبارة عن كلمة ومرادفاتها ، ونذكر الفصل الأول منه مثالاً عليه . قال : « فصل في معنى الصلة والعطية ؛ وصلته ، ورفدته ، وحبوته ، وأجديته ، وأعطيته ، وخولته ، ومنحته ، وأوليته ، وسوغته ، وأسعفته ، وأسديت إليه ، وأنلته ، وأجريت عليه ، ونحلته ، ورشيته[(١)] ، وواسيته ، وأتحفته ، ونفلته ، وجبرته ، وأزللت »[(٢)] .

وليس لفصول الكتاب في تعاقبها ترتيب معين . وقد طبع هذا الكتاب مرتين ، كانت الطبعة الأولى منها في مصر سنة ١٣٢١ . بتحقيق محمد محمود الرافعي ، ثم أعيدت ثانية في الهند سنة ١٣٣٤ . ومنه نسخة مخطوطة كتبها الهوريني سنة ١٢٨٤ وهي في دار الكتب المصرية تحت الرقم / ٢ لغة .

٢ ـ كتاب معاني الحروف :

ذكره ابن الأنباري وياقوت والكتبي وغيرهم . وقال القفطي : « كتاب الحروف » ، وقد طبعت للرماني رسالة باسم (منازل الحروف)[(٣)] ، وقال ناشرها إن

---

(١) هكذا في الأصل . والذي في المعاجم بالواو .

(٢) في اللسان : أزلّ إليه النعمة أسداها . وفي الحديث : من أزلت إليه نعمة فليشكرها .

(٣) المجموعة الأولى من نفائس المخطوطات التي يصدرها في النجف الأستاذ محمد حسن آل ياسين . ونشره غلام مصطفى في مجلة كلية الألسنة الشرقية بلاهور (عدد ٢ ، مجلد ٧ ، ص ١٨ ـ ٤٢) .

الناسخ هو الذي أطلق عليها هذا الاسم وإنه تابعه على ذلك .. وكان نشر هذه الرسالة عن نسخة ـ ضمن مجموع مخطوط ـ في خزانة المتحف العراقي (رقم ٧٧٨ 10-A-U) وهي نسخة حديثة نقلها الشيخ محمد السماوي عن نسخة بخط ياقوت المستعصمي الذي نقل عن نسخة بخط عمر بن أبي عمر السجستاني .

وهذه الرسالة في أربعين صفحة ، اختار الرماني فيها عدداً من الحروف ، وذكر أقسام كل حرف منها وكيفية استعماله ومعانيه المختلفة مؤيدة بشواهد من القرآن والشعر . على أن هذه الطبعة ليست وافية بالغرض لأنها لم تعتمد على سائر النسخ الموجودة من الكتاب ، فمنه ـ غير نسخة المتحف العراقي ـ نسخة باسم (كتاب الحروف) ضمن مجموع مخطوط في اسطمبول (كوبرولي / ١٣٩٣) ، وهذه النسخة مصورة في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية (فيلم / ١١٥ لغة) ، ومنه نسخة أخرى في القدس (مكتبة البديري الرسالة الثانية من ٦٣٥ ـ ٦٦٠) ، وهي مصورة أيضاً في معهد المخطوطات (فيلم : ٢٢ قدس) وتحمل اسم (كتاب الحروف) وقد كتبت في القرن التاسع . وظهر لنا بمعارضة النسخ بعضها ببعض أن هذه النسخة القدسية تختلف عن سائر النسخ الأخرى بترتيبها وعنوانات فصولها .

وقد شرح كتاب (معاني الحروف) علي بن فضال المجاشعي (١) القيرواني المتوفى سنة ٤٧٩

المخطوط الموجود :

٣ ـ شرح كتاب سيبويه .

وسنتناول الحديث المفصل عنه في فصل قادم .

٤ و٥ ـ الحدود الأكبر . والحدود الأصغر .

---

(١) معجم الأدباء ٩٢/١٤ ، وذيل كشف الظنون ٥٠٦/٢ ، وهدية العارفين ٦٩٣/١

ذكرهما ياقوت والكتبي والسيوطي وغيرهم . وجاء في نزهة الألبا « الممدود الأكبر والممدود الأصغر » والأول هو الصحيح . ومن كتاب الحدود نسخة ضمن مجموع مخطوط في إسطمبول (كوبرولي / ١٣٩٣) من ص ٢٥ إلى ٣٥ . ولعلها نسخة من الحدود الأصغر إذ هي لا تتجاوز عشر ورقات ، ومنه نسخة أخرى ضمن مجموع مخطوط أيضاً في مكتبة الآثار العامة ببغداد تحت الرقم ٧٧٨ . وهذه[١] في ١٥ صفحة من الحجم الصغير **نقلها محمد بن طاهر السماوي عن نسخة بخط ياقوت . وقد جاء في آخرها** « هذا آخر كتاب الحدود ـ المستنسخ عن خط عمر بن أبي عمر السجزي وأصله الذي قرأه على مصنفه علي بن عيسى الرماني . وكتبه ياقوت . وفرغ منه عن خط ياقوت الحموي محمد بن طاهر السماوي في النجف سنة ألف وثلاث مئة وثمان وثلاثين . حامداً مصلياً **مسلماً مستغفراً** »[٢] .

المفقود :

٦ ـ أغراض كتاب سيبويه ، ذكره ابن النديم .

٧ ـ كتاب نكت سيبويه ، ذكره ابن النديم والقفطي .

٨ ـ تهذيب أبواب كتاب سيبويه ، ذكره القفطي .

٩ ـ المسائل المفردة من كتاب سيبويه ، ذكره ابن النديم والكتبي وابن قاضي شهبة ، وقال ياقوت : « المسائل المفردات .. » وقال القفطي : « المسائل والجواب من كتاب سيبويه » .

١٠ ـ الخلاف بين سيبويه والمبرد ، ذكره القفطي .

---

(١) عن نسخة خطية أتى بها الأستاذ الدكتور عبد الحليم النجار من العراق وتفضل باطلاعي عليها .

(٢) ذكر بروكلمان للرماني كتاب (توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب) ، وأشار إلى وجود نسخة منه في باريس . وقد حقق الأستاذ سعيد الأفغاني هذا الكتاب وثبت أنه ليس للرماني وإنما هو كتاب شرح الأبيات المشكلة الإعراب للحسن بن أسد الفارقي .

١١ ـ الخلاف بين النحويين ، ذكره القفطي .

١٢ و١٣ ـ شرح مسائل الأخفش الكبير والصغير . مصنفان ذكرهما ابن النديم والقفطي .

١٤ ـ شرح مختصر الجرمي ذكره ابن النديم والقفطي والداودي وغيرهم .

١٥ ـ شرح الألف واللام للمازني ، ذكره ابن النديم والقفطي والداودي وغيرهم .

١٦ ـ شرح المدخل للمبرد ، ذكره ابن النديم وياقوت والقفطي وغيرهم .

١٧ ـ شرح المقتضب للمبرد ، ذكره ياقوت والقفطي والكتبي وحاجي خليفة في كشف الظنون ٤٩٩/٢ .

١٨ ـ شرح معاني الزجاج ، ذكره ياقوت والقفطي والكتبي وابن قاضي شهبة واسم كتاب الزجاج هذا (معاني القرآن وإعرابه) كما في فهرست ابن خير[(١)] .

١٩ ـ شرح الجمل لابن السراج ، ذكره القفطي والسيوطي والداودي .

٢٠ ـ شرح الشكل والنقط لابن السراج ، ذكره القفطي .

٢١ ـ شرح موجز ابن السراج ، ذكره ابن النديم وابن الأنباري والقفطي وكثيرون غيرهم وعدّه ابن سيدة في مقدمة المخصص من بين الكتب التي عوَّل عليها في كتابه[(٢)] .

٢٢ ـ شرح الأصول لابن السراج ، ذكره ابن النديم والقفطي وابن قاضي شهبة وغيرهم .

٢٣ ـ شرح الهجاء لابن السراج ، ذكره القفطي . وقال ابن النديم وياقوت وابن قاضي شهبة (كتاب الهجاء) .

٢٤ ـ كتاب الإيجاز في النحو ، ذكره ابن النديم وياقوت والقفطي وغيرهم .

٢٥ ـ كتاب المبتدأ في النحو . ذكره ابن النديم والقفطي .

٢٦ ـ كتاب التصريف ، ذكره ابن النديم وياقوت والقفطي وابن قاضي شهبة .

---

(١) فهرست ابن خير : ٦٤

(٢) المخصص ١٣/١

٢٧ ـ كتاب الاشتقاق الكبير ، ذكره ابن النديم وياقوت والقفطي . وقال أبو المحاسن الشافعي وابن قاضي شهبة (الاشتقاق الأكبر) .

٢٨ ـ كتاب الاشتقاق الصغير ، ذكره ابن النديم وياقوت . وقال القفطي (الاشتقاق المستخرج) . وقال الشافعي وابن قاضي شهبة (الاشتقاق الأصغر) .

٢٩ ـ كتاب البلاغة ، لم يذكر هذا الكتاب أحد غير ابن أبي الإصبع حين عدّه من بين الكتب التي أفاد منها في كتابه (بديع القرآن المجيد)[١] .

٣٠ ـ كتاب المخزومات[٢] .

ونشير قبل أن نتابع الكلام على آثار الرماني في غير العربية إلى أن بروكلمان[٣] نسب إلى الرماني كتاباً باسم (كتاب البيان) مستنداً في ذلك إلى كتاب العمدة لابن رشيق . والحق أن كلام ابن رشيق في العمدة لا يدل على ما فهمه بروكلمان[٤] . فابن رشيق قد نقل كثيراً من أقوال الرماني في فنون البلاغة كما رأينا[٥] ، وكان في جملة ما نقله عنه قوله : « قال أبو الحسن علي بن عيسى الرماني في البيان هو إحضار المعنى للنفس بسرعة إدراك »[٦] . وهذا لا يعني أن للرماني كتاباً باسم (البيان) كما فهم بروكلمان . وأما قوله في البيان فقد عنى به « في تعريف البيان .. » كما لو قال : « وقال في الاستعارة .. » ، وهذا واضح بيِّن .

---

(١) بديع القرآن المجيد : ٥

(٢) هكذا ورد اسمه فلعله كتاب في العروض أو أنه المجزومات . كما لا يبعد أن يكون الكتاب مسائل من علم الكلام سماها الرماني بذلك وأراد بها المسائل التي خزمها أي عالجها حتى ذللها . من خزم الناقة أي وضع في أنفها خزامة يروضها بها حتى تنقاد .

(٣) بروكلمان . الملحق ١٧٥/٩

(٤) وقد أشار الأستاذ سعيد الأفغاني إلى هذا التوهم في ص ٢٤ من مقدمته لكتاب التوجيه .

(٥) انظر ص ٧٥

(٦) العمدة ١٦٩/١

ـ ٢ ـ

في علوم القرآن

المطبوع :

٣١ ـ النكت في إعجاز القرآن .

ذكره القفطي . قال ابن النديم وياقوت وغيرهما (إعجاز القرآن) ، وقال ابن أبي الإصبع (النكت في الإعجاز) . **وقد طبع هذا الكتاب بالاسم الأول في الهند سنة** ١٩٣٤ ، بتحقيق الأستاذ عبد العليم الصديقي . وطبع ثانية في مصر ضمن مجموعة (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) بتحقيق الأستاذين محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام(١) .

المخطوط الموجود :

٣٢ ـ كتاب الجامع في علم القرآن .

ذكره القفطي وأشار إليه الرماني نفسه في كتابه (النكت في إعجاز القرآن) ، إذ قال في باب التضمين : « وقد بيَّنّا ذلك بعد انقضاء كل آية من كتاب الجامع لعلم القرآن » .

ويبدو أن كتاب الجامع ضخم يتألف من أجزاء كثيرة فلقد وصل إلينا بعض الجزء الثاني عشر منه فإذا هو في خمسين ومئة ورقة ! (مكتبة المسجد الأقصى بالقدس / ٢٩) وفي (معهد المخطوطات فيلم / ١٦ القدس) وقد كتبت هذه النسخة بخط نسخ مشكول ـ وخط العنوان فيها مختلف عن خطها .

---

(١) وفي دار الكتب المصرية نسخة كاملة منه (٢٣٢ بلاغة طلعت) كتبت سنة ٦٠٤ هـ وقوبلت بنسخة مصححة سنة ٦٦٢ هـ وعليها خط عبد اللطيف البغدادي بسماعها عليه في حلب سنة ٦٢٧ هـ .

ويبدأ الجزء الثاني عشر بالكلام على قوله تعالى في سورة إبراهيم ﴿ يَتَجرَّعهُ ولا يكادُ يُسيغهُ ويأتيهِ الموتُ من كلِّ مكانٍ وما هو بميِّتٍ ومن ورائهِ عذابٌ غليظٌ ﴾[1] . وينتهي عند الكلام على قوله تعالى في سورة الكهف ﴿ ودخلَ جنَّته وهو ظالمٌ لنفسِهِ ، قالَ ماأظنُّ أن تبيدَ هذهِ أبداً . وما أظنُّ الساعةَ قائمةً ولئن رُدِدت إلى رَبِّي لأجدنَّ خيراً منها منقلباً . قالَ له صاحبُهُ وهو يُحاوِرهُ أكَفَرْتَ بالذي خلقَكَ من تُرابٍ ثمَّ من نطفةٍ ثمَّ سوَّاكَ رَجُلاً ﴾[2] .

ونثبت فيما يلي ـ نموذجاً منه ـ كلامه على الآية الأولى من سورة الحجر :

بسم الله الرحمن الرحيم

القول في قوله جلَّ وعزَّ ﴿ الَر تِلكَ آياتُ الكتابِ وقُرآنٍ مُبينٍ . رُبَما يَودُّ الَّذين كفروا لو كانوا مُسلمينَ . ذَرْهُم يأكُلوا ويَتَمتَّعوا ويُلْهِهُمُ الأَمَلُ فسوفَ يَعْلَمُونَ ﴾[3] ، يقال : لم قيل آيات الكتاب وقرآن ، والكتاب هو القرآن ؟ والجواب : بجمع الوصفين على ما فيهما من الفائدتين وإن كانتا لموصوف واحد ، وذلك أن الكتاب يفيد أنه كتب ودوّن ، وقرآن يفيد أنه يؤلف ويجمع بعض حروفه إلى بعض . وقال الشاعر :

إلى الملك القَرْم وابن الْهُمام   وليثِ الكتيبةِ في المزدَحَم

وقيل : الكتاب الذي كان قبل القرآن من التوراة والإنجيل والفرقان عن مجاهد وقتادة . ويقال : ما الإبانة[4] ؟ الجواب : إظهار المعنى للنفس بما يميزه من غيره لأن معنى أبانه منه فصله منه . فإذا ظهر التقيضان في معنى الصفة فقد بانت وفهمت .

---

(١) سورة إبراهيم : ١٧/١٤

(٢) سورة الكهف : ٣٥/١٨ ـ ٣٧

(٣) سورة الحجر : ١/١٥

(٤) أي في قوله تعالى ﴿ وقرآن مبين ﴾ .

ويقال : ما الودّ[1] ؟ الجواب : التمني ، وهو تقدير المعنى في النفس للاستمتاع به ، وإظهار ميل الطباع إليه ، وفيه اشتراك وددته إذا أحببته أود فيهما جميعاً وداً . وقال الحسن : إذا رأى المشركون المؤمنين قد دخلوا الجنة تمنَّوا أنهم كانوا مسلمين .

ويقال : ما أصل الإسلام ؟ الجواب : إعطاء الشيء على حال سلامة ، كإسلام الثوب إلى من يقصره . وإسلام الصبيّ إلى من يعلّمه . والإسلام الذي هو الإيمان إعطاء معنى الحق في الدين بالإقرار والعمل به .

ويقال : ما التمتع ؟ الجواب : التلذذ ، وهو طلب اللذة حالاً بعد حال ، كالتقرب في أنه طلب القرب حالاً بعد حال .

ويقال : لم جاز ﴿ ربما يود الذين كفروا ﴾ ورب لما وقع ؟ الجواب : فيه قولان : الأول لأنه لصدق الوعد كأنه عيان قد كان . والآخر أن (ما) إذا لحقت (رب) غيرتها فدخلت على المستقبل[2] كما تدخل على المعرفة . وقال أبو داود :

ربما الجامل المؤبّل فيهم   وعناجيج بينهن المهار[3]

ويقال : لم جاز ﴿ ربما يود الذين كفروا ﴾ . ورب للتقليل ؟ الجواب : فيه قولان :

الأول : لأنه أبلغ في التهدد كما تقول : ربما ندمت على هذا ، وهو يعلم أنه يندم

---

(١) أي في قوله تعالى ﴿ ربما يودُّ ﴾ .

(٢) الجمهور على أن ربّ لا تدخل إلا على الماضي . فإذا دخلت على المستقبل أوّل .

(٣) الجامل : جماعة الإبل . لا واحد لها من لفظها . المؤبل : من إبله للقنية . العناجيج : الخيل الطويلة الأعناق . والشاهد دخول ربّ على المعرفة ، وعلى الجملة الاسمية لاتصالها بما يوجب دخول (ربما) على الفعل ، ويعدُّ ما وراء ذلك شذوذاً . وأما الفارسي فيذهب إلى التأويل فيعدُّ (ما) نكرة بمعنى شيء وليست كافة ، و (الجامل) عنده خبر لمبتدأ محذوف . وانظر الخزانة ١٨٩/٤ ، وشرح شواهد المغني : ١٣٩

ندماً طويلاً ، أي يكفيك قليل الندم فكيف كثيره ؟ والثاني : أنه يشغلهم العذاب عن تمني ذلك إلا في القليل .

ويقال : من قرأ ربما خفيفة ؟ الجواب : نافع وعاصم . وقرأ الباقون بالتشديد . وقال الحادرة :

فسُمي ما يدريك أنْ ربَ فتيةٍ ... باكرت لذتهم بأدكنَ مُترَع

وقال الهذلي :

أزهيرُ إن يشب القذال فإنني ... ربَ هيضلٍ مرسٍ كففت بهيضل[(١)]

وقد تضمنت الآيتان البيان عما يوجبه ترك الإسلام من التمني له عند انكشاف الأمر فيه وظهور العدول عن الحق بتركه إلى اللهو والاستمتاع وطلب الملاذ بوجوه الحرام .

٣٣ ـ تفسير القرآن .

ذكره الخطيب البغدادي وابن الأنباري وياقوت وابن خلكان وغيرهم . وجاء في النجوم الزاهرة أن للرماني « كتاب التفسير الكبير وهو كثير الفوائد إلا أنه صرح فيه بالاعتزال وسلك الزمخشري سبيله وزاد عليه »[(٢)] .. وقال ابن قاضي شهبة : « تفسير **القرآن وهو كبير وفيه فوائد جليلة .. »[(٣)] ، وقال السيوطي إنه رآه[(٤)] .**

وقال أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ ـ ٦٤٠) في مقدمة تفسيره المعروف بالتبيان الجامع لعلوم القرآن : وأصلح من سلك في ذلك مسلكاً جميلاً مقتصداً محمد بن

---

(١) الهيضل والهيضلة : جماعة من الناس يغزى بهم . ديوان الهذليين ٨٩/٢

(٢) النجوم الزاهرة : وفيات سنة ٣٨٤

(٣) طبقات النحاة واللغويين ١٧٥/٢

(٤) طبقات المفسرين : ٢٤

بحر أبو مسلم الأصفهاني وعلي بن عيسى الرماني ، فإن كتابيهما أصلح ما صنف في هذا المعنى ، غير أنهما أطالا الخطب[1] .

وذكر ابن الإصبع[2] كتاب (الجامع الكبير في التفسير) للرماني بين الكتب التي أخذ عنها . وبهذا الاسم أيضاً ذكره ابن سيده في مقدمة المخصص[3] ، ولعلهما أرادا الكتاب السابق (الجامع في علم القرآن) أو أسميا التفسير بالجامع أيضاً .

وذكر بروكلمان[4] أن الجزء السابع من (الجامع في التفسير) في مكتبة باريس برقم ٦٥٢٣ ، وقد طلبت صورة له عن طريق معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ولما أجب إلى ما طلبت .

وفي الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية نسخة خطية من تفسير جزء عم (رقمها : تفسير تيمور / ٢٠١) ، وقد نسب هذا الجزء من التفسير إلى الرماني ، وليس لدينا ما يؤيد هذه النسبة حتى إن العنوان واسم المؤلف كتبا بخط مغاير لخط سائر النسخة التي كتبت سنة ١٠٩٦ . وتقع هذه النسخة في ست وثلاثين ومئة صفحة من الحجم المتوسط وعليها حواش من تفسير البيضاوي . وفي أولها تفسير سورة الفاتحة .

ولست أكتم أنني أشك في نسبة هذا الجزء من التفسير إلى الرماني بل أكاد أجزم أنه ليس من وضعه ، وذلك لاختلاف أسلوبه عن أسلوب الرماني الذي عرفناه ، ورأينا نموذجاً منه ـ فيما عدا تفسير سورة الفاتحة ـ ولأن كثيراً مما ورد في هذا التفسير لا يتفق مع عقيدة الرماني الاعتزالية ، فلو كان الرماني المعتزلي هو صاحب هذا التفسير لوقف عند قوله تعالى في سورة التكوير ﴿ إنْ هو إلاَّ ذكرٌ للعالَمين . لمن شاءَ منكم أن

---

(١) التبيان ٢/١

(٢) بديع القرآن المجيد : ٥

(٣) المخصص ١٣/١

(٤) بروكلمان ، ملحق ١٧٥/١

يستقيم . وما تشاؤون إلاّ أن يشاء اللهُ ربُّ العالَمين ﴾[1] ، على حين أن المفسر اكتفى بأن قال : « ما القرآن إلا عظة لمن شاء منكم ـ بدل من للعالمين ـ أن يستقيم . أي القرآن ذكر لمن يشاء الاستقامة . يعني أن الذين شاؤوا الاستقامة بالدخول في الإسلام هم المنتفعون بالذكر ، كأنه لم يوعظ به غيرهم وإن كانوا موعوظين جميعاً . وما تشاؤون الاستقامة إلا أن يشاء الله رب العالمين مالك الخلق أجمعين »[2] . ولو كان المفسّر اعتزالياً لظهرت عقيدته في تفسير قوله تعالى في سورة المطففين : ﴿ كلاَّ إنَّهم عن ربِّهم يومئذٍ لمحجوبون ﴾[3] ، على حين أن المفسر يقول : « إنهم عن ربهم ، عن رؤية ربهم لمحجوبون لممنوعون والحجب المنع » ، قال الزجاج : في الآية دليل على أن المؤمنين يرون ربهم وإلاّ لا يكون التخصيص مفيداً . وقال الحسين بن الفضل : كما حجبهم في الدنيا عن التوحيد حجبهم في العقبى عن رؤيته . وقال مالك بن أنس : لما حجب أعداءه فلم يروه تجلّى لأوليائه حتى رأوه . وقيل عن كرامة ربهم لأنهم في الدنيا لم يشكروا نعمه فيئسوا في الآخرة عن كرامته مجازاة . والأول أصح لأن الرؤية أقوى الكرامات والحجب عنها دليل الحجب عن غيرها[4] . ويخالف المفسر رأي المعتزلة في تفسير قوله تعالى في سورة الغاشية ﴿ إنَّ إلينا إيابهم . ثم إنَّ علينا حسابهم ﴾[5] ، وذلك حين يقول : « فيحاسبهم على أعمالهم ، ويجازيهم جزاء أمثالهم و (على) لتأكيد الوعيد ، لا للوجوب ، إذ لا يجب على الله تعالى شيء »[6] .

وعلى هذا فالأسلوب ليس أسلوب الرماني ، والتفسير لا يؤيد عقيدته الاعتزالية وإذاً فليس هذا الجزء من تفسيره ولا تصح نسبته إليه .

---

(١) سورة التكوير : ٢٧/٨١ ـ ٢٩

(٢) تفسير جزء عم : ٤٩

(٣) سورة المطففين : ١٥/٨٣

(٤) تفسير جزء عم : ٥٧

(٥) سورة الغاشية : ٢٥/٨٨ ـ ٢٦

(٦) تفسير جزء عم : ٨١

المفقود :

٣٤ ـ كتاب جواب ابن الإخشيد في علم القرآن .

٣٥ ـ كتاب جواب مسائل طلحة في علم القرآن .

٣٦ ـ كتاب المختصر في علم السور القصار .

٣٧ ـ كتاب غريب القرآن .

٣٨ ـ كتاب المتشابه في علم القرآن .

(٣٤ ـ ٣٨) ذكرها القفطي .

٣٩ ـ كتاب الألفات في القرآن ، ذكره ابن النديم . وقال القفطي : (الألفات) وجاء في عيون التواريخ (الألقاب في القرآن) .

وللرماني أيضاً كتاب « مجالس أبي علي بن الناصر في علم القرآن » ولكن القفطي ذكره بين كتب علم الكلام .

ـ ٣ ـ

في العقائد والكلام

ومؤلفات هذا الباب مفقودة فيما أعلم ، وهي :

٤١ ـ كتاب الإمامة ، ذكره القفطي . وقد وضع كتاباً في الرد عليه تلميذه محمد بن محمد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد ، شيخ الإماميّة في عصره (٣٣٨ ـ ٤١٣) واسم كتابه (**النقض على علي بن عيسى في الإمامة**)[(١)] .

٤٢ ـ كتاب تفضيل عليّ ، ذكره القفطي .

٤٣ ـ التعليق .

٤٤ ـ كتاب الرد على المسائل البغداديات لأبي هاشم[(٢)] .

٤٥ ـ كتاب نقض استحقاق الذم في الرد على أبي هاشم .

٤٦ ـ كتاب المجالس في استحقاق الذم .

٤٧ ـ كتاب استحقاق الذم . ذكره القفطي أيضاً ولعله هو الكتاب السابق .

٤٨ ـ كتاب شرح المعونة ، ذكره القفطي وقال إنه لم يتم . وكتاب المعونة كتاب في الأصول وضعه أبو بكر بن الإخشيد أستاذ الرماني ولم يتمه أصلاً[(٣)] .

---

(١) الفهرست للطوسي : ١٥٨

(٢) هو عبد السلام بن محمد أبو هاشم الجبائي من شيوخ المعتزلة . مات سنة ٣٢١ هـ ، وكان الرماني كثير المخالفة له .

(٣) الفهرست : ١٧٣

٤٩ ـ كتاب نكت المعونة بالزيادات لابن الإخشيد ، ذكره القفطي .

٥٠ ـ كتاب شرح الأسماء والصفات لأبي علي[(١)] . ذكره ياقوت والقفطي والكتبي وغيرهم .

٥١ ـ كتاب الأسماء والصفات لله عز وجل ، ذكره القفطي .

٥٢ ـ كتاب الأسماء والصفات ، ذكره القفطي أيضاً ، ولعله هو الكتاب السابق .

٥٣ ـ كتاب صفات النفس ، ذكره القفطي .

٥٤ ـ كتاب في الصفات ، ذكره القفطي ، وقال إنه صغير .

٥٥ ـ كتاب مقالة المعتزلة ، ذكره القفطي .

٥٦ ـ كتاب نقض التثليث على يحي بن عدي ، ذكره القفطي .

٥٧ ـ كتاب الرؤية في الرد على الأشعري . وهو في الإنباه (الرويّة) ، وقد رجحت ما ذكرت لأن للأشعري كتاباً باسم (الرؤية)[(٢)] ، ولأن الرؤية من الموضوعات الخلافية بين السنة والمعتزلة .

٥٨ ـ كتاب الرؤية ، ذكره القفطي .

٥٩ ـ كتاب الرد على الدهرية ، ذكره القفطي .

٦٠ ـ كتاب مسائل أبي العلاء[(٣)] ، ذكره القفطي .

٦١ ـ كتاب مجالس ابن الناصر ، ذكره القفطي .

٦٢ ـ كتاب مجالس أبي علي بن الناصر في علم القرآن ، ذكره القفطي .

---

(١) لعله أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي والد أبي هاشم .

(٢) طبقات الشافعية ٢٥٢/٢

(٣) لعله أبو العلاء الذي ذكره ابن النديم بين تلاميذ ابن الإخشيد .

٦٣ ـ مسائل أحمد بن إبراهيم البصري[1] .

٦٤ ـ كتاب الرد على من قال بالأحوال .

٦٥ ـ كتاب أدلة التوحيد .

٦٦ ـ كتاب جوامع العلم في التوحيد .

٦٧ ـ كتاب تجانس الأفعال .

٦٨ ـ كتاب ما يجوز على الأنبياء وما لا يجوز .

٦٩ ـ كتاب الحظر والإباحة .

٧٠ ـ كتاب تحريم المكاسب .

٧١ ـ كتاب الأكوان .

٧٢ ـ كتاب المعلوم والمجهول والنفي والإثبات .

٧٣ ـ كتاب المعرفة .

٧٤ ـ كتاب الإرادة .

٧٥ ـ كتاب نكت الإرادة .

٧٦ ـ كتاب العلوم .

٧٧ ـ كتاب مبادئ العلوم .

٧٨ ـ كتاب المباحث ؛

٧٩ ـ كتاب نقدات الاجتهاد .

---

(١) أكثر الكتب الآتية مما انفرد صاحب الإنباه بذكره .

٨٠ ـ كتاب الحقيقة والمجاز .

٨١ ـ كتاب الأسباب .

٨٢ ـ كتاب العلل .

٨٣ ـ كتاب القياس .

٨٤ ـ كتاب المنطق .

٨٥ ـ كتاب العوض .

٨٦ ـ كتاب الأوامر .

٨٧ ـ كتاب الأخبار والتمييز .

٨٨ ـ كتاب التوبة .

٨٩ ـ كتاب في الطبائع .

٩٠ ـ كتاب أدب الجدل .

٩١ ـ كتاب أصول الجدل .

٩٢ ـ كتاب أصول الفقه .

٩٣ ـ كتاب نكت الأصول .

٩٤ ـ كتاب المسائل في اللطيف من الكلام .

٩٥ ـ كتاب الأصلح الكبير .

٩٦ ـ كتاب الأصلح الصغير .

٩٧ ـ كتاب تهذيب الأصلح . ولعله هو الكتاب السابق .

٩٨ ـ كتاب المسائل والجواب في الأصلح الواردة من مصر .

٩٩ ـ كتاب السؤال والجواب .

١٠٠ ـ كتاب الرسائل في الكلام .

١٠١ ـ كتاب صنعة الاستدلال ، ذكره القفطي وقال : « إنه يشتمل على سبعة كتب » ، وقال السيوطي والداودي : « صنعة الاستدلال في الكلام »[1] .

١٠٢ ـ الأمالي .

(١) طبقات المفسرين للسيوطي : ٢٤ ، وللداودي : ١٧٦

الباب الثاني

في

شرح الرماني على كتاب سيبويه

الفصل الأول : كتاب سيبويه وشروحه قبل الرماني

١ ـ كتاب سيبويه .

طبعاته . مخطوطاته . وصف عام له . مادته . أسلوبه . شخصية سيبويه في كتابه . قيمة الكتاب وأثره .

٢ ـ شروح الكتاب قبل الرماني .

٣ ـ شرح السيرافي .

نسخ الشرح . وصف عام له . منهجه . مذهب السيرافي من خلال شرحه .

الفصل الثاني : منهج الرماني في شرحه

١ ـ وصف عام للشرح ومواده .

نسخ الشرح . مواده .

٢ ـ منهج الشرح وطريقته .

٣ ـ موازنة .

الفصل الثالث : ثقافة الرماني وأثرها في شرحه

١ ـ سعة ثقافة الرماني .

٢ ـ آثار منطقية فلسفية .

٣ ـ آثار اعتزالية كلامية .

كتاب سيبويه وشروحه قبل الرماني

ـ ١ ـ

كتاب سيبويه

طبعات الكتاب ونسخه الخطية :

طبع كتاب سيبويه أربع مرات : كانت الأولى منها بباريس سنة ١٨٨١ ، بتحقيق هارتفيج ديرنبورج الذي قدم له بمقدمة جيدة باللغة الفرنسية ، وانتهت هذه الطبعة سنة ١٨٨٩ . وكانت الطبعة الثانية في كلكتا بالهند سنة ١٨٨٧ ، وهي في مجلد واحد يضم ١١٠٤ صفحات(١) . وكانت الطبعة الثالثة في مصر سنة ١٣١٦ هـ (من ١٨٩٨ ـ ١٩٠٠ م) . وتعدُّ هذه الطبعة أصح طبعات الكتاب(٢) ، وقد طبع على هامشها تعليقات من شرح السيرافي ، وفي أسفلها شرح شواهد الكتاب المسمى (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب) للأعلم الشنتمري . وكانت الطبعة الرابعة بالألمانية في برلين سنة ١٩٠٠ ، بتحقيق يان Gahn ، الذي ألحق بهذه الطبعة أيضاً بعض التعليقات من شروح الكتاب(٣) .

وأما نسخ الكتاب الخطية فمنتشرة في كثير من مكتبات مصر واليمن والمغرب وأوروبا ، وقد رأينا خدمة للكتاب ، أن نذكر ما وقع إلينا من هذه النسخ .

---

(١) معجم المطبوعات العربية : ١٠٧٠

(٢) لم نستطع الموازنة بين هذه الطبعات لأننا لم نوفق إلى رؤية طبعة كلكتا . إلا أن كرنكو قال : « إن طبعة بولاق قد تكون أكثر ضبطاً ودقة ، لأن طبعات باريس وكلكتا وبرلين بعيدة عن الدقة » . دائرة المعارف الإسلامية (مادة سيبويه) ٤١٣/٢

(٣) ثم صدرت بدءاً من عام ١٣٨٥ هـ و١٩٦٦ م طبعة بتحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون .

١ ـ نسخة أبي أحمد إسحاق بن محمد ، برواية أبي جعفر أحمد بن رستم الطبري عن أبي عثمان المازني . وهي في ستة أجزاء ، تبدأ من أول الكتاب وتنتهي بقول الناسخ في آخر الجزء السادس « يتلوه هذا باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء » أي أن هذه النسخة تحتوي على الجزء الأول وعلى ١٦٦ صفحة من الجزء الثاني من الطبعة المصرية . وتوجد هذه النسخة في دار الكتب المصرية تحت الرقم ١٣٩ نحو .

٢ ـ الجزء الثالث من نسخة قديمة نفيسة . ويبدأ من قول سيبويه « هذا باب ما إذا لحقته لا لم تغيره عن حاله » وينتهي بباب الأحيان في الانصراف وغير الانصراف . أي من جـ ١ : ٣٥٦ إلى جـ ٢ : ٤٨ من الطبعة المصرية .

وجاء في الصفحة الأولى من هذا الجزء أنه عن نسخة أبي العباس محمد بن يزيد النحوي عن أبي عمر الجرمي وأبي عثمان المازني « وفيها بخط آخر » وقوبل به نسخة برواية أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد بحضرة الشيخ .. أبي عبد الله بن بركات النحوي بالجامع العتيق بمصر في جمادى الآخرة من سنة ثمان وسبعين وثلاث مئة » وجاء في آخره « تم الجزء الثالث من كتاب سيبويه .. ويتلوه في الجزء الرابع هذا باب الألفات كتبه إسماعيل بن أحمد بن أبي خلف القصار بخطه لنفسه في المحرم سنة إحدى وخمسين وثلاث مئة » .

وهذا الجزء في دار الكتب المصرية تحت الرقم ١٣٩ نحو أيضاً .

٣ ـ نسخة كاملة بخط جيد ، في أولها مقدمة مفيدة عن أسانيد روايات الكتاب . وسند روايتها : قال أبو عبد الله محمد بن يحيي (الرياحي المتوفى سنة ٣٥٣) قرأت على ابن ولّاد وهو ينظر في كتاب أبيه ، وسمعته يقرأ على أبي جعفر أحمد بن محمد المعروف بابن النحاس وأخذه أبو القاسم ابن ولاد عن أبيه عن المبرد ، وأخذه أبو جعفر عن الزجاج عن المبرد .

ورواه المبرد عن المازني عن الأخفش عن سيبويه ، وجاء فيها أن أبا إسحاق الزجاج قال : « قرأته أنا على أبي العباس محمد بن يزيد . وقال لنا أبو العباس : قرأت نحو ثلثه على أبي عمر الجرمي فتوفي أبو عمر فابتدأت قراءته على أبي عثمان المازني . وقال أبو عثمان : قرأته على أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش . وقال الأخفش : كنت أسأل سيبويه عما أشكل عليّ منه ، فإن تصعب عليَّ شيء منه قرأته عليه .. » .

وهذه النسخة في دار الكتب المصرية تحت الرقم / ١٤٠ نحو .

٤ ـ نسخة أخرى كالسابقة في تسلسل روايتها . وهي أيضاً في دار الكتب المصرية تحت الرقم / ١٤١ نحو .

٥ ـ الجزآن التاسع والعاشر من نسخة لأبي الحسن أحمد بن نصر (ولعله هو النحوي المعروف بالمقوِّم والذي روى عنه أبو عمر الزاهد) يبدأ الجزء التاسع منهما بباب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفاً وكان على خمسة أحرف . وينتهي الجزء العاشر بباب ما يبنى على أفعل (أي من جـ ٧٨/٢ إلى جـ ٢٢٢/٢ من المطبوع) ، وهذان الجزآن مكتوبان بخط قديم على ورق في ١١٥ ورقة وهما في مكتبة الامبروزيانة ، وصورتها في معهد المخطوطات العربية .

هذا إلى جانب النسخ التي أشار إليها بروكلمان في كتابه (الملحق ١٦٠/١) .

وصف عام للكتاب :

ليس في العربية كتاب ينافس كتاب سيبويه في اسمه أو شهرته أو قيمته ، وحسبه أن كلمة (الكتاب) إذا أطلقت في العربية لم تنصرف إلا إليه ، وهذه صفة قد لا يشركه فيها كتاب آخر .

وقد قيلت في عدم تسمية الكتاب باسم خاص أقوال مختلفة ، ورأى بعض الباحثين في ذلك دليلاً على أن سيبويه لم يكن راضياً عن كتابه حين أخرجه للناس على هذه

الصورة[١] . وكأنه كان يريد أن يعيد النظر فيه ! ولست أدري كيف نحكم بنقص الكتاب في نظر صاحبه وبأنه في حاجة إلى التفصيل أو التهذيب ، ونحن لم نر سيبويه يعد فيه بذكر شيء ثم لا يفي بوعده ، شأن الذين لا يعيدون النظر في كتبهم ، فيبقى كثير من بحوثهم في حاجة إلى تفصيل أو تهذيب ، بل نرى على العكس أن سيبويه أوعب النحو في كتابه ، وأنه كان حكيماً متئداً غير متسرع ، وقد قالوا إنه كان يعرض كتابه على بعض زملائه . قال القفطي : « وكتبت من خط محمد بن عبد الملك ، حدثني محمد بن علي بن حمزة قال : حدثنا الرياشي قال سمعت الأخفش يقول : كان سيبويه إذا وضع شيئاً من كتابه عرضه عليّ ، وهو يرى أني أعلم منه ـ وكان أعلم مني ـ وأنا اليوم أعلم منه »[٢] . ولقد كان الأخفش هذا أحذق أصحاب سيبويه[٣] ، وكان سيبويه قوي الثقة بنفسه كثير الاعتداد بعلمه حتى على هذا الزميل الحاذق . قال المبرد : « كان الأخفش أكبر سناً من سيبويه وكانا جميعاً يطلبان ، فجاء الأخفش يناظره بعد أن برع ، فقال له الأخفش : إنما ناظرتك لأستفيد لا غير . قال : أتراني أشك في هذا[٤] ؟ أفكان سيبويه يرضى أن يعرض كتابه ناقصاً غير مرضي عنه ليكشف عن عيبه أمام زميله ومناظره الأخفش ؟

---

(١) قال الدكتور حسن عون :

« إن سيبويه ـ كما يبدو ـ لم يكن راضياً تمام الرضا عن صنيعه في هذا الكتاب ، بالرغم مما فيه من غزارة المادة وشمول النظر ، وبالرغم كذلك مما ظهر له من مكانة رفيعة في نفوس العلماء . وكأنه كان يلمح فيه نقصاً ويودّ أن يضيف إليه ويهذب فيه ويفصل القول في أبوابه حتى يصل به إلى الدرجة التي يرضى فيها عن نفسه ويتمناها لكتابه » ويورد الدكتور أدلته على ذلك ثم يقول :

« وما لنا نذهب بعيداً متلمسين الأدلة من محتويات هذه الأبحاث وقد ترك سيبويه هذه الأبحاث في شكل مسودات دون أن يعنون لها أو يضع لهذا الكتاب اسماً يشير إليها أو يدل عليها » . مجلة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية المجلد ٣٧/١١

(٢) إنباه الرواة ٣٥٠/٢

(٣) إنباه الرواة ٣٩/٢

(٤) إنباه الرواة ٣٩/٢

ولعل سيبويه ترك (الكتاب) عَلماً على كتابه وهو يريد به معنى (الجامع) إذ إن كتب الشيء بمعنى جمعه ، وقد جمع سيبويه النحو في كتابه كما جمعه من قبله شيخه عيسى بن عمر في كتابه (الجامع) . على أننا نرجح أن يكون ترك الكتاب بلا عنوان راجعاً إلى أن سيبويه لم يضعه دفعة واحدة ، وإنما كان يضعه باباً تلو باب ، وكان كلما وضع منه باباً أو بابين أطلع عليهما زملاءه وأصحابه ، فلم يصل المؤلَّف إلى نهايته حتى كان قد شاع بين النحاة أن سيبويه يضع (كتاباً) فبقي ذلك علماً عليه ، وكانوا يضيفونه إلى صاحبه ولصاحبه بينهم شهرة واسعة ، فأغنى ذلك عن تسميته .

والكتاب في نحو ألف ورقة ، جمع سيبويه فيها موضوعات العربية وما يتصل بها ، ولم تكن العربية نحواً فقط . وإنما كانت شاملة لكل ما يؤدي إلى سلامة اللغة في ألفاظها من حركة وبناء ، وفي تراكيبها من تقديم وتأخير ، وذكر وحذف ، وفي معرفة حقائقها وأسلوب الكلام على سمتها ، فكان في الكتاب نحو وصرف وبلاغة ، وكانت فيه نصوص أدبية من قرآن وشعر ونثر ، وكان فيه قراءات وأصوات ولهجات .

يبدأ الكتاب بمقدمة يتناول سيبويه فيها الحديث عن أقسام الكلم وحركات الإعراب والبناء أو مجاري أواخر الكلم ، وعن المسند والمسند إليه ، وعما يقع بين الكلمات من اختلاف في اللفظ واتفاق في المعنى ، أو اتفاق في اللفظ واختلاف في المعنى ، أو اختلاف فيهما جميعاً ، وعما يعتري اللفظ من أسباب الذكر والحذف ، وما يلحق بالمعنى من حسن أو قبح ، واستقامة أو إحالة . ويختم ذلك بالحديث عما يحتمله الشعر من الضرورات .

وتمتد هذه المقدمة حتى الصفحة الثالثة عشرة من الكتاب حيث يبدأ الكلام على باب الفاعل وهو أول أبواب النحو في الكتاب .

على أن الذين تحدثوا عن الكتاب نفوا أن تكون فيه مقدمة ووصفوه بخلوّه منها . قال صاحب كشف الظنون : « ليس فيه ترتيب ولا خطبة ولا خاتمة »(١) .

(١) كشف الظنون ١٤٢٦/٢

وقال الأستاذ علي النجدي ناصف : « إن الكتاب ليس له مقدمة ولا خاتمة »[1] . وقال الدكتور عون ـ في جملة أدلته على عدم رضا سيبويه عن الكتاب ـ « خلو الكتاب من مقدمة تمهد له وتشرح أهدافه ، وخلوه من خاتمة توجز آراءه وتعرض النتائج التي وصل إليها » .

والحق أن الكتاب يبدأ بمقدمة ـ كما رأينا ـ ولكنها ليست كما يطلب الباحثون اليوم « مقدمة تشرح الأهداف » ، وإنما هي من نوع المقدمات التي تتناول الحديث عن بعض مبادئ العلم الذي تقدم له ، وتشرح بعض مصطلحات هذا العلم تمهيداً لاستعمال هذه المصطلحات في متن الكتاب ، وهذا ما فعله سيبويه في الصفحات الأولى من كتابه ، وما أظن أن أحداً يقول إن حديث سيبويه في أول الكتاب حديث نحوي صميم أكثر مما هو تمهيد للنحو وتناول لمسائل عامة منه وتعريف ببعض مصطلحاته . إنه حديث عرَّف سيبويه فيه أقسام الكلم ، ومجاري أواخر الكلمات والمسند والمسند إليه وغير ذلك مما ذكرنا ، وهذا كله تمهيد للكتاب وللبحوث النحوية التي تبدأ بباب الفاعل . وقد قال الأستاذ النجدي نفسه عن هذه الصفحات إن سيبويه « قد بدأ في عرض أبواب النحو بأشتات من الموضوعات يمهد ببعضها ويقدم بعضها الآخر بين يديه ، وخصَّ كلاًّ بباب ، فتكلم عن أقسام الكلمة وعلامات الإعراب والبناء ، والمبني والمسند والمسند إليه ، وعن أحوال اللفظ مع معناه اتفاقاً واختلافاً ، وعن الأعراض التي تصيب اللفظ من الحذف والاستغناء والتعويض ، وعن علاقة المعنى في استقامته وفي إحالته ، وفي حسنه وقبحه ، بتأليف الكلام ونظمه . وعما يحتمل الشعر من الضرائر . وهذه كما لا يخفى مسائل عامة يدور عليها البحث ويتضح بها القصد في جملة الأمر ، ولكنها ليست سواء في المنزلة من النحو والصلة به ، فأقسام الكلمة ، وعلامات الإعراب والبناء ، والمعرب والمبني ، أكثر من أختها دوراناً وأدخل في النحو مكاناً ، ولهذا يبدو

(١) سيبويه إمام النحاة : ١٢٤

أنها كانت أحق بمكانها من الكتاب فتكون بمثابة المدخل إليه ، وتكون الأخرى بمثابة التوطئة له والتمهيد »[1] .

فإذاً لقد قال الأستاذ النجدي بوجود مدخل إلى الكتاب وتمهيد له ، وكان من قبل قد نفى وجود مقدمة له !! ونحن لا ينبغي لنا أن نطلب إلى سيبويه - كما طلب الدكتور عون - وضع مقدمة « تشرح الأهداف » وخاتمة « توجز الآراء والنتائج التي وصل إليها » ؛ لأن هذا مطلب نتجاوز فيه فرق الزمن ومقتضيات العصر . وإذا كان سيبويه قد بدأ في عرض أبواب النحو بأشتات من الموضوعات يمهد ببعضها للنحو ويقدم بعضها بين يديه ، كما يقول الأستاذ النجدي - وإذا كان بين هذه الموضوعات كلام على أقسام الكلمة وعلامات الإعراب والبناء ، وعلى المسند والمسند إليه ، وعلى أحوال اللفظ مع المعنى في استقامته وإحالته ، وفي حسنه وقبحه بتأليف الكلام ونظمه .. فإن هذا كله كان معدوداً من النحو في نظر سيبويه ، وفي نظر علماء عصره ، لأن مفهوم النحو في عصر سيبويه كان شاملاً لكل ما يوصل إلى التأليف على سمت كلام العرب ، ولذلك كان النحوي آنذاك يتعرض للنحو - كما نفهمه اليوم - إلى جانب تعرضه لأمور كثيرة أخرى تتصل بالبيان والتركيب والبلاغة .. وعلى هذا فالموضوعات التي جاءت في فاتحة كتاب سيبويه إنما هي مقدمة له في نظر نحاة ذلك العصر . ومعنى المقدمة هنا هو الذي كان القدماء يقصدون إليه بكلمة (الرسالة) التي كانوا يطلقونها على فواتح كتبهم ، فرسالة الجمهرة لابن دريد[2] ، ورسالة أدب الكاتب لابن قتيبة .. إنما يقصد بها المقدمات ، ولم يكن القدماء غافلين عما ذكرت ، بل كانوا متنبهين لذلك ففصلوا كثيراً من هذه المقدمات عن كتبها ، وخصّوها بعنايتهم فشرحوها وفسروها ، كما فعل أبو القاسم الزجاجي الذي خصَّ رسالة أدب الكاتب بالدرس والشرح .. أما مقدمة كتاب سيبويه أو رسالته فقد عُني بها الكثيرون وألّفوا حولها ، وكان منهم

---

(١) سيبويه إمام النحاة : ١٧٠

(٢) انظر كلام ابن جني عليها في الخصائص ٢٨٨/٣

علي بن سليمان الأخفش (المتوفى سنة ٣١٥) الذي وضع (تفسير رسالة كتاب سيبويه)[1] . وأبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧) الذي وضع (شرح رسالة كتاب سيبويه) وأحال على هذا الشرح في كتابه (الإيضاح في علل النحو) مرات كثيرة ، بل لقد كان الزجاجي إذا نقل شيئاً عن هذه الصفحات الأولى من (الكتاب) لم يقل : قال سيبويه في الكتاب . بل قال : « قال سيبويه في أول الرسالة .. » أو « قال سيبويه في آخر الرسالة »[1] تمييزاً لهذه الرسالة من الكتاب . وجاء كذلك في نسخة خطية من الكتاب في معرض الحديث عن رواية الكتاب : « إن إسماعيل الوراق نسخ من الكتاب الرسالة وبعض الفاعل من نسخة الكلابزي بالبصرة ، ثم تمم باقي الكتاب إلى آخره من نسخة الزجاج »[2] . وهذا يؤيد قولنا بل تحديدنا للرسالة وانتهاءها عند باب الفاعل .

ونترك المقدمة وننظر في الكتاب فنجد أنه ـ كما ذكرنا ـ جامع لكثير من علوم العربية وقائم بالدرجة الأولى على النحو والصرف ، والنحو غالب على قسمه الأول على حين يستغرق الصرف نصفه الثاني . على أننا لا نستطيع أن نقول إنه خصّ كلاً من النحو والصرف بمكان خاص به في الكتاب ، وإن قال بذلك بعض الباحثين . والطريف أن أصحاب هذا الرأي القائلين بأن لكل من النحو والصرف مكاناً خاصاً به في الكتاب وقفوا حائرين أمام بحث ـ ظنّوه ـ نحوياً ورد في الكتاب بين بحثين صرفيين ، واختلفوا في تعليل ذلك ، فعلّله بعضهم بوجود ما يشبه الخلط في ترتيب أبواب الكتاب[3] ، وعلّله آخرون باختلاط أوراق الكتاب بعد موت صاحبه[4] . والحق أن اتهام سيبويه بما يشبه الخلط أو اتهام كتابه باختلاط أوراقه إنما هو اتهام مهّد له

---

(١) بغية الوعاة : ٣٣٨

(٢) الإيضاح في علل النحو : ١٠٢ و١٠٦

(٣) مقدمة الكتاب . طبعة باريس : ٦

(٤) قال الدكتور عون في جملة أدلته على عدم رضا سيبويه عن كتابه وشعوره بنقصه : « وجود ما يشبه الخلط في ترتيب أبواب الكتاب . مثال ذلك حديث سيبويه عن القسم وحروفه بين حديثه عن

أصحابه حين عدّوا الكتاب قسمين منفصلين : قسماً للنحو ، وقسماً للصرف ، مع أننا كثيراً ما نجد مثل هذا التداخل بين بحوث النحو والصرف والبلاغة أحياناً في كتب النحو القديمة التي تلت كتاب سيبويه وتأخرت عنه . ولو أننا لم نفترض في الكتاب وجود هذا الفصل الدقيق بين النحو والصرف لما اضطررنا إلى البحث عن مخرج من التناقض بين ما افترضناه وما وجدناه ، ولما وصل بنا الأمر إلى شيء من الخلط أو الاختلاط[٣] .

= التصغير من ناحية . وحديثه عن نوني التوكيد من ناحية أخرى . وهذان البحثان في الجزء الخاص بالأبحاث الصرفية التي لا علاقة لها مطلقاً بالقسم ولا بحروفه ، وكان الأولى أن يوضع بحث القسم ضمن الأبحاث النحوية التي تستغرق الجزء الأول من هذا الكتاب » .

(١) قال الأستاذ النجدي : « إن ثمة أبواباً تبدو في مواضعها غريبة مقحمة ، لم أستطع أن أجد تأويلاً لمقامها حيث تقيم ، فقد تكلم مثلاً عن القسم وحروفه بين التصغير ونوني التوكيد أي في الصرف ، مع أنها بالنحو أشبه كما لا يخفى .. ومن يدري لعل مرجع الأمر في ذلك إلى اختلاط في أوراق الكتاب من بعد صاحبه نتج عنه انتقال بعضها إلى غير المكان الذي كانت فيه » .

سيبويه إمام النحاة : ١٧٩ ـ ١٨٠

(٢) هنا إلى أن المثال الذي أورده الدكتور عون والأستاذ النجدي ليس بمستقيم ولا يؤيد ما ذهبا إليه إذ الحق ـ كما لفت نظري الدكتور عبد الحليم النجار ـ أن سيبويه حين ذكر القسم بين مباحث الصرف لم يتعرض للقسم على طريقة النحاة تعرّضاً أساسياً ؛ أي أنه لم يجعل أساس البحث ما يترتب على حروف القسم من العمل ، بل فصل الكلام في حروف القسم نفسها حيث قال : هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها .

فسيبويه إذاً يتكلم على هذه الحروف من حيث مادتها وذكرها وحذفها ، ولا شك أن الكلام على المادة والذكر والحذف الذي هو ضرب من الإعلال يعدّ من مباحث الصرف . وتتجلى حكمة سيبويه في ذلك حيث ذُكر بعد حروف القسم بقليل نوني التوكيد . ولا شبهة في علاقة القسم بها !

ويؤيد ما ذهبنا إليه أن سيبويه ذكر في بعض فصول الباب (أي باب حروف القسم) قول العرب : أيها الله ، وقال : « ثبتت ألف ها لأن الذي بعدها مدغم ومن العرب من يقول : أيه الله ، فيحذف الألف التي بعد الهاء .. » .

وإذاً فسيبويه يتعرّض أساساً لمباحث صرفية في القسم كالتقاء الساكنين والخروج منه والإدغام والذكر والحذف ، وهذه مسائل من صميم علم الصرف . وأما تناوله في هذا البحث لإعراب المقسم به فقد جاء تبعاً لذكر حروف القسم ولم يجئ قصداً فالأساس في الباب هو بحث صيغ حروف القسم وما يعرض لها =

= من الوجهة الصرفية والحكمة أن يوضع الباب حيث وضعه سيبويه لا كما ذهب الأستاذان عون والنجدي في تعليله إلى الخلط أو الاختلاط .

حاشية : أشرنا إلى أن الدكتور عوناً ذكر جملة أدلة على عدم رضا سيبويه عن كتابه . وقد ناقشنا خلال بحثنا بعض تلك الأدلة ، ورأينا ـ تأكيداً لرأينا ـ أن نناقش في هذه الحاشية سائر أدلته ، وقد بقيت منها ثلاثة أدلة :

أولها : « أن بعض العناوين تحتاج إلى صقل وتغيير لتنطبق تماماً على المادة العلمية التي ذكرت تحتها » وجوابنا عن هذا أن أسلوب التعبير في عصر سيبويه لا يقاس إلى الأسلوب المصقول الذي شاع من بعده ، وسنرى ذلك حين نتحدث عن أسلوب الكتاب . وأما عدم انطباق العنوان (تماماً) على المادة التي تحته في بعض الأحيان فأمر لم يمثل له الباحث بأي مثال . والمعروف أن سيبويه لا يخرج عن موضوعات أبوابه إلا إلى استطرادات يسوقها لتأييد كلامه في الموضوع من تنظير أو تمثيل أو نحوهما . وأنه إذا ذكر في أثناء كلامه حكماً غير الذي عقد له الباب فلمناسبة دعت إلى ذكره .

وأما الدليل الثاني فهو « إهمال السند لبعض الشواهد والآراء بينما يزداد الحرص بالنسبة للبعض الآخر في حين أنه لو عكس لكان الخطب أيسر .. » .

وجوابنا عن هذا أن سيبويه كان ثقة شهد له بذلك أساتذته الذين روى عنهم . قال أبو عبيدة : « لما مات سيبويه قيل ليونس بن حبيب قد ألف سيبويه كتاباً في ألف ورقة من علم الخليل . قال يونس : ومتى سمع سيبويه هذا كله من الخليل ؟ جيئوني بكتابه . فلما نظر فيه رأى كل ما حكى فقال : يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل في جميع ما حكاه كما صدق فيما حكاه عني (معجم الأدباء ١١٧/١٦) ولم يدع إهمال سيبويه للسند أحداً إلى الطعن فيه ، بل كانت شهاداتهم تتوالى مجمعة على تأييده والثقة به . فأما سند الآراء التي رواها فقد سمعنا فيه رأي شيخه يونس ورأينا السيرافي من بعده يعزو الكثير من هذه الآراء إلى أصحابها في شرحه للكتاب . وأما إهمال سند الشواهد فقد تنبه له القدماء وتحدثوا فيه وذكروا علته فقالوا : « إن سيبويه إذا استشهد ببيت لم يذكر ناظمه . وأما الأبيات المنسوبة في كتابه إلى قائليها فالنسبة حادثة بعده ، اعتنى بنسبتها أبو عمر الجرمي . قال الجرمي : نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً فأما ألف فعرفت أسماء قائليها فأثبتها . وأما خمسون فلم أعرف أسماء قائليها . وإنما امتنع سيبويه من تسمية الشعراء لأنه كره أن يذكر الشاعر وبعض الشعر يروى لشاعرين وبعضه منحول لا يعرف قائله لأنه قدم العهد به . وقد خرج كتاب سيبويه إلى الناس ، والعلماء كثير ، والعناية بالعلم وتهذيبه أكيدة ، ونظر فيه وفتش فما طعن أحد من المتقدمين ولا ادعى أنه أتى بشعر منكر (الخزانة ١٧٨/١ ـ ١٧٩) .

ومهما يكن من أمر إهمال السند فكيف يمكن اعتباره دليلاً على عدم رضا سيبويه عن كتابه وشعوره بنقصه ؟ أنعتقد أنه كان يرغب في إعادة النظر في الكتاب لينسب الشواهد فيه ؟ وماذا كان يمنعه أن =

مادة الكتاب :

جمع سيبويه في كتابه مادة خصبة من علوم العربية . فكان في (الكتاب) إلى جانب النحو والصرف مادة لغوية غزيرة فيما نقله إلينا من المفردات والعبارات حتى

= يفعل ذلك ابتداء وهو المطلع الواسع الحفظ ؟ وأما أنه لو عكس لكان الأمر أيسر فقول يحتاج إلى بسط وتفصيل لنعرف في أي المواضع أهمل السند وفي أيها حرص عليه ؟ ثم ما يدرينا أنه لو عكس - كما طلبنا - لقلنا مثل قولتنا الأولى ولرغبنا - ثانية - في العكس ؟

وآخر الأدلة السبعة التي أوردها الدكتور عون مستشهداً بها على عدم رضا سيبويه عن الكتاب « وجود ما يشبه التكرار . مثال ذلك ما نجده في الباب الثالث من الجزء الأول حيث يتحدث عن المسند والمسند إليه فيذكر المبتدأ والخبر وما يتصل بها من أحكام ويورد مجموعة من الأمثلة والشواهد على ذلك ثم نمضي معه قدماً في الأبواب الأخرى حتى نصل إلى الباب الثاني والثلاثين بعد المائة من الجزء نفسه فنجد باباً آخر تحت عنوان الابتداء ، وهنا يكاد يعيد سيبويه ما ذكره سلفاً عن المبتدأ والخبر » .

وجوابنا عن هذا متصل بما قلناه سابقاً عن وجود مقدمة عامة للكتاب ، وذلك أن سيبويه بعد أن بحث في الألفاظ مفردة في باب علم ما الكلم من العربية أخذ يبحث فيها مركبة في باب المسند والمسند إليه ، وأما الباب الثاني والثلاثون بعد المئة - وهو الذي ذكر الدكتور عون أنه يشبه أن يكون تكراراً لباب المسند والمسند إليه - فهو باب مفصَّل في معنى الابتداء وفي تفصيل أحكامه ولذلك فقد عقب سيبويه عليه ببابين آخرين يتصلان به ويتمان أحكامه (الكتاب ٢٧٨/١) . ومع ذلك فلم يذكر لنا الدكتور غير هذا المثال الوحيد من الكتاب ولم يستطع أن يجعله تكراراً وإنما قال إنه يشبه التكرار .

وإن علينا بعد ذلك أن نلاحظ أن تجزئة الأبواب النحوية عند سيبويه ليست على ما هي عليه عند غيره من المتأخرين وأنه قد يوزع مسائل البحث الواحد على بابين منفصلين أو أكثر مما يدعو إلى ذكر المسألة أكثر من مرة واحدة ، ولذلك فكثيراً ما كان يحيل على مواضع ذكرها أو مواضع سيذكرها ، وكثيراً ما يعرض المسألة موجزة في باب ثم تمر بك مفصلة في باب آخر ، وقد تنبه أبو سعيد السيرافي لذلك في شرحه للكتاب فقال حين لاحظ تجزئة البحث الواحد إلى بابين منفصلين :

« والذي يصحح كلام سيبويه أن يقال : هذا الباب والباب الذي قبله بمنزلة باب واحد ، لأن الباب الذي قبله باب ما تكون فيه (هو وأخواتها) فصلاً ، وهذا الباب ما لا يكن فيه ، وباب واحد يضمن ما يجوز وما لا يجوز في معنى واحد . وترجمة الباب الثاني كالفصل . وقد يجري في كلام سيبويه أن يترجم باباً يتضمن أشياء ثم يعيد ترجمة الباب في بعض تلك الأشياء (الشرح ١٦٨/٣) .

وبذلك ينتهي ما أورده الباحث من أدلة على عدم رضا سيبويه عن كتابه وننتهي من مناقشتها إلى أنها لا تدل على ما أراد أن يستنتج الباحث منها . وكيف وقد كان (الكتاب) موضع العناية والتحري من العلماء والرواة .. بل كان لكل من رواياته سندها المتصل كما رأينا ..

نقل عنه أصحاب المعاجم ، قال صاحب الخزانة : « وقد روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع ما فيها ، ولا ردوا حرفاً منها .. »[1] ، وكان فيه ثروة أدبية أصيلة فيما استشهد به من النصوص والأشعار . وكان فيه أحكام بلاغية وصوتية ، منها ما يدخل اليوم في علم القرآت والتجويد ، ومنها ما يدخل في بحوث فقه اللغة ولهجاتها ، وكان فيه ـ إلى كل ذلك ـ أحكام تتصل بالشعر وصنعته وعروضه وقوافيه ، بل كان في الكتاب باب خاص لما يسوغ للشاعر وما يحتمله الشعر[2] ، وباب آخر لقوافي الشعر وإنشاده[3] .

والذي يتتبع كتب علوم العربية يعرف ما لسيبويه فيها من أثر بعيد فيما نقل العلماء من أقواله ، وفرعوه من آرائه ، وفيما عوّلوا عليه في شتى فروع العربية من بلاغة ولغة وشعر وتفسير .. أما النحو والصرف فعلى يديه قاما وهو فيهما الإمام غير المنازع .

زد إلى ذلك فضل سبقه إلى كثير من هذه المعاني التي أشار هو إليها في الكتاب إشارات سريعة موجزة ثم جاء مَن بعده ففصلها وبسط القول فيها .

ولا بدّ من الإشارة ونحن بصدد الحديث عن مادة الكتاب إلى أن سيبويه أبرز فيما رواه وصنّفه فكرة (العمل) و (العامل) حتى كانت محوراً يدور حوله البحث النحوي في كتابه وهي الفكرة التي انتظمت أعمال النحاة من بعده وسيطرت على مناهجهم وكان لها في كتب النحو ذلك الأثر البعيد .

أسلوب الكتاب :

وأما الأسلوب الذي عرض سيبويه به مادة كتابه فهو أسلوب العرض السريع القائم على الإيجاز في التعبير والإكثار من التمثيل فهو يأتي بالقاعدة أو الحكم ثم لا يعجزه المثال

(١) الخزانة ١٧٩/١

(٢) الكتاب ٨/١

(٣) الكتاب ٢٩٨/٢

ولا الأمثلة فيوردها بغزارة ويسر من عنده أو مما سمع وحفظ ، وما أكثر مسموعه ومحفوظه .

ويسعى سيبويه إلى الوضوح في عبارته ، ولكنه لا يوفق في بعض الأحيان فيأتي قوله غامضاً وعبارته مستغلقة تحتاج إلى الشرح والتفصيل ، وهو يحاول أن يعطي فكرة البحث في عنوان يضعه له فيطيل العنوان ليشمل جميع فقرات البحث فإذا العنوان عنده فهرس تفصيلي للباب الذي تحته أكثر مما هو عنوان موجز له[1] ، وكثيراً ما يلجأ سيبويه في العنوان إلى الوصف المفصل وضرب الأمثلة للدلالة على موضوعات الباب الذي يعنون له[2] .

وإذا كان سيبويه يكثر من استعمال الصفات للدلالة على معنى معين فإن ذلك راجع عنده إلى أن المصطلحات النحوية لم تكن بعد قد اصطلح عليها ، ولا بدّ أن نلاحظ هنا أن في الكتاب مصطلحات بقيت واستعملها النحاة من بعد سيبويه ، وأن فيه مصطلحات أخرى لم تبق بعده طويلاً بل استبدل النحاة بها مصطلحات غيرها ، فمن المصطلحات التي استعملها سيبويه وما زالت باقية إلى اليوم أقسام الكلم من اسم وفعل وحرف ، والمبتدأ والخبر، والمفعول والتعدي والاستثناء ، والترخيم والظرف . ومن المصطلحات التي استعملها سيبويه ثم تغيرت من بعده : مجاري أواخر الكلم أي حركات الإعراب والبناء ، والفعل الذي سمى باسم لم يؤخذ من أمثلة الفعل الحادث وموضعه من الكلام الأمر والنهي . يعني اسم الفعل . والمصدر المنصوب لأنه عذر لوقوع الأمر ، فانتصب لأنه موقوع له . يعني المفعول لأجله . والحشو ويعني به الصلة وقد استعمل سيبويه لفظ الصلة أيضاً في بعض الأحيان .

على أن سيبويه لم يذكر ما ذكر من هذه الأسماء على أنها اصطلاحات لأن هذه لم

---

(١) انظر عنوانات الأبواب الواردة في الكتاب ١٣/١ و ٢١ و ١١٧

(٢) انظر عنوانات الأبواب الواردة في الكتاب ٢٠/١ و ٣٧ و ١٢٦ و ١٩٨ و ٢٦٣ و ٢٧٩

تكن قد وضعت وحددت بعد ، ولكنه ذكرها على أنها أوصاف تقرب معاني النحو من الأفهام .

وأما أسلوب سيبويه في تعليل الأحكام النحوية فلم يكن أسلوباً معتمداً على الفلسفة والفروض النظرية ، وإنما اعتمد كلام العرب ، وجعله الأصل الذي يستشهد به ويقيس عليه . وكان في تعليله وقياسه غاية في المهارة والذكاء . وقليلاً ما يلجأ سيبويه ـ حبّاً في الاستقصاء ـ إلى الفرض كأن يقول مثلاً : « وإذا سميت رجلاً بعين أو أذن فتحقيره بغير هاء »[1] .

وتتردد عبارة الكتاب بصورة عامة بين الوضوح والإبهام ، فهي تارة يسيرة سهلة ، وتارة عسرة مغلقة مبهمة . على أن هذا التفاوت ، أيّاً كان مبلغه ، لا يدفعنا إلى الشك بأن لغير سيبويه يداً في الكتاب . ونحن إذا افترضنا ذلك وأردنا أن نجعل لسيبويه شريكاً في كتابه ، فلا بد أن نعني بهذا الشريك أبا الحسن سعيد بن مسعدة بعد موت سيبويه ، ولأنه مشهور بحبه للتعقيد وبأنه كان يقصد إليه عن عمد .

على أننا لا نرى هذا الزعم أمراً سهلاً ولا ميسوراً لمن يريده لأن كون الأخفش هو الطريق الوحيد إلى الكتاب لا يعني أنه أسهم في صياغته إلا إذا اتهمناه بتغيير نص الكتاب الذي صاغه سيبويه ، وعرض عليه مسائله كما ذكرنا . ولكن أنى لنا ذلك ؟ وما دليله ؟ وهل يكفي أن نجد في الكتاب بعض التعقيد وأن نعلم أن الأخفش كان يعتمد التعقيد في تأليفه ـ على ما روى لنا الجاحظ[2] ـ وأنه كان الطريق إلى الكتاب حتى نعزو تعقيد الكتاب إليه ؟

لقد ذكروا أن سيبويه كان يعرض أبواباً من كتابه على الأخفش ، وأن الأخفش احتفظ لنفسه بالكتاب ـ بعد موت سيبويه ـ حتى خاف بعضهم أن يدعيه لنفسه فعمل

---

(١) الكتاب ١٣٧/٢

(٢) الحيوان ٩٧/١

الجرمي والمازني على إظهاره . قال ابن الأنباري : « ويقال إن أبا الحسن الأخفش لما رأى أن كتاب سيبويه لا نظير له في حسنه وصحته ، وأنه جامع لأصول النحو وفروعه استحسنه كل الاستحسان . فيقال إن أبا عمر الجرمي وأبا عثمان المازني ـ وكانا رفيقين ـ توهما أن أبا الحسن الأخفش قد همَّ أن يدعي الكتاب لنفسه ، فقال أحدهما للآخر : وكيف السبيل إلى إظهار الكتاب ومنع الأخفش من ادعائه ؟ فقال له : أن نقرأه عليه . فإذا قرأناه عليه أظهرناه وأشعنا أنه لسيبويه ، فلا يمكنه أن يدعيه . وكان أبو عمر الجرمي موسراً ، وأبو عثمان المازني معسراً ، فأرغب أبو عمر الجرمي أبا الحسن الأخفش وبذل له شيئاً من المال على أن يقرئه وأبا عثمان المازني الكتاب ، فأجاب إلى ذلك ، وشرعا في القراءة عليه وأخذا عنه ، وأظهرا أنه لسيبويه وأشاعا ذلك فلم يمكنا أبا الحسن أن يدعي الكتاب ، فكانا السبب في إظهار أنه لسيبويه »[1] أفكان الجرمي والمازني يقرآن نصاً كتب بعضه سيبويه وكتب الأخفش بعضه الآخر ؟ وإذا كانت بعض جمل الكتاب قد استعصت عليهما فشرحها لهما الأخفش ، فهل يعني هذا أن الأخفش قد أسهم في صياغة الكتاب ؟ وإذا كانت لأي كان يد في الكتاب فإنها ـ لا شك ـ يد شرف وفخر ، فماذا منع الأخفش من أن يفخر بيده في الكتاب أو يعتز بجهده فيه ، إذا كانت له فيه يد ، أو كان له فيه جهد ؟

نعم ، إن الأخفش « هو الذي تكلم على كتاب سيبويه وشرحه وبيَّنه ، وهو الذي نبَّه على عواره كما قال الكسائي »[2] ، ولكن هذا لا يعني أن الكتاب بلفظه وإنما هو معقود بلفظ الخليل وسيبويه . قال أبو الطيب في ترجمة سيبويه : « وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل . وألَّف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل »[3] .

---

(١) نزهة الألبا : ١٨٥

(٢) مراتب النحويين : ٦٨

(٣) مراتب النحويين : ٦٥

على أن ادعاء الإسهام في صنع الكتاب واشتراك غير سيبويه فيه ليس أمراً جديداً وإنما هو رأي قديم قال به بعضهم ، وكان من أكثر الناس مغالاة فيه أبو العباس ثعلب . قال ابن النديم : « قرأت بخط أبي العباس ثعلب : اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه . والأصول والمسائل للخليل »[1] ، ولا شك أن رائحة الخصومة تفوح من هذا القول ، وكأن ثعلباً شيخ الكوفة أراد أن يصيب مغمزاً في سيبويه شيخ البصرة فقال ما قال ، وكان الحق أن يقول إن سيبويه جمع في الكتاب آراء عدد من أئمة النحو كعيسى بن عمر والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب .. وغيرهم . وإنه لفرق كبير بين أن تجتمع آراء هؤلاء وأقوالهم في الكتاب وأن يكون سيبويه هو الذي جمعها وبين أن تجتمع جهودهم على صنعة الكتاب كما قال ثعلب . وحسب رواية ثعلب أن نعارضها برواية ثانية عن صنعة الكتاب وهي أنه كان « لعيسى بن عمر نيف وسبعون تصنيفاً عدمت ، ومنها تصنيفان كبيران اسم أحدهما (الإكمال) ، والآخر (الجامع) . ويقال إن الجامع هو كتاب سيبويه ، زاد فيه وحشاه ، وسأل مشايخه عن مسائل منه أشكلت عليه فذكرت له فأضافها . وأنه لما أحضره إلى الخليل بن أحمد ليقرأه عليه عرفه الخليل وأنشد :

بطل النحو جميعاً كله غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر

فأشار إلى الجامع بما يشار به إلى الحاضر وهي لفظ هذا »[2] .

ولست أدري لو كان ثعلب على علم بهذه الرواية أما كان يريح نفسه من رواية الاثنين والأربعين ؟ ومهما يكن من أمر فواضح أن خصوم سيبويه كانوا في حيرة من أمر الكتاب بل من أمر أنفسهم فحاولوا أن يجردوا سيبويه من فضل الكتاب فنسبوه تارة إلى اثنين وأربعين إنساناً ! اجتمعوا على صنعته ، وجعلوه تارة (جامع) عيسى بن

(١) الفهرست : ٧٦ ، وإنباه الرواة ٣٤٧/٢ . وتجد مناقشة لهذا القول في كتاب سيبويه إمام النحاة : ١٢٨
(٢) إنباه الرواة ٣٧٥/٢ و ٣٤٧/٣

عمر ينتحله سيبويه ويزيد عليه ، وحسب (الكتاب) فخراً أن يجعله خصومه صنعة نيف وأربعين لا صنعة واحد . أو أن يجعلوه (جامع) ابن عمر مع أن هذه الرواية الثانية لا تقف أمام النقد إذ كيف يصح أن يكون الكتاب مأخوذاً عن عيسى بن عمر ونحن نرى سيبويه يناقش فيه آراء عيسى بن عمر ويتعصب عليها ويرفض كثيراً منها . **على أننا لا ننفي أن يكون بعض العلماء قد زادوا في الكتاب بعد سيبويه ولكننا نرى أن صياغة الكتاب من عمل سيبويه وأنه معقود بلفظه ولفظ الخليل كما قال** أبو الطيب ، وأن ما زاده العلماء من بعده لا يعدو أن يكون نسبة بيت أو تعليقاً على مثال وأنهم كانوا يشيرون إلى ما يزيدونه في نسخهم تمييزاً لكلامهم من كلام سيبويه . وأما أن يكون لهؤلاء العلماء جهد في تأليف الكتاب أو أثر في اختلاف أسلوبه بين الوضوح والإبهام فهذا ما نستبعده لأن الوقائع لا تدل عليه . وقد لاحظ بعض القدماء اختلاف أسلوب الكتاب وحاول أن يعلل ذلك فقال علي بن سليمان الأخفش : « عمل سيبويه كتابه على لغة العرب وخطبها وبلاغتها فجعل فيه بيناً مشروحاً وجعل فيه مشتبهاً ليكون لمن استنبط ونظر وفضل . وعلى هذا خاطبهم الله عزّ وجلّ في القرآن » ويروى أن النحوي المصري أبا جعفر بن النحاس قد استحسن هذا الرأي من الأخفش[1] .

وإذا كان أمر الزيادات في الكتاب واضحاً حتى أبعد بعضهم فمثل به كما فعل السيوطي حين قال : « كما ألحقت حواشٍ من كلام الأخفش في متن كلام سيبويه »[2] ، فإن من الواجب أن نبين أن هذه الحواشي لم تكن لتضاف إلى متن الكتاب مغفلة لتختلط بكلام سيبويه ؛ وأن العلماء الأوائل عنوا بالكتاب ورواياته وأسانيده عناية عجيبة حتى كان لكل منهم رمز يشير به إلى ما أضيف إلى نسخته من الكتاب على ما نعرف اليوم من الإشارة إلى الزيادات في أصول تحقيق النصوص ولو أننا عدنا إلى

---

(١) الخزانة ١٧٩/١

(٢) الأشباه والنظائر ٢٥/١

بعض النسخ الخطية للكتاب لوجدنا بعضاً من هذه الرموز ولأدركنا مدى عنايتهم بروايات الكتاب وأسانيدها . وقد نقل لنا ديرنبورج بعض هذه النصوص في مقدمته للكتاب وكان مما نقله « أنه كتب على نسخة للكتاب من أصل أبي علي الفارسي مقروء عليه : اعلم أن ما كان علامته (ح) فهو في نسخة المبرد بخط يده ، وما كان علامته (ج) فهو نسخة أبي إسحاق الزجاج ، وهي نسخة وقعت إلى أبي علي مصلحة بخط الزجاج ، وذلك أنه كان للزجاج نسختان : فالأولى عارض بها إسماعيل الوراق ، وما كان فيها من زيادة فقد بيّنه إسماعيل الوراق وعارض أبو علي بالنسخة الثانية ، وما كان فيها من زيادة فقد بيّنه وجعل علامته (ج) . وعارض أبو علي أيضاً كتابه بنسخة أبي بكر بن السراج التي نسخها من نسخة أبي العباس وما كان فيها من زيادة فقد بيّنه وجعل علامته (س) ، وقرأ أبو علي كتابه على أبي بكر ، وأبو بكر ينظر في كتابه ، فما كان من زيادة فقد بيّنه وجعل علامته (عنده) وما كان علامته (فا) فإنه من كلام أبي علي ، وإنما جعل هذه علامته لأنه يريد فسرته أنا . قال لنا أبو الحسن علي بن عيسى (الرماني) : ما أراد هذا ولكنه علامة من فارسي .

واعلم أن إسماعيل الوراق نسخ من الكتاب الرسالة وبعض الفاعل من نسخة الكلابزي بالبصرة ، ثم تمم باقي الكتاب إلى آخره من نسخة الزجاج وقرأها عليه ، **وما كان علامته (نسخة) فإنه من النسخ المجهولة ، وهذه النسخ المجهولة منها شيء** بفارس عارض أبو علي به كتابه هو ، ومنها ما ليس بفارس بل ببغداد عارض أبو علي به كتابه فعلامته (نسخة مهملة) وما كان علامته (هـ) فإنه من نسخة كانت عند بني طاهر مقروءة على علي بن عبد الله ابن هانئ »[1] .

وجاء في نص آخر أنه « ما كان علامته (مح) فهو من نسخة المبرد ، بخطه ، **وما كان علامته (ج) فمن نسخة الزجاج ، وما كان (ب) أو (عنده) فهو عن أبي**

---

(١) المقدمة الفرنسية للكتاب : ٦

بكر بن السراج ، وما كان علامته (ق) فإنه من نسخة إسماعيل بن إسحاق القاضي . وما كان علامته (فا) فهو عن أبي علي ، وما كان علامته (سع) فإنه من نسخة في خزانة كتب أبي بكر الإخشيدي بخوارزم مقروءة على الشيخين أبي سعيد السيرافي وعلي بن عيسى موشحة بتوقيعهما . وما كان علامته (ط) فمن نسخة ابن طلحة[1] . نقلت من خط الزمخشري »[2] .

وهكذا كانت عناية العلماء بنقل الكتاب ورواياته عناية دقيقة حتى كانت لهم رموز يشيرون بها إلى ما في نسخ بعضهم من زيادات العلماء أو تعليقات القراء ، فكان رمز المبرد (مح) الحرفين الأولين من اسمه ، ورمز الزجاج (ج) ، ورمز ابن السراج (ب) أو (س) ، ورمز الفارسي (فا) .

ولا بد من الإشارة بعد ذلك إلى أن النسخ الخطية تحوي ما لا تحويه المطبوعة ، وأن في بعضها ما يشير إلى ظاهرة تعقيب العلماء على قول سيبويه بوضوح ومثال ذلك ما جاء في (باب الأفعال التي تستعمل وتلغى) ففيه يقول سيبويه : « قال عمر بن أبي ربيعة :

أما الرحيل فدون بعد غد ... فمتى تقول الدار تجمعنا

وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية . قال أبو عثمان : غلط سيبويه في قوله وإن شئت رفعته بما نصبت ، لأن الرفع بالحكاية ، والنصب بإعمال الفعل ، فقد اختلفا »[3] .

وقول أبي عثمان هذا غير موجود في المطبوعة . وقد نجد في المطبوعة أيضاً ما يدل أحياناً على هذا التعقيب ، كما في قوله : « وقال أبو عمر : أقول في ظروف هو جمع

---

(١) لعله علي بن طلحة بن كردان النحوي تلميذ الفارسي والرماني المتوفى سنة ٤٢٤

(٢) المقدمة الفرنسية للكتاب : ٨

(٣) النسخة الخطية بدار الكتب ١٣٩ نحو . والمطبوع ٦٣/١

ظريف . كسر على غير بنائه . وليس مثل مذاكير . والدليل على ذلك أنك إذا صغّرت قلت ظريّفون ، ولا تقول ذلك في مذاكير »[1] .

وواضح أن هذا ليس من قول سيبويه . وإنما هو مما أضافه أبو عمر الجرمي في نسخته .

ومهما يكن الأمر فإنه لم ينازع سيبويه أحد في كتابه . ولم يتطاول إلى الفخر به إنسان . وهو الذي كان وحده صاحب الشخصية القوية الواضحة في الكتاب . وإن علينا أن ندرك أنه ليس بين أيدينا حتى اليوم نسخة مطبوعة للكتاب على ما نحب ، ولو أن باحثاً بل عصبة من أهل العلم والعزم تنهض لجمع النسخ الخطية ـ وهي كثيرة متوافرة ـ فتعارض بينها ، فلا بد أن نصل بذلك إلى نسخة من الكتاب أقرب إلى الجودة والكمال ، أو إلى الأصل الذي وضعه صاحبه .

شخصية سيبويه في الكتاب :

شخصية سيبويه شخصية واضحة قوية تبرز في أكثر صفحات الكتاب من بين التعليقات التي علّق بها على أقوال العرب وآراء النحاة ، كما تظهر في أحكامه التي أطلقها جازمة قوية شأن العالم المعتدّ بعلمه الواثق من صحة قوله وسداد رأيه وقوة حفظه وعمق إدراكه .

وإذا كان الكتاب ممتلئاً بالكثير مما نقله سيبويه عن غيره من شواهد وأحكام فإن هذا الكثير ليشهد لسيبويه بأنه لم يكن مجرد ناقل ، وإنما كان ناقلاً ناقداً وعالماً بصيراً ، كما كان ذا فكر نافذ ورأي مستقل . وهو لا يتردد في إبداء رأيه ولو كان مخالفاً لآراء شيوخه الذين نقل عنهم وتخرّج عليهم ، ولا يحجم عن تأييد أقوالهم واستحسانها أو تقبيحها واستبعادها حتى كانت أقواله وآراؤه وأحكامه إلى جانب أقوال شيوخه

(١) الكتاب ٢٠٨/٢

وآرائهم وأحكامهم دالة على أنه يقف معهم جنباً إلى جنب وفكراً إلى فكر . واستمع إليه يقبح رأي شيخه الخليل ويستضعفه وهو الذي يجله حتى إنه لا يقرن اسمه إلى اسمه احتراماً له وتعظيماً . قال : « وزعم الخليل أنه يجوز أن يقول الرجل : هذا رجل أخو زيد ، إذا أردت أن تشبهه بأخي زيد ، وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار »(١) . وقال : « وزعم الخليل أن (أيهم) وقع في « اضرب أيهم أفضل » على أنه حكاية كأنه قال : اضرب الذي يقال له أيهم أفضل . وتفسير الخليل ذلك الأول بعيد إنما يجوز في شعر أو في اضطرار »(٢) .

واستمع إليه ثانية يأتي بقول الخليل ويؤيده ويقويه فيقول : « وزعم الخليل أن قولهم ربحت الدرهم درهماً محال ، حتى تقول في الدرهم أو للدرهم . وكذلك وجدنا العرب تقول »(٣) . ويستحسن رأي يونس بن حبيب فيقول : « وتقول إن تأتني آتك وإذن أكرمك ، إذا جعلت الكلام على أوله ولم تقطعه وعطفته على الأول . وإن جعلته مستقبلاً نصبت ، وإن شئت رفعته على قول من ألغى . وهذا قول يونس ، وهو حسن »(٤) .

ويوازن بين أقوال شيوخه مرجحاً بعضها على بعض فيقول : « وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال : أختار يا قاضي لأنه ليس بمنوّن كما أختار هذا القاضي . وأما يونس فقال : يا قاض . وقول يونس أقوى لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر لأن النداء موضع حذف يحذفون التنوين ويقولون يا حار ويا صاح ويا غلام أقبل »(٥) .

---

(١) الكتاب ١٨١/١

(٢) الكتاب ٣٩٨/١

(٣) الكتاب ١٩٧/١

(٤) الكتاب ٤١٢/١

(٥) الكتاب ٢٨٩/٢

فأحكام سيبويه إذاً مستقلة لا يعول فيها على أحد وإنما يعتمد فيها عقله وما يؤديه إليه النظر في كلام العرب والقياس عليه ، بل قد يصل به النظر في كلام العرب إلى تقبيح عمل النحاة إذا وجدهم خارجين في أحكامهم عنه وذلك كما في الباب الذي عقده تحت عنوان : « هذا باب استكرهه النحويون ، وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب » . وذلك قولك ويح له وتب وتباً وويحاً ، فجعلوا التبّ بمنزلة الويح وجعلوا ويح بمنزلة التب ، فوضعوا كل واحد منها في غير الموضع الذي وضعته العرب . ولا بد لويح مع قبحها من أن تحمل على تب لأنها إذا ابتدئت لم يحسن حتى يبنى عليها كلام ، وإذا حملتها على النصب كنت تبنيها على شيء مع قبحها ، فإذا قلت : ويح له ، ثم ألحقتها التب ، فإن النصب فيه أحسن لأن تباً إذا نصبتها فهي مستغنية عن لك فإنما قطعتها من أول الكلام كأنك قلت : وتباً لك فأجريتها على ما أجرت العرب . فأما النحويون فيجعلونها بمنزلة ويح ، ولا تشبهها لأن تبا تستغني عن لك ولا تستغني ويح عنها ، فإذا قلت : تباً له وويح له فالرفع ليس فيه كلام ولا يختلف النحويون في نصب التب إذا قلت : ويح له وتباً له . فهذا يدلك على أن النصب في تباً كما ذكرنا أحسن لأن له لم يعمل في التب[1] .

وكثيراً ما نرى سيبويه يقف في (الكتاب) موقف الأستاذ يعلم طريقة صياغة الجملة العربية ، فيأتي بالعبارة ويحللها ويقلبها على وجوهها ليبين من أحوالها ما يصح وما لا يصح ، أو ما يجمل ويستحب وما يقبح ويستكره .

فشخصية سيبويه إذاً شخصية قوية واضحة في كثير من جوانب (الكتاب) وهي ليست شخصية راوية ينقل وإنما هي شخصية العالم الفطن ، يجمع على علم ومعرفة ، ويروي عن ذكاء وعمق .. وهي شخصية تبرز أيضاً في تبويب الكتاب وتصنيفه ، وفي تعليل الأحكام والاحتجاج لها والاستشهاد عليها ، وفي الموازنة بين الأقوال والآراء والحكم عليها بالاستحسان والقوة أو بالقبح والضعف .

(١) الكتاب ١٦٧/١

قيمة الكتاب وأثره :

إذا كانت هناك صلة بين قيمة الكتاب وغايته ، وكانت للكتاب غاية يسعى إلى تحقيقها فإذا حققها وقفت قيمته عندها ، فإن كتاب سيبويه لا يزال إلى اليوم يحقق الغاية التي وضع من أجلها ، ولا يزال ـ لذلك ـ محتفظاً بقيمته التي تزداد يوماً بعد يوم . وسيظل هذا الكتاب كذلك في إدراك غايته وحفظ قيمته مادرج على الأرض عربي أو نطق لسان بضاد .

لقد كان في هذا السفر العظيم من القوة ما جعله موسوعة العربية وسجل دستورها منذ وضع حتى يومنا هذا ، فهو مرجع العربية قديماً وحديثاً ، وأقواله وآراؤه مبثوثة في صدور كتبها بل إن كثيراً من كتبها عيال عليه إن لم تكن شروحاً له أو تهذيباً لأبوابه .

وإن الأسس التي قام عليها الكتاب والتي نصبها سيبويه قانوناً للعربية وإماماً لعلمائها ما زالت هي الأسس القائمة إلى اليوم لم يغادرها منهم أحد ولم يشذ عنها مؤلف وإن ترامت بالنحاة أطراف القول وتباعدت بهم مذاهبه .

ولقد كان حظ سيبويه عظيماً في بقاء كتابه وخلوده ، فلقد وضع غيره ممن قبله ومن في عصره كتباً في العربية كثيرة ولكنها ضاعت جميعاً ولم يبق إلا كتاب سيبويه . وقد ذكروا أن لعيسى بن عمر وحده نيفاً وسبعين كتاباً في النحو منها الإكمال والجامع . وذكروا كذلك كثيراً من أسماء الكتب التي وضعها في العربية أمثال الرؤاسي والكسائي والفراء والأخفش وغيرهم . ولكن لم يصل إلينا شيء من الكتب النحوية[1] لهؤلاء وبقي (الكتاب) وحده أول كتاب تصل إليه أيدينا في علم العربية .

ولم نسمع أن القدماء أنفسهم احتفلوا بكتاب من كتب هؤلاء أو غيرهم احتفالهم بكتاب سيبويه فتباروا في قراءته وفهمه ، وتفاخروا بعلوّ أسانيدهم في روايته ، وأكثروا

(١) وإن كان في كتابي (معاني القرآن) للفراء والأخفش لفتات نحوية .

في طلبه ؛ روى سلمة عن الأخفش قال : كان الكسائي جاءنا بالبصرة فسألني أن أقرأ عليه أو أقرئه كتاب سيبويه ، ففعلت فوجّه إلي خمسين ديناراً وجبّة وشي[1] .

وقال اليوسفي الكاتب : كنت يوماً عند أبي حاتم السجستاني إذ أتاه شاب من أهل نيسابور فقال : ياأبا حاتم إني قدمت بلدكم وهو بلد العلم والعلماء ، وأنت شيخ هذه المدينة ، وقد أحببت أن أقرأ عليك كتاب سيبويه فقال : الدين النصيحة ، إن أردت أن تنتفع بما تقرؤه فاقرأ على هذا الغلام محمد بن يزيد . فتعجبت من ذلك[2] .

وأما المبرد فقد قدَّر الكتاب حق قدره حتى إنه ـ وهو الذي استدرك عليه في بعض المسائل ـ كان يقول لمن يطلب قراءة الكتاب عليه ، هل ركبت البحر ؟ تعظيماً له واستعظاماً لما فيه[3] . وكان يقول إنه « لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثله »[4] .

وقال الجاحظ : « وهو كتاب لم يكتب الناس في النحو كتاباً مثله . وجميع كتب الناس عليه عيال ... »[5] ، ورأى فيه خير هدية يقدمها للوزير ابن الزيات حين قدم عليه[5] .

وقال أبو بكر الزبيدي : « إني رأيت علماء النحو في زماننا هذا وما قاربه قد أكثروا التأليف فيه ، وأطالوا القول على معانيه ، فأملّوا الناظرين وأتعبوا الطالبين بتكرار معان قد بينت وركوب أساليب قد نهجت ، فلم (يحلَ)[6] أكثرهم بغير إعادة ما تقدم إليه والتكثير فيما سبق إلى القول عليه . وقد كان ينبغي لمن همَّ بذلك منهم أن يتصفح كتاب عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه فينظر إلى مبادئ كتابه وعنوانات

---

(١) إنباه الرواة ٣٧/٣ و ٢٧٣

(٢) إنباه الرواة ٢٤٢/٣

(٣) إنباه الرواة ٣٤٨/٢

(٤) كشف الظنون ١٤٢٦/٢

(٥) إنباه الرواة ٣٥١/٢

(٦) في المطبوع (يخل) ولعل جودي قرأها خطأ عن الأصل المخطوط .

أبوابه ، ويرى لطائف معانيه ودقائق حجاجه إلى الإيجاز في قوله والإيعاب لمواده ، فيزجره ذلك إن كان ذا حجى من تكلف ما لا حاجة إليه ، ويمنعه الاعتناء بما لا معول عليه »[1] .

وعرف المفسرون كذلك قيمة الكتاب وعولوا عليه . قال أبو حيان في مقدمة تفسيره : فجدير بمن تاقت نفسه إلى علوم التفسير وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير أن يعتكف على كتاب سيبويه ، فهو في هذا الفن المعول عليه والمستند في حل المشكلات إليه[2] .. وهذه شهادة مفسر من أنبغ النحاة . وقال أيضاً في جملة حديثه عن ضرورة النحو في التفسير : وأحسن موضوع فيه وأجله كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه رحمه الله تعالى[3] . وليست قيمة (الكتاب) اليوم في قدمه ، إذ ليس هو في نظرنا اليوم كتاباً متحفياً طواه التاريخ ومضت به الأيام ، وإنما هو - إلى اليوم - كتاب الثقافة العربية لا يستغني عنه نحوي ولا لغوي ولا أديب ولا باحث في شيء من تاريخ هذه العلوم .

وللكتاب - إلى كل ذلك - فضل عظيم فيما خلف لنا من تراث ثقافي ضخم كان هو المحور فيه والباعث عليه ، وذلك أنه لم يكد أمره يظهر حتى أثار حركة علمية رائعة وخلق تياراً فكرياً دافقاً تمثل فيما ظهر على مرِّ العصور وفي شتى الأقطار من مؤلفات تتصل بالكتاب وتدور حوله .

ونحن لا نعرف - حتى اليوم - أقدم منه كتاباً يحوي آراء النحاة الأولين كالخليل بن أحمد وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبي الخطاب الأخفش ، ولا أوثق منه مصدراً للأدب العربي القديم بما نقله إلينا من الشواهد والأشعار ولا أحفل منه سجلاً لكثير من

---

(١) الاستدراك : ١ ، وانظر فيه أيضاً حديث الزبيدي عن فضل سيبويه ، ص : ٢

(٢) البحر المحيط ٣/١

(٣) البحر المحيط ٦/١

العلوم العربية في فجر نشأتها بما ضمه إلى النحو من لغـة وبلاغـة وقراآت ولهجـات . وقلَّ أن تجـد في علم من العلوم أو لغـة من اللغـات كتـابـاً ككتـاب سيبـو يـه يحتفـظ بقيمتـه احتفاظ العلم أو اللغة بها .

☆ ☆ ☆

- ٢ -

شروح الكتاب قبل الرماني

لم يكد الكتاب يظهر للناس وينتشر بينهم ذكره حتى أسرع النحويون يبسطون القول فيه ويوطئون أكنافه ، ويتنافسون في شرحه وحلّ مشكلاته ونسبة أبياته وشرح شواهده . وقد تفننوا في ذلك ما بين شرح وتوضيح ، واختصار وتهذيب ، واستدراك وتعليق ، وكثر ذلك منهم حتى قلّ أن تجد بين النحويين إماماً لم يعن بكتاب سيبويه ولم يضع كتاباً يتصل به .

وكان العلماء مدفوعين إلى خدمة الكتاب بعوامل كثيرة منها قدرهم للكتاب حق قدره ، ومعرفتهم حقيقة أمره ، ومنها حاجة الكتاب نفسه إلى الشرح والتفسير . ومنها طموحهم إلى الفخر بعمل يتصل بالكتاب .

وقد رأينا قيمة الكتاب في نظر أئمتهم وسمعنا أقوالهم فيه ، وكانت كلها معترفة بفضله مقرة بسبقه . وأما حاجة الكتاب نفسه إلى الشرح فلإيجاز عبارته حيناً واستغلاقها حيناً آخر ، وقد لمس القدماء هذه الصعوبة في الكتاب وأحسوا بها كما لمسناها وأحسسنا بها . روى المبرد عن المازني أنه قال : « قرأ عليّ رجل كتاب سيبويه في مدة طويلة ، فلما بلغ آخره قال لي : أما أنت فجزاك الله خيراً ، وأما أنا فما فهمت منه حرفاً[1] ..! وإذا كانت هذه شهادة طالب من طلاب المازني لم نعرفه ولم نقف على قدره في العلم ، فإن عالماً ممن نعرف وهو ابن كيسان يقول : « نظرنا في كتاب سيبويه

(١) إنباه الرواة ٢٤٨/١

فوجدناه في الموضع الذي يستحقه ، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح لأنه كتاب أُلّف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ فاختصر على مذاهبهم »[1] .

وأيّاً كان السبب في صعوبة فهم الكتاب وتعقيد أسلوبه ، وسواء أكان لتدخل بعض العلماء فيه وإضافتهم إليه ـ كما يرى بعض الباحثين ـ أم كان لطبيعة كتاب سيبويه الذي حاكى به أسلوب العرب في بلاغتهم وسنن كلامهم ، كما رأى ابن كيسان وعلي بن سليمان الأخفش وأبو جعفر بن النحاس ، فإن النتيجة واحدة في حاجة الكتاب إلى الشرح والتقريب وهذا ماأدركه العلماء منذ عصر سيبويه وقاموا بواجبهم نحوه خير قيام ، ولم يدخروا فيه وسعاً على مرّ العصور حتى إننا لنستطيع أن نقول إنه لم يمض جيل من الأجيال دون أن يخلف لنا تراثاً غزيراً متصلاً بكتاب سيبويه ، وذلك لأن حركة التأليف حول الكتاب لم تقف عند قرن معين ، ولا انحصرت في إقليم محدود ، وإنما استمرت عبر القرون وفي شتى الأقاليم والأمصار حتى ملأت شروح الكتاب فارس والأندلس وما بينهما من البلاد .

وليس يعنينا في هذا البحث أن نحصي ماألف حول الكتاب أو نعده ، ولكن حسبنا أن نذكر الشروح التي وضعت على الكتاب حتى عصر الرماني (٣٨٤) وندع ماوراء ذلك ، مؤكدين أن الحركة العلمية التي أثارها كتاب سيبويه لم تكن ضجة مؤقتة في بيئة محددة ، وإنما كانت تياراً فكرياً خصباً شاملاً تدفق عبر العصور والأمصار وكان للعربية من ورائه خير عميم .

فممن ألّف شرحاً على الكتاب :

١ ـ أبو عثمان بكر بن محمد المازني (ت ٢٤٨) ، فقد وضع تفسير كتاب سيبويه[2] .

---

(١) الخزانة ١٧٩/١

(٢) كشف الظنون ١٤٢٨/٢

٢ ـ وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش (ت ٣١٥) . وله (شرح سيبويه) و (تفسير رسالة سيبويه)[١] .

٣ ـ وأبو بكر محمد بن السري بن السراج (ت ٣١٦) . وله (شرح سيبويه)[٢] .

٤ ـ وأبو بكر محمد بن علي مبرمان العسكري (ت ٣٤٥) . وله (شرح كتاب سيبويه) ولم يتم . وله أيضاً (شرح شواهد الكتاب)[٣] .

٥ ـ وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨) ، وله (شرح كتاب سيبويه) و (المدخل إلى كتاب سيبويه)[٤] .

٦ ـ وأبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤) ، ومؤلفاته حول الكتاب كثيرة[٥] .

هذا فيما يتصل بشروح الكتاب ..

أما ما وضع حوله من شروح لشواهده واختصار أو تهذيب لأبوابه وزيادة أو استدراك عليه ، فأكثر من أن يحصيه العدّ .

☆ ☆ ☆

---

(١) بغية الوعاة : ٣٣٨ ، وكشف الظنون ١٤٢٧/٢

(٢) بغية الوعاة : ٤٤ ، وكشف الظنون ١٤٢٧/٢

(٣) بغية الوعاة : ٧٥ ، وكشف الظنون ١٤٢٨/٢

(٤) بغية الوعاة : ٢٢٢

(٥) انظر آثار الرماني : ص ٨٩ و ٩٠

- ٣ -

شرح السيرافي

نسخ الشرح :

أقدم النسخ التي بين أيدينا من شرح السيرافي نسخة كتبت سنة ٥٧٩ هـ بخط موفق الدين عبد اللطيف البغدادي (٥٥٥ - ٦٢٩) ، وهي التي طبعت فقرات منها على هامش الطبعة المصرية من الكتاب ، وليست هذه النسخة كاملة وإنما هي ناقصة من آخرها ، والموجود منها خمسة أجزاء ، يقع الجزء الأول منها في ٤٩٢ صفحة ، والثاني في ٤٤٩ ، والثالث في ٥٠٤ صفحات ، والرابع في ٥٠٠ صفحة ، والخامس في ٤٧٩ صفحة . وتضم شرح الكتاب من بدئه حتى (باب الزيادة من غير موضع حروف الزوائد)(١) .

ويبدو أن كاتبها وقف على قطع من الشرح بخط أبي سعيد السيرافي فقابل عليها بعض نسخته وأشار إلى ذلك في هامشها(٢) .

وهذه النسخة محفوظة في دار الكتب المصرية (١٣٧ نحو) ومنها صورة في مكتبة جامعة القاهرة (رقم ٢٦١٨١) .

وأما النسخة الثانية من شرح السيرافي فهي نسخة كاملة تقع في ثلاثة مجلدات كبيرة ، يبدأ المجلد الأول من أول الكتاب وينتهي بباب (ما يقع موقع الاسم المبتدأ

---

(١) الكتاب ٣٢٩/٢

(٢) انظر مثلاً الورقة ٦٢ من المجلد الخامس .

ويسد مسده)[1] ، وهو في ١٧٢٠ صفحة . ويبدأ المجلد الثاني من باب (الابتداء)[2] ، وينتهي بباب (اختلاف العرب في تحريك الحرف الأخير)[3] وهو في ١٠٣٤ صفحة . ويبدأ المجلد الثالث بباب (المقصور والممدود)[4] ولا ينتهي حيث ينتهي (الكتاب) بباب (ما جاء شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس مطرداً)[5] وإنما يضيف السيرافي إليه بابين آخرين . قال في الأول : « باب أفردته بعد الفراغ من إدغام كتاب سيبويه وتفسيره لذكر ما ذكره الكوفيون من الإدغام » ، وقال في الثاني : « هذا باب في إدغام القراء » .

وجاء في آخر صفحات المجلد الثالث قوله : « تمَّ الكتاب والحمد لله ربِّ العالمين **وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً » ويقع هذا المجلد في ٩٠٦** صفحات . وليس في هذه النسخة ما يدل على تاريخها سوى ما جاء في نهاية المجلد الثاني من أنه كان الفراغ منه ضحى يوم الجمعة سابع عشر ربيع الأول سنة ١١٤٥ دون الإشارة إلى ناسخها أو إلى الأصل الذي نقلت عنه ، ومع ذلك فقد ظهر لنا بعد مقابلة بعض أبوابها على نسخة البغدادي السابقة أنها نسخة جيدة وحيدة في كمالها . وهي في دار الكتب المصرية تحت الرقم ٣٦١/نحو .

ومن شرح السيرافي أخيراً أجزاء متفرقة في مكتبات كثيرة[6] صور معهد المخطوطات العربية عدداً منها ، وكان مما صوره من مكتبة (سليم آغا) باسطمبول الأجزاء الأول والثاني والرابع والثامن ، ومن مكتبة (ترخان) الجزء الأول ، ومن مكتبة (يني جامع) الجزء الثالث .

---

(١) الكتاب ٢٧٨/١
(٢) الكتاب ٢٧٩/١
(٣) الكتاب ١٥٩/٢
(٤) الكتاب ١٦١/٢
(٥) الكتاب ٤٢٨/٢
(٦) انظر بروكلمان ، الملحق ١٦٠/١

وصف عام لشرح السيرافي ومنهجه :

شرح السيرافي من أجلِّ شروح الكتاب وأكثرها إيضاحاً وتفصيلاً ، وهو الشرح الذي شاع في أيدي الناس وعمهم نفعه ، وقد عرف له القدماء قدره حتى رأيناهم يجعلون منه عاملاً من عوامل غيرة الفارسي وحقده على السيرافي ويقولون إنه عمل جليل ما تمّ لأحد من قبل السيرافي ولا من بعده[1] . ونقل لنا ياقوت شهادة أخرى لأبي حيان التوحيدي ذكرها في كتابه عن تقريظ الجاحظ حين ذكر السيرافي فقال : « وشرح كتاب سيبويه في ثلاثة آلاف ورقة بخطه في السليماني ، فما جاراه فيه أحد ولا سبقه إلى تمامه إنسان »[2] .

وإذا نظرنا في الشرح نفسه وجدنا السيرافي يبدأ بشرح كلام سيبويه دون أن يمهد له بمقدمة تبين خطته أو تشرح أهدافه ، وإذا كان هدف السيرافي واضحاً في عنوان (الشرح) وأسلوبه ولم تكن به حاجة إلى الحديث عنه فالحق أن خطته في هذا الشرح لم تكن خطة ثابتة مطردة في جميع أبواب الشرح ، وإنما كان يخالف بها بين الأبواب ، وينوعها وفق ماتمليه طبيعة البحث وما يقتضيه أسلوب سيبويه فيه ، فهو تارة يأتي ببعض كلام سيبويه ويردفه بالشرح كما في (باب ما لا تغير فيه لا الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل لا)[3] ، وكما في (باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً)[4] ، وفي غيرهما من الأبواب . وتارة يقدم لكلام سيبويه بما يقرّ به ويوضحه كما في (باب الهمز)[5] حيث يقول : أنا أقدم جملة موجزة في تخفيف الهمز والبدل منه

---

(١) انظر ص ٧٨

(٢) معجم الأدباء ١٥٠/٨

(٣) الكتاب ٣٥٤/١ ، والشرح ٩٢/٣

(٤) الكتاب ٣٦٣/١ ، والشرح ١٠٧/٣

(٥) الكتاب ١٦٣/٢

على مذهب سيبويه قبل ذكر كلامه فيما بعد ، لأوطئ جامح كلامه ومستصعب حكم الهمز وأذكر ما خالفه فيه غيره في الموضع الأشكل به إن شاء الله تعالى[1] .

وقد يأتي السيرافي بالشرح متخللاً كلام سيبويه ، أو يشرح بعض الباب ويترك بعضه قائلاً : « وما بقي من الباب مفهوم »[2] أو « وباقي الباب مستغنى عن تفسيره »[3] . وقد يورد الباب كما هو عند سيبويه ولا يشرح منه شيئاً لأنه « باب بيِّن مفهوم » كما في باب لا تجوز فيه المعرفة إلا أن تحمل على الموضع[4] أو لأنه « باب مفهوم كلام سيبويه فيه »[5] .

وقد يستبدل بالشرح إعادة كلام سيبويه بأسلوب واضح بسيط مستغنياً بذلك عن ذكر كلام سيبويه بألفاظه ثم شرحه ، وهو يبين مثل ذلك بقوله « ذكرت مسائل سيبويه في الباب بألفاظ فيها بسط وتقريب ، وأقمتها مقام الشرح لها »[6] ، أو يورد الشرح مباشرة دون أن يذكر شيئاً من كلام سيبويه كما في « باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة »[7] ، إلا أن أكثر هذه الأساليب انتشاراً في شرح السيرافي أن يقدم للباب بموجز لما جاء في (الكتاب) مسبوقاً بعبارة « وجملة الباب .. » أو « أول ما أذكر من الباب ترجمته .. »[8] ، ثم يتبع ذلك بالشرح والتفصيل .

وإذا كان من عادة الشراح أن يتقيدوا بما ورد في النص الذي يشرحونه ويقصروا كلامهم عليه فإن السيرافي لم يكن كذلك ، وإنما كانت غايته إلى جانب الشرح

---

(١) الشرح ٣/٥

(٢) الشرح ٢٤/٣ و ١٤٦ و ١٠/٤ ... إلخ .

(٣) الشرح ١٤٢/٣

(٤) الكتاب ٣٥٦/١ ، والشرح ٩٤/٣

(٥) الشرح ١٢٧/٣

(٦) الشرح ١٧٤/٣

(٧) الشرح ٢٣٩/٤

(٨) الشرح ٦١/٣ و ٢٤٥/٤

والتقريب أن يستقصي المعاني ويستوعب الموضوع ، ولذلك نراه يـأتي في شرح الكتـاب بأشياء كثيرة لم تأت في (الكتاب) ويورد فيه آراء كثيرين ممن جاؤوا بعـد سيبويـه ، مثال ذلك أنـه ذكر في قولهم (يـا زيـد زيـد عمرو) مـذهب سيبويـه وشرحـه ، ثم زاد فذكر مذهب المبرد ، ثم أتى بعده بمذهب جديد قدمه بقولـه : « وعنـدي وجـه ثـالث لم أعلم أحـداً ذكره ، وهـو قـويّ في نفسي .. »[1] . وقـال في (بـاب وجـوه القـوافي في الإنشـاد)[2] : « واعلم أني لـو اقتصرت على تفسير ألفـاظ سيبـويـه فيا ذكره من القـوافي لسقط كثير مما يحتاج إليه فيها ، لأنه لم يستوعب ذكرها ولا قصد إلى استيفـاء معرفتهـا ومـا يتعلق بهـا ، فعملت على أن أتقصّى ذكرهـا ومـا يتعلق بـه مـع شرح كـلامـه »[3] وبـذلـك كان مقـدار هـذا البحث في شرح السيرافي أربعـة أضعـاف مـا جـاء عليـه عنـد سيبويه .

ونجـد في الشرح أشيـاء كثيرة استـدركهـا السيرافي على سيبويـه كقـولـه « وفي متن كتاب سيبويه : أعيا حيّ من العرب من جرم[4] . والمعروف عند أهل النسب بنو أعيـا من بني أسـد ، وهـو أعيـا بن طريف بن عمر بن معين بن الحـارث بن ثعلبـة بن دودان بن أسد »[5] . كما نجد أشياء كثيرة دفع بها السيرافي عن سيبويه ما يظن أنـه سهـا عنه أو أخطأ فيه إذ يبين أن الخطأ وقع في الكتاب من فعل الناسخ وذلك كما في قولـه : « قال ـ أي سيبويه ـ وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون أرض وآراض ، أفعال كما قـالوا أهل وآهال[6] . قال أبو سعيد : والـذي عنـدي أن هـذا غلـط وقع في الكتـاب من جهتين ؛ إحـداهمـا أن سيبويـه ذكر فيا تقـدم أنهم لم يقولـوا آراض ولا آرض . والأخرى أن هـذا

(١) الشرح ٤٧/٣
(٢) الكتاب ٢٩٨/٢
(٣) الشرح ١٧٥/٥
(٤) الكتاب ٧٧/٢
(٥) الشرح ١٥٥/٤
(٦) الكتاب ١٩٩/٢

الباب إنما ذكر فيه ما جاء جمعه على غير الواحد ، ونحن إذا قلنـا إنـه أرض وآراض وأهل وآهـال فهو على الواحـد ، كما يقـال زنـد وأزنـاد ، وفرخ وأفراخ ، وإن كان الأكثر فيـه أفعـل وأظنـه أرض وأراض كما قـالـوا أهـل وأهـال فيكـون مثـل ليلـة وليـال فيشـاكل الباب »[1] .

وشبيه بهذا تنبيه السيرافي على خطأ اعتبار إخوة اسم جمع في (باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحد) إذ جاء فيه قول سيبويه : « ومثل ذلـك في كلامهم أخ وإخوة »[2] . قال أبو سعيد : « هكذا رأيته في هـذه النسخـة وغيرهـا من النسخ ، وهو غلط عندي لأن إخوة فِعْلَة ، والفِعْلَة من الجموع المكسرة القليلة كأفعُل وأفْعلَة وأفعـال ، كما قـالوا فتى وفِتْيَـة وصبيّ وصِبْيَـة وغلام وغلمـة ، والصواب أن يكون مكان إخوة أخوة حتى يكون بمنزلة صُحْبَة وفُرْهَة[3] وظؤرة[4] . وقد حكى الفراء جمع أخ أخوة »[5] .

وكان للسيرافي فضل في شرح كلام سيبويه وكشف مـا غمض منـه حتى على العلمـاء الذين وهم بعضهم في قول سيبويـه فتعقبـه وأحصى سقطـاتـه كالمبرد وثعلب وغيرهـا .. ولقـد كانت للمبرد آراء كثيرة خـالـف فيهـا سيبويـه حتى غـدا أمر الخلاف بينهما شـائعـاً مشهوراً تناوله العلماء بالتأليف فوضع ابن ولاد (ت ٣٣٩) كتابه الانتصار الـذي انتصر فيه لسيبويه ونقض آراء المبرد[6] . ووضع الرمـاني (ت ٣٨٤) كتـابـه في « الخلاف بين

---

(١) الشرح ٣٨/٥

(٢) الكتاب ٢٣/٢

(٣) في اللسان : فَرُه الشيء بالضم يَفْرُه فراهة وفراهيـة ، وهو فـاره بيّن الفراهـة والفروهيـة .. والجمع فرهـة مثل صاحب وصحبة .

(٤) في اللسان : الظئر مهموز ، العاطفة على غير ولدها المرضعة لـه . والجمع أظؤر وأظآر وظؤار .. وظؤرة وهو عند سيبويه اسم للجمع كفرهة لأن فعلاً ليس مما يكسر على فعله عنده . وسيبويه لا يـذكر فعلـه بين جموع القلة لأنها عنده اسم جمع وهي عند السيرافي وجمهور النحاة من جموع القلة .

(٥) الشرح ٤٢/٥

(٦) ومن الانتصار نسخة في الخزانة التيمورية بدار الكتب بالقاهرة رقمها ٧٠٥ نحو .

سيبويه والمبرد » وسفه ابن جني (ت ٣٩٢) كثيراً من آراء أبي العباس وجعل مغالطته في آراء سيبويه عادة له[1] .

أما السيرافي فقد أورد اعتراضات المبرد في أماكنها المناسبة من قول سيبويه ثم ردها وبيَّن الخطأ فيها[2] . وكذلك ردّ على الكوفيين ونبَّه على وهمهم في كثير من المواضع بمثل قوله : « وهم ثعلب في قول سيبويه وتبعه أصحابه ولم يفهموا ما أراد البصريون »[3] ، وسنرى وقوف السيرافي إلى جانب البصريين حين نتحدث عن مذهبه النحوي في هذا الشرح .

ولعل ميزة السيرافي في تقريبه كلام سيبويه تتضح في مثل هذا النموذج من الشرح : قال سيبويه : « وأما لا تقه من وقيت وإن تع أعه من وعيت فإنه يلزمها الهاء في الوقف من تركها في اخش لأنه مجحف بها ، لأنها ذهبت منها الفاء واللام فكرهوا أن يسكنوا في الوقف فيقولوا أن تع أع فيسكنوا العين مع ذهاب حرفين من الحرف نفسه ، وإنما ذهب من الحرف الأول نفسه حرف واحد وفيه ألف الوصل فهو على ثلاثة أحرف وهذا على حرفين ، وقد ذهب من نفسه حرفان . وزعم أبو الخطاب أن أناساً من العرب يقولون ادعه من دعوت فيكسرون العين كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم فكسروا حيث كانت الدال ساكنة لأنه لا يلتقي ساكنان كما قالوا رد يافتى ، وهذه لغة رديئة وإنما هو غلط كما قال زهير :

بدا لي أني لست مدركَ ما مضى ... ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا[4]

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢١١/١

(٢) الشرح ١٠٤/٢ ، ١٤٠ ، ١٥٨ ، و ٣٠/٣ ، ٦٠ ، ١٤٠ ، و ١٢٦/٥ .. إلخ .

(٣) الشرح ١٨٨/٣

(٤) الكتاب ٢٧٨/٢

وقال السيرافي : « قوله وأما لا تقه من وقيت ، يريد أن قولنا لم يعه ولم يقه قد ذهب منه حرفان وهو فاء الفاعل ولامه لأنه من وقى يقي ووعى يعي فإثبات الهاء فيه أوجب وألزم ن إثباتها في ارم واخش لأن الإجحاف بها أكبر فالعوض لها ألزم . ومن العرب من لا يثبت الهاء في ذلك أيضاً لأنه على حرفين الأول منها متحرك فيبتدأ به ، والثاني ساكن . والذي يتكلم بهذا ويحذف الهاء منه أقل ممن يحذف الهاء من ارم واخش لأن ارم على ثلاثة أحرف ، والذاهب منه حرف واحد . والرواية الجيدة ، ولا سابقاً . والذي يروي ولا سابق يخفضه على أن مدركاً فيه الباء مقدرة لأن الباء تدخل كثيراً فكأنه قال : لست بمدرك ما مضى . وسيبويه يجري مثل هذا على الغلط والتوهم . وكذلك جعل ادعه ، كأنهم توهموا إسكان العين ثم حركوها بالكسر لاجتماع الساكنين . وفيه عندي وجه آخر وذلك أن من العرب من يسكن الحرف الذي يبقى بعد المحذوف من المجزوم فيقول : اشترْ ثوباً ، واتّقْ زيداً ، فيحذف الياء ثم يسكن المتحرك الذي قبل الياء المحذوفة ، قال الشاعر :

ومن يتقْ فإنّ الله معه ورزق الله مؤتاب وغاد

وقال آخر :

قالت سليمى اشترْ لنا دقيقاً وهات خبز البر أو سويقا

فلما كان هذا يسكن قدر إسكان العين من ادعه على هذه اللغة فاجتمع ساكنان وهو الذي نحاه سيبويه عندي وإن لم يلفظ به[1] .

ويستمر السيرافي في شرحه بمثل هذا الأسلوب الواضح المسهب إلا إذا كان الأمر واضحاً وكلام سيبويه فيه مفهوماً ، أو إذا اعترض السيرافي مانع يحول دون استمراره كما

(١) الشرح ١٤٧/٥ و ١٤٨

اعترضه الورع في باب الإضافة إلى لات من اللات والعزى فإنك تمدها كما تمد لا إذا كانت اسماً[1] .

وقال السيرافي : « يعني تقول لائي ، وذلك لأنك تحذف التاء لأن من الناس من يقف عليه فيقول لا ، ويصلها بالتاء فصار كهاء التأنيث تحذف في النسبة فتبقى لا ، ولا يدري ماالذاهب منه على قوله ، فزيد حرف آخر من جنس الحرف الثاني منه وهو الألف كما يقال في لو وكي .. ومن الناس من يقول إن الذاهب منه هاء وإن أصله لاهه لأن القوم الذين سموه بذلك هم الذين اتخذوها آلهة وعبدوها . ولا أحب الخوض في هذا والنسبة إليه »[2] .

وقد كان حرص السيرافي على تقريب كلام سيبويه وشرح مااستغلق منه سبباً في تنويع الوسائل والسبل التي اتخذها لتلك الغاية . وأول ذلك أنه جعل كلامه سهل العبارة واضح الدلالة ، وأنه أسهب في الشرح وأكثر من ضرب الأمثلة . وكثيراً ما كان يأتي بالاعتراضات الواردة على سيبويه ليشرحها ويرد عليها ، بل كان يختلق مثل هذه الاعتراضات ويفترض أن سائلاً يسأله فيقول : فإن قال قائل كذا .. أو فإن سأل سائل عن كذا فالجواب عندنا كذا .. وما يزال ينوع الأسئلة ويعدد الفروض ويفصل في الإجابة والشرح حتى لا يبقى لسائل سؤال ولا تبقى في الكلام شبهة ، ومثال ذلك قوله : « إن سأل سائل فقال : إذا كان الاسم الذي لا ينصرف متى دخل عليه الألف واللام أو أضيف انصرف ، لأنه بالإضافة والألف واللام يخرج عن شبه الفعل فينبغي أن تكون حروف الجر متى دخلت على اسم لا ينصرف انصرف بدخولها كقولك مررت بأحمر وما أشبه ذلك ؟ ففي ذلك أربعة أجوبة[3] يوردها السيرافي مفصلة شافية .

---

(1) الكتاب ٨٤/٢

(2) الشرح ١٦١/٤

(3) الشرح ٨٩/١

ولما كانت بعض تراكيب سيبويه صعبة معقدة فقد كان السيرافي يشعر أمامها بما نشعر به من تردد في الفهم ، وحيرة في إرجاع الضمائر إلى ما ترجع إليه ، وتعليق المجرورات بما تتعلق به ، فكان يجد أن خير الوسائل لإيضاح المعنى وإزالة اللبس أن يعرب حرفاً أو كلمة في تركيب ، أو يبين محل جملة من الإعراب قبل أن يشرح معناها ، فإذا المعنى واضح أمامك جلي لفهمك ، على أنه قد يطيل في بعض الأحيان إطالة عجيبة فيأتي بجميع الوجوه الممكنة في الإعراب ، ويورد عليها ما يحفظ من الشواهد ، وذلك نحو صنيعه في إعراب : (ما) من قول سيبويه : « هذا باب علم ما الكلم من العربية » **إذ فصل في الإعراب وعدّد في وجوه الإمكان حتى أورد لـ (ما)** خمسة عشر وجهاً من وجوه الإعراب !!

على أن هذا الإسهاب الزائد لم يكن ليفيد القارئ أو ليزيد الشرح إيضاحاً بقدر ما يزيده إغراقاً في الفروض والنظريات ، ويبعد به عما يتطلبه واقع اللغة من النحو والقواعد ، وحسبنا مثالاً على ذلك أن السيرافي يذكر سبع علل لعدم جر الفعل المضارع كما جر الاسم[1] ، ويضيعنا خلال ذلك في فيض من الآراء النظرية المحضة : « والحق أن الإنسان لا يقرأ الصحف الأولى من شرح السيرافي على كتاب سيبويه حتى يشك في قيمة كل ما وضعه النحاة من علل وأقيسة في نحوهم . فليس هنالك حرف يدخل على الفعل ولا حركة إلا ويعلل ذلك ، وقد يدخله القياس . وكذلك الشأن في الاسم . وإنهم ليبالغون في ذلك حتى لنرى السيرافي في شرحه على كتاب سيبويه يعقد صحفاً طويلة لمناقشة نصب جمع المذكر السالم بالياء دون الألف . وقد ذكر لمنع الألف أربع علل ، كما ذكر للحاق الياء للمنصوب دون الواو أربع علل أخرى وأيضاً فإنه يذكر لاختيار الألف دون الواو في رفع المثنى ثلاث علل[2] . وعلى هذا النحو نراه يقف طويلاً عند حيث

---

(١) الشرح ٣٨/١

(٢) الشرح ١٣٠/١

وبنائها على الضم ، ولماذا لم تبن على الفتح أو على الكسر أو على السكون[1] ، ويدخل الإنسان أثناء ذلك في فيضان من الفروض والأوهام »[2] .

وأما الشواهد فقد كانت للسيرافي بها عناية ظاهرة ، يناقشها ويستدرك فيها على الرواة مرة وعلى النحاة مرة ثانية ، ويتحرى صحة نسبتها ووجه روايتها ، وكثيراً ما رأيناه يغير رواية فاسدة ويثبت مكانها رواية أخرى صحيحة ويبطل بذلك مكان **الشاهد الذي يعتدّ به النحاة .**

وكانت طريقته في تحقيق الروايات والشواهد طريقة علمية قائمة على التثبت والنقد ، فهو يعنى بالمصدر الذي نقلت عنه الرواية ، وعناية السيرافي بالمصادر واضحة في جميع ما ينقل إذ لا يروي قولاً ولا يورد رأياً لعالم من العلماء إلا ذكر مكان الرأي في كتب ذلك العالم ، وإذا نقل رأياً عن سواه تحرى صحته وصدقه حتى يصل في أمره إلى حكم يؤيده ويقويه أو يبعده ويشكك فيه ، وذلك نحو تحريه في (الكتاب) عن رأي ليونس بن حبيب رواه المبرد في المقتضب حتى إذا لم يجده في الكتاب عقب على نقل المبرد بقوله : وما أدري من أين لأبي العباس هذه الحكاية عن يونس[3] ؟

وإذا نقل إلى السيرافي رأي غير معزوّ إلى صاحبه حاول معرفة نسبته وأسنده إلى قائله . قال سيبويه : وحدثنا هارون أن الكوفيين يقرأونها : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً ﴾[4] ، وهي لغة جيدة نصبوها كما جروها حين قالوا امرر على أيهم أفضل ، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت : اضرب الذي أفضل ، لأنك **تنزل (أي) و (من) منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام »**[5] .

---

(١) الشرح ٤٧/١

(٢) مقدمة الرد على النحاة للدكتور شوقي ضيف : ٤١ ـ ٤٢

(٣) الشرح ١٨٠/٣

(٤) سورة مريم ٦٩/١٩

(٥) **الكتاب** ٣٩٧/١

وقال السيرافي : « وأما ماذكره هارون أن ناساً وهم الكوفيون يقرأونها أيهم بالنصب ، فالذي قرأها منهم بالنصب معاذ بن مسلم وهو من رؤسائهم في النحو . وروي أيضاً عن هارون القارئ النصب »[1] .

وينصرف السيرافي ـ بعد أن تثبت لديه رواية البيت ـ إلى التحقق من معناه مستعيناً على ذلك بمناسبة القصيدة ومعرفة ماقبل البيت وما بعده من الأبيات . مثال ذلك ما جاء في باب بدل المعرفة من النكرة ، حيث استشهد سيبويه بقول الفرزدق :

ورثت أبي أخلاقه عاجل القِرى ... وعبط المهاري كومها وشبوبها[2]

قال أبو سعيد : هذا البيت لم يذكر قائله في كتاب سيبويه في النسخ . شنونها بنونين وشين . وفي كتاب مبرمان : وشبوبها ببائين وشين ، وتحته : السيوف السراع منها . ثم يحقق السيرافي نسبة البيت ويعين القصيدة التي هو منها ويصحح روايته فيقول :

والذي رأيته في شعر الفرزدق في قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك أولها[3] هذا الشعر :

(رأيت بني مروان يرفع ملكهم ... ملوك شباب كالأسود وشيبها)

وفيها يخاطب هشاماً بعد ماذكّره بآبائه :

ورثت أبي[4] أخلاقه عاجل القرى ... وضرب عراقيبُ المتالي شبوبها

---

(١) الشرح ١٧١/٣

(٢) البيت في ديوان الفرزدق ٦٦/١ والرواية فيه :
ورثت إلى أخلاقه ..وضرب عراقيب المتالي شبوبها . وهو من شواهد الكتاب ٢٢٥/١ . والرواية فيه كما هي في شرح السيرافي والشاهد فيه قطع كومها وحملها على الابتداء . ولو خفضت على البدل لجاز .

(٣) ديوان الفرزدق ٦٣/١

(٤) في الديوان : إلى أخلاقه .

والشبوب السيف يشب فيها ضوءه إذا التهب »[١] .

وشبيه بذلك أيضاً وقوف السيرافي عند كلام سيبويه على بيت الفرزدق :

وما سجنوني غير أني ابن غالب   وأني من الأثرين غير الزعانف

لقد جعل سيبويه غير أني بمعنى (ولكني) فقال السيرافي : « فالظاهر من كلام سيبويه أنه لم يقع به سجن كأنه قال : ما أنا بالذي يناله سجن وذلّ ولكني ابن غالب عزيز ، لأن من كان له هذا النسب فهو عند الفرزدق عزيز . وكان أبو العباس محمد بن يزيد يرد على سيبويه قوله في هذا البيت وينكر تأويله (لكن) لأنه يوجب أن الفرزدق ما سجن . قال أبو سعيد : الصحيح أنه كان مسجوناً محبوساً ، وكان الذي حبسه خالد بن عبد الله القسري عامل هشام بن عبد الملك .

وهذا البيت من قصيدة يمدح بها هشاماً ويذكر حبسه ويستجير بهشام وأول القصيدة[٢] :

ألمَّ خيال من علية بعدما   رجا لي أهلي البرء من داء دانف

وقبل البيت الشاهد :

وما زال فيكم آل مروان[٣] منعم   عليّ بنعمى بادئ ثم عاطف
فإن كنت[٤] محبوساً بغير جريرة   وقد أخذوني آمناً غير خائف
وما سجنوني غير أني ابن غالب   وأني من الأثرين غير الزعانف

وذهب أبو العباس ومن ذهب مذهبه أن معنى البيت وما سجنوني إلا لأني ابن

(١) شرح السيرافي ١٦٠/٢
(٢) الديوان ٥٣٦/٢
(٣) في الأصل فوقها : مرة .
(٤) في الأصل فوقها : أك . وهي رواية الديوان .

غالب ، أي سجنوني حسداً لي على نسبي وشرفي . قال أبو سعيد : يجوز تأول سيبويه على أنه كان مسجوناً محبوساً وذلك على أنه لم يعد سجنه سجناً لأنه لم يبطل عزه ولم يلحقه ذلاً . كما يقول القائل : تكلمت ولم تتكلم . أي تكلمت بما لم يقع موقعاً يؤثر فيه الكلام ، فكأنه قال : وما أذلُّوني بالسجن ولكني عزيز بنسبي ومحلي »[1] .

وهكذا ذكر السيرافي مطلع القصيدة ، والبيت الذي قبل الشاهد ، ثم شرح معنى البيت في ضوء ذلك كله . ولم ينس أن يحاول التوفيق بين تأويل سيبويه والواقع الذي وصل هو إليه .

وكذلك استعان بأبيات من قصيدة كثيِّر على فهم قوله :

ما أعطياني ولا سألتهما إلا وإني لحاجزي كرمي

فقال : « والبيت الذي أنشده سيبويه[2] كان أبو العباس المبرد يرده على سيبويه ويقول : تقدير سيبويه في العربية صحيح ولكنه غلط في معنى الشعر ، ويرويه : ألا فإني لحاجزي كرمي . ألا التي للتنبيه في أول الكلام . كأن أبا العباس ذهب إلى أنهما ما أعطياه وأنه ما سألهما ، ثم ابتدأ يصف نفسه بأنه يحجزه عن سؤالهما كرمه . ولو كانت إلا مكسورة وما بعدها ، كان قد أعطياه وسألهما في حال ، كما حجزه كرمه . وهذا لا يجوز عندي ، لأن الحاجز من الكرم إنما يحجز عن السؤال وقبول العطية .

قال أبو سعيد : والذي عندي أن إلاّ أجود ، لأنها توجب أنهما أعطياه وأنه سألهما ، وما حجزه كرمه عنده أنه ما عاب إعطاءهما ، ولا ألح عليهما في مسألته . وشعره يدل على ذلك . قال كثيِّر[3] :

---

(١) الشرح ١١٥/٣ . وقد رد ابن ولاد على المبرد رداً مسهباً ذهب فيه مذهب السيرافي (الانتصار : ١٧٨) .

(٢) الكتاب ٤٧٢/١

(٣) هذه الأبيات في ديوان كثير بترتيب مختلف عما هي عليه في السيرافي . الديوان ٦٦/٢

دع عنـك سلمى إذ فـات مطلبهـا واذكر خليليـك من[1] بني الحكم
مـا أعطيـاني ولا سـألتهما إلا وإني لحـاجـزي كرمي
مبـدي الرضـا عنهما ومنصرف عن بعض مـا لـو سـألت لم ألم
لا أنْـزُرُ النـائـل[2] الخليـل إذا مـا اعتـل نَـزْرُ الظُّـؤورْ لم تَرَم[3]
إني متى لا تكن عطيتـه[4] عنـدي بمـا قـد فعلت أحتشم

خليلاه من بني الحكم عبد الملك وعبد العزيز ابنا مروان بن الحكم . وكانا يعطيانه ويسألهما ، مشهور ذلك من فعله وفعلهما . فقد تبين في هذه الأبيات ما قلناه لأن قوله : لا أنزر النائل الخليل لا ألح عليه في المسألة ، فينفي عن مسألته ما يقبح من الإلحاح ، وقوله : متى لا تكن عطيته عندي بما[5] قد فعلت أحتشم ، أي ما لم أستوجب عطيته ، يعني بمديح له أو غير ذلك من وجوه الاستيجاب احتشم واستحيي من العطية . فقد دلَّ على الإعطاء والسؤال . ولو كان على ما قاله أبو العباس لم يكن عطاؤهما ومسألته لهما واقعاً البتة ولم تكن الصورة على ذلك »[6] .

وبذلك استطاع السيرافي أن يرد رواية المبرد واعتراضه على سيبويه .

ولم يكن السيرافي ممن يعجبون بالروايات الغريبة ، يسارعون إليها ويتخذون منها مطية لاستشهاد جديد وحكم غريب ، بل كان يحاول في كثير من الأحيان أن يصحح نسبة الأبيات ويقوِّم روايتها وينبه على خطأ النحويين في أنهم بنوا حكمهم على الرواية غير الصحيحة .

---

(١) في الديوان : في بني ..
(٢) نزرته أنزره : ألححت في مسألته .
(٣) ترم : يريد ترأم .
(٤) في الديوان : لا يكن نوالهما .
(٥) في الأصل : كما .
(٦) الشرح : ٣٦/٤ـ٣٧

ولقد ردّ على النحويين كثيراً من رواياتهم الباطلة كما رد على سيبويه والنحويين استشهادهم بقوله تعالى : ﴿ إنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ورَسُولُه ﴾[1] فقال : « وأما استشهاده بالقرآن إن الله بريء من المشركين ورسوله ، فهو في الظاهر وهم منه ومن كل من يستشهد به من النحويين لأنهم يردون الاسم على موضع (إنّ) على أنها مكسورة والذي في القرآن (أن) مفتوحة »[2] . إلى كثير من مثل ذلك[3] . وأما إذا ثبت الشاهد عند السيرافي ، بنسبته وروايته ، والوجه الذي استشهد به النحاة فإنه يتناوله مفصلاً معناه ، شارحاً ألفاظه ، مستشهداً له ، وقد يستعين على شرحه بإعرابه أو إعراب بعضه[4] . ويتبين لك حبّ السيرافي للتثبت من اهتمامه بتحقيق كل ما ورد في الكتاب ، وانظر إليه مثلاً يقف عند كلمة (سدوس) لأن المبرد غلّط فيها سيبويه حين أورد في (الكتاب) بيت الأخطل :

فإنْ تبخل سدوس بدرهميها   فإنَّ الريح طيبة قبول

وقال إن (سدوس) اسم للأب[5] ، وزعم المبرد أن (سدوس) اسم امرأة ، فإذا السيرافي يلجأ إلى أنساب العرب ويستشهد بخبر ذي سند عن محمد بن حبيب عن أبي بكر الحلواني عن أبي سعيد السكري أن سدوس هو ابن دارم بن مالك وأنه أيضاً اسم لابن كهل بن ثعلبة بن عكابة ، وأن في طيء أيضاً سدوس بن أصمع .. إلخ[6] .

---

(١) الآية : ﴿ وَأذانٌ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ إلى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأكبَرِ أنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسولُهُ . فإن تُبْتُم فهو خيرٌ لكم . وإن توليتُم فاعلموا أنّكم غيرُ معجزي اللهِ . وبَشِّرِ الَّذينَ كفروا بعذابٍ أليمٍ ﴾ التوبة ٣/٩ ، وقد استشهد بها سيبويه في الكتاب ٢٨٥/١

(٢) الشرح ١٠/٣ ، وقال أبو حيان : « وقرأ الحسن والأعرج إن الله بكسر الهمزة . فالفتح على تقدير بأن والكسر على إضمار القول على مذهب البصريين ، أو لأن الأذان في معنى القول فكسرت على مذهب الكوفيين » البحر المحيط ٦/٥

(٣) انظر الشرح ١١٣/٢ ، ١٩٠ و ٨١/٣ .. إلخ .

(٤) الشرح ١٠٨/٢ ، ١٩١ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢١٣ .. إلخ .

(٥) ٢٦/٢ . وفي ديوان الأخطل : فإن تمنع سدوس درهميها .

(٦) الشرح ١٠٥/٤

ويتعرض السيرافي لكثير من المسائل الخلافية ويتتبعها بين النحويين عامة وبين سيبويه وغيره خاصة ، وهو فيها إلى جانب سيبويه والبصريين يناصرهم على الكوفيين . ومن ذلك تفصيله لوجوه الخلاف بينهم في « باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور »[1] . حيث يذكر آراء الكسائي والفراء وثعلب والزجاج وغيرهم قائلاً : « وأنا أسوق من ذلك ما ينساق عليه كلام سيبويه ، وأذكر ما فيه خلاف بين النحويين البصريين ومذهب الكوفيين »[2] . وكذلك حديثه عن خلافهم حول العامل في رفع المبتدأ[3] . وسنرى حين الكلام على مذهبه أنه كان يذهب في آرائه وأحكامه مذهب نحاة البصرة ويرد حجج الكوفيين .

على أننا نراه في كثير من المسائل ناقلاً يعرض الآراء المختلفة ولا يكون له رأي فيها ، وذلك كقوله : « وأما عساك وعساي ففيه ثلاثة أقاويل : أحدها : قول سيبويه . والثاني قول الأخفش . والثالث قول أبي العباس المبرد[4] . وهو يورد الأقوال الثلاثة ولا يورد قوله فيها . وكذلك عرضه للخلاف بين الخليل وسيبويه ويونس من ناحية ، وعيسى بن عمر والمبرد من ناحية ثانية حول صرف المؤنث إذا سمي بمذكر على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن مثل زيد فهو في هذه المسألة يذكر رأي الطرفين دون أن يذكر رأيه أو يؤيد أحدهما[5] .

وجملة القول في السيرافي وشرحه ، أنه شرح الكتاب فبسط معناه وجلا مبهمه ، وتمم جزئياته ، واستقصى موضوعاته ، وعرض آراء سيبويه فيه وآراء غيره من أعلام اللغة والنحو كالجرمي والمازني والمبرد والزجاج والكسائي والفراء وثعلب ، وناقش

---

(١) الكتاب ١٩٢/١

(٢) الشرح ١١٨/٢ ، وفي الأصل : البصريين منه ومذهب الكوفيين .

(٣) الشرح ٢٠٠/٢

(٤) الشرح ١٥٤/٣

(٥) الشرح ١٠٢/٤

بعضها وبسط أوجه الخلاف فيها ، ووازن بين آراء البصريين والكوفيين موازنة عرض حيادي أحياناً لم يكن له فيها رأي ، وموازنة إيجابية أحياناً أخرى شارك فيها بحججه ورأيه . وكان في كل ذلك واضح العبارة طويل النفَس كثير النقاش والجدال .

مذهب السيرافي من خلال شرحه :

لقد كان السيرافي في شرحه للكتاب ذا نزعة بصرية في آرائه ومنهجه ، فهو إذا ذكر البصريين قال عنهم : « أصحابنا » ، وإذا ذكر آراءهم أيَّدها ودافع عنها ونصرها على آراء الكوفيين . ومثال ذلك أن الفراء والكوفيين يرون أن (لولا) ترفع ما بعدها ، وسيبويه لا يرى ذلك لأن ما بعدها مرفوع عنده على الابتداء . ويعرض السيرافي هذين الرأيين ويناقشهما ثم يقول : « والصحيح ما قاله سيبويه »[1] ، وكذلك كان الكوفيون يرون أن الفعل كالاسم في استحقاقه للإعراب ويوردون على ذلك حججهم ولكن السيرافي يرد هذه الحجج ويأخذ برأي البصريين[2] .

وإن وقوف السيرافي إلى جانب البصريين وأخذه بآرائهم واضح في جميع أبواب الكتاب[3] . وهو يصرح بذلك أحياناً كما في باب التثنية حيث يقول : « أنا أسوق حكم التثنية على ما يوجبه قول سيبويه وأصحابنا البصريين وأعتل لما يجب الاعتلال له . وقد خالف الكوفيون في بعض ذلك وأنا أبين خلافهم والحجة لأصحابنا إن شاء الله »[4] .

والسيرافي في البصريين إلى جانب سيبويه ، يذهب مذهبه ويرد على مخالفيه . وقد تتبع استدراكات المبرد على سيبويه في مواضعها من الشرح فردَّها وخطَّأ المبرد في

---

(١) الشرح ٢/٣

(٢) الشرح ١٨٧/٣

(٣) انظر الشرح ١٢٥/٢ ، ١٣١ ، ٢/٣ ، ٤ ، ١٠٥ ، ١٢٨ ، ١٨٧ .. إلخ .

(٤) الشرح ١٧١/٤

أكثرها كما في (لاه أبوك) أي (لله أبوك) حذفوا لامين هما عند سيبويه لام الجرّ واللام التي بعدها ، « وقال محمد بن يزيد : لام الجرّ هي هذه اللام المبقاة ، وكانت أولى بالتبقية عنده لأنها دخلت لمعنى . وفتحت لام الجر لأن لام الجرّ في الأصل مفتوحة . والصواب عندنا ما قاله سيبويه[1] . وكذلك ردّ آراء المبرد في كثير من أبواب الكتاب[2] .

على أن هذا لا يعني أن السيرافي تعصب لسيبويه على المبرد وإنما كان يرى الرأي ويؤيد من قال به أيّاً كان ، ولم يكن إجلاله لسيبويه ليمنعه من قول الحق إذا لم يقله سيبويه ، وقد رأيناه يرفض منه استشهاده بقراءة قوله تعالى : ﴿ إنَّ اللهَ بريءٌ من المشركين ورسولَه ﴾ بكسر (إنَّ)[3] . ولم تكن مخالفة المبرد لسيبويه لتذهب بمنزلته عنده ، فقد انتصر للمبرد مرة على الزجاج لأن « قول أبي العباس أقوى »[4] بل رأيته مرة ينتصر للمبرد على سيبويه ، وذلك في (باب ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار وحذفها)[5] ، حيث قال سيبويه : « فإن لم يكن قبل هاء التذكير حرف لين أثبتوا الواو والياء في الوصل » . فقال السيرافي : « فصل سيبويه بين الهاء التي قبلها واو أو ياء ساكنة أو ألف ، فاختار فيها أن تحرك ولا توصل بحرف ، نحو عليه وألقى عصاه وخذوه . واختار في الهاء التي قبلها ساكن غير الواو والألف أن توصل نحو منهو آيات ، وأصابتهو جائحة . واختار أبو العباس حذف الصلة في منه وأصابته ولم يفرّق بين حرف اللين وغيره . وهذا هو الصحيح لأنّ أكثر القراء والجمهور على ﴿ منه آيات محكمات ﴾[6] ، والعلة في هذا كالعلة في حروف اللين وذلك أن الهاء حرف

(١) الشرح ٢١٦/٢ . وقد سقط من الأصل تعليله للوجه الصواب .

(٢) انظر ص : ١٤٧ ، حاشية : ١

(٣) انظر ص ١٥٥

(٤) الشرح ٦/٣

(٥) الكتاب ٢٩١/٢

(٦) آل عمران : ٧/٣

حلقي فلو وصلت بحرف ساكن وقبلها ساكن وهي لخفائها كأنها ساكن فيصير كأنه ثلاث سواكن »[1] .

ويعلّق في موضع آخر على كلام سيبويه بما يشعر بعدم رضاه عنه وذلك في حديثه عن الحركات الثلاث وصلتها بالألف والواو والياء . قال أبو سعيد : « قال بعضهم الفتحة حرف من الألف ، والكسرة حرف من الياء ، وكذلك الضمة حرف من الواو . واستدل على ذلك بشيئين : أحدهما أنا نرى الضمة متى أشبعناها صارت واواً .. والاستدلال الثاني ما قاله سيبويه حين ذكر الواو والياء والألف فقال : لأن الكلام لا يخلو منهن أو من بعضهن ، يعني ببعضهن الحركات المأخوذة منهن نحو الضمة والفتحة والكسرة ، ويدخل على هذا القول أن يقال : إذا كانت الكسرة بعض الياء فينبغي إذا أتممنا الكسرة ومددناها فصارت ياء ألا يكون بعد الكسرة ياء تامة لأن الكسرة بعض هذه الياء والذي بعد الكسرة هو البعض الآخر ! وفي هذا القول ما فيه ... »[2] .

والسيرافي ـ كما ذكرنا ـ بصري أيضاً في منهجه القائم على القياس ، وهو قياس على الشائع الموثوق لا على القليل الشاذ ، ولذلك تابع السيرافي سيبويه في باب (أي) حين منع القياس على الشاذ المنكر فقال أبو سعيد : « ولو كانت العربية بنته في الأفراد لزمتنا متابعتهم . ولا يلزم القياس على الشاذ في كل شيء »[3] . ولكن القياس عند السيرافي هو ما قادك إلى موافقة الكلام العربيّ الفصيح ، ولذلك كان في كثير من الأحيان يقرن حجته القياسية بالشاهد الموثوق كأن يقول : « والقول الذي ذهب إليه سيبويه هو الصحيح . وشاهده القرآن والقياس »[4] . وقال في قوله عزّ وجلّ :

---

(١) الشرح ١٦٦/٥

(٢) الشرح ٢٠٨/٥

(٣) الشرح ١٧٢/٣

(٤) الشرح ١٠٢/٣

﴿ وما يُشْعِرُكُمْ انَّها إذا جَاءَتْ لا يؤمِنُونَ ﴾[1] : فيه قراءتان ؛ كسر إن وفتحها ، فمن كسرها فقد تمَّ الكلام بقوله وما يشعركم ، ثم أخبر الله عزّ وجلّ أنهم لا يؤمنون . ومن فتحها فقد تمّ الكلام أيضاً عند قوله وما يشعركم . ثم استأنف الكلام فأبهم أمرهم فلم يخبر بإيمان ولا غيره ، فقال (أنها) على معنى (لعلها) وهذا قول النحويين الخليل والكسائي والفراء ، وهو مذهب كلام العرب[2] .

وهو يلجأ إلى القياس في الاشتقاق أيضاً « فيحمل ما لا يعرف اشتقاقه على ماعرف اشتقاقه »[3] ، وكلام العرب عنده هو الأصل الذي يقاس عليه ويرجع عند الخلاف إليه ، ولذلك قال في الكلام على ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجرّ مثل الكاف ومنذ وحتى .. « ومنع هذه الحروف من الإضافة إلى مكني فيما ذكره سيبويه سماع من العرب ، لأنه ذكر أنهم استغنوا بقولهم مثلي وشبهي عن إضافة الكاف ، واستغنوا بقولهم حتى ذاك ومذ ذاك . وإنما يريد أن العرب استغنوا بشيء عن شيء ، وليس لأحد أن يجيز ما استغنت العرب عن الكلام به ببدل جعلوه مكانه ، فيكون خارجاً عن كلامها . وعلّل أبو إسحاق الزجاج ذلك فقال .. وكان أبو العباس المبرد يجيز إضافة ما منع سيبويه إضافته في هذا الباب .. والصحيح ما قاله سيبويه لموافقة كلام العرب »[4] .

وإذا وصل إلينا من كلام العرب شاهد ثابت النسبة إلى رجل ثقة فإن السيرافي يرى أن نأخذ به . ويرى أنه لا ينبغي لنحوي أن ينكره أو يسقطه من الاستشهاد ولذلك نعى على المبرد تخطئته يزيد بن الحكم[5] في قوله :

(١) الأنعام ١٠٩/٦

(٢) الشرح ٢١/٤

(٣) الشرح ٧٦/٤

(٤) الشرح ١٥٩/٣ و ١٦٠

(٥) وفي الكتاب : يزيد بن أم الحكم .

وكم موطن لولاي طحت كما هوى   بأجرامه من قُلّة النِّيق مُنْهَوى[1]

وذلك أن المبرد كان ينكر لولاي ولولاك ويزعم أنه خطأ . قال السيرافي : « ... وما كان لأبي العباس أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم ، واستشهدوا بهذا البيت وغيره من القصيدة ، ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب »[2] . وكذلك كان السيرافي يأخذ بالقياس ولكنه كان حذراً في الأخذ به دقيقاً في تطبيقه ، فما كان يقبل كل قياس ولا كان يقيس في كل موضع وإنما كان يأخذ من القياس ما يقود إلى مثل كلام العرب وكان يقول : « لوأن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يلتفت إليه »[3] .

واحترام ما ثبت عن العرب هو الذي حمله على مناصرة الأصمعي على النحاة حين خطأ الأصمعي ذا الرّمة لقوله :

وقفنا فقلنا إيهِ عن أم سالم   وما بال تكليم الديار البلاقع

إذ قال الأصمعي بخطأ الشاعر لتركه التنوين في (إيه) : « وقوم من النحويين أنكروا قول الأصمعي وصوَّبوا ذا الرّمة فقالوا : أتى به معرفة كما يقال غاق غاق . وقد أصاب الأصمعي في ذلك لأنه أراد أن العرب لم تستعمل (إيه) إلا منكوراً فلا يجوز استعماله معرفة ، كما لا يجوز ترك التنوين في ويهاً وأيهاً . وإنما يحمل من ذي الرمة على الضرورة »[4] .

(١) الكتاب ٣٨٨/١ ، وفيه أن : « لولاك ولولاي إذا أضمرت الاسم فيه جر وإذا أظهرت رفع . ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : لولا أنت كما قال سبحانه ﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾ ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً . والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع .. » وانظر الشاهد في أمالي القالي ٦٨/١ ، والخزانة ٤٣٠/٢

(٢) الشرح ١٥٢/٣

(٣) الشرح ١٦٢/٢

(٤) الشرح ١٣٠/٤

وأما ما ثبت عن العرب سماعه فالقياس عليه صحيح .

قال أبو سعيد : « قد ذكر سيبويه عن العرب حذف علامة التأنيث من الحيوان مع قلته . وكان أبو العباس محمد بن يزيد ينكر ذلك أشد الإنكار ويقول : لم يوجد ذلك في قرآن ولا في كلام صحيح أو شعر ، والذي قاله سيبويه أصح لأنه حكاه عن العرب ، وهو غير متهم في حكايته ، واحتج له بما لا مدفع له . وقد قال جرير فيه في قوله ما يوافق حكاية سيبويه وهو :

لقد ولد الأخيطل أمّ سوء على باب استها صلب وشام

وليس كل لغة توجد في كتاب الله عزّ وجلّ ، ولا كل ما يجوز في العربية يأتي به القرآن والشعر ، ولأبي العباس مذاهب يجوّزها لم توجد في قرآن ولا غيره . من ذلك إجازته أن زيد قائماً قياساً على ما زيد قائماً ؛ ولا أظن الاستشهاد عليه ممكناً في شيء من الكلام »[1] .

ويقول في موضع آخر : « ليس كل كلام جارٍ فصيح جاء في القرآن . ألا ترى ما جاء في القرآن ما زيد قائم ، ولا خلاف في أنه جيد صحيح »[2] .

وإذا عاد السيرافي إلى القرآن عوّل على القراء[3] ، واعتمد أقوال المفسرين كابن عباس ومجاهد[4] ، ورفض ما لم يرد من وجوه القراآت ولو أخذ به النحويون وجعلوا منه موضعاً للاستشهاد كما رأينا .

وكما لم يأخذ السيرافي في القرآن برأي نحوي أيّاً كان ، كذلك لم يأخذ في النحو برأي لغوي . قال : « وكنت قرأت كتاب الشجر والكلأ لأبي زيد على أبي بكر بن

(١) الشرح ١٧٢/٢

(٢) الشرح ٢٢٣/٢

(٣) الشرح ١٩١/٢ و ١٠٢/٢

(٤) الشرح : ١٥٣ و ١٥/٣

دريد رحمه الله . فقرأت عليه شقارى[(١)] للجميع وشقارى واحدة ولصيقى للجميع[(٢)] ولصيقى واحدة ، فذكر ابن دريد أن الواحدة شقاراه ولصيقاه . وهذا لا يعمل عليه لأن كثيراً من أهل اللغة لا يضبطون النحو في مثل هذا ويغلطون فيه ، وإنما يقوم بهذا مثل سيبويه وأبي زيد وهؤلاء الأعلام »[(٣)] . وهكذا سلك السيرافي طريقة سليمة في الاستدلال والاستشهاد ، فلم يمنعه جلال سيبويه من عدم الأخذ برأيه في قراءة آية من القرآن ، ولم يحل قدر أستاذه اللغوي ابن دريد دون إسقاط رأيه في النحو .

ولا بد أن نلاحظ أنه كانت لثقافة السيرافي الفقهية والكلامية آثارها الواضحة في هذا الشرح ، فلقد استقى من ميدان الفقه كثيراً من أمثلته وخرَّج على مذاهب الفقهاء كثيراً من مسائل النحو ، ومن ذلك مثلاً ما أتى به في باب الاستثناء وكان أشبه بتمرين حسابي ، قال : « إذا قال رجل : لزيد عليّ عشرة دراهم إلاّ تسعة إلاّ ثمانية إلاّ سبعة إلاّ خمسة إلاّ أربعة إلا ثلاثة إلاّ درهمين إلاّ درهماً واحداً . فالحكم في ذلك عليه خمسة دراهم » ويشرح السيرافي ذلك ويطيل ، ويعدّد الوجوه حتى يصل إلى إثبات حكمه المتقدم ثم يستطرد إلى الحكم الفقهي ، وهو الذي قضى خمسين عاماً في القضاء والفتوى . فيقول : وبعض الفقهاء يذهب إلى أن الاستثناءين يحطان من جملة ما أقرّ به الرجل ، إذا أمكن استثناؤه منه ، إن كان يمكن استثناء الثاني من الذي قبله ، كقولك : له عليّ عشرة دراهم إلا أربعة إلا درهماً ، تجعل الأربعة والدرهم مستثنيين من العشرة ، فيصير عليه خمسة »[(٤)] .

---

(١) في اللسان : الشقار والشقارى : نبتة ذات زهيرة .

(٢) في اللسان : اللصيقي مخففة الصاد عشبة .

(٣) الشرح ٢١/٥

(٤) الشرح ١٢٢/٣

وكذلك نراه في باب (الأفعال في القسم) يتحدث في النحو بكلام الفقيه أو يتحدث في الفقه بكلام النحوي مستشهداً بآراء فقهاء العراق[1] .

وجماع الأمر في مذهب السيرافي أنه مذهب عالم واضح الفكر مستقل الرأي قال بأكثر ما قال به البصريون ، وعدَّ نفسه منهم . وكان قبل ذلك عالم فقه ومنطق وكلام . فلما تناول كتاب سيبويه ليشرحه ، وهو كتاب نحو قائم على القياس والتعليل ، وسَّعه وزاد عليه وأضفى عليه من نزعته في حبِّ الوضوح ، والميل إلى مذهب البصرة ، والتأثر بالفقهاء وعلماء الكلام في أسلوبه وعلله ، وطريقة احتجاجه ، واعتماده كثيراً من المعاني العقلية في بناء الأحكام النحوية .

☆ ☆ ☆

(١) الشرح ٨/٤ و ٤٠

الفصل الثاني

نهج الرماني في شرحه

- ١ -

وصف عام للشرح ومواده

نسخ الشرح :

لسنا نعرف لشرح الرماني غير نسختين ، إحداهما هي التي تضمها مكتبة فيض الله باسطمبول ، ورقمها فيها/١٩٨٤ ، وفي مجمع اللغة العربية بالقاهرة نسخة مصورة عنها رقمها في مكتبة المجمع/١٨٣ نحو . كما توجد منها صورة مصغرة (فيلم) في معهد إحياء المخطوطات بجامعة الدول العربية . والنسخة الثانية هي التي أشار إليها ديرنبورج محقق كتاب سيبويه في مقدمته الفرنسية للكتاب حيث ذكر[1] أن في مكتبة فيِّنا نسخة مكتوبة بخط نسخي آسيوي[2] (مشرقي) وهي تبدأ من الجزء الثالث من الشرح وتنتهي بقول الناسخ : « تمّ شرح كتاب سيبويه رحمه الله إملاء الشيخ الفاضل أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي أسعده الله . وفرغ من إملائه يوم السبت لليلتين خلتا من رمضان سنة ٣٦٩ . وفرغ من نسخه يحي بن علي بن محلي السلمي الشافعي بمدينة دمشق في العشر الثاني من شهر شوال سنة ٥٧٧ » .

---

(١) المقدمة : ١٦

(٢) هكذا ورد في الأصل . وصواب النسبة إلى آسيا آسيّ أو آسَوِيّ .

وهذا كل ماعرفناه عن نسخة فيّنّا . ولم يشر أحد إلى وجود نسخ أخرى من هذا الشرح ، فقد كان يظن أنه مفقود ، حتى إن بروكلمان لم يذكر من تآليف الرماني الكثيرة على كتاب سيبويه غير (المبسوط في كتاب سيبويه) ناقلاً ذلك عن المخصص[1] . ولم يشر إلى وجود نسخ منه . ولعل (المبسوط في كتاب سيبويه) هو هذا الشرح الذي بين أيدينا لأن الذين ذكروا المبسوط لم يذكروا للرماني سواه . ونحن نطلق عليه اسم (شرح كتاب سيبويه) كما جاء في صدر ستة عشر جزءاً من أجزائه المخطوطة .

وتقع نسخة هذا الشرح[2] في ستة مجلدات ، فقد المجلد الأول منها وبقيت خمسة . وتقع بعض مجلداتها في قسمين ، وهي في مجموعها سبعة أقسام وهذا بيانها :

١ ـ القسم الأول	من المجلد الثاني	من الورقة ١	إلى الورقة ١٧٤
٢ ـ القسم الثاني	من المجلد الثاني	من الورقة ١٧٥	إلى الورقة ٢١٥
٣ ـ القسم الأول	من المجلد الثالث	من الورقة ١	إلى الورقة ١٨١
٤ ـ القسم الثاني	من المجلد الثالث	من الورقة ١٨٢	إلى الورقة ٣٠٥
٥ ـ القسم الأول	من المجلد الرابع	من الورقة ١	إلى الورقة ١٤٧
٦ ـ القسم الثاني	من المجلد الرابع	من الورقة ١٤٨	إلى الورقة ٢٩٩
٧ ـ المجلد الخامس		من الورقة ٩	إلى الورقة ١٩٢

وعلى هذا فإن عدد أوراق المجلدات الموجودة من الشرح هو/١٠١١ ورقة فإذا نقصنا منها ما جاء في النسخة المصورة مكرّراً[3] كان الباقي لدينا من الشرح ٩٩٢ ورقة . في كل منها ٢١ سطراً .

---

(١) المخصص ١٣/١

(٢) النسخة التي اعتمدنا عليها في دراستنا هي النسخة المصورة في مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ورقمها ١٨٣/نحو .

(٣) مجموع الورقات المكررة ١٨ وقد أشرنا إليها في حواشي الفهرس .

وقد قسم الرماني هذا الشرح إلى أجزاء كثيرة بلغت سبعة وستين جزءاً كما هو واضح في الفهرس . ولم يأت في القسم الأول من المجلد الثاني ذكر للأجزاء سوى ما جاء في الورقة/١٤٦ من أنه تمّ المجلد الرابع وهو آخر العشرين من تجزئة الأصل . أما القسم الثاني فقد ضمّ ثلاثة أجزاء (من الجزء ٢٣ حتى الجزء ٢٥) ، وضمّ القسم الأول من المجلد الثالث أحد عشر جزءاً (من الجزء ٢٦ حتى ٣٦) . وضمّ القسم الثاني منه أربعة أجزاء (من الجزء ٣٧ حتى الجزء ٤٠) . وضمّ القسم الأول من المجلد الرابع سبعة أجزاء (٤١ - ٤٧) . وضمّ القسم الثاني منه تسعة أجزاء (٤٨ - ٦٥) . وضمّ المجلد الخامس أحد عشر جزءاً (٥٧ - ٦٧) . وبذلك يكون الموجود من هذه النسخة خمسة مجلدات في سبعة أقسام تحتوي ثمانية وأربعين جزءاً (عدا القسم الأول من المجلد الأول الذي خلا من ذكر الأجزاء) .

ولم يتضح لدينا السبب الذي دفع الرماني إلى هذه التجزئة ولا الأساس الذي بناها عليه ، وذلك أن تقسيم الشرح إلى هذه الأجزاء لم يكن مقيداً عند الرماني بعدد الأبواب ولا عدد الأوراق ولا بالموضوعات نفسها ، إذ كثيراً ما يقطع الكلام في موضوع ما لينهي الجزء ثم يعود إلى متابعة الكلام في الموضوع الذي قطعه في مطلع الجزء الثاني ، مثال ذلك قوله في أحد الأبواب :

« وقال ذو الرّمة . والحمد لله ربّ العالمين » وبذلك ينتهي الجزء ثم يأتي قول ذي الرّمة في مطلع الجزء الذي يليه(١) . ومثل ذلك ما فعله في باب المصدر المؤكد للخبر(٢) ، وباب الظرف(٣) . وقد يأتي الرماني بأسئلة الباب في جزء من الأجزاء ثم يجيب عنها في باب آخر كما في باب الصفة التي تعمل في سبب الموصوف(٤) .

---

(١) انظر القسم الأول من المجلد الثاني . الورقة ٥١ و ٥٢ . وانظر ص ٥٥ب من النموذج المحقق .

(٢) انظر ٢٠/١/٢ (وحيثما وردت هذه الأرقام فالأول للمجلد والثاني للقسم والثالث للورقة) .

(٣) انظر ٣٤/١/٢-٣٦

(٤) انظر ٦٦/١/٢

ولعل هذا راجع إلى أن الرماني كان يملي شرحه إملاء على طلابه في مجالس متقطعة ، فكان إذا انتهى الدرس أو المجلس وقف كلامه عند نقطة معينة أو شاهد شعر أو سؤال ليكون البحث في تلك النقطة أو تحليل هذا الشاهد أو الإجابة عن ذلك السؤال موضوعاً للمجلس القادم .

والنسخة مكتوبة سنة ٦٥٥ بخط نسخي جميل . ويبدو أنه لم ينفرد بكتابتها ناسخ واحد لأنه جاء في آخر الجزء الثلاثين منها أنه : « فرغ من تعليقه الفقير محمد بن أبي بكر بن عمر بن علي الرازي .. بمدينة دمشق حرسها الله تعالى بالجامع المعمور في نصف جمادى الأول (كذا) سنة خمسة (كذا) وخمسين وست مئة . والحمد لله وحده »[١] . كما جاء في نهاية الجزء الحادي والستين أنه : « كتبه محمد بن علي بن أبي المعالي بن طاهر بن العجمي عفا الله عنه بدمشق المحروسة في العشر الأخير من شهر رجب المبارك سنة خمس وخمسين وست مئة »[٢] .

وليس بعيداً أن تكون النسخة لكثرة أجزائها قد وزعت على أكثر من ناسخ واحد ويؤيد ذلك ـ إلى جانب ذكر الناسخين ـ قرب التاريخين : جمادى الأولى ورجب ووحدة المكان ، واختلاف الخط بين المجلدين الثالث والخامس . أو أن ذلك راجع إلى أن هذه النسخة منقولة عن نسخ متعددة لم تصل إلينا . على أن بعد ما بين سنة ٦٥٥ (وهي سنة كتابة النسخة) ، وسنة ٣٨٤ (وهي سنة وفاة مؤلفها) لا يؤثر في قيمتها لأنها مقابلة على نسخة كتبت في عصر المؤلف ومن إملائه ، ونحن نجد في كل عشر ورقات إشارة إلى هذه المقابلة بالأصل[٣] ، كما نجد في آخر ورقة في الشرح ما نصه : « والحمد لله وحده تمّ شرح سيبويه . وصلى الله على محمد وآله وسلم . وجدت على الأصل

---

(١) انظر ٧٥/١/٣

(٢) انظر المجلد ٥ الورقة ٧٧

(٣) انظر القسم ١ المجلد ٣ الورقة ٧٥ وما بعدها ، والقسم ١ المجلد ٤ الورقة ١٢٢ وما بعدها والمجلد ٥ الورقة ١٠ وما بعدها .. حتى ١٩١ وهي آخر صفحات الكتاب .

ما صورته : فرغ الشيخ أيّده الله من إملاء هـذا الكتـاب يوم السبت لليلتين بقيتـا من شهر رمضان سنة تسع وستين وثلاث مئة .

نقله محمد بن إبراهيم بن النحاس حامداً ومصلياً ومسلماً .

بلغت المقابلة بأصله . والحمد لله وحده » .

وابن النحاس هذا عاش بين سنتي ٦٢٧ ـ ٦٩٨ [١] أي أنه عاش بعـد كتـابـة النسخـة ثلاثاً وأربعين سنة وكان إمام المصريين في علوم اللسان العربي .

وما نقله ابن النحـاس عن نسخـة الأصل التي وقعت إليـه يتفق مع مـا عرفنـاه عن الرماني من أنه كان قد أملى جميع كتبه في حياتـه[٢] ، كما يتفق مع مـا نجـده في كثير من أجزاء الشرح من أنها « املاء علي بن عيسى النحوي أيـده الله »[٣] . بل إنـه ليتفق مـع ما جاء في نسخة فيّنا التي أشرنا إليها سابقاً .

وقد تملّك هذه النسخة غير ابن النحاس عدد من العلماء ، منهم أبو حنيفة الإتقـاني إذ جـاء في أول القسم الأول من المجلـد الرابـع أنـه : « سعـد بتملكـه (شراء) على خمس (كذا) مجلدات العبد الضعيف أبو (حنيفة أمير) كاتب (ابن أمير) عمر المـدعو (قوام الدين) الفارابي الإتقاني بدمشق المحروسة .. »[٤] . ولعل الإتقاني نفسه هو الـذي طُمس اسمه عند ذكر تملكه للنسخة في المجلد الخامس إذ جاء فيه : « الخـامس من شرح كتـاب سيبويه لأبي الحسن علي بن عيسى النحوي الرماني رحمه الله . سعد بتملكه شراء صحيحاً مع سائر أجزائه وهي خمسة مجلدات بدمشق المحروسة سنة خمس وسبع مئة » .

---

(١) انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٦

(٢) انظر ص ٩٠

(٣) انظر في الفهرس الأجزاء ٣٩ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٣ ... إلخ .

(٤) لم تتضح ألفاظ النص فزدت ما بين الأقواس ليتم المعنى .

والإتقاني هذا ولد بإتقان[1] سنة ٦٨٥ ، ودخل دمشق سنة ٧٢٠ ، ومات سنة ٧٥٨ ، وكان رأساً في مذهب أبي حنيفة ، بارعاً في اللغة العربية[2] .

وملك هذه النسخة أيضاً رستم السرواني فقد جاء في مطلع القسم الأول من المجلد الثاني أنه فاز بالوصول إلى هذه النسخة الجليلة .. رستم بن أحمد بن محمود السرواني عفا الله عنهم .

والنسخة بعد ذلك مهورة في كثير من صفحاتها بخاتم مالكها الذي وجدت في مكتبته وهو (السيد فيض الله مفتي السلطنة العليّة العثمانية) .

وأول ما يطالعنا من الشرح في هذه النسخة الحديث عن حنانيك ولبيك أي « باب لبيبك وسعديك وما اشتقا منه »[3] ، ثم يليه في الشرح « باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره » وهو من (١٧٧/١) في كتاب سيبويه المطبوع ، ومن (١٠٠/٢) في شرح السيرافي .

وآخر ما نجده من الشرح : « باب التغيير الذي جرى على طريق الشذوذ في التضعيف على شبه الإدغام »[4] ، ويقابله في الكتاب آخر أبوابه وهو « باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد »[5] .

---

(١) لم أجد لإتقان ذكراً في كتب البلدان إلا أنه جاءت في كتاب (الطبقات السنية في تراجم الحنفية) ترجمة لقوام الدين الإتقاني منقولة عن خطه . وفيها أن « فاراب بلسان العوام أترار . وإتقان اسم لقصبة من قصباتها » ١٢٠/١ . والكتاب مخطوط بدار الكتب المصرية رقمه ٥٥/ تاريخ حليم . وفاراب مدينة في خوارزم تقع على الضفة الشرقية لنهر سيحون .

(٢) انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٢٠١ ، والدرر الكامنة ٤١٤/١ ، وبروكلمان ٧٩/١

(٣) الكتاب ١٧٦/١

(٤) الشرح ١٨٩/٥

(٥) الكتاب ٤٢٨/٢

على أن ذلك لا يعني أن الشرح اقتصر على مسائل الكتاب وإنما جاءت فيه ـ كما سنرى ـ مسائل لم يبنها الرماني على شيء من كلام سيبويه .

ونثبت فيما يلي فهرساً للشرح وضعناه خلال قراءتنا له تعريفاً بمواده ، وتسهيلاً للموازنة بين عنواناته وعنوان الكتاب .

مواد الشرح :

---

(١) وهو في كتاب سيبويه ١٧٧/١

(٢) مكان الباب في شرح الرماني ، والرقم الأول للمجلد والثاني للقسم والثالث للورقة .

(١) يبدأ ذكر الأجزاء من هنا أي مع بدء القسم الثاني من المجلد الثاني .

(٢) في الأصل « الجزء الرابع والعشرون من شرح كتاب سيبويه إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النحوي » .

---

(١) في الأصل « الجزء الخامس والعشرون من شرح كتاب سيبويه إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النحوي » .

(٢) الأرجح أن يكون هنا بدء جزء جديد هو الجزء السادس والعشرون .

(١) هنا بدء الجزء السابع والعشرين ، ولم يذكر في الأصل .

(٢) في الأصل : « الجزء الثامن والعشرون من شرح كتاب سيبويه إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النحوي رحمة الله عليه » .

---

(١) هذا الباب والأبواب الخمسة التالية جاءت في غير موضعها بين أبواب الاستثناء .

(١) من هنا يبدأ الجزء السادس والثلاثون وقد سقطت الإشارة إلى ذلك في الأصل .

الجزء الثامن والثلاثون ٢٠٥

الجزء التاسع والثلاثون[2] ٣٥/٢/٣

---

(١) هذا آخر أبواب الجزء الأول من كتاب سيبويه (١/ ٤٩١) .

(٢) في الأصل : « الجزء التاسع والثلاثون من شرح كتاب سيبويه إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النحوي أيده الله » .

(١) من هذا الباب حتى الجزء الأربعين مكرر في الأصل فالورقة ٢٤٦ هي الورقة ٢٦٢ .. وهكذا حتى الورقة ٢٦١ التي هي الورقة ٢٧٧

(٢) في الأصل : « الجزء الأربعون من شرح كتاب سيبويه إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النحوي أيده الله » .

(١) هنا أول الجزء الحادي والأربعين ولم يشر في الأصل إلى ذلك .

(٢) في الأصل : « من شرح كتاب سيبويه إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النحوي أيده الله » .

الجزء الثالث والأربعون[1]

(١) في الأصل: « من شرح كتاب سيبويه إملاء علي بن عيسى النحوي أيده الله ».

الجزء الرابع والأربعون[(١)]

(١) في الأصل : « من شرح كتاب سيبويه إملاء علي بن عيسى النحوي رحمة الله عليه » .

(١) في الأصل : « الواو الذي في .. » .
(٢) في الأصل : « الأسماء » .
(٣) في الأصل : « على واحد » .

(١) في الأصل : « من شرح كتاب سيبويه إملاء أبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي رحمه الله » .

(٢) في الأصل : « من شرح كتاب سيبويه إملاء أبي الحسن علي بن عيسى الرماني رحمه الله » .

---

(١) في الأصل : « من شرح كتاب سيبويه إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النحوي أيده الله » .

(٢) في الأصل : « من شرح كتاب سيبويه إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النحوي أيده الله » .

(١) في الأصل : « من شرح كتاب سيبويه إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النحوي أيده الله » .

(٢) الورقتان ٢٥٣ و ٢٥٤ هما تكرار للورقتين ٢٥١ و ٢٥٢

الجزء الخامس والخمسون [(١)] ٢٦٠

(١) في الأصل : « من شرح كتاب سيبويه إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النحوي أيده الله » .

الجزء السادس والخمسون[1]

(١) في الأصل : « من شرح كتاب سيبويه إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النحوي أيده الله » .
(٢) هنا يبدأ الجزء السابع والخمسون ولم يشر إلى ذلك في الأصل .
(٣) الرقم الأول للمجلد والثاني للورقة لأن المجلد الخامس قسم واحد فقط .

(١) هنا يبدأ الجزء الثامن والخمسون ولم يشر في الأصل إلى ذلك .

(٢) في الاصل : « من شرح كتاب سيبويه إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النحوي أيده الله » .

(٣) هنا يبدأ الجزء الستون وليس في الأصل إشارة إلى ذلك .

(١) زيادة ليست في العنوانات المخطوطة .

(١) زيادة ليست في المخطوط .

(١) في الأصل : « من شرح كتاب سيبويه إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النحوي أيده الله » .

(٢) الورقة ٨٣ في الأصل تكرار للورقة ٨٢

(٣) في الأصل : « من شرح كتاب سيبويه إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النحوي أيده الله » .

(١) في الأصل : « الجزء السادس والستون من شرح كتاب سيبويه إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النحوي أيده الله » .

☆ ☆ ☆

(١) في الأصل : « الخامس والستون » .

(٢) هذا آخر أبواب الجزء الثاني من كتاب سيبويه (٤٢٨/٢) .

- ٢ -

نهج الشرح وطريقته

اتبع الرماني في شرحه للكتاب طريقة واحدة التزمها في جميع أبواب الشرح ، ولعل منهج الرماني في هذا الشرح منهج فريد في أسلوبه وطريقته بين كتب النحو جميعاً . وهو منهج أساسه تقسيم الباب إلى أربعة عناصر هي : عنوان الباب ، والغرض منه ، ومسائل الباب ، والجواب عنها .

وسنتحدث عن كل من هذه العناصر على انفراد .

١) عنوان الباب :

لم يتقيد الرماني بعنوانات (الكتاب) بل كان يأخذ بعضها ويغيِّر بعضها الآخر ، كان يذكر منها ما اتضح معناه وظهر الغرض منه ، أما ما غمض ودق فكان يستبدل به عنواناً أكثر وضوحاً وأشد دلالة على الباب . وإن كثيراً من عنوانات سيبويه لا يتضح منه القصد إلا إذا عرف موضعه بين الأبواب وربط بما سبقه منها ، فمن ذلك مثلاً قول سيبويه : « هذا باب يختار فيه الرفع »(١) ، فهذا عنوان لا يظهر لنا القصد منه ما لم نعرف أنه يبحث في المصادر وأنه تقدم قبله باب ما ينتصب فيه المصدر . ومثل ذلك أيضاً قوله : « هذا باب ما الرفع فيه الوجه »(٢) ، وقوله : « هذا باب لا يكون فيه إلاّ الرفع »(٣) ، وقوله : « هذا باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات »(٤) .

---

(١) الكتاب ١٨١/١

(٢ و٣) الكتاب ١٨٢/١

(٤) الكتاب ١٩٤/١

أما العنوان عند الرماني فمعنى واضح قائم بنفسه مستغن عن أن نستعين على فهمه بغيره ، وما كان شأنه كذلك من عنوانات الكتاب فقد أثبته الرماني بنصه في الشرح كبعض أبواب الاستثناء والنداء والجرّ وغيرها . وما كان شأنه كالعنوانات السابقة في عدم وضوحه وبيان غرضه فقد استبدل به الرماني ماهو أوضح وأبين . وهذه أمثلة من تغيير الرماني لعنوانات الكتاب :

عنوان سيبويه وموضعه في الكتاب	عنوان الرماني وموضعه في الشرح
١ ـ هذا باب يختار فيه الرفع ١/١٨١	باب المصدر المشبه به مما يختار فيه الحمل على الابتداء ٢/١/٨[1]
٢ ـ هذا باب ما الرفع فيه الوجه ١/١٨٣	باب المصدر الذي يحمل على الابتداء بأنه لم يتقدم ذكر فاعل ٢/١/١١
٣ ـ هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر ١/١٨٤	باب المفعول له ٢/١/١٣
٤ ـ هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله ١/١٩٤	باب المصدر المؤكد للخبر ٢/١/٢٠
٥ ـ هذا باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات ١/١٩٤	باب اسم الجنس الجاري على طريقة أما كذا فكذا . ٢/١/٢٦
٦ ـ هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك ، والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك ١/٢٠٩	باب التوابع ٢/١/٤٧
٧ ـ هذا باب من الابتداء يضمر فيه مابني على الابتداء ١/٢٧٩	باب الخبر الذي يحذف بدلالة مابقي من الكلام عليه ٢/١/١٣٨

(١) الرقم الأول للمجلد والثاني للقسم والثالث للورقة .

٨ـ هـذا بـاب يكـون المبتـدأ فيـه مضمراً ويكون المبني عليه مظهراً ٢٧٩/١ — باب المبتدأ يحذف ويبقى الخبر ١٤٠/١/٢

٩ـ هذا باب ما تضيف إليه ويكون مضافاً إليك ٣١٨/١ — باب نداء المضاف إلى مضاف ١٩١/١/٢

١٠ـ هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه ما أدخل عليه ٣٦٠/١ — باب الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه بدلاً من الأول ٢٧/١/٣

١١ـ هذا باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم ٣٦٢/١ — باب الاستثناء الذي يحمل المستثنى فيه على الموضع ٢٩/١/٣

إلى كثير من مثـل هـذا التغيير الـذي نستطيـع أن نتبينـه إذا عـارضنـا فهرس (الكتاب) بفهرس الشرح الذي أثبتناه في الفصل السابق . وكثيراً ما نجد الباب الواحد من الكتـاب موزّعـاً على عـدة أبواب في الشرح ، وذلـك لأن الرمـاني كان عنـد اتسـاع البحث وتشعب فروعه يخص كل مسألة منه بباب يتناولها فيه حتى كان للموضوع عنـده أحياناً عدة أبواب كما في موضوعات الصفة المشتقة والنداء والترخيم والاستثناء[1] .

على أن للرماني هنا ميزة يجب أن نقـدرهـا لـه وهي أن هـذه الأبواب مهما تتشعب وتتعدد ترجع عنده ـ بتأثير منهج تفكيره العقلي ـ إلى المعنى العام الذي ينظمها جميعاً ، فهو لا يفتأ يبين في كل باب بل في كل مسألة من مسائله صلة هذه المسألة بأصل البـاب وكيفية رجوعها إلى معناه العام . وسنرى ذلك واضحـاً حين نتكلم على العنصر الرابع من عناصر الشرح .

٢) الغرض من الباب :

والغرض من الباب هو العنصر الثاني من العنـاصر التي يقوم عليهـا البـاب في شرح الرمـاني ويطـالعنـا هـذا الغرض بعـد كل عنوان في جميع الأبـواب بـلا استثنـاء ، وقـد

(١) انظر أبواب هذه الموضوعات في فهرس الشرح .

استطاع الرماني أن يوجز غرض كل باب في سطر واحد أو سطرين بيّن فيهما غرض الباب وقصد سيبويه فيه .

وتتصف الأغراض جميعاً بكونها عامة ، لا تعنى بجزئيات الموضوع لأن الرماني يرى أن سيبويه قصد في جميع أبواب الكتاب أن يبين ما يجوز فيها مما لا يجوز . وقوله : « الغرض منه أن يبين ـ أي سيبويه ـ ما يجوز في باب كذا .. مما لا يجوز » يطالعنا في جميع الأبواب[1] . وإن تحديد (الغرض) في مطلع كل باب أمر له أهميته عند الرماني ، وله قيمة خاصة ونحن نبحث في منهج الرماني النحوي ، وذلك لأن تحديد الغرض يعني وضوح الموضوع النحوي في ذهن صاحبه أولاً ويعني ثانياً أن صاحبه ذو تفكير منطقي يحسن وضع الخطة ، ويجيد استهداف الغاية .

ثم إن تحديد الغرض في هذه البحوث جميعاً ، وجعله بيان ما يجوز مما لا يجوز يعني أن الغاية أو الغرض من النحو بعامة ـ في نظر الرماني ـ هو بيان ما يجوز في قواعد اللغة مما لا يجوز ، كما أن المنطق عند أصحابه من أمثال الرماني هو بيان ما يجوز في قواعد العقل مما لا يجوز .

وإذاً فقد كان للرماني في بحثه النحوي منهج غائي واضح القصد بيّن الطريق ، وبهذا يمتاز الرماني من سائر النحويين بوضوح الموضوع في ذهنه وتحديد الغرض منه والقصد إلى بيان هذا الغرض بأسلوب موجز مركز .

٣) مسائل الباب :

أما العنصر الثالث في شرح الكتاب فهو مسائل الباب . وهذه المسائل عبارة عن مجموعة ضخمة من الأسئلة المركزة يسوقها الرماني في كل باب من أبواب الشرح ، ونجدها في مفتتح الأبواب ذات صيغة واحدة لأنها تبدأ دوماً بالسؤال عما يجوز

---

(١) انظر أمثلة من هذه الأغراض في النماذج المحققة في الملحق .

وما لا يجوز ، وعن علة هـذا الجواز وعـدمـه ، ثم تختلف الأسئلـة بعـد ذلـك وتتخصص بحسب طبيعة كل باب فتتناول الحدود العامة للباب ثم المعاني التي بني البحث عليها .

فهي في (باب المكان المختص الجاري مجرى المبهم) مثلاً تتناول السؤال عما يجوز في هـذا البـاب ومـا لا يجوز ، وعن العلـة في ذلـك ، ثم تتنـاول السؤال عن المختص والمبهم ماهما ؟ وهي في (باب الاستثناء) تتناول ـ بعـد السؤال عمـا يجوز في بـاب الاستثنـاء وما لا يجوز وعن العلة في ذلك ـ أسئلة عن الاستثناء وأصل حروفه . وتتـدرج الأسئلـة بعد ذلك إلى الأحكام الخاصة وجزئياتها . (انظر أمثلة هذه المسائل في النماذج المحققـة في الملحق) .

والحق أن للكتاب نفسه أثراً بعيداً في ترتيب هذه المسائل وتدرجهـا ، لأن الرمـاني بناها على كلام سيبويه ، فكانت كل جملة في الكتـاب موضع سؤال أو أكثر في الشرح ، ولـذلـك كنـا لا نستطيـع ـ في كثير من الأحيـان ـ أن نفهم السبب في إيراد مسـائـل الأبواب على هذا الترتيب الذي أوردهـا عليـه حتى نعود إلى الكتـاب ونرى فيـه الأصل الذي دفع إلى وضع هذه المسائل . ولم يدع الرماني رأيـاً من آراء (الكتـاب) ولا حكمـاً من أحكامه ولا شاهداً من شواهده إلا بنى عليـه جملـة من المسـائل ، مـا هو ؟ ولِمَ كان ذلك ؟ وكيف ؟ وما الحكم فيه ؟ وما علـة هـذا الحكم ؟ وكيف ينطبق هـذا الحكم على هذا الشاهد ؟ وكيف يعود ذلك كله إلى المعنى العام للباب[1] ؟

وقد كان الرماني ينوع الأسئلة ، ويعددها ، ويفرعها حتى كان في بعضهـا إجـابـة عن بعضهـا الآخر ، وذلـك كقولـه في مسـائل (بـاب الاستثنـاء المنقطـع الـذي يحتمـل المتصل) : وما حكم ما فيهـا أحـد إلا حمـاراً ؟ ولِمَ جـاز فيـه النصب على مـذهب أهل الحجـاز ، والرفـع على مـذهب بني تميم ؟ ولم كان الاختيـار النصب ؟ **وهـل ذلـك لأن**

(١) انظر إلى إعادتـه الأحكام الجزئيـة في بحوث الاستثنـاء إلى المعنى الأصلي للاستثنـاءُ في النماذج المحققـة في الملحق .

المنقطع لا يأتي إلا بعد تمام الكلام فأشبه لذلك الإيجاب ؟ وكيف يرجع إلى أصل الاستثناء ؟ ثم يقول في الجواب عن ذلك : ونقول ما فيها أحد إلا حماراً ، على الاستثناء المنقطع لأن الثاني من غير جنس الأول ، فإن جعلته أنيس ذلك المكان على الاتساع قلت : ما فيها أحد إلا حماراً . فأما بنو تميم فيرفعون على كل حال كأن الأول لم يذكر . والاختيار النصب **لأنه لما كان لا يأتي إلا بعد تمام الكلام أشبه الاستثناء من موجب** . وأما رجوعه إلى أصل الاستثناء فإنه لما كان على نفي الأحدين وما يتبعهم صار كأنه قال : ما فيها شيء إلا حماراً ، لأنه جعل كل شيء يكون في الديار يتبع الأحدين في أنه ينتفي عنها بانتفائهم ، ولولا ذلك لم يكن للاستثناء معنى على المذهبين جميعاً ، لأن بني تميم وإن قدروه على معنى ما فيها إلا حماراً فالمستثنى منه مدلول عليه وإن لم يكن على جهة الحذف .

ونحن نعرض فيما يلي باباً من أبواب الكتاب ذاكرين بجانبه المسائل التي أوردها الرماني عليه في شرحه :

كتاب سيبويه	شرح الرماني
« هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره »[1] .	« باب المصدر المشبه به المحمول على محذوف »[2] .
	الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في المصدر المشبه به المحمول على محذوف ؟ مما لا يجوز .
	مسائل هذا الباب : ما الذي يجوز في المصدر المشبه به المحمول على محذوف ؟ وما الذي لا يجوز ، ولم ذلك ؟

(١) الكتاب ١٧٧/١

(٢) الشرح ٥/١/٢ وهو أول باب يطالعنا في النسخة الموجودة من الشرح ، وانظر الفهرس السابق ص ١٦٦

وذلك قولـك : مررت بـه فـإذا لـه صوتٌ صوتَ حمـار . ومررت بـه فـإذا لـه صراخ صراخ الثكلى .

وما العامل في (صوتَ حمار) من قولك : مررت فـإذا لـه صوت صـوت حمـار ؟ ولم لا يجوز أن يعمل فيه المصدر المذكور ؟

وقال الشاعر (وهو النابغة الذبياني) :

وما الشاهد في قول الذبياني :

مقـذوفـةٍ بـدَخيسِ النَّحض بـازلُهـا
لـه صَريفٌ صريفَ القَعْوِ بـالْمَسَـدِ

مقذوفة بدخيس النحض بازلها ؟

وقال :

وقول الآخر :

لهـا بعـد إسنـادِ الكَليم وهـدْئـهِ
ورنـةِ مَن يبكي إذا كان بـاكيـا
هـديرٌ هـديرَ الثـور ينفض رأسـه
يَـذبُّ بروْقَيْـه الكـلاب الضواريـا

لها بعد إسناد الكليم وهدئه ؟

فإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حـال تصـويت ولم ترد أن تجعـل الآخر صفـة للأول وبدلاً منـه[1] . ولكنـك لما قلت : له صوت ، علم أنـه قـد كان ثم عمل فصـار قولـك : لـه صوت ، بمنزلـة قولـك : فـإذا هو يصوت فحملت الثاني على المعنى .

وهذا شبيه في النصب لا في المعنى بقوله عزّ وجلّ : ﴿ وجـاعلُ الليـل سكنـاً والشَّمسَ والقمرَ حُسْبـانـاً ﴾[2] لأنـه حين قـال :

وما نظير النصب في هـذا البـاب من قولـه جـلَّ ثنـاؤه : ﴿ جـاعـل الليـل سكنـاً والشمس والقمر حسباناً ﴾ ؟

---

(١) يعني أن الثاني ينتصب إذا لم نرد رفعه باعتباره صفة للأول أو بدلاً منه .

(٢) الآية : ﴿ فالق الإصباح وجعل الليل سكنـاً والشمس والقمر حسبـانـاً . ذلـك تقـدير العزيز العليم » ، الأنعام ٩٦/٦ . قال القرطبي : « وروى الأعمش عن إبراهيم النخعي أنه قرأ (فلق الإصباح) على فعل =

جاعل الليل . فقد علم القارئ أنه على معنى جَعَلَ ، فصار كأنه قال : وجَعَلَ الليلَ سكناً وحمل الثاني على المعنى .

وكذلك له صوت . كأنه قال : فإذا هو يصوّت ، فحمله على المعنى فنصبه كأنه توهم بعد قوله له صوتٌ يصوّت صوتَ الحمار أو يبديه أو يخرجه صوتَ حمار . ولكنه حذف هذا لأنه صار له صوتٌ بدلاً منه .

فإذا قلت : مررت فإذا هو يصوت صوت الحمار ، فعلى الفعل غير حال

ولم جاز مررت به فإذا له صوت صوت حمار على الحال ولم يجز في مررت به يصوت صوت الحمار ؟

فإن قلت صوتَ حمار ، فألقيت الألف واللام فعلى إضمارك فعلاً بعد الفعل المظهر . وتجعل صوت حمار مثالاً عليه يخرج الصوت أو حالاً ، كما أردت ذلك

ولم لا يكون مررت به يصوت وله صوت صوت حمار إلا على إضمار فعل آخر ، دون إعمال المصدر ؟

= وقرأ الحسن وعيسى بن عمر وحمزة والكسائي (وجعل الليل سكناً) بغير ألف ونصب الليل حملاً على معنى فالق في الموضعين ، لأنه بمعنى فلق لأنه أمر قد كان فحمل على المعنى ، وأيضاً فإن بعده أفعالاً ماضية وهو قوله : ﴿ جعل لكم النجوم ﴾ و ﴿ أنزل من السماء ماء ﴾ فحمل أول الكلام على آخره . يقوي ذلك إجماعهم على نصب الشمس والقمر على إضمار فعل ، ولم يحملوه على فاعل فيخفضوه قاله مكي رحمه الله . وقال النحاس : وقد قرأ يزيد بن قطيب السكوني (وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً) بالخفض عطفاً على اللفظ .. قال القرطبي : وقرأ يعقوب في رواية رويس عنه (وجاعل الليل ساكناً) وأهل المدينة (وجاعل الليل سكناً) أي محلاً للسكون » الجامع لأحكام القرآن ٤٤/٧ ، وسيبويه يعني أن (جاعل الليل) في معنى (جعل الليل) فعطف الشمس والقمر على معنى جعل .

حين قلت : فـإذا لـه صـوت ، وإن شئت أوصلت إليه يصوت فجعلتـه العـامل فيـه كقولك يذهب ذهاباً .

ومثل ذلك مررت به فـإذا لـه دفعٌ دفعَـك الضعيف . ومثل ذلك أيضاً مررت به فإذا له دقٌ دقّك بالْمِنْحَاز حَبّ الفُلْفُلِ .

ويدلك على أنـك إذا قلت فـإذا لـه صوت صوت حمـار ، فقـد أضمرت فعـلاً بعـد لـه صوت ، وصـوت حمـار انتصب على أنـه مثـال أو حـال يخرج عليـه الفعل أنـك إذا أظهرت الفعل الذي لا يكون المصدر بـدلاً منـه احتجت إلى فعل آخر تضمره[1] . فمن ذلك قول الشاعر :

إذا رأتْني سقطتْ أبصـــــارُهـــــا
دأبَ بِكارٍ شـــــــايَحَت بكارهـــــا

ويكون على غير الحـال . وإن شئت بفعل مضمر كأنـك قلت تـدأب ، فيكـون أيضـاً مفعـولاً وحـالاً كما يكـون غير حـال . فما لا يكـون حـالاً ويكـون على الفعـل قـول الشاعر :

وما الشاهد في قوله :
إذا رأتني سقطت أبصارها ؟
ولم جعلـه شـاهـداً في أن المصـدر لا يعمـل وإنمـا هـو على إضمار فعـل آخر ؟
وما تقديره في نصب دأب بكار ؟

(١) مذهب سيبويه أنـه إذا لم يكن المصدر والفعل من نفس الحروف فينبغي تقـدير الفعل المضمر من نفس حروف المصدر ، ولذلك قدر في (دأب بكار) التي جاءت بعد (سقطت أبصارها) فعل تدأب .

وما الشاهد في قول رؤبة :
لوّحها من بعد بدن وسنق

لـوّحهـا من بعـد بُـدْنٍ وسَنَـق
تضميرَك السـابـقَ يُطـوى للسبـق

وإن شئت كان على أضمرهـا ، وإن شئت كان على لوحها[1] ، لأن تلويحه تضميره

وقول العجاج :
ناج طواه الأين مما وجفا ؟

ومثله :

نـاجٍ طـواه الأينُ ممـا وجفـا
طيّ الليـالي زُلَفـاً فـزلفـا
سماوةَ الهلال حتى احقوقفا

وما الشاهد في قول أبي كبير :
ما إن يمس الأرض إلا منكب منه ؟
ولم لا بد فيه من إضمار فعل آخر ؟

وقـد يجـوز أن تضمر فعـلاً آخر كما أضمرت بعـد لـه صـوت ، يـدلـك عليـه أنـك لوأظهرت فعلاً لا يجوز أن يكـون المصـدر مفعولاً عليه صار بمنزلة له صوت ، وذلـك قوله : (وهو أبو كبير الهذلي) :

مـا إن يَمسُّ الأرضَ إلا مَنْكِبٌ
منـه وحرفُ السـاق طيّ الْمِحْمَـل

صار مـا إن يمس الأرض بمنزلـة لـه طي ، لأنه إذا ذكر ذا عرف أنه طيان .

ومن أين صـار مـا إن يمس الأرض إلا منكب منه بمنزلة له طيّ ؟

وما نظير لـه صوت صوت حمـار من قولـه

وقد يدخل في صوت حمار إنما أنت شرب

---

(١) لا أرى سيبويه يريد بلوحها هذا اللفظ نفسه ، لأن هذا يخالف مذهبه في تقدير الفعل من نفس حروف المصدر ، ولكنه قال : « وإن شئت كان على لوحها ، لأن تلويحه تضمير » . وهو يعني أنه كان على فعل بمعنى لوحها ، لأن هذا بمعنى أضمرها ، أي لا فرق بين الإضمار منهما ما داما في معنى واحد .

الإبل إذا مَثّل بقوله إنما أنت شربا[1]

إنمـــا أنت شرب الإبـل ؟ ومن أين ينفصل ؟

فما كان معرفة لم يكن حالاً ولم يكن إلا مفعولاً وتشركه النكرة . وإن شئت جعلته حالاً عليه وقع الأمر وهو تشبيه للأول ويدلك على ذلك أنك لوأدخلت مثل هاهنا كان حسناً وكان نصباً فإذا أخرجت مثل قام المصدر النكرة مقام مثل لأنه مثله نكرة فدخول مثل يدلك على أنه تشبيه فإذا قلت فإذا هو يصوّت صوت حمار فإن شئت نصبت على أنه مثال وقع عليه الصوت وإن شئت نصبت على ما فسرنا وكان غير حال ، وكأن هذا جواب لقوله على أيّ حال وكيف ، ومثله كأنه قيل له : كيف وقع الأمر ؟ أو جعل المخاطب بمنزلة من قال ذلك فأراد أن يبين كيف وقع الأمر وعلى أي مثال فانتصب وهو موقوع فيه وعليه ، وعمل فيه ما قبله وهو الفعل . وإذا كان معرفة لم يكن حالاً وكان على فعل مظهر إن جاز أن يعمل فيه أو على مضمر إن لم يجز المظهر كما ينتصب طيّ المحمل على غير يمس .

وما الفرق بين النصب على الحال وبين النصب على المصدر من غير معنى الحال ؟ ولم صار أحدهما جواب كيف ، والآخر جواب على أي مثال ؟

(١) ذكر سيبويه هذا تقوية لمذهبه المذكور في الحاشية (١) من الصفحة السابقة .

وإن شئت قلت له صوت صوتُ حمار ، وله صوت خوارُ ثور .
وذلك إذا جعله صفة للصوت ولم يرد فعلاً ولا إضماره . وإن كان معرفة لم يجز أن يكون صفة لنكرة كما لا يكون حالاً .
وسنرى هذا مبيناً في بابه إن شاء الله .
وزعم الخليل أنه يجوز أن يقول الرجل هذا رجل أخو زيد . إذا أردت أن تشبهه بأخي زيد .

وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار ولو جاز هذا لقلت : هذا قصير الطويل ، تريد مثل الطويل فلم يجز هذا .
كما قبح أن تكون المعرفة حالاً كالنكرة إلا في الشعر . وهو في الصفة أقبح لأنك تنقض ما تكلمت به فلم تجامعه في الحال كما فارقته في الصفة . ويُبيِّن ذلك في بابه إن شاء الله تعالى .

وهل يجوز له صوت صوت حمار بالرفع ؟
ولم جاز ؟
ولم حمله على الصفة ؟
ولم يجز مثل ذلك في صوت الحمار إلا عند الخليل .

ولم أجاز الخليل في هذا أن يكون صوت الحمار صفة للنكرة وأجاز على ذلك هذا رجل أخو زيد ؟
ولم ألزمه سيبويه على هذا أن يقول هذا قصير الطريل على الصفة ؟

ولم كان في الصفة أقبح منه في الحال ؟
الجواب :...

وهكذا كان الرماني بعد أن يوضح غرض الباب واضعاً نصب عينيه بيان ما يجوز فيه مما لا يجوز ، يتدرج في الأسئلة من العام إلى الخاص ، أو من السؤال عن الأصول وأحكامها إلى السؤال عن الفروع وجزئياتها ، ولا شك أن للعقل في هذا المنهج جهداً واضحاً ، وللمنطق في وضع خطته وتسلسل فقراته أثراً بعيداً .

٤) الجواب عن مسائل الباب :

وهو آخر العناصر التي يقوم عليها الباب في شرح الرماني ، وأهم تلك العناصر . يبدأ الرماني هنا بالإجابة عن تلك المسائل الكثيرة المتشعبة التي أوردها من قبل . وهو يجيب عنها بإحكام فتتقابل الأجوبة هنا مع المسائل المتقدمة هناك . ولما كانت الأسئلة مبنية على كلام سيبويه وجارية معه ـ كما بيَّنا ـ وكانت الإجابة عنها مرتبة بانتظام فقد جاءت الأجوبة في جملتها شرحاً رائعاً لكلام سيبويه . ولذلك كان هذا العنصر أهم عناصر الشرح لأنه هو نفسه الشرح ، وإن كانت العناصر السابقة ـ من عنوان واضح ، وغرض مستهدف جليّ ، ومسائل مركزة حول الموضوع ـ عناصر ضرورية .. مهدت للشرح وزادت في بيانه ووضوحه .

ومما هو جدير بالتنويه ونحن بصدد الحديث عن « الجواب عن المسائل » في شرح الرماني أنه كان يقدم في كل باب ـ جواباً عن السؤال الأول في الباب وهو قوله ، ما الذي يجوز في هذا الباب مما لا يجوز ؟ أصلاً عاماً ينعقد عليه الباب بكامله ، ثم يحاول في الإجابة عن المسائل التالية أن يوضح ارتباط القضايا الجزئية بذلك الأصل العام ورجوعها إليه .

فأما تقديم أصل عام ينعقد عليه الباب فهذه أمثلة مختلفة من الشرح توضحه وتبين لنا مزاياه .

قال الرماني في أول الجواب عن مسائل باب الحكاية : « الذي يجوز في الحكاية إجراؤها على أربعة أوجه : الجملة ، ولا يجوز فيها (إلا)[1] الحكاية لخروجها عن حد ما يستحق الإعراب في حال التسمية كخروجها عن ذلك قبل التسمية ، إذ كان الإعراب إنما هو للاسم المتمكن بحق الأصل ، وللفعل المضارع بحق الشبه . الثاني ، المفرد المجرد ، ولا يجوز إذا سمي به إلا ترك الحكاية ، لأنه دخل في حد الأسماء المتمكنة التي تستحق الإعراب بكونه علماً على طريقة غيره من الأسماء الأعلام ، الثالث : هو الأشبه بالجملة من جهة أنه لا نظير له في أصول الأسماء الموضوعة للمعاني ، فهذا لاحق بالجملة لأنه أشبه بها من المفرد المجرد ، وذلك أنه مركب على طريقة ما لا يكون في الأسماء ، فكل مركب على طريقة ما لا يكون في أصول الأسماء قبل جعله علماً فإنه يجب أن يحكى إذا سميّ به . الرابع : المركب الذي هو أشبه بالمفرد من جهة أنه على طريقة أصول الأسماء قبل التسمية على جهة العلم .

فهذه الأصول التي تعمل عليها في هذا الباب ، ويقع القياس بها والرد إليها بالعلل الصحيحة حتى نميّز ما يجوز أن يحكى مما لا يجوز .

والحكاية على وجهين : حكاية الصورة ، وحكاية الطريقة . فحكاية الصورة تؤدى فيها صورة المحكي من غير أن يعمل فيها عامل من العوامل التي يدخلها المتكلم عليها . وحكاية الطريقة تجري على منهاج ما كانت عليه قبل عمل العوامل فيها . وكل جملة فهي على حكاية الصورة وكل مركب من حرفين فهو على حكاية الصورة ، وكذلك إذا ركب من حرف واسم يجري مجرى الحرف ، وكل مركب من صفة وموصوف فهو على حكاية الطريقة وكل مثنى أو مجموع جمع السلامة فهو على حكاية الطريقة . وكل اسم قد عمل في معمول وهو مجرد من عامل فيه فهو على حكاية الطريقة .

---

(١) زيادة ليست في الأصل . وإنما زدناها ليصح الحكم .

فقد تميز لك بهذا ما يجب أن تحكى صورته مما يجب أن تحكى طريقته والعوامل تتسلط عليه »[1] .

وقال في أول الجواب عن مسائل باب النسب : « الذي يجوز في النسب إلى ما لحقته الزيادتان في الجمع حذف الزيادتين للجمع ، ولا يجوز إثباتها لأنه لا يجتمع في اسم واحد علامتان للإعراب ، وإنما لم يجب ذلك لأنه يجب أن يكون على نهاية الإيجاز لاطراده في كل اسم متمكن مع لحاقه بعد تمام حروف الاسم ، فيقتضي أن يكون بالحركات في الأصل على نهاية الإيجاز ، ومع المعاقبة التي تكون بعلامات الإعراب بحسب المعاني المتعاقبة في الاسم . وكل واحد من هده الأوجه الثلاثة يقتضي نهاية الإيجاز لأن ما كثر حتى كان في كل اسم متمكن يقتضي الإيجاز . وما كان بعد تمام الاسم بحروفه يقتضي الحركات التي هي أوجز من الحروف أو ما شاكلها في الإيجاز إذا لم يكن بالحركات . وأما التعاقب فيقتضي التخفيف بالإيجاز لأنه بمنزلة رفع حجر ووضع حجر في موضعه . وذلك أثقل من استمراره لزومه على موضعه بزيادة العمل الذي نحتاج إليه في النقل له .

وموضع الإيجاز لا يجوز أن يكون فيه التكثير إلا على طريق الفساد لأنه على خلاف ما يقتضيه الصواب في الكلام وما تقتضيه الحكمة له . فلهذه العلة لم يجز أن يكون في الاسم الواحد إعرابان لأنه موضع إيجاز على أتمّ ما يمكن فيه بالدلائل التي ذكرنا »[2] .

وقال في أول الجواب عن مسائل باب تثنية الممدود : « الذي يجوز في تثنية الممدود إجراؤه على ثلاثة أوجه : ترك ما كانت الألف فيه أصلية على حاله . وقلبها فيما كانت فيه للتأنيث واواً . وجواز القلب وتركه فيما كانت فيه للإلحاق على منزلة سواء .

---

(١) الشرح ٦/١/٤

(٢) الشرح ٣٠/١/٤

فهذا الأصل في هذا الباب فهو وجه الكلام . ولا يجوز أن تستوي هذه الأقسام الثلاثة في هذا الوجه لأن المعنى فيها مختلف يقتضي اختلاف اللفظ في الموضوع للإيذان باختلاف المعنى على مابيّنا مما هو للتأنيث أو للإلحاق أو لتمام الاسم من نفسه »[1] .

وقال في أول الجواب عن مسائل باب المستثنى بإلاّ : « الذي يجوز في الاستثناء بإلاّ إجراؤه على وجهين : التسليط والإلغاء . فالتسليط في الإيجاب كقولك : سار القوم إلا زيداً . والإلغاء في النفي[2] : لأنه لا يصح فيه (إلاّ)[3] تفريغ العامل لما بعد إلا كقولك : ماقام إلا زيد . وما ضربت إلا زيداً . وما مررت إلا بزيد . فالعامل بمنزلة لو لم تكن إلا معه فهي ملغاة من الإعراب ، دخولها كخروجها فيه ، إلا أنها لمعناها في إخراج بعض من كل على هذه الجهة ، فالمسلطة هي الواقعة في الإيجاب والملغاة هي الواقعة في النفي على تفريغ العامل . ونظير الملغاة قولهم : لا مرحباً ولا سلام . فهي ملغاة هاهنا من العمل وتسليط العامل ، وهي على أصلها في النفي ، فكذلك إلا هي ملغاة في الاستثناء . وإنما كان الإيجاب أحق بالتسليط على العمل لأنه لا يصح فيه أعم العام وإنما تصح فيه الوسائط وهي على معان كثيرة إذا تركت لم يدل الفعل على شيء منها . فأما النفي فيصح فيه أعم العام وهو معنى واحد يدل الفعل المنفي عليه ، ولا يعارض هذا أخص الخاص في الإيجاب لأن أخص الخاص لا يستثنى منه ، وإنما كانت إلا للتعدية في سار القوم إلا زيداً لأنك لوقلت : سار القوم زيداً ، لم يكن له معنى ، كما لوقلت : مررت زيداً ، لم يكن له معنى . فإذا قلت : مررت بزيد ، صار له معنى ، فكذلك إذا قلت : سار القوم إلا زيداً ، صار له معنى »[4] .

---

(١) الشرح ٤٣/١/٤ ، وانظر الكتاب ٩٤/٢ ففيه أحكام لمثل كساء ورداء لم تحصرها مقدمة الرماني هذه .

(٢) قوله : فالتسليط في الإيجاب والإلغاء في النفي ، لا يفيد الحصر ، لأن التسليط كما يكون في الإيجاب كذلك يكون في النفي التام مثل : ماقام إلا زيداً .

(٣) إلا ساقطة في الأصل وقد زدناها ليستقيم الحكم .

(٤) الشرح المجلد ٣ القسم ١ ، وانظر النماذج المحققة في الملحق .

وعلى هذه الصورة التي نراها في الأمثلة السابقة يقدم الرماني في صدر كل باب ـ تحت عنوان الجواب عن المسألة ـ أصلاً جامعاً للباب ، وهو أصل يضم القاعدة وتعليلها في أكثر الأحيان كما رأيت .

وينتقل الرماني بعد ذلك إلى ربط فروع الموضوعات بأصولها ، فيقف أمام كثير من جزئيات الموضوع ليسأل : كيف تعود إلى أصل الباب ؟ ويجيب عن ذلك موضحاً كيف يرتبط الفرع بالأصل ، ومن أي جهة تجتمع متفرقات الموضوع وتتوحد جزئياته تحت مبادئه العامة التي هي معقد الباب . وهذه أمثلة على ذلك ترينا تلك العملية العقلية المركزة أسوقها من أبواب الاستثناء ليسهل الرجوع إليها في النماذج المحققة في آخر البحث .

قال في باب الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه نصباً في النفي : « وما حكم قولهم : إن لفلان والله مالاً إلا أنه شقي . فلم وجب أن يكون منقطعاً وهو استثناء من موجب ؟ وما تقديره إذا رد إلى أصل الاستثناء في إخراج بعض من كل ؟ »[1] .

ثم قال في الجواب : « وأما قولهم إن لفلان والله مالاً إلا أنه شقي فموضع أنه شقي نصب ، والعامل فيه مقدر كأنه قيل : إن لفلان مالاً يسعد به صاحبه إلا صاحب الشقاء الذي قد ذكر ، وعلى هذا يرجع إلى أصل الاستثناء في إخراج بعض من كل »[2] .

وقال في باب الاستثناء المنقطع الذي يحتمل المتصل : « وما حكم : ما فيها أحد إلا حماراً ؟ ولم جاز فيه النصب على مذهب أهل الحجاز ، والرفع على مذهب بني تميم ؟ ولم كان الاختيار النصب ؟ وهل ذلك لأن المنقطع لا يأتي إلا بعد تمام الكلام فأشبه لذلك الإيجاب ؟ وكيف يرجح إلى أصل الاستثناء »[3] .

(١ و٢) النماذج المحققة : باب الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه نصباً في النفي .

(٣) انظر النماذج المحققة في الملحق : باب الاستثناء المنقطع الذي يحتمل المتصل .

ثم قال في الجواب : « وتقول ما فيها أحد إلا حماراً على الاستثناء المنقطع لأن الثاني من غير جنس الأول ، فإن جعلته أنيس ذلك المكان على الاتساع قلت : ما فيها أحد إلا حمارٌ . فأما بنو تميم فيرفعون على كل حال كأن الأول لم يذكر ، والاختيار النصب لأنه لما كان لا يأتي إلا بعد تمام الكلام أشبه الاستثناء من موجب . وأما رجوعه إلى أصل الاستثناء فإنه لما كان على نفي الأحدين وما يتبعهم صار كأنه قال : ما فيها شيء إلا حماراً لأنه جعل كل شيء يكون في الديار يتبع الأحدين في أنه ينتفي عنها بانتفائهم ، ولولا ذلك لم يكن للاستثناء معنى على المذهبين جميعاً ، لأن بني تميم وإن قدروه على معنى ما فيها إلا حمار ، فالمستثنى منه مدلول عليه وإن لم يكن على جهة الحذف »[1] .

وقال في باب الاستثناء المنقطع الذي لا يحتمل المتصل : « وما الشاهد في قول النابغة :

ولا عيب فيهم غيرَ أن سيوفهم ... بهنّ فلول من قراع الكتائب

وهل حمله على المتصل يوجب أن ما مدحهم به عيب ؟ وما وجه رجوعه إلى أصل الاستثناء ؟ »[2] . ثم أورد عدداً من الشواهد الأخرى وسأل عن وجه رجوع كل منها إلى أصل الاستثناء[3] . وأجاب عن كل ذلك .

على أن قيام الشرح في مسائله وأجوبته على كتاب سيبويه ، جعله شرحاً لا يستغني عن (الكتاب) . ولا بد فيه من الرجوع بين الحين والحين إلى المتن الذي يشرحه لنعرف كيف يتجه الكلام ؟ ولماذا يتجه هذه الوجهة بعينها ؟ وإلا غاب عنا

---

(١) انظر النماذج المحققة : باب الاستثناء المنقطع الذي يحتمل المتصل .

(٢ و٣) انظر النماذج المحققة : باب الاستثناء المنقطع الذي لا يحتمل المتصل .

الكثير ، وحرنا أمام أسئلة وأجوبة ما كنا نعلم لورودها سبباً لو لم نر الدافع إليها ، والأصل الذي بنيت عليه من كلام سيبويه في الكتاب[١] .

هذه هي العناصر الأربعة التي يتألف منها كل باب في شرح الكتاب . وقد جاءت فيه على هذا الترتيب الذي عرضته من العنوان حتى الجواب وبينهما الغرض والمسائل إلا أن المسائل لم ترد في جميع الأبواب دفعة واحدة ، وإنما جاءت في بعض الأبواب على شكل مجموعات ، تذكر مجموعة منها وتعقبها أجوبتها ، ثم تذكر المجموعة الثانية فأجوبتها .. وكأن الرماني بعد أن ينهي الإجابة عن مسائل الباب يذكر مسائل جديدة أو وجوهاً جديدة للسؤال تفتق عنها البحث أو أوحت بها الإجابة السابقة فيوردها ثم يتبعها بالجواب شأنه فيها كشأنه في أول الباب[٢] .

وليست جميع مسائل الشرح قائمة على كلام سيبويه ، منصبة على شرحه وتوضيحه ، وإنما جاءت في الشرح مسائل قليلة وجهت للرماني فأوردها وذكر الجواب عنها دون أن يكون لها أصل في (الكتاب) كما في نهاية الجزء الثامن والخمسين من الشرح[٣] . بل إن الشرح في جملته ليس مقتصراً على مادة (الكتاب) وإنما تجاوزها في كثير من المناسبات إلى أقوال ومذاهب متأخرة عن (الكتاب) . فلم يكن الرماني ليكتفي بشرح كلام سيبويه والذين نقل سيبويه عنهم كالخليل وعيسى بن عمر ويونس وإنما كان يتعداهم إلى من جاء بعدهم كالمازني والمبرد وابن السراج والزجاج والفراء .

ولم يكن الرماني في نقله لآراء النحاة ومناقشته لها تبعاً لواحد منهم ، ولا موالياً لمذهب من مذاهبهم بعينه ، وإنما كان حراً معتداً بنفسه واثقاً بعلمه ، يناقش ويجادل ثم يصدر رأيه عن بصيرة واقتناع .

---

(١) لذلك ترى أنني حاولت في النماذج المحققة أن أعيد أقوال الرماني ومسائله إلى أصولها التي انبعث عنها في الكتاب .

(٢) ترى نماذج من ذلك في الشرح : ٤٩/١/٢ و ٥٠ و ٥٢ و ٥٥ و ٥٩ .. إلخ ، وفي ١١٥/١/٣

(٣) انظر الورقة ٣٠ من المجلد الخامس .

وهذه أمثلة من مناقشة الرماني لآراء بعض النحاة :

الرماني بين الخليل ويونس :

جاء في الكتاب : « ويقول يونس للمرأة تسمى بقاض مررت بقاضي قبل .. فقال الخليل : لو قالوا هذا لكانوا خلقاء أن يلزموها الجر والرفع .. »[1] .

وقال الرماني : « وأما مذهب يونس فإنه كان يحمل هذا الباب في المعرفة على نظيره من الصحيح ، لأن التعريف فيه يثقله ويقتضي أن يقاس على نظيره في الثقل ، فتقول في قاضي اسم امرأة : هذه قاضي ، ورأيت قاضي ، ومررت بقاضي ، وكذلك كل معرفة من المعتل لا تنصرف ، ويفرق بينه وبين النكرة فتقول في جمع جارية : هؤلاء جوار ، ومررت بجوار ، وإنما كان يخالف في المعرفة خاصة ، فألزمه الخليل أن يقول : مررت بقاضيك ، وهذا قاضي ، قياساً على نظيره من الصحيح ، لأنه لم يعتمد على علة أكثر من الجمع بينه وبين نظيره من الصحيح من جهة ثقل المعرفة التي لا تنصرف . وقد بيّنا أن قياسه على المعتل أولى به وهو جوار في الجمع لأن الباب كله على ياء في آخر الاسم قبلها كسرة فيما لا ينصرف[2] ، وذلك يقتضي الحذف والعوض على ما بيّنا في الباب كله ، فلا وجه لمعصيته مع صحة إجرائه على منهاج واحد »[3] .

وهكذا يؤيد الرماني في هذه المناقشة رأي الخليل معتمداً على اطراد القياس بين النظائر .

الرماني بين الخليل وسيبويه :

جاء في الكتاب : « ... ولن ، فأما الخليل فزعم أنها لا أن ولكنهم حذفوا لكثرته

(١) انظر الكتاب ٥٨/٢ ـ ٥٩

(٢) هو باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو التي اليآت والواوات منهن لامات . الكتاب ٥٦/٢

(٣) الشرح المجلد ٣ القسم ٢ الورقة ٣٠٠

في كلامهم .. وأما غيره فزعم أنه ليس في لن زيادة وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة ، وأنها في حروف النصب بمنزلة لم في حروف الجزم في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً . ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيداً فلن أضرب ، لأن هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال أما زيداً فلا الضرب له »[1] .

وأورد الرماني رأي الخليل في (لن) ثم قال : « ووجه هذا القول أنه لما كان ينبغي تقليل الأصول وتكثير الفروع لتضبط الأصول وتنعقد في النفس على أمكن ما يكون ، وتقتضي فروعها فتغني بحفظها عن حفظ فروعها ، راعى هذا الأصل فوجد (لن) يتوجه فيه أن ترجع إلى (أن) كما ترجع الحروف المضمنة بمعنى أن نردها إليها لهذه العلة .

وخالفه في ذلك سيبويه ، ووجه خلافه أنه يلزمه الامتناع من جواز أما زيداً فلن أضرب ، كما نمتنع من جواز أما زيداً فلا الضرب له ، لأنه لا يتقدم معمول الصلة على الموصول . ولا بد للخليل من أن يروم الانفصال من هذا بأن (لن) لما كثرت حتى صارت بمنزلة حرف واحد عوملت معاملة (لم) .

والصواب قول سيبويه لأنه وإن روعي الأصل الذي بنى عليه الخليل فإنه لا يصلح أن يحمل عليه بالتعسف إذا توجه طريق لا تعسف فيه ، وفي الحمل على (لا أن) تعسف بكثرة الحذف ؛ إذ حذفت الألف والهمزة ، وبتقديم معمول الصلة على وجه لا بد من أن يرجع فيه إلى أن (لن) بمنزلة (لم) في الاستعمال ، فيصير من أجل هذا حمل (لن) على (لا أن) تعسفاً لا يجوز »[2] .

الرماني بين سيبويه والمبرد :

قال الرماني : « وأما النسب إلى مثل شنؤة ففيه خلاف بين النحويين فسيبويه

---

(١) الكتاب ٤٠٧/١

(٢) الشرح ٩٥/١/٣ و ٩٦ وكان الكسائي ممن قال في هذه المسألة برأي الخليل (انظر همع الهوامع ٣/٢) .

ذهب إلى أن قياس فعولة كقياس فعيلة ، وإن قول العرب شنئ جاء على القياس المطرد[1] . وأبو العباس يذهب إلى أنه على تغيير النسب ، وأن القياس ترك التغيير فيه[2] لأن الواو مع الياء تعديل لا يخرج إلى ثقل كاجتماع الياآت ، مع أنهم يغيرون إلى الواو في النسب مثل زكرياوي ونحوه ، وفي عم عموي .

وأما سيبويه فوجه الاعتلال له أن الواو ثقيلة في نفسها ، واجتماعها مع الياء كاجتماع الحروف المتقاربة التي يفر منها إلى الإدغام مثل لويت يده ليّاً ، ومثل سيّد وميّت ، ومع ذلك ففعولة نظيره فعيلة يطالب بإجرائها على طريقتها لأنها قريبة الشبه بها ، فإذا كان الحكم قد يجب بحق الشبه القريب لجميع المتشاكلات فيما لا يكتسب تخفيفاً كان فيما يكسب تخفيفاً أحق وأولى . فمذهب سيبويه هو الذي أختاره ، وإن كان مذهب أبي العباس ليس بمرفوض ، ولكن هذا أولى لما بيّنا من العلة »[3] .

الرماني وابن السراج :

قال الرماني في باب الحروف التي تدخل على الفعل خاصة وهي غير عاملة : « وكان ابن السراج يعتل في ذلك بأن ما كان عاملاً في الفعل يختص بدخوله من أجل عمله فيه ، كما أن ما عمل في الاسم يختص بدخوله عليه من أجل عمله فيه . وما لم يعمل في واحد منهما جرى مجرى حروف الاستفهام في أنه يصلح دخوله على كل واحد منهما . ثم سأل نفسه عن (سوف) فقال : هلا عملت إذ اختصت بالفعل ؟ وأجاب عن هذا بأنها لم تعمل لأنها صارت مع السين كجزء من الفعل بمنزلة ما يزاد في حشو الفعل .

---

(١) تجد رأي سيبويه هذا في الكتاب ٧٠/٢

(٢) أي شنوي . وهذا رأي قال به الأخفش والجرمي أيضاً (انظر همع الهوامع ١٩٥/٢) .

(٣) الشرح ١٦/١/٤ ـ ١٧ ، وانظر قول ابن جني في باب جواز القياس على ما يقل فهو يمثل له بالقياس على النسب إلى شنؤة لأنه ـ رغم قلته ـ جميع ما جاء في بابه على ما قال الأخفش . وانظر عنده أيضاً ما دعاهم إلى إجراء فعولة على فعيلة من أوجه الشبه بينهما . الخصائص ١١٥/١

وهـذا الاعتلال يـدخل عليـه أن تكون (أن) غير عـاملـة لأنهـا مـع الفعـل بمنزلـة اسم واحد »[١] .

وهكـذا رد الرمـاني رأي ابن السراج في سـوف معتمـداً على القيـاس إذ أن كـلاً من (سوف) و (أن) حرف مختص بالدخول على الفعل ، وأنه مع مـا يـدخل عليـه بمنزلـة شيء واحد[٢] .

ومن أسلوب الرماني في شرحه أنه كثيراً ما ينقل كلام سيبويـه أو يشير إليـه دون أن يـذكر اسمـه ، كأن يقـول في مطلـع البـاب مثـلاً : « الغرض منـه أن يبين ـ أي سيبويه ـ ما يجوز في هذا الباب مما لا يجوز » . ومن ذلك قوله : « وما حكم قولهم فـاره وفرهة ، وصاحب وصحبـة ؟ ولم جعلـه بمنزلـة ركب »[٣] ، وهو يريـد بـالـذي جعلـه بمنزلة ركب سيبويه ، لأنه قـال في الكتـاب : « وقـد قـالوا فـاره وفرهـة مثل صـاحب وصحبة كما أن راكب وركب بمنزلة صاحب وصحب ..[٤] .

وإذا وجد الرمـاني في الكتـاب شيئـاً من سهو في النص ، أو اختلاف بين النسخ ، وقف عنده ونبه عليه ، ومن ذلك قولـه : « وقع في الكتـاب : لا يقـال مرت . وأظنـه كان مريت في الوجه الذي لا يتعدى ، فأما مريت لما يقال منـه مراهـا الرجل ، ومنـه قول الشاعر : راح تمريـه الصبـا ، فصلح فيـه مريت »[٥] ، وهو يشير بـذلـك إلى قول

---

(١) الشرح ١٦٢/١/٣

(٢) وإنصافاً لابن السراج نقول إن الرماني لم يستوف تعليل ابن السراج لعـدم إعمـال سوف ؛ إذ المعروف أن ابن السراج جعل السين أولاً كالجزء من الفعل لأنها حرف واحد لا يستقل بنفسـه ، ثم ألحق بها سوف ، ولأنها مع ذلك تؤثر في مدلول الفعل إذ تخصصه للاستقبال كذلك سوف . أما (أن) فإنها وإن محضت الفعل للاستقبال فهي حرف مستقل ، ولها معنى زائد على إفادة الاستقبال وهو إفادة المصدريـة وهـذا المعنى خارج عن معنى الفعل ، وكان على الرماني أن يستوفي هذه الموازنة ليصح له القياس .

(٣) الشرح ١٧٨/٢/٤

(٤) الكتاب ٢٠٣/٢

(٥) الشرح ١٩٥/٢/٤

سيبويه : « ومثله في أنه جاء على فعلٍ لم يُستعمل مريّ ومريّة . لا تقول مرت . وهذا النحو كثير »[1] .

ومثل ذلك إشارة الرماني إلى اختلاف نسخ الكتاب التي كانت بين يدي ابن السراج في قوله : « في كتاب سيبويه بخط ابن السراج هذا الفصل : وجدت في النسخ بعد ذكر العنظوان والعنفوان اختلافاً ، فأما نسخة كتاب محمد بن يزيد (ففيها) : « ويكون فُعلّان في الاسم نحو الْحُومّان والصفة عُمُدّان والْجُلُبّان . ويكون فِعلّان في الاسم نحو فِركّان وعِرفّان ، ولا نعلمه جاء وصفاً » . وفي كتاب ثعلب بخطه بعد العنفوان : « ويكون على فعلان في الاسم والصفة ، فالاسم نحو الْحُومّان والْحُلُبّان (نبت ..) والصفة نحو العُمُدّان والْجُلُبّان (صاحب جلبة) ويكون على فِعلّان في الاسم نحو فِركّان .. » وفي النسخة المنسوخة من نسخة القاضي المقروءة على أبي العباس يتبع بناء عنفوان « ويكون فُعُلّان في الاسم والصفة نحو التُّومان والْحُلُبّان والصفة نحو الغمدان .. »[2] .

وكذلك يقف الرماني ـ إذا رأى سيبويه يتعرض في الكتاب لشيء ليس من النحو ـ ليشرح وجهة نظر سيبويه ، ويذكر العلة في إيراد ما أورده ، ويبين الصلة بينه وبين النحو . ومن ذلك وقوفه عند قول سيبويه في (باب ما ينتصب من الأماكن والوقت) « .. وهذه حروف تجرى مجرى خلفك وأمامك ولكنا عزلناها لنفسر معانيها لأنها غرائب »[3] . فقد وقف الرماني هنا لأن تفسير الغرائب أمر ليس من النحو ولكنه سرعانَ ما اعتمد عقله المنطقي وأدرك غاية سيبويه ووقف إلى جانبه معللاً عمله فقال في

---

(١) الكتاب ٢١٣/٢ ، وجاء في لسان العرب وفي التاج : مرى الناقة يمريها فأمرت . ويقال مري ومرية للناقة الغزيرة اللبن وهي عند سيبويه فاعلة ولا فعل لها . فـ (مرى) فعل متعدّ ، يقال : مرى الرجلُ الناقةَ أي مسح ضرعها . و (أمرى) فعل لازم ، يقال : أمرت الناقةُ أي درَّ لبنها فهي مريّ .

(٢) الشرح ٥٦/٥ ، وانظر النص في الكتاب ٤٢٤/٢

(٣) الكتاب ٢٠٤/١

مسائل الباب : « لِمَ دخل في هذا الباب تفسير الغريب وليس من صناعة النحو ؟ » ثم قال في الجواب : « وإنما أدخل في هذا الباب تفسير الغريب للحاجة إليه في كشف الوجه الذي يقع عليه الإعراب ، فجرى على طريق التبع للغرض . فهكذا يصلح أن يدخل في الصناعة ما كان من صناعة غيرها كمثل هذه العلة على هذا الوجه »[1] .

وبذلك علل الرماني عمل سيبويه وتفسيره للغريب وهو يبحث في النحو بل وضع قاعدة عامة ضمنها رأيه في تداخل الصناعات أو العلوم ومتى ينبغي له أن يكون .

ومثل ذلك موقفه في باب عدة ما يكون عليه الكلم حين تعرض لتفسير سيبويه لمعاني بعض الحروف والأسماء فقال : « وإنما فسر سيبويه معاني الحروف والأسماء التي تجري مجراها في الإبهام لأنه مما يحتاج لإدراك[2] الحق في معانيها إلى قياس ونظر كما نحتاج في سائر أبواب النحو إلى قياس ونظر لتمييز الصواب من الخطأ ، وليس ذلك على خلط تفسير الغريب بالنحو . ومع ذلك فتفسيرها صعب لأنها تدور من المولدين والعرب على معنى واحد لشدة الحاجة إلى معانيها وإنها يُبيّن بها غيرها كالآلة التي يحتاج إليها لغيرها ، فتفسيرها أشد من تفسير الغريب ، لأن الغريب له ما يساويه من اللفظ المعروف للمعنى الواحد ، فإذا طلب ذلك وجد ما يقوم مقامه ففسره به لأنه كان يستغنى عن الغريب في كلام المولدين وليس كذلك الحروف ، لأنها في كلام العرب والمولدين سواء وليس هنالك في (كلام) المولدين ما يستغنى به عنها كما كان في الأسماء والأفعال ، فإذا طلب لها ما يفسرها به أعوز ذلك لما بيّنا وليس ذلك في الأسماء والأفعال . وبيان البيان أشد لأنه بمنزلة أعلى الأعلى في الامتناع من اليد إذ كانت تنال الأدنى ولا تنال الأعلى ، وكلما زاد العلو كان أشد ، فكذلك منزلة البيان والأبين إذا ترقى على هذا المنهاج »[3] .

---

(١) الشرح ٣٩/١/٢

(٢) في الأصل : إلى إدراك .

(٣) الشرح ٤٥/٥ و ٤٦

فالرماني إذاً يعلل تفسير سيبويه لمعاني الحروف وما جرى من الأسماء مجراها في الإبهام بكونها محتاجة إلى القياس والنظر ، وكذلك النحو - في نظره - قياس ونظر ، والحاجة إلى تفسيرها في النحو لا لبيانها ، ولكن لبيان غيرها فهي كالآلة التي يحتاج إليها لغيرها .. وهذا بعينه ما سبق أن عبر الرماني عنه منذ قليل بقوله : « علة التبع في الغرض » .

وأما تعليقه على بيان البيان وكونه من البيان بمنزلة أعلى الأعلى في صعوبة تناوله فأمر دعته إليه نزعته إلى التقسيم والتصنيف ، وهي نزعة عقلية واضحة .

☆ ☆ ☆

ولعلنا نستطيع الآن أن نلخص ما عرفناه عن منهج الرماني في شرحه على الكتاب بالنتائج الآتية :

١ - وضع الرماني للشرح خطة واحدة اتبعها بدقة في جميع الأبواب فجاء الشرح - على طوله - نسقاً واحداً يدل على عقل يتقن التصنيف والتبويب .

٢ - تمتاز خطة الشرح بأنها منطقية في وضعها وفي تسلسل مراحلها من العنوان المحدد ، إلى الغرض الواضح ، إلى السؤال المتتابع المركز ، إلى الجواب المعلل الشامل .

٣ - عنوان الباب عند الرماني معنى واضح الدلالة ، ولفظ أدق وأكثر تحديداً مما هو عليه عند سيبويه .

٤ - وزع الرماني مسائل بعض الموضوعات على أكثر من باب واحد ، فراعى في ذلك اختلافاتها الجزئية فيما بينها من ناحية ، وراعى من ناحية ثانية وجه الشبه بين مجموعاتها فربطها بالمعنى العام للموضوع . ولا بد لتحقيق ذلك - على الوجه الذي حققه الرماني - من عملية تحليل دقيقة للموضوع وتفريع ذكي لمسائله . ولا بد أن يكون للعقل المنطقي جهد كبير في عمليتي التحليل والتفريع .

٥ ـ تدرج الرماني بمسائل الأبواب من أعم العام إلى أخص الخاص . وهو التدرج المنطقي المعقول كما رأينا عند الكلام على مسائل الباب في شرحه .

٦ ـ وضع الرماني أجوبة الأبواب مقابل المسائل ، فكان لكل سؤال جواب يقابله في موضعه .

٧ ـ كان الرماني في نقله لكلام النحاة ومناقشته لآرائهم حر الفكر واثقاً بعقله وعلمه ، يعرض ويناقش ثم يبرهن ويحكم .

٨ ـ كان الرماني ذا نظرة عقلية تجريدية ، فنظر إلى النحو على أنه صناعة قائمة على القياس وأن لهذه الصناعة عناصرها ، فإذا دخل فيها ما ليس منها فلعلّة التبع في الغرض (وسنرى تفصيل نظرته العامة إلى النحو في مطلع الباب الثالث من البحث) .

٩ ـ إذا ظن الرماني في الكتاب سهواً أو اختلافاً بين النسخ ، وقف عنده ودلَّ عليه .

☆ ☆ ☆

- ٣ -

موازنة

على الرغم مما ذكرنا عن شرح الرماني من أنه فريد في أسلوبه ومنهجه فإن الموازنة بينه وبين شرح السيرافي تقفنا على كثير من الصفات التي يشترك فيها هذان الشرحان كما تقفنا على الصفات التي يتفرد بها كل منهما .

يتفق شرحا السيرافي والرماني في الغاية التي يهدفان إليها ويختلفان في الطريقة التي اتبعاها لتحقيق تلك الغاية . يتفقان في أنهما يشرحان الكتاب ، وأنهما لا يكتفيان بمادته بل يزيدان عليها كثيراً مما أوجزه الكتاب أو لم يستقصه فيأتيان بالآراء المتأخرة عنه ، ويأتي السيرافي في شرحه بكثير مما تركه سيبويه[١] كما يأتي الرماني في شرحه بمسائل سئل عنها فأوردها وأجاب عنها في الشرح وليست في الأصل من مسائل الكتاب[٢] .

ويتفق الشرحان في التدقيق في نص الكتاب وذكر ما جاء فيه من سهو أو غلط أو نقص ، فقد فعل السيرافي ذلك حين نبه على الغلط في أرض وآراض ، وأخ وأخوة[١] كما فعله الرماني حين نبه على ما يعتقده من نقص في (مرت) وعلى اختلاف النسخ في ذكر بعض الأوزان[٣] .

---

(١) انظر ما سبق في وصفنا لشرح السيرافي ومنهجه .

(٢) انظر ماسبق في ص ٢١٦

(٣) انظر ص : ٢٢٠ و ٢٢١

ويشترك شرحا السيرافي والرماني أيضاً في ذكرهما للآراء المتأخرة عن عصر سيبويه وذكر ما خولف فيه ورد ما اعترض به عليه . وقد رأينا كيف كان السيرافي والرماني يوردان آراء نحاة ظهروا بعد سيبويه كالمبرد وثعلب والزجاج وابن السراج ، وكيف كانا يناقشان هذه الآراء ويحكمان لها أو عليها[1] .

وآخر ما يتفق فيه الشرحان من الصفات غلبة النزعة البصرية عليهما وذلك أن كلاً من السيرافي والرماني إذا تعرض لمسألة من مسائل الخلاف ناقشها وأورد حجج كل من البصريين والكوفيين فيها ثم ناصر البصريين وأيد رأيهم[2] . وإن كانت بصرية السيرافي أبرز وأوضح منها عند الرماني .

وأما أوجه الاختلاف بين الشرحين فكثيرة ، منها أن السيرافي لم يتبع في شرحه خطة واحدة ، وإنما كان ينوع الأساليب وفق طبيعة الباب الذي يشرحه كما رأينا[1] ، على حين وضع الرماني خطة واحدة تقيد بها في جميع أبواب الشرح .

ويقدم السيرافي في صدر أكثر الأبواب ما يسميه بترجمة الباب وهي عبارة عن موجز يضمنه المعنى العام للباب وحكمه . وهي تقابل (غرض الباب) في شرح الرماني ، ولكن فرق بعيد بين من يقدم معنى موجزاً بين يدي شرحه المفصل وبين من يضع أمامه غرضاً عاماً واضحاً ثم يسّعى في شرحه إلى تحقيقه . وفرق بعيد آخر بين من يبدئ ويعيد ويطيل ويسهب لشرح ما يريد شرحه كما فعل السيرافي وبين من يقصد إلى غايته بأسلوب غاية في الإيجاز والتركيز كما فعل الرماني .

إلا أن الأسلوبين جميعاً ؛ أسلوب الرماني وأسلوب السيرافي المسهب ، يتفقان في غلبة النزعة الجدلية عليهما وخضوعهما لأثر التفكير العقلي وإن كان أثر المنطق في أسلوب الرماني أوضح وأظهر .

---

(١) انظر ما سبق من وصفنا لشرح السيرافي . وانظر من ص ٢٢٠ ـ ٢٢١

(٢) انظر ما سبق من حديثنا عن مذهب السيرافي من خلال شرحه .

وينفرد كل من الشرحين بعد ذلك بميزة خاصة لا يشركه فيها الشرح الآخر . أما شرح السيرافي فميزته في عنايته بالشواهد ، إذ يقف السيرافي منها موقف الراوية الحافظ ، واللغوي البصير ، والباحث الناقد ، فهو يبحث عن سند الشاهد حتى تثبت لديه صحة نسبة البيت إلى قائله ، ثم ينظر في معنى ألفاظ البيت مفردة ومعناها مركبة مستعيناً بما قبل البيت وما بعده ليعرف معناه في ضوء السياق العام للكلام .. ثم يبحث بعد ذلك كله عما فيه من شاهد نحوي ليحكم بصحة الاستشهاد به أو بتركه وإسقاطه .. ولم تكن عند الرماني مثل هذه العناية بالشواهد وإنما كان يكتفي بإيرادها كما أوردها سيبويه دالاً على موطن الشاهد النحوي والحجة فيه .

وأما ما يمتاز به شرح الرماني فهو هذه النظرة العامة التي تظهر من خلاله والتي رأينا النحو فيها صناعة عقلية ذات عناصر محددة ، فإذا دخل فيها عنصر ليس منها كان على النحوي أن يعلل سبب دخوله .

الفصل الثالث

ثقافة الرماني وأثرها في شرحه

- ١ -

سعة ثقافة الرماني

امتاز المجتمع الإسلامي في القرن الرابع بانفتاحه الرائع على ثقافات العالم واستقباله لروافدها المختلفة التي أنتجتها قرائح الأمم السابقة . فكانت ثقافات مختلفة مصادرها متباينة في فنونها ، كما امتاز علماء ذلك المجتمع بالتجاوب مع ثقافة عصرهم ، تلك الواسعة العميقة ، إذ جهدوا في استيعابها وتمثلها حتى كان الواحد منهم موسوعة حية لثقافة عصره .

وكان المتكلمون من أبرز علماء القرن الرابع وأكثرهم نشاطاً في الحياة الفكرية ، فلقد كان عليهم عبء ثقيل هو عبء الملاءمة بين تراث ضخم منقول وعلوم عصرية مجلوبة . ولقد نجحوا فيما قصدوا إليه وأسهموا في هذا المجال بجهود رائعة .

وكانت طبيعة علم الكلام وما تعتمد عليه من عقل محيط وأسلوب إقناع جدلي تتطلب أن يكون المتكلم على قدر عظيم من الإحاطة بالعلوم والتعمّق فيها . ومن هنا كان المتكلمون من أكثر العلماء استخداماً للعلوم المختلفة ومزجاً بين فروعها .

وأبو الحسن الرماني من علماء القرن الرابع ، ومن شيوخ المعتزلة وأئمة الكلام ، ومن أكثر علماء عصره نشاطاً في التدريس والتأليف ، وقد رأينا مؤلفاته تتجاوز المئة ما بين نحو ولغة وقرآن وتفسير وفلسفة وكلام .. ولا بد أن تكون لهذه العلوم المختلفة التي

مهر فيهـا الرمـاني آثـارهـا فيما كتب وألف . ويسـاعـد على ذلـك أمران : أولهما أن علم الكلام ، ولا سيما كلام الرماني ، ليس علماً خاصاً بنفسه مستقلاً عن سائر علوم المتكلم ، ولكنه خاصة غلبت على صـاحبهـا وطبيعـة حكمت عقلـه وأسلوبـه . وثـانيهما أن لهـذه الثقافة العقلية صلة قويـة بعلم النحو الـذي نحن بصـدد الحـديث عنـه ، ومن السهل أن يكون النحو ، لذلك ميداناً خصباً لظهور آثار تلك الثقافة العقلية فيه .

ولقد كان من أبرز ما عرف عن الرماني أنه منطقي وأنه متكلم معتزلي وأنـه فقيـه ، فلنحاول أن نبحث إذاً عن آثار هذه العلوم في نحوه .

☆ ☆ ☆

ـ ٢ ـ

آثار منطقية وفلسفية

ذكرنا أن النزعة المنطقية كانت قـد غزت الفكر العربي وطبعت نتـاجـه بطـابعهـا منذ عصر مبكر[١] ، وأن أثر هذا العلم في ذلك النتاج كان أثراً بعيد المدى . وإذا كان أثر المنطق واضحاً في نتاج الفكر العربي عـامـة فلقـد كان أوضح وأعمق في بعض العلوم التي تحتاج بطبيعتها إلى أسس المنطق وتصنيفـه .. وكان علم النحو من هـذه العلوم التي ظهر فيها أثر المنطق بوضوح وجلاء .

لقد كانت صلة النحو بالمنطق صلة قديمـة وقويـة ، وكانت غلبـة المنطق في بحوث النحو تتفـاوت قوة وضعفـاً ، وظهوراً وخفـاء ، وفق طبيعـة العصر وعقليـة النحوي .. وكان المنطق أنفـذ مـا يكون أثراً وأوضح مـا يكون ظهوراً في القرن الرابـع الهجري ، إذ غلبت النزعة المنطقيـة في ذلـك القرن على كل نتـاج ، وسـادت في كل علم وفن .. وكان

---

(١) انظر ص ٢٥

المنطق واضح الأثر إذ ذاك في علم النحو ولا سيما ما وضعه النحاة الذين اتصلوا بالمنطق .

وليست بنا حاجة إلى الإسهاب في الحديث عن صلة النحو بالمنطق في عصر الرماني ، أو التدليل على وجود تلك الصلة قبل ذلك العصر ، فإن أمرها بات معروفاً حتى أصبح موضوع هذه الصلة في ذلك العصر من الموضوعات التي شغلت على الناس تفكيرهم ووسعت بينهم الخلاف ، وحسبنا أبو حيان التوحيدي المصوّر البارع لعصره شاهداً على اهتمام العلماء بأمر هذه الصلة ، صلة النحو بالمنطق ، وعقدهم المناظرات حولها ، فلقد ذكر لنا من تلك المناظرات مناظرة الفيلسوف أبي بشر متى بن يونس (ت ٣٢٨) مع النحوي أبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨)[١] ، ومحاورة أبي حيان التوحيدي (ت ٤٠٠) مع المنطقي أبي سليمان السجستاني (ت ٣٨٠) في « مقابسة ما بين المنطق والنحو من المناسبة »[٢] .

وأبو الحسن الرماني من علماء القرن الرابع . وممن عاش في تلك البيئة وعاصر تلك المناظرات ، بل لقد حضر بعضها ووعاها حتى رواها ، وكان إلى ذلك من أئمة الاعتزال والكلام والمنطق ، ومن أكثر العلماء احتفاء بهذه العلوم العقلية الجدلية وتأليفاً فيها . وإذا أضفنا إلى كل هذا ما شاع عن الرماني من أنه منطقي مغرق في المنطق ، وأنه مزج النحو بالمنطق ، فلا بد أن يكون نحوه بعد ذلك ابن بيئته وعصره المنطقي ، وابن طبيعته وعقيدته العقلية ، ولا بد أن نتوقع عنده نحواً كله منطق .. وأن نتصور بعد ذلك أن المنطق وصل بنحو الرماني إلى ما يؤدي إليه المنطق عادة من وضوح في الفكر وجلاء في العبارة ، وإلى ما يستلزمه أسلوبه من بناء النتائج على المقدمات ، وإثبات الرأي بالحجة القاطعة والبرهان الثابت حتى لا يمكن للسامع غير التسليم بما يسمع .

---

(١) هذه المناظرة مفصلة في المقابسات : ١٦٩ . وفي معجم الأدباء ١٩٠/٨

(٢) المقابسات : ٦٨

هذا ما نتوقعه وما نتصوره ، ولكن الحقيقة أن نحو الرماني لا يسعفنا بما توقعناه فيه ، ولا بما تصورناه عليه من وضوح في الفكر والعبارة .. وسنحاول فيما يلي أن نتبين آثار النزعة المنطقية في نحو الرماني .

أما ألفاظه وتراكيبه فكثيراً ما تطالعنا من بينها ألفاظ المنطقيين وتراكيبهم وحدودهم ، وذلك كما في حديثه ـ في شرح الكتاب ـ عن الخاص والعام ، وأخص الخاص ، وأعمّ العام ، وكما في تحديده للمبهم والمختص والجنس ، وللممكن والممتنع ، والممكن في نفسه ، والممكن على الحقيقة . وكما في مطلع كتاب (الحدود) من ذكر للقياس والبرهان والعلة والمقيّد والمطلق والقوة والعارض والمادة والخاصة والحادث والمستقيم والمحال .. وكما في تحديده للقوة بأنها « خاصة بما يعيّن المعنى » وللمطلق بأنه « هو المجرّد مما يعيّن المعنى » وللمحال بأنه « هو المتقلب بالتناقض الذي فيه » وللحادث بأنه « هو الموجود بعد أن لم يكن » .

وهكذا تطل من بين ألفاظ الرماني ، وتجريده لكثير من معاني النحو والمنطق ، وحدّه لكل من هذه المعاني ، نزعة منطقية واضحة حتى إننا لا نشك ـ ونحن نقرأ ما كتبه الرماني عن هذه المعاني في شرحه للكتاب أو في حدوده ـ أننا أمام منطقي يقسم ويحدّ .

وهذه أمثلة من كتابة الرماني النحوية نسوقها لما في روحها من دلالة على المنطق ، في اللفظ أو المعنى ، في الأسلوب أو الفكر .

قال : « الذي يجوز في صفة المبهم أن يوصف بالجنس ، لأنه إذا عرض فيه تنكير بطلت دلالته على الجنس ، فوصف به لتكمل دلالته بالبيان عن الجنس ، ولا يجوز أن يوصف بالجنس غير المبهم لأنه إذا عرض فيه تنكير لم تبطل دلالته على الجنس »[1] .

---

(١) الشرح : ٦١/١/٢

واستعان بالعقل في موضع آخر على تعليل حكم نحوي فقال : « وإنما جاز أن يكون التنوين علامة للنكرة في الأصوات المبنية لغلبته على النكرات في أكثر الأسماء ، فأكثر ما لا ينصرف في المعرفة ينون في النكرة والأجناس تنوّن في النكرة وتمتنع بالألف واللام في المعرفة .

ووجه آخر وهو أن التنوين لما عاقب الألف واللام معاقبة النقيضين دلَّ على خلاف ما تدل عليه الألف واللام . كما أن كل نقيض فهو دليل على خلاف معنى نقيضه . فلما دلَّ الألف واللام على المعرفة دلَّ نقيضه الذي هو التنوين على النكرة في هذه الأصوات المبنية »[1] .

وتحدث عن الإضافة المحضة والانفصال المحض وعن أمر هو الوسط بينهما فقال : « وما اللام المقحمة ؟ وهل هي الزائدة على تقدير الطرح ؟ ولم جاز أن تزاد على هذه الجهة ؟ وهل ذلك ليكون الاسم في حال بين المنفصل والمضاف ؟ وهل الإضافة المحضة بحق الأصل ، والانفصال المحض بحق الأصل ، والحال بين الإضافة المحضة والانفصال بحق الشبه للإضافة اللفظية ، إذ اللفظة على الإضافة المحضة ، والمعنى على الانفصال فكذلك هذا الباب »[2] .

ويبدو أن الرماني كان حريصاً كل الحرص على الدقة في تعيين المعاني وتحديد ما بينها من المراتب ، فهو يفصل مثلاً بين ما يستحق حكماً بحق الأصالة ، وما يستحق مثل هذا الحكم بحق الشبه بذلك الأصل ، وهو إذا بين مثل هذا الأمر فلا بد أن يبين الفرق في القوة والضعف بين الحكمين ، الحكم الذي قوي بحق الأصل ، والحكم الذي ضعف بحق شبه الأصل .

---

(١) الشرح : ٢٩٥/٢/٣ . وانظر باب التنوين وعلة دخوله في الكلام ، في (إيضاح علل النحو) للزجاجي : ٩٧

(٢) الشرح : ٨/١/٣

قال في باب المكان المختص الجاري مجرى المبهم : « الذي يجوز في المكان المختص الجاري مجرى المبهم أن يعرب بالإعراب الذي يكون للمبهم لأنه لما حصل فيه شبه المبهم الذي يقتضي أن يعامل معاملته حصل له الحكم بحق الشبه ، ولم يكن له بحق الأصل . فأصل الإعراب بالنصب للظرف من المكان المبهم ، فأما هذا المختص فليس (له) ذلك الإعراب بحق الأصل ولكن بحق شبه المبهم .

وهذه العلل متى لم تنزل هذا التنزيل بتوفية كل شيء حقه اضطرب الباب ولم يصح أن ينعقد بما يجري على اطراد ، ونوجبه أيضاً بحق الشبه الذي يقضي الحكم على الصحة . ولا نخلط هذا الباب بالباب الأول في العلة ، وإن انعقد في موجب العلة . ولا يجوز أن يقوى هذا المختص الجاري مجرى المبهم قوة المبهم ، لأنه محمول عليه بالشبه ، وكل محمول على غيره بالشبه فهو أضعف منه في موجب ذلك الشبه »[1] .

وقال في باب الاستثناء الذي تكون فيه إلاّ بمنزلة غير في الصفة : « ما الذي يجوز في الاستثناء الذي تكون فيه إلاّ بمنزلة غير ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم لا يجوز أن تكون بمنزلة غير حتى تجري على موصوف ؟ وهل ذلك لأنها مدخلة على باب الصفة بالشبه ، والوصف لـ (غير) بحق الأصل ولـ (إلاّ) بحق الشبه ، فلم تقو على أن تقوم مقام الموصوف وقويت غير على ذلك ؟ تقول : ما جاءني غير زيد ، فتكون غير قد قامت مقام الموصوف . ولا يجوز ما جاءني إلا زيد ، على أن (إلاّ) قامت مقام الموصوف ، ولكن على تفريغ العامل »[2] .

---

(١) انظر النماذج المحققة في الملحق .

(٢) انظر النماذج المحققة في الملحق .

وهـذا التفكير المنطقي هو الـذي يجعل الرمـاني حريصـاً على التفرقـة بين المراتب المتفاوتة ، وذلك كتفريقه بين مراتب الشبه المتـدرجـة مما لم يقرب من الشبـه إلى أعلى مراتب الأشبه . قال في باب الاستثنـاء المنقطع الـذي لا يحتمل المتصل : « ولم لا يجوز في هذا الاستثنـاء المنقطع حمل الثـاني على الأول ؟ وهل ذلـك لأنـه غيره ممـا لم يقرب من شبهه به حتى يكون في أعلى مراتب الأشبه ؟ »[1] .

ومثل ذلك تفريقه بين الظروف في قوله : « والظروف على ثلاثـة أوجـه : ظرف هـو أمكن في الاسم . وظرف هـو أمكن في جهـة الظرف . وظرف لا يتمكن في جهـة الاسم ، ولا الظرف . فالذي هو أمكن في الاسم هو المنقول إلى الظرف . كقولك : زيد قصدك ، تقل إلى معنى أمامك . والذي هو أمكن في الظرف هو المكان أو الزمان الـذي لم يخرج عن أصلـه إلى خـلافـه فيتمكن لهـذه الجهـة في الظرف . والـذي ليس بمتمكن في الظرف ولا الاسم هو المكان أو الزمـان الـذي قـد تضمن مـا ليس في أصلـه نحـو سحر في ظروف الزمان . وكذلك صبـاح ومسـاء .. بمعنى صبـاح يومـك ومسـاء ليلتـك . ونحو عنـدك ودونـك في ظروف المكان . فينبغي أن تحصل هـذه الأصول ليعمل عليهـا بعـد تمكنها في النفس »[2] .

ومثل ذلك أيضـاً تحـديـده للمبهم والمختص وتقسيمـه إلى ممكن في نفسـه متعـذر على العباد ، وممكن على الحقيقة متعذر على العباد ، ومتعذر في نفسه[3] .

وشبيه بـه أيضـاً تفريقـه بين (قوم) و (أحـد) حين قـال : « ولم جـاز في القوم ما جاز في أحد مع أن (أحداً) لأعمّ العام وليس كذلـك القوم[4] ؟ ثم قـال في الجواب : « وتقـول مـا أتـاني القـوم إلا عمرو ، ومـا فيهـا القـوم إلا زيـد ، وليس فيهـا القـوم إلا أخوك ، ومـا مررت بـالقوم إلا أخيـك . فيجوز في القوم مـا جـاز في أحـد . وقـد خـالف في ذلـك بعض النحـويين المتقـدمين فـذهب إلى أن القـوم يجري أمرهم في النفي

(١ و٢ و٣ و٤) كل ما ذكرناه هنا مقتبس من النماذج المحققة في الملحق .

مجرى الإيجاب ، وفرق بينهم وبين أحد بعلل ثلاث : فمنهم من اعتل في ذلك بأن أحداً على معنى أعمّ العام الذي لو ترك لكان النفي يدل عليه في قولك ما قام إلا زيد ، وليس كذلك القوم ، فألزمه سيبويه أن ينصب ﴿ مَافَعَلُوه إلاَّ قَلِيلاً مِنْهُم ﴾ على هذه العلة التي أوجبت عنده ما قدم القوم إلا زيداً . والعلة الثانية أنه يصح أن يبدل الاسم الذي ليس بجمع من الاسم الذي ليس بجمع في أحد ولا يصلح في القوم فألزمه على هذا سيبويه ألاّ يجوز ﴿ ولَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إلاَّ أنْفُسَهُم ﴾ لأن الشهداء جمع هو أعم ، والأنفس أخص بمنزلة الواحد من الكل . والعلة الثالثة أن النفي في القوم على حدّ الإيجاب ، على أصل ما يجب في النفي من قولك ، ضربت زيداً ، وما ضربت زيداً . فألزمه على هذا ألاّ يجيز ما قام أحد ، كما لا يجوز قام أحد .. »[1] .

وكثيراً ما يعلّل الرماني أحكام النحو بعلل منطقية ويعرضها عرضاً منطقياً كما في قوله : « ولا يجوز في الاستثناء من موجب البدل ، لأنه لو جاز البدل جاز تفريغ العامل لما بعد إلاّ ، وليس يجوز ذلك في الإيجاب لأنه يضمن الكلام بمدلول لا يدل عليه ، وليس كذلك النفي لأنه يدل إذا أطلق على أعمّ العام ، وليس يعارض هذا أن الإيجاب إذا أطلق يدل على أخصّ الخاص ، لأن أخصّ الخاص لا يستثنى منه شيء نحو زيد وعمرو . مع أن أخص الخاص ينقسم قسمة تبطل دلالة الفعل عليه حتى يكون مستغنى عنه ، وليس كذلك أحد ، لأن الفعل المنفي إذا أطلق في الاستثناء دلّ عليه دلالة توجب أنه مستغنى عن ذكره ، وليس في الإيجاب مثل هذا »[2] . وقوله : « ولا يجوز تقديم الاستثناء في أول الكلام لأنه تقييد لما قبله ، ولا يصح التقييد لما لم يوجد . ولا يعارض هذا تقديمه على المستثنى منه لأن المستثنى منه إذا كان يجوز تركه لدلالة الكلام عليه فتأخيره أجوز . وقد صار الكلام الذي يدل على المستثنى منه بمنزلة ذكره في التقديم . وتقول ما فيها إلا أباك أحد ، وما لي إلا أباك صديق ، فينصب

(١ و٢) انظر النماذج المحققة في الملحق .

الاستثناء المقدم على طريقة الموجب . ولا يجوز البدل لأنه تابع يحتذى فيه على مثال المقدم . ولا يجوز أن يكون الوجه الرفع على جعل أحد بدلاً منه لأن في ذلك استثناء الأعم من الأخص . وفي هذا قلب ما يجب أن يكون عليه ، إذ أحد أعم فلا يصح ما مررت إلا بزيد أحد على هذا الوجه . وجاز الوجه الضعيف في التأخير لأنه قد بطل سبب الضعف وهو ما يقتضي الاتباع »[1] .

ويظهر اهتمام الرماني ـ في مجال النحو ـ بالعامل من جهة[2] وبالمعاني المنطقية من جهة ثانية ، في كتابه (الحدود) حين يحدّ معاني الأسماء التي يحتاج إليها في النحو فيقول :

« باب الحد لمعاني الأسماء التي يحتاج إليها في النحو وهي : القياس . والبرهان ، والبيان . والحكم . والعلة . والاسم . والفعل . والحرف . والإعراب . والبناء . والتغيير . والتصريف . والغرض . والسبب . والمعرفة . والنكرة . والمفرد . والجملة . والتثنية . والجمع . والمرفوع . والمنصوب . والمجرور . والتوابع . والصفة . والبدل . والنسق . والحال . والتمييز . والإضافة . والمصدر . والاشتقاق . والمظهر . والمضمر . والفائدة . والعامل . والحذف . والذكر . والمركب . والمقيد . (والمطلق) . والاستثناء . والحقيقة . والمجاز . والجنس . والنوع . والقوة . والضعف . والتخفيف . والترخيم . والمقصور . والممدود . والمذكر . والمؤنث . والنظير . والنقيض . والتقدير . والتحقيق . والأصل . والفرع . والمطرد . والنادر . والخبر . والاستفهام . والجزاء . والجواب . والمستقيم . والمحال . والعارض . واللازم . والضرورة . والمعنى . واللفظ . والكلام . والعرض . والداعي . والصارف . والاستعارة . والحقيقة . والمادة . والمرتبة . والمناسبة . والخاصة . والغنيّ . والمحتاج . والعظيم . والحقير . والحادث . وثم حدود باب الموصولات » .

---

(١) سيمر بنا ذلك في مبحث نظرة الرماني العامة إلى النحو .

(٢) من النماذج المحققة في الملحق .

ويأخذ الرماني بعد ذلك بحدّ كل من هذه المعاني التي سماها وعددها وزعم أن النحو محتاج إليها . وإذا كان ذلك كما زعم فإن هذه المعاني ليست كلها بالمعاني النحوية المحضة كما كان الرماني نفسه يريد حين علل دخول تفسير الغريب في النحو ووقف يدفع عن عناصر صناعة النحو لئلا يدخل فيها ما كان من صناعة غيرها . وإنما كانت منها معان منطقية أوضحها الرماني حين ذكر حدودها كالقوة التي حدها بقوله : « إنها خاصة يمكن بها ما لا يمكن بنقيض صفتها » وكالغني الذي « هو المختص بما وجوده وعدمه بمنزلة في انتفاء صفة النقص .. » . وغير ذلك من المعاني .

ولا بد من الإشارة إلى أن أكثر هذه الأسماء كانت معروفة قبل الرماني واستعملها سيبويه نفسه في الكتاب كالقياس والعلة والاسم والفعل والحرف والإعراب والبناء والمعرفة والنكرة وكثير غيرها .. إلا أن تنبه الرماني إلى تجريد هذه المعاني وضبط حدودها عمل يدل على اتجاه منطقي واضح . وغير خاف بعد ذلك أن القياس في النحو عملية عقلية يظهر فيها أثر المنطق ولذلك فقد كنا ننتظر أن يكون القياس عند الرماني أكثر عمقاً ودقة ومنطقية مما هو عند غيره ، ولكن الحقيقة أن القياس عنده لا يختلف عما هو عند سيبويه ، وإن كانت للرماني به عناية ملحوظة ، إذ يتخذ منه أساساً يطرد الباب عليه ويعيد به كل فرع إلى أصله .

والمعروف أن من شأن المنطق أن يزيد الأمر وضوحاً ، ونحن لا نخالف الحق إذا قلنا إن بعض نصوص الشرح كانت أكثر تعقيداً من الكتاب نفسه . ولعل هذا النص الذي نسوقه من كلام الرماني في تعليل قصر تفريغ العامل على النفي دون الإيجاب يؤيد هذه الحقيقة التي ذكرنا .

قال الرماني : « ولم كان الإيجاب أحق بالتسليط على العمل ؟ وهل ذلك لأنه لا يصح فيه تفريغ العامل كما يصح في النفي ؟ ولم ذلك[1] ؟ ثم قال في الجواب :

(١) النماذج المحققة في الملحق .

« وإنما كان الإيجاب أحق بالتسليط على العمل لأنه لا يصح فيه أعم العام ، وإنما تصح فيه الوسائط ، وهي على معان كثيرة إذا تركت لم يدل الفعل على شيء منها . فأما النفي فيصح فيه أعم العام ، وهو معنى واحد يدل الفعل المنفي عليه ، ولا يعارض هذا أخص الخاص في الإيجاب ، لأن أخص الخاص لا يستثنى منه وإنما كانت إلا للتعدية في سار القوم إلا زيداً ، لأنك لوقلت : سار القوم زيداً ، لم يكن له معنى ، كما لوقلت : مررت زيداً ، لم يكن له معنى ، فإذا قلت : مررت بزيد ، صار له معنى ، فكذلك إذا قلت : سار القوم إلا زيداً ، صار له معنى »[(١)] . وقد كان في وسع الرماني أن يُفهم هذا المعنى بأوضح من هذا الأسلوب ، بل إن ما ذكره هنا شرحاً ليحتاج إلى الشرح والتوضيح . وشبيه بهذا قوله في باب المعتل الثلاثي بغير زيادة[(٢)] « الذي يجوز في المعتل الثلاثي بغير زيادة إجراؤه على الإعلال في الاسم بأن يكون على زنة الفعل له شبه من غير التباس ، وما خرج عن زنة الفعل فليس كذلك .

وأما ما كان على زنة الفعل بزيادة الفعل فله شبه بالفعل مع التباس به لأن زيادة الفعل تجذب[(٣)] إلى الفعل ، وليس كذلك الزنة المشتركة بين الاسم والفعل ، والشبه لا يوجب التباساً إلا بأن يصحبه أمر آخر فيلتبس لأجله إذ كان لوحضر ديناران كان كل واحد منهما مثل الآخر لا يغادر عنه شيئاً بل يلتبس أحدهما بالآخر حتى يتوهم أن هذا هو ذاك ، ولو غاب أحدهما وحضر الآخر لوقع الالتباس حتى كأن[(٤)] هذا هو ذاك . فلما اطرد الثلاثي بغير زيادة في الاسم والفعل زال الالتباس وبقي الشبه فوجب الإعلال لأجل الشبه ، ولما كانت زيادة الفعل تجذب إلى الفعل مع الزنة وقع الالتباس حينئذٍ واحتيج إلى الفرق . وإنما جاز إعلال الاسم لشبه الفعل بالزنة ، ولم يجز تصحيح

(١) من النصّ المحقق في الملحق .

(٢) هو في الكتاب ٣٦٨/٢

(٣) في الأصل : تحدث .

(٤) في الأصل : حتى أن .

الفعل لشبـه الاسم بـالزنـة ، لأن الحمـل على أحـد الشبهين يكسب خفـة وليس كـذلـك الآخر . والذي يعل من الثلاثي بغير زيـادة هو الاسم الـذي يكون على زنـة الفعل وهو على ثلاثـة أقسـام : فَعَلَ وفَعُل وفَعِـل ، ويصـحّ مـا عـدا ذلـك »[1] . ولعـل مثـل هـذا الأسلوب الذي سلكه الرماني للتعبير عن معاني النحو هو الذي جعل الناس يصدون عن نحوه ، ويعرضون عن روايته ، كما دعـا الفـارسي إلى أن ينكر عليـه نحوه بعـامـة ، وأن يقول قولته المشهورة فيه .

ولا شك أن بناء البحث النحوي على هذه الصورة التي جاء عليها عنـد الرمـاني هو الذي أشاع عنه أمر اشتهاره بالمنطق وإغراقه فيه . وإذا كان الناس قـد أعرضوا عن نحو الرماني وكان النحاة أول من صدّ عنه وطعن فيه فلأنه ـ في رأيهم ـ كان حرياً أن يكون واضح الأسلوب كغيره من النحاة ، وأن يكون شرحه للكتاب غاية في البيان والوضوح فكراً وعرضاً ، على حين أنه كان في كثير من نصوصه شرحاً محتاجاً إلى الشرح لأنـه أكثر تعقيداً من الكتاب نفسه .

وليس الذين وصفوا الرماني بالمنطقي ببعيدين عن الحق ، فلقد رأوه كثير التأليف في المنطق وما إليه ، من جهـة ، كما رأوه من جهـة ثـانيـة يعنى بعنـايـة المنطقيين بوضع الحـدود ، وتجريـد المعـاني ، ويلجـأ إلى أسـاليبهم في صيـاغـة السؤال والجواب وتفريـع الأسئلة وتوليدها .

بل لعلهم وصفوه بالمنطقي لأنهم لاحظوا قبل ذلك كلـه ، قبل منطقيـة الجزئيـات من ألفاظ وتراكيب وحدود .. لاحظوا المنطق في نظام البحث النحوي عنده بعـامـة . وذلك أن الرماني كان يضع للباب أصلاً عاماً ، وحكماً عاماً ، أما الأصل العام فهو المعنى الـذي ينعقـد البـاب عليـه ، وأمـا الحكم فهو مـا يجوز ممـا لا يجوز في نطـاق ذلـك المعنى العام .. ثم ينتقل بعد ذلك إلى جزئيات الباب أو مسائله الفرعية مبيناً وجه القياس في

(١) الشرح ٩٩/٥

كل منهـا ومـوضحـاً كيف يعـود الفرع إلى الأصـل أو كيف ينطبـق حكم الأصـل على الفرع . ولسنا نعرف بين النحاة من استوعب النحو بتحليل مسائله الجزئيـة ، ووضعـه في هذا القالب المنطقي غير الرماني .

و يبدو أن الرماني كان يحاول أن يستفيد من ثقافتـه الواسعـة وأن يـداخل فيما بين فروعها . فيتكئ في بحثـه النحوي مثلاً على مـا يعرفـه من علوم أخرى كالمنطق والنفس والكلام .. فكما استعـان بـالمنطق في بحثـه النحوي الـذي رأى فيـه صنـاعـة قـائمـة على القيـاس ، وكما حـاول أن يكون نحوه في الشرح ذا منهج منطقي ، فيكون لـه مـوضـوع واضح وغرض معيّن وخطة محكمة موحدة ، و يكون له بعـد ذلـك تسلسل منطقي سليم من فرض و برهـان ومـا بينهما من نقـاش وتعليـل وقيـاس ، كـذلـك حـاول أن يستثمر معرفته بالنفس ـ ومعرفة النفس في ذلك العصر ضرب من الفلسفة ـ كما في قوله في بـاب المبتدأ الذي يحذف و يبقى الخبر ، إذ قال : « ولم لا يجوز حـذف المبتـدأ لـدليل لا يكون حـاضراً للمخـاطب[1] يغني عنـه ؟ ومـا الـدليـل المغني عن ذكر المبتـدأ ؟ وهـل ينقسم بانقسام الحواس الخمس ؟ ومن أيّ وجه دلت الحاسة عليه ؟ وهل ذلـك من جهـة إدراك خاصته لا من جهة إدراك نفسه ؟ وما في رؤ ية شخص من بعيد ما يدل على أنه زيد ؟ وهل ذلك لخاصة له في طوله وصحته ولبسته ونحو ذلـك من شمائلـه . وإن لم ير وجهـه فعلم ضرورة أنه زيد إذ طريق الدلالة خلاف طريق الضرورة ؟ وما الفرق بين إيجـاب الحاسة بعلم الشيء ضرورة وبين إيجاب الحاسة بعلم (الحاسة)[2] بالـدلالـة ؟ وهل ذلـك أنه إذا كان الذي يحس هو الذي يعلم وقع العلم باضطرار ، وإذا كان الـذي يحس إنما هو خاصة للذي يعلم ، (هي في غيره)[3] ، وقع العلم بـه من جهـة دلالتهـا عليـه ، كالـذي ذكرنا من رؤ ية شخصه لا رؤ ية وجهه ، فإذا رئي الوجه فـالعلم بـه ضرورة ، وإذا رئي

---

(١) في الأصل : للمخاطب الذي يغني عنه .

(٢) هكذا في الأصل والصواب بعلم الشيء .

(٣) هكذا في الأصل ولعل الصواب هي غيره .

الشخص من بعيد بالذي يختصه صار علامة عليه ، وكان العلم به ، فهذا الدليل عليه . وكذلك الطرف المعلم بعلامة ، إذا رئيت العلامة دلت على ما فيه فعلم ما فيه بدلالتها ، وإذا رئي ما فيه علم ما فيه ضرورة ... »[1] .

بل إن الرماني ليفرد في (شرح الكتاب) باباً خاصاً بخصال النفس عنوانه : (باب مصدر الخصال التي تكون في النفس)[2] . ويقول في هذا الباب : « وأخلاق النفس هي الخصال التي تستمر عليها النفس وهي على خمسة أقسام : الأول : الحسن والقبح . والثاني : الكبر والصغر . والثالث : الشجاعة والجبن . والرابع : الكرم واللؤم . والخامس : العقل والحمق . والقياس في جميعها أن يجري (على)[3] فعُل يفعُل ، لأنه ليس من المعاني التي تتعدى . وتجري الصفة على فعيل . والمصدر على فعل وفَعَالَة »[4] .

وهو لا يترك مناسبة تمر دون الإشارة إلى هذه الخصال ، فقد قال في الباب السابق أيضاً : « وتجري الشجاعة والجبن والقوة والضعف على طريقة الحسن والقبح لأنها من أخلاق النفس التي تستمر كاستمرار الطبع في الشيء »[5] .

وقال في موضع آخر : « .. وجرى فيما كان من العقل وضده مجرى الحسن والقبح لأنه من أخلاق النفس »[6] . وقال في باب مصدر الفعل المعتل اللام : « وتقول بهو

(١) الشرح ١٤٠/٢/١

(٢) الشرح ٢١٥/٢/٤

(٣) زيادة ليست في الأصل .

(٤) الشرح ٢١٥/٢/٤

(٥) الشرح ٢١٢/٢/٤ . وما دام الرماني قد ذكر الحسن والقبح بين خصال النفس فلا شك أنه يريد بها طبائع الذات من باطنة وظاهرة . وهو ما عبَّروا عنه بالطبائع والغرائز .

(٦) الشرح ٢١٤/٢/٤

يبهو بهاء ، وهو بَهِيّ كجمل يجمل جمالاً وهو جميل ، على القياس في أخلاق النفس ، إذ هو من الخصال التي تستمر عليها النفس »[1] .

☆ ☆ ☆

- ٣ -

آثار اعتزالية كلامية

وأما الاعتزال فعلى الرغم من أن الرماني كانت له في ميدانه شهرة واسعة ، فإن أثره في نحوه كان أثراً ضئيلاً ، بل نحن نستطيع أن نقول منذ الآن إن كون الرماني معتزلياً لم يضف إلى نحوه خصائص جديدة تميزه من سائر النحويين البصريين .

ويعود أمر الصلة بين النحو والاعتزال إلى العقل وعمله في كل من الميدانين فكما كان العقل عند المعتزلة آلة الدفاع عن العقيدة ، كذلك كان عند النحاة آلة تقعيد الأحكام النحوية التي وصلوا إليها باستقراء كلام العرب . وقد كان النحو والاعتزال متجاورين في عقول الكثيرين من العلماء ، حتى بلغ بعض هؤلاء مرتبة الإمامة في العلمين جميعاً ، وكان منهم أمثال السيرافي والفارسي وابن جني والزمخشري .. وقد لاحظ العلماء كثرة المعتزلة بين النحويين حتى أفردوا تراجمهم بكتب خاصة[2] .

وكان الرماني ممن برعوا في النحو وتقدموا في الاعتزال ، بل كان من الأئمة في العلمين . وكان من أكثر من عرفنا من النحاة عناية بالاعتزال وتأليفاً فيه حتى إن كتبه في النحو لا تبلغ نصف ما ألف في الاعتزال وما يتصل به . ولعلنا ـ لو هيئت لنا دراسة نحاة المعتزلة ـ نستطيع أن نجد في نحوهم جميعاً بعض ما يشتركون به فيا بينهم ، وما يمتازون به من غيرهم ، فلقد كان الاعتزال عقيدة عقلية تطبع صاحبها بكثير من

---

(١) الشرح ٢٢٤/٢/٤

(٢) انظر ترجمة أبي الحسن البوراني النحوي المعتزلي في معجم الأدباء ٩٣/٨ ، وبغية الوعاة : ٢٣١

الصفات . وقد كان من أبرز خصائص الاعتزال أنه يعتمد العقل للوصول إلى الحقيقة ، لأن العقل - في منهج البحث الاعتزالي - هو وحده وسيلة الإدراك . وكان من خصائصه أيضاً أنه يتيح لصاحبه التمتع بقدر كاف من الحرية الفكرية يظهر في طبيعة الموضوعات التي يعالجها كما يظهر في أسلوب حواره ومناقشته . كما كان من خصائصه أخيراً أنه يحمل صاحبه مسؤولية عمله لأنه هو الذي خلقه ولا ينبغي له أن يفر من تبعته أو أن يلقي بها على الأقدار .

هذه هي آثار الاعتزال بعامة ، وأما في نحو الرماني فنحن لا نطمع أن نراها عميقة ولا واضحة وإن كانت ليست بمعدومة فيه .

أما اعتماد العقل فقد رأيناه عند الرماني في كل خطوة من خطواته ، لقد كان ترتيبه للشرح في جملته ، وترتيبه للباب الواحد في تتابع فقراته من غرض إلى مسائل إلى جواب .. ترتيباً عقلياً محكماً ، وكذلك كان أسلوبه في أسئلته ومناقشاته أسلوباً يعتمد العقل والمنطق ، وكانت أحكامه واستدلالاته مستندة إلى القياس . وإن كان لم يأت في ذلك بشيء جديد يزيد على ما عرفناه عند سائر القياسيين من النحاة .

ولعل أبرز ما يظهر لنا قدرة الرماني العقلية الجدلية طريقته التي اتبعها في شرحه للكتاب ، تلك التي اتخذت من كل صغيرة في الكتاب قضية تبني عليها أسئلة عديدة .. ثم لا تزال هذه الأسئلة تتسلسل متفرعة ومتوالية حتى تأتي الأجوبة عنها فيما بعد فإذا هي في جملتها شرح لكل ما يحوك في الصدر من أسئلة حول قضايا الكتاب .

وأما حرية الفكر فتظهر في نحو الرماني حين يتناول المسألة النحوية فيعرض آراء النحاة فيها ويناقش كلاً من هذه الآراء لا فرق عنده بين أصحابها فيقوّي ما يؤديه إليه عقله وقياسه ، ويرفض ما ضعفاه عنده ، أيّاً كان صاحبه ، ولذلك كنا نراه يرد مرة أقوال المبرد أو يضعفها . على حين هو في مرة ثانية ينتصر له أو لابن السراج على سيبويه مبيناً أن القياس إلى جانبهما من دونه . ولعل هذه الحرية الفكرية هي التي

دفعت بالرماني إلى اتخاذ منهجه الفريد في شرحه للكتاب ، ذلك المنهج المعقد الذي لم نألفه عند غيره ، ولم نر أحداً سلكه من قبله . وهي التي سمحت له أيضاً أن يوسع على نفسه فيستعين في النحو بكثير من فروع ثقافته المتعددة كعلوم المنطق والنفس والكلام .

وإذا كانت للرماني بعد ذلك حرية في مناقشة النحويين واتخاذ موقف القاضي بينهم فقد تكون هذه الحرية راجعة إلى إيمانه بعقله وثقته بعلمه ، كما تكون راجعة أيضاً إلى طبيعة العصر الذي عاش فيه وما تمتع النحاة البغداديون فيه من حرية الاختيار من المذاهب المختلفة والحكم على أصحابها .

على أن تأثر الرماني بالاعتزال كان غالباً على أسلوبه حتى إنه سبقت على لسانه بعض تعبيراتهم كما في قوله : « هو مني فرسخان ، وهو مني عدوة الفرس ، ودعوة الرجل ، وهو مني يومان ، وهو مني فوت اليد ، بالرفع في جميع ذلك على تقدير أن الثاني هو الأول ، وهو يجري مجرى القرب والبعد لأنها منزلة بين المنزلتين من القرب والبعد فدخلت في حكمها من هذه الجهة ، إلا أن الرفع دخل للمبالغة ، إذا جعل الثاني هو الأول قيل : هو مني فوت اليد ، فكأنه يقول ذلك على التحقيق . ولو نصبه على الظرف لكان على التقريب ، لأن العمل يقع في بعض المكان ، فيكون عملاً في المكان . فهو بالرفع تحقيق وبالنصب تقريب[1] » وكما في حدّه للعلة الوضعية التي يجب بها الحكم بجعل جاعل ، والعلة الضرورية التي يجب بها الحكم من غير جعل جاعل .

فالرماني إذاً لم يكن ـ في نحوه ـ نحوياً فقط وإنما كان عالماً ذا ثقافة متنوعة ، وكان يداخل فيما بين فروع ثقافته ويحاول أن يستفيد في كل منها كما حاول أن يفيد في نحوه من ثقافته في المنطق والنفس والكلام .. وكما تأثر فيه بعقيدته الاعتزالية وما طبعته

---

(١) انظر النماذج المحققة في الملحق .

عليه من حرية في الفكر واعتداد بالعقل . وواضح أن طبيعة البحث العقلي الحرّ طبيعة لازمة في ميدان النحو والاعتزال .

ولم يكن الرماني بدعاً في اتساع ثقافته وتنوعها فقد كان أكثر علماء عصره كذلك ، وكان بين معاصري الرماني من النحاة من كان مثله أيضاً في تناوله للعلوم وتقدمه فيها ، ولكنه لم يكن بينهم من كان مثله في النحو خاصة لأنه لم يخلط أحد منهم بين النحو وغيره .. نعم لقد كان بعضهم نحوياً ومتكلماً وفقيهاً ومعتزلياً .. ولكنه لم يكن - في نحوه - كل هؤلاء جميعاً ، ولم يتأثر نحوه بثقافته إلى هذه الدرجة التي تأثر بها نحو الرماني وفكره فلقد تعقدت عنده (الصناعة) حتى بات غريباً بين زملائه وأهل صناعته . ولا شك أن ثقافته الكلامية الواسعة هي التي أدت به إلى هذا المزج بين العلوم ، فقد كان علماء الكلام عامة من أكبر عوامل المزج بين العلوم المختلفة لتنوع ثقافاتهم ، وسعة اطلاعهم ، وإذا كان للمنطق في نحو الرماني أثر ، وللكلام والاعتزال فيه أثر ، فكذلك لا نعدم فيه أثراً من آثار الفقه ، فلقد كان الرماني فقيهاً وعرف بالفقه والتأليف فيه كما عرف بالمنطق والكلام . ولعل أبرز آثار الفقه في نحو الرماني يظهر في أسلوبه القائم على تفريع المسألة الواحدة إلى مسائل متعددة مع ملاحظة إعادة هذه المسائل في كل مناسبة إلى الأصل العام الذي تفرعت منه شأنه في ذلك شأن الفقهاء في بيان حكم الأصل ثم تفريع الأصل إلى فروع وتطبيق حكمه عليها لرجوعها إليه .

ولعل هذا المزج بين علوم الرماني كان مما ميزه من سائر زملائه وجعله نسيج وحده بينهم حتى غدوا ينكرون عليه علمه على ما نقل إلينا البديهي حين قال : « راجعت العلماء في أمره ، فقال المتكلمون : ليس فنه في الكلام فننا . وقال النحويون : ليس شأنه في النحو شأننا . وقال المنطقيون : ليس ما يزعم أنه منطق منطقاً عندنا . وقد خفي أمره على عامة من ترى »[(١)] .

---

(١) البصائر والذخائر : ١٤٠

وإذاً فقد كان عند الرماني « كلام » وكان عنده « نحو » وكان عنده « منطق » ولكن ليس على ماعرف الناس من أمر هذه العلوم . ولعل أمر الرماني فيها كان على ما عرفناه من أمره في علم النحو ، لم يأت في المادة بجديد ولكنه حاول تجديد الشكل فتفرّد بالعرض وبدا غريباً بين أهل الصنعة . ولا شك أن هذه الغرابة وما صاحبها من صعوبة وتعقيد هي التي أنأت النحاة عن الرماني ، وأنطقت الفارسي بلسانهم فقال : « إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما تقوله فليس معه منه شيء »(١) . ولا شك أيضاً أن هذه الطريقة التي عرض الرماني بها مسائل النحو وصاغ بها أحكامه بما فيها من مساندة بين العلوم وتعقيد في الأسلوب ، هي التي جفلت الناس عنه ، وجعلتهم يتخذون منه مثالاً للعلماء الذين لا يفهم كلامهم حين صنفوا نحاة عصره فقالوا : « النحويون في زماننا ثلاثة : فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئاً . ومنهم من نفهم بعض كلامه . ومنهم من نفهم جميع كلامه . فأما من لا نفهم من كلامه شيئاً فأبو الحسن الرماني . وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي الفارسي . وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي »(٢) .

فالرماني إذاً كان أنموذجاً فريداً في عصره بين النحويين ، وكان من أكثرهم إغراقاً في المنطق ، إلا أن هذا لا يعني أن نتخذ من الرماني دليلاً على تأثر النحو العربي بالنحو اليوناني كما يريد المروّجون لهذا التأثر . فالحق أنه إذا كان الرماني يمزج النحو بالمنطق ، أو يحاول أن يستخدم كل جوانب ثقافته ، ومنها المنطق ، في النحو فيسلك فيه مسلك المناطقة بناءً وتقسيماً وتعليلاً فإن هذا لا يعدو أن يكون أثراً من آثار سلطان المنطق الذي كان سائداً في عصره . وإذا كان نتاج الفكر الأعجمي قد ترجم إلى العربية منذ عصر مبكر وكان معروفاً لدى جمهرة المثقفين في القرن الرابع ، فليس غريباً أن يتناوله المسلمون وأن يستخدموا ما وصل إليهم منه في كل ما يعالجونه من ضروب العلم كما

---

(١) نزهة الألبا : ٣٧٩

(٢) نزهة الألبا : ٣٧٩ ، ومعجم الأدباء ١٤/٧٥

استخدموا المنطق بعامة والقياس منه بخاصة . فأفاد منه الفقهاء في بناء أحكامهم ، والمتكلمون في براهينهم والنحويون في تقسيماتهم وتعليلاتهم .

ولقد كان أولئك النحويون متفاوتين في استخدام المنطق وتأثرهم به ، كما كانوا مختلفين في طريقة استخدامهم لمناهجه وأساليبه . وكان صاحبنا الرماني من النحاة الذين ثقفوا المنطق ، فحاول ـ كما رأينا ـ أن يستخدمه في نحوه ويعتمد عليه ، كما حاول أن تكون له في ذلك طريقة خاصة ومذهب فريد .

البابُ الثالث

في

نحو الرماني

(دراسة وتحليل)

الفصل الأول : أصول النحو عند الرماني

١ ـ نظرة الرماني العامة إلى النحو .

٢ ـ القياس والسماع .

٣ ـ الإجماع .

الفصل الثاني : بين الرماني وسيبويه

١ ـ مع سيبويه .

٢ ـ مدى استضاءة الرماني بآراء السابقين في مخالفته لسيبويه .

٣ ـ تفرّد الرماني بمخالفة سيبويه .

الفصل الثالث : الرماني بين المدرستين البصرية والكوفية .

١ ـ مع البصرة .

٢ ـ مع الكوفة .

٣ ـ بغداديته .

٤ ـ آراء نحوية متفرِّقة .

النحو عند الرماني

« ولا تنظر إلى ظـاهر الإعراب وتغفل المعنى الـذي يقع عليه الإعراب ، لتكون قد ميَّزت ، فيما تجيزه أو تمتنع منه ، صواب الكلام من خطئه ، فإن صناعة النحو مبنية على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح » .

(الرماني)

الفصل الأول

أصول النحو عند الرماني

- ١ -

نظرة عامة

جرى الرماني على تسمية النحو بالصناعة ، وجعل لهذه الصناعة عناصرها الخاصة بها . وتسمية النحو ، أو غيره من العلوم ، بالصناعة أمر شاع لدى القدماء ، واصطلاح جروا عليه وفهموا منه ما نفهمه نحن اليوم من كلمة (فن) ، ولقد كثر استعمالهم له حتى كانوا يسمون التأليف صنعة . ولا يكتفي الرماني بتسمية النحو صناعة بل هو يعدها مع ذلك صناعة مستقلة بنفسها لا ينبغي أن يخالطها شيء غريب عنها ، وهو إذا وجد في (الكتاب) ما بدا له أنه غريب عن صناعة النحو بادر إلى تكلف الاعتذار منه كما في باب الظروف التي تحتاج إلى تفسير حيث قال : « لِمَ أدخل - أي سيبويه - في هذا الباب تفسير الغريب وليس من صناعة النحو ؟ » ، ثم أجاب عن ذلك بقوله : « وإنما أدخل في هذا الباب تفسير الغريب للحاجة إليه في كشف الوجه الذي يقع عليه الإعراب فجرى على طريق التتبع للغرض ، فهكذا يصلح أن يدخل في الصناعة ما كان من صناعة غيرها لمثل هذه العلة على هذا الوجه »[1] ، ومثل ذلك قول الرماني أيضاً عند تعرضه لتفسير سيبويه لكلمتي لبيك وسعديك إذ قال : « إنما فسّر سيبويه معنى لبيك وسعديك في باب من أبواب النحو ليكشف وجه إعرابه ، إذ كان لا يظهر

(١) الشرح : ٣٩/١/٢

إلا بظهور معناه . ولولا ذلك لم يصلح تفسير الغريب في أبواب النحو لأنه تخليط بإدخال صناعة في صناعة غيرها »[1] .

وكشف الإعراب عن المعنى جانب مهم من جوانب هذه الصناعة عند الرماني إذ ليس يجوز للنحوي عنده أن يغفل جانب المعنى ويهتم بظاهر الإعراب لأن معاني النحو ليست علاقات ظاهرية بين الألفاظ وإنما هي دلائل تعيّن الوظائف المعنوية للألفاظ في سياق الكلام . ويلح الرمانيّ على ضرورة رعاية المعنى فيقول : « ولا تنظر إلى ظاهر الإعراب وتغفل المعنى الذي يقع عليه الإعراب لتكون قد ميزت فيما تجيزه أو تمتنع منه ، صواب الكلام من خطئه ، فإن صناعة النحو مبنية على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح »[2] ، وهذا قول على إيجازه جامع واضح ، يرى قائله أن النحو صناعة ، وأن غاية هذه الصناعة هي تمييز صواب الكلام من خطئه ، وأن الأساس الذي نميز به الصواب من الخطأ إنما هو كلام العرب ، وإن طريقتنا في هذا التمييز أو أداتنا في هذه الصناعة إنما هي القياس الصحيح على كلام العرب . فالنحو في نظر الرماني إذاً هو صناعة غرضها تمييز الصواب من الخطأ في الكلام وأداتها القياس الصحيح على كلام العرب .

ويؤكد الرماني هذا المعنى في كتاب الحدود ، حيث يقول : « الغرض مقصد يظهر فيه وجه الحاجة إليه والمنفعة به ، وله أسباب تطلب من أجله فالغرض في النحو تبين صواب الكلام من خطئه على مذهب العرب بطريق القياس » .

وقول الرماني : « ولا تنظر إلى ظاهر الإعراب وتغفل المعنى الذي يقع عليه الإعراب » ربط للإعراب بوظيفته الأصلية في إيضاح المعنى . وكثيراً ما تناول الرماني مسألة اختلاف المعنى باختلاف الإعراب كما هو واضح في حديثه عن ليس ولا يكون في

---

(١) الشرح : ٤/١/٢

(٢) الشرح : ١٥/١/٢

الاستثنـــاء إذ يقـول : « والاسم مضمر في ليس ولا يكـون ، ولا يجـوز أن يظهر المضمر للاستغناء عنـه لأنـه لا يكون إلا على معنى واحـد وهو بعضهم . وليس كـذلـك الإضمار فيهما في غير هذا الموضع لأنه يكون بحسب ما تقدم به الذكر من المعاني المختلفة »[١] . وكما في حده لعـامل الإعراب إذ يقول فيـه : « عـامل الإعراب هو موجب التغيير في الكلمـة على طريق المعـاقبـة لاختـلاف المعنى » بـل إن الرمـاني يبيّن أن الإعراب تبـع للمعنى ، لا يستقيم إلا بعد فهمه فيقول : « وتقول : مررت برجل حسن أبوه . فله ثلاثة أوجه : **الأول أن يكون حسن اسماً علمـاً ، فلا يجوز فيـه إلاّ الرفع بـإجمـاع . والثـاني أن يكون صفـة غـالبـة فيجوز فيـه الرفع والجر ، والرفع أقوى . والثـالث أن يكون صفـة محضـة ، فيكـون الوجه فيه الجر[٢] . فالأحكام في هذه الأوجه الثلاثة مختلفة على ما بيَّنت لك . وهذا يبصّرك أن الإعراب لا يستقيم إلا بعد فهم المعنى حتى يجري على حقه والوجه الذي هو له »[٣] .**

ومن الأفكار البارزة التي سادت في نحو الرماني وانتظمت (صناعته) فكرة العمل والعامل ، فلقد كانت مسيطرة على بحوثه النحوية جميعاً وكانت موضع عنايتـه واهتمامـه في كل باب من أبواب شرحه .

وكما كانت هذه الفكرة عند سيبويه فكرة أساسية واضحة في الكتاب كذلـك كانت عند الرماني محوراً يدور عليه البحث النحوي وتتركز حوله أكثر مسـائلـه . والسؤال عن العامل ومنـاقشـة فكرة العمل هو أول مـا يطـالعنـا في كل بـاب في الشرح . ففي بـاب المبتدأ والخبر يقف الرماني ليناقش فكرة العمل ويبحث عن العامل في المبتـدأ والعـامل

(١) انظر الجواب عن مسائل باب الاستثناء بليس ولا يكون ، في الملحق .

(٢) الصفة الغالبة هي التي غلبت على موصوف واحد واشتهر بها ، فلا يحتـاج الموصوف معهـا إلى المطـابقـة الواضحة لأنه متى ذكرت على أي وجه فهم المراد بها مباشرة . وأما الصفـة المحضـة فهي التي لم تغلب على موصوف معيّن بل تصلح لكل أحد ، ولذلك تجب مطابقتها للموصوف ليظهر الربط بينهما . ولم نر هـذه التفرقة الدقيقة في الأحكام عند غير الرماني من النحاة .

(٣) الشرح ٢/١/٧٤

في الخبر والعامل في الظروف[1] . وفي باب النداء يسأل « ما العامل في المنادى ؟ ولم وجب أنه على إضمار الفعل المتروك إظهاره ؟ وما تقدير المحذوف فيه ؟ » ثم يجيب بقوله : « والعامل في المنادى محذوف لا يجوز إظهاره وهو مهمل في الاستعمال ، ويفسره يا ـ أعني ـ عبد الله أو يا ـ أنادي ـ عبد الله . إلا أنه على فعل من النداء وليس بخبر ، وهو مهمل للاستغناء بحرف النداء عنه . وهذا مذهب سيبويه . وأما ابن السراج فيذهب إلى أن العامل في المنادى هو حرف النداء لأنه أغنى عن فعل . وكلا المذهبين متوجه في هذا الباب »[2] .

وكذلك شأن الرماني في سائر أبواب الشرح يعنى بما عني به سيبويه من أمر العامل ، يسأل عنه ويناقش الآراء فيه بل قد يفوق اهتمامه به اهتمام سيبويه في كثير من الأحيان ، وحسبنا لنرى وضوح فكرة العمل في نحو الرماني واحتفاءه بها أن ننظر في « باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك » في الكتاب ، ثم ننظر في شرح هذا الباب عند الرماني . قال سيبويه : « فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك مررت برجل ظريف قبل . فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد من قبل أنك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف فهو نكرة ، وإنما كان نكرة لأنه من أمة كلها له مثل اسمه ، وذلك أن الرجال كل واحد منهم رجل ؛ والرجال الظرفاء كل واحد منهم رجل ظريف واسمه يخلطه بأمته حتى لا يعرف منها . فإن أطلت النعت فقلت : مررت برجل عاقل كريم مسلم فأجره على أوله .. »[3] . ويستمر سيبويه في عرض الفكرة وإطلاق الأحكام على حين يقف الرماني في هذا الباب عند فكرة العمل فيقول في الجواب عن مسائله : « الذي يجوز في التوابع إجراء الثاني على إعراب الأول لأن

(١) انظر المسألة الخامسة في مبحث تفرّد الرماني بمخالفة سيبويه .

(٢) الشرح ١٧٢/١/٢

(٣) الكتاب ٢٠٩/١ ـ ٢١٠

العامل فيه يعمل على طريق التبع للأول من أجل أنه يعمل أولاً في المتبوع ثم يعمل في التابع بما يجب لكل واحد منهما من المرتبة ، فمرتبة الأول المتبوع قبل مرتبة الثاني الذي هو تابع . ولا يجوز أن يحذف الأول لهذه العلة من أنه إنما يظهر عمل العامل في الثاني بحسب ما ظهر من عمله في الأول ، فإذا لم يظهر عمله في الأول بطل عمله في الثاني ، وكذلك لا يجوز تقديم التابع على المتبوع لأنه لم يظهر عمله في الأول فيكون الثاني بحسبه مع أن مرتبة التابع أن يكون متأخراً عن الأول ، فلما اجتمع السببان امتنع التقديم ، ولو لم يكن إلا أحدهما لجرى مجرى تقديم المفعول على الفاعل ولكن ليس الأمر كذلك لما بيّنا من أن عمل العامل في الثاني بحسب ما ظهر في الأول » ويستمر الرماني في تعليل وجوب تبع الثاني للأول في كل من التوابع فيقول : « وإنما وجب في الصفة أن يتبع[1] لأنها بمنزلة المكمل لبيان الأول مع أن الثاني فيها هو الأول . فلما اجتمع السببان من أنها مكملة لبيان الأول ، وأن الثاني فيها هو الأول اقتضى[2] أن يكون إعرابها كإعراب الأول . وإنما قلنا مع أن الثاني هو الأول ليفرق بين المبين على جهة الصلة الذي لا يجب أن يكون إعرابه كإعراب الأول لأنه ليس هو الأول فيجب له ما وجب للأول ، وقلنا هي مكملة لبيان الأول ليفرق بينها وبين الخبر الذي هو الأول إلا أنه منفصل منه ليس معه بمنزلة اسم واحد فيقتضي أن يكون إعرابه يظهر في آخر المكمل له ولذلك جاز أن يختلف إعراب الخبر والمخبر عنه نحو كان زيد أخاك ، ولم يجز أن يختلف إعراب الصفة والموصوف أصلاً . ووجب في البدل أن يتبع لأن تقدير الثاني أن يقع موقع الأول ، فله مثل عمل العامل في الأول بهذا التقدير ، لأن العامل قد عمل في الأول في اللفظ . ووجب في النسق أن يتبع لأن الثاني فيه شريك الأول في المعنى ، فشركه في الإعراب لشركته في المعنى . ووجب في التأكيد أن يتبع لأنه بمنزلة التكرير في أن الثاني هو الأول على معناه . وكل هذه التوابع الخمس[3] تتبع بغير وسيطة

(١) أي الثاني فيها الأول .

(٢) في الأصل : يقتضى .

(٣) وهي الصفة والبدل والنسق والتأكيد وعطف البيان .

إلا النسق فإنه يتبع بوسيطة حرف لأن الثاني فيها هو الأول إلا النسق فإن الثاني فيها غير الأول فاحتاج إلى وسيطة حرف لهذه العلة »[(١)] .

وكذلك يعنى الرماني بفكرة العامل في سائر أبواب الشرح (انظر النماذج المحققة في الملحق) وغير خاف أن بين فكرة العامل هذه وبين النزعة العقلية المنطقية صلة قوية ، يزداد الاهتمام بها حيث تقوى تلك النزعة وتسود . وتقل العناية بها أو تزول حيث تضعف تلك أو تختفي .

ولا بد من الإشارة ـ ونحن بصدد هذه النظرة العامة ـ إلى أن النحو عند الرماني كان واسع المدلول . كما هو الأمر عند نحاة عصره ، فبالرغم من حرص الرماني على نقاء صناعة النحو من العناصر الدخيلة نجده يتناول في الشرح كثيراً من الموضوعات التي خرجت اليوم عن نطاق النحو كبحوث الإمالة والقوافي والحروف والأصوات .

والحق أنه مهما تكن نظرة الرماني إلى صلة هذه البحوث بالنحو فإن هناك أمرين يجب أن نشير إليهما : الأمر الأول أن مفهوم النحو كان واسعاً يشمل كل ما يؤدي إلى معرفة كلام العرب والتأليف على سمته ، وبذلك كان يشمل كل علوم العربية من نحو وصرف وبلاغة وأصوات وغيرها .. والأمر الثاني أن الرماني كان يشرح كتاباً بعينه وعليه أن يشرح كل ما جاء فيه ، وكتاب سيبويه كتاب عربي جامع فيه الكثير مما خرج اليوم عن نطاق البحث النحوي وغدا في بحوث البلاغة واللغة وفقه اللغة وعلم الأصوات .. ولذلك فلا عجب أن يتناول الرماني في شرحه بحوثاً نعدّها اليوم بحوثاً غير نحوية كتنافر الحروف في التأليف وتلاؤمها وتعيين ما بعدها من بعد شديد أو قرب شديد أو وسط بينهما ، وأن يتعرض لمخارج الحروف وأحكام الأصوات في الإمالة[(٢)] .. وأن يبحث في عدد حروف العربية وأحوالها وأقسامها من أصلية ومستحسنة

---

(١) الشرح : ٤٧/١/٢ ـ ٤٨

(٢) الشرح ٢٧٨/٢/٤ وما بعدها .

ومستقبحة .. ومخارجها في أجزاء الحلق[1] وتعدد أصنافها من مجهورة ومهموسة وشديدة ورخوة ومطبقة ومنفتحة ومستعلية ومتسفلة .. وما كان منها من حروف الصفير والمد واللين والمنحرف والهاوي والمستطيل والمتفشي .. وغير ذلك من أصناف الحروف[2] .

ونعود بعد أن ألقينا هذه النظرة العامة على نحو الرماني إلى البحث في الأصول العامة للنحو عنده .

☆ ☆ ☆

(١) الشرح ١٦١/٥

(٢) الشرح ١٦٢/٥

- ٢ -

القياس والسماع

لا بد للنحوي من حجة يؤيد بها رأيه أو شاهد يدعم به حكمه . والاحتجاج من أبرز أعمال النحاة ؛ عنوا به وتنافسوا في إتقانه حتى كان مما يميز النحوي ويقدمه على أقرانه أن يكون قوي الحجة . والاحتجاج هو الاستدلال بالدليل العقليّ كما في القياس ، أو النقليّ كما هو الأمر في السماع ، ولقد كان للقياس والسماع وما يتصل بهما من شروط صحتهما ، وما يستند إليهما من أحكام نحوية ، أثر بعيد في تاريخ النحو عامة ، وتاريخ الخلاف النحوي خاصة ، حتى كان منهج القياس أهم ما يفرق بين المدرستين الخلافيتين : البصرة والكوفة ، فهذه توسع فيه وتقيس على كل ما وصل إليها ، وتلك تضيّق وتشدّد ، **فلا تقبل إلا ما ثبت عن عربي ثقة ، ولا تقيس إلا على ما غلب في بابه واطّرد .**

ولقد عرف تاريخ النحو طائفة من النحاة اعتمدوا السماع وتوسعوا فيه ، كما عرف نحاة آخرين جعلوا القياس أساساً لمنهجهم النحوي ، وهؤلاء هم الذين عاشت آراؤهم في تاريخ النحو وسادت وكان منهم جلة النحويين كعيسى بن عمر والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب وسيبويه والفارسي والرماني وابن جني .

وتنبه القدماء لهذه النزعة القياسية حتى جعلوا العقلية القياسية صفة مميزة لأصحابها فوصفوا يونس بن حبيب بأنه صاحب قياس في النحو[1] . وقالوا عن ابن أبي إسحاق بأنه كان شديد التجريد للقياس[2] . ونسبوا إلى الكسائي أنه قال : إنما النحو

(١) بغية الوعاة : ٤٢٦

(٢) إنباه الرواة ١٠٥/٢

قيـاس يتّبع[1] . وكان من هؤلاء القيـاسيين نفر وصلوا بـالقيـاس إلى الـذروة ؛ اتخـذوه منهجاً لأنفسهم حتى كان القياس نحوهم أو كان نحوهم نماذج تطبيقيـة للقيـاس النحوي ، ودعوا إلى الأخذ بالقياس وشجعوا عليـه وكان على رأس هؤلاء القيـاسيين الإمـامـان أبو **علي الفارسي (ت ٣٧٧) وأبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢) .**

وأما علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤) فقد رأيناه يصرح بأن النحو صنـاعـة آلتهـا القياس وأنها لا غنى لهـا عنـه لأنهـا يحتـاج فيهـا إلى القيـاس والنظر .. ورأينـاه يشترط الصحة في هذا القياس لأن « صناعة النحو مبنية على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح » .

وكان الرماني كثير اللجوء إلى القياس والاعتماد عليه في تعليل أحكامه النحويـة من جهة ، وتعليل أحكام سيبويه التي تولى شرحها من جهة ثانية . قـال معللاً دخول الهـاء في أبه : « ودخلت الهاء في أبه وهو مذكر على قياس ما تدخل فيه لتفخيم شـأنـه من نحو رجل علاّمة ونسّابة »[2] ، وقال : « ويجوز في معدي كرب ثلاثـة أوجـه ، هـذا معـدي كرب ، على قياس هذا طلحة . وهذا معدي كربَ ، على قياس هـذا صـاحب زينب ، وهذا معدي كربٍ ، على قياس هذا صاحب زيد .. »[3] .

واتخذ الرماني من القياس أداة أقام عليها مناقشاته النحوية وبنى عليهـا أحكامـه ، **فما من مناقشة يزج بنفسه فيها إلا ويتخذ القياس سلاحاً يدافع به عن رأيه .. ومـا من**

(١) إنباه الرواة ٢٦٧/٢

(٢) الشرح ١٩١/٢/٢ . وقـال الصبـان في حـاشيتـه على الأشموني : « إنمـا عوض تـاء التـأنيث عن البـاء إذا أضيفت إليهما الأب أو الأم لأن كـلاًّ منهما مظنـة التفخيم والتـاء تـدل عليـه كما في علاّمـة ووجهـه في الكشاف بأن تاء التأنيث وياء الإضافة متناسبتـان في كلٍّ منهما زيـادة مضمومـة إلى الاسم في آخره .. » حاشية الصبان ١٤٨/٣ . وفي الكتاب أن سيبويه سأل الخليل عن هذه الهاء فقـال : « قـد يكون الشيء المذكر يوصف بـالمؤنث ، ويكون الشيء المـذكر لـه الاسم المؤنث نحو نفس وأنت تعني الرجـل بـه .. » الكتاب ٢١٧/١

(٣) الشرح ٢٩٥/٢/٣

موقف يقضي فيه بين نحويين مختلفين إلا ويكون القياس وسيلة حكمه وحجة قضائه » قال : « واختلفوا في كيمه ، فذهب سيبويه إلى أن بعض العرب يجعلها بمنزلة لمه . ويجب على قوله أن تضمر بعدها (أن) كما تضمر بعد اللام . إلا أنه ظهر أن (أن) لا تظهر بعد (كي) بإجماع وتظهر بعد اللام[1] . وخالفه ابن السراج في ذلك فذهب إلى أنه لا يضمر بعدها أن ، وإنما تنصب الفعل بحق الأصل عند الجميع ، إلا أن الذي قال كيمه شبهها بلمه من جهة الغرض الذي تكون كل واحدة منها له ، إذا قلت : جئتك لتفعل ، وكي تفعل فالمعنى متفق » . ويؤيد الرماني مذهب ابن السراج فيقول : « ويقوي قول ابن السراج أنه لو كانت بمنزلة اللام لجاز : المال كي زيد ، كما يجوز : المال لزيد . فكانت تدخل على الأسماء الظاهرة المتمكنة فتقع مواقع اللام . فلما امتنع ذلك دلّ على الشبه في موضع مخصوص . ومذهب ابن السراج في هذا الباب أقوى . ويقوي مذهب ابن السراج دخول اللام عليها في قولك جئتك لكي تفعل كذا[2] . وذلك لأنها شبهت بأن من جهة موافقة المعنى في قولك : لأن تفعل ولكي تفعل .. »[3] .

ومذهب ابن السراج في هذه المسألة هو مذهب الكوفيين لأنهم هم الذين قالوا إن (كي) لا تكون إلا حرف نصب ولا يجوز أن تكون حرف خفض . أما البصريون فذهبوا إلى أنها يجوز أن تكون حرف خفض[4] .

وعلى هذا فالرماني إذاً يؤيد الكوفيين إذ يؤيد ابن السراج معتمداً في ذلك على

---

(١) قال سيبويه : « وبعض العرب يجعل كي بمنزلة حتى ، وذلك أنهم يقولون كي في الاستفهام فيعملونها في الأسماء كما قالوا حتامه وحتى متى وله . فمن قال كيمه فإنه يضمر أن بعدها . وأما من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه كيمه فإنها عنده بمنزلة أن وتدخل عليها اللام كما تدخل على أن ، ومن قال كيمه جعلها بمنزلة اللام . واعلم أن (أن) لا تظهر بعد حتى وكي » الكتاب ٤٠٨/١ ، وقول سيبويه : « ومن قال كيمه جعلها بمنزلة اللام » يعني أنها تكون عنده جاره .

(٢) في الأصل : لتفعل كذا .

(٣) الشرح ٩٨/١/٢

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٣٥ ، المسألة : ٧٨ ، ومغني اللبيب ١٨٣/١

القياس . وإذا كان سيبويه قد قاس كيمه على لمه فإن قياسه ناقص لأن الشبه بينهما مقصور على موضع مخصوص هو اتفاقهما في الغرض الذي تكون كل واحدة منهما له . وأما القياس الصحيح فهو القياس المطرد ليس القياس على الشبه في موضع مخصوص[1] .

ويقيس الرماني (أما) على القسم فيعطيها حقه في الجواب إذا تقدم على الشرط مؤيداً بذلك سيبويه ضد الأخفش فيقول : « وفي التنزيل ﴿ وأمَّا إنْ كانَ مِنْ أصحابِ اليمينِ فَسَلامٌ لَكَ مِنْ أصحَابِ اليمينِ ﴾[2] ، فوقع الجزاء بعد أما وإن كانت تطلب الاسم لأنه[3] بمنزلة الابتداء الذي يطلب الاسم ولا يمنع من حرف الجزاء وأما الجواب فهو لأما . وجواب الجزاء مدلول عليه لم يذكر عند سيبويه . والأخفش يذهب إلى أن الفاء في هذا جواب أما والجزاء جميعاً لأنه قد انعقد بهما في المعنى من غير مانع أن يكون لهما[4] ، ولا يجوز إذا جزم الفعل بحرف الجزاء[5] أن يكون الجواب لهما ، لأنه يجب في حال الجزم أن يخلص للجزاء إذ موقعه موقع الفعل المجزوم في حال جزم الشرط . **والأولى مذهب سيبويه لأنه أقيس على الأصول ، إذ كان إذا اجتمع القسمُ والجزاء كان الجواب للقسم دالاً على جواب الجزاء ، كقولك : والله إن أتيتني لأكرمنَّك فكذلك أما** لأنها وقعت في صدر الكلام كما يقع القسم »[6] .

---

(١) والحق أن قياس الرماني لم يصل به إلى الحكم الصحيح فقد رد البصريون قياس الكوفيين ـ وهو قياس الرماني هنا ـ بمثل قول الشاعر :

كي لتقضَيني رُقيَّة ما وعدْتني غيرَ مختلس

فعلى قول الكوفيين يلزم الفصل بين الناصب والمنصوب بلام الجر ، أما عند البصريين فكي جارة واللام مؤكدة والنصب بأن مضمرة . وعلى هذا فقياس الرماني قياس يصطدم بالنص . وانظر تفصيل ذلك في حاشية الصبان على الأشموني ٣/٢٥٥

(٢) سورة الواقعة ٥٦/٩١

(٣) أي لأن (أما) .

(٤) أي أن الأخفش يجيز ذلك إذا لم يظهر الجزم كما في الآية .

(٥) أي إذا كان الفعل مضارعاً .

(٦) الشرح ٣/١/١٣٩

وقد يجد لكل من المذهبين وجهاً من القياس يؤيده كما في النسب إلى (شية) فإذا هو يصوّب المذهبين جميعاً . قال : « والنسب إلى شيهِ وشَوِيّ ، في قول سيبويه ووشْيي في قول الأخفش . وكلا المذهبين صواب لأن وشوي على الطلب لصحة الاسم وتقويته[1] على قياس دموي ويدوي . وأما وشي فعلى طلب صحة الاسم إذ لا يجوز أن يكون اسم ظاهر على حرفين الثاني منهما حرف مد أو لين في شيء من الكلام ، فإنما يقع الرد لضرورة الاسم فقط حتى يصير بمنزلة دم ، وهو على قياس من قال دمي لأنه لا يطلب مع صحة الاسم تقويته بالحركة . وكلا المذهبين صواب إلا أن أحدهما على قياس دموي والآخر على قياس دمي »[2] .

وإذا كان القياس يؤدي إلى وجه من وجوه الكلام ولا يمنع من جواز وجه آخر ، فإن الرماني يبين وجه القياس القويّ ثم يعلل جواز الوجه الآخر . قال في باب الهاء التي تلحق المصدر للعوض : « وأما جزأته تجزئة وهنأته تهنئة فإنه يلزمه العوض عند سيبويه ، لأنهم ألحقوه نظيره مما لامه حرف العلة من نحو تعزية . وخالفه أبو العباس فذكر أنه يجوز هنأته تهنيئاً وخطأته تخطيئاً ، وأن ذلك صواب عند جميع النحويين سوى سيبويه . والقياس ما ذكره أبو العباس لأن الهمزة التي قبلها حرف مد ولين تصبح نحو خطيئة ومقروءة ، فالقياس على هذا أن تصح في تخطيء وتهنيء ، ولا يمنع ذلك من جواز تهنئة وتخطئة على التشبيه بتعزية لما في ذلك من الخفة مع الحمل على النظير »[3] .

---

(١) أي بالحركة .

(٢) الشرح : ٢٨/١/٤ . وانظر تفصيل رأي سيبويه في الكتاب ٨٥/٢ ، والمعروف أن النسبة إلى شية عند الأخفش على وشي . قال الأشموني : « مذهب سيبويه وشَوي وودوي من شية ودية . وأما عند الأخفش فتسكن العين وشي ودي شرح الأشموني : ٧٤٢ . وانظر همع الهوامع ١٩٦/٢ ، ففيه أن الأخفش رجع إلى القول بمذهب سيبويه .

(٣) الشرح : ٢٥٦/٢/٤

وهكذا بيّن الرماني كيف أدى القياس إلى ما قال بـه المبرد ، ثم علّل مـا ذهب إليـه سيبويه . وقد كان الحق في هذه المسألة أن يؤيد الرماني سيبويه لأن هـذا لم يعتمـد على مجرد القياس كما فعل المبرد بل جاء بقياس يعضده السماع ، وهذا هو المسلـك الصحيح في القياس النحوي .

ولقـد كان من منهج الرمـاني نفسـه أن يقوي السماع القيـاس . قـال : « ويجوز في الخازبازستة أوجه .. » أورد كلاً منها مقيساً إلى نظيره من الكلام ثم قال : « فقد بـان علل كل وجه من هذه الأوجه ، وصحت بالروايـة عن العرب والقيـاس الصحيح »[(١)] . وقال في باب التسمية بالفعل : « وكل بناء مختص بالفعل فـإنـه إذا سمي بـه لم ينصرف ، ولا خلاف في هذا الذي ذكرنا إلا في موضع واحد وهو البنـاء الـذي يكون لـه أصل في الأسماء وليس في أوله زيادة الفعل ، فإن هذا لا يصرفـه عيسى لأنـه نقلـه من الفعل إلى الاسم . والصرف مـذهب أبي عمرو بن العلاء ويونس والخليل وسيبويـه . وهو مـذهب العرب بدليل صرفهم رجلاً سمي بكعسب ، فهو القياس على مـا بيَّنـا والمستعمل في كلام العرب ، والذي ذكره عيسى قيـاس ضعيف ، وهو تغليب حـال الفعل عليـه ، ويلزمـه عندي أن لا يصرف مثل تابل إذا سمي به لأن فـاعل أغلب وأكثر على الفعل ، فـإن كان هذا لا يلزم لأنه أصل في الأسماء فكذلـك ضـارب لأنـه نقل إلى مـا هو أصل في الأسماء . فهذا هو الصواب والقياس .. »[(٢)] . وهكذا كان الرمـاني يحـاول ربـط القيـاس بمـذاهب العرب ، ويحرص على أن يكون القيـاس مـؤديـاً إلى مـا استعمـل العرب نظيره ، وهـذا ما كان يفعله سيبويه في أقيستـه . وواضح أن هـذا مرتبـط في تفكير الرمـاني بـالغـايـة الرئيسة من النحو الذي هو صناعة غرضهـا تمييز صواب الكلام من خطئـه على مـذاهب العرب بطريق القياس الصحيح . ولذلك كان كلام العرب أساساً عند الرمـاني للقيـاس القوي .

---

(١) الشرح : ٢٩٦/٢/٣

(٢) الشرح : ٢٢٩/٢/٣

ولعله ينبغي لنا أن نقف هنا لنلقي على الرماني هذا السؤال الذي يدفعنا إليه موقفه من القياس ، وهو هل يجب أن يكون وراء كل قياس سماع ؟ وبعبارة أوضح : هل يجب أن يكون السماع أصلاً يستند إليه القياس ؟

الحق أن بعض القياسيين من النحاة أغرقوا في الأخذ بمبدأ القياس وتوسعوا فيه فكانوا يثبتون بالقياس عدداً من الأحكام . ثم يتخذون من هذه الأحكام أساساً جديداً لقياس جديد ، وبذلك كثرت أحكامهم وكثرت أقيستهم حتى أدى ذلك إلى خلق كلام ركبه النحويون تركيباً ولم تنطق العرب بشيء منه[1] .

وأما الرماني فإذا إذا كان موقفه في مسألة تخطيء وتهنيء - إلى جانب أبي العباس - يوحي بأنه كان ممن يتعبدون بالقياس ويخضعون له ولو أدى بهم إلى غير ما نطقت العرب بنظيره فإنه كان في مواقف كثيرة يعنى بالسماع ويتخذ منه سنداً للقياس ، حتى كان القياس الصحيح عنده ما وافق رواية صحت عن العرب كما في وجوه الخازباز الستة ، أو ما اتفق مع المستعمل في كلام العرب ، كما في صرف البناء الذي يكون له أصل في الأسماء وليس في أوله زيادة الفعل . بل إن القياس الذي نراه في نحو الرماني هو القياس الذي يأتي بعد السماع ، القياس الذي لا يثبت الحكم فيه بمجرد القياس وإنما يثبت حين يؤدي إلى موافقة ما صحّ سماعه وثبتت روايته وبذلك يكون السماع عنده أصلاً ، ويكون القياس - بعد ذلك - ضابطاً للكلام وسنداً للحكم النحوي وبياناً لوجه الحكمة فيه .

وهذه أمثلة نسوقها من شرح الرماني تبين لنا شأن السماع في تقوية القياس وتأييد الحكم النحوي عنده .

---

(١) انظر تقديرات النحاة في باب التنازع مثلاً تجد كثيراً من تراكيبهم تلك كقولهم : ظننت وظناني شاخصاً الزيدين شاخصين ..! وانظر أمثلتهم ونقد ابن مضاء لهم في رده على النحاة ، ص ١٠٧ وما بعدها .

قال سيبويه في باب الجزاء الذي يدخل عليه الاستفهام[1] : « وأما يونس فيقول : أإن تأتني آتيك . وهذا قبيح يكره في الجزاء وإن كان في الاستفهام وقال عزّ وجلّ : ﴿ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾[2] » . وقال الرماني شارحاً : « ويونس يخالف في ذلك ويقول : أإن تأتني آتيك على أأتيك إن تأتني ، حتى يعتمد ألف الاستفهام على ما يحتمل الإيجاب . وقبحه سيبويه لأنه بمنزلة إن تأتني آتيك ، إذ كان حرف الاستفهام يصلح أن يكتفي ببيان الجزاء .

قال الشيخ[3] : وهو الصواب على ما بيّنا من العلة . وفي التنزيل : ﴿ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الخالدُونَ ﴾ فهذا قد جاء على اعتماد الجزاء ، وهو شاهد بيّن على قول سيبويه ، ولو لم يكن يصلح أن يعتمد الألف على الجزاء لضعف هذا الكلام وليس فيه ضعف لأنه في القرآن الذي هو أجلّ الكلام »[4] . وهكذا كان النص تأييداً جازماً للصواب .

وقال سيبويه عند ذكره لبيت الأحوص :

سلام الله يا مطر عليها   وليس عليك يا مطر السلام

« وكان عيسى بن عمر يقول : يا مطراً . يشبهه بقوله يا رجلاً ، يجعله إذا نوّن وطال كالنكرة . ولم نسمع عربياً يقوله . وله وجه من القياس إذا نوّن وطال كالنكرة »[5] . وقال الرماني شارحاً : وقال الأحوص :

سلام الله يا مطر عليها   وليس عليك يا مطر السلام

فنوّن مطراً ، وترك الاسم مضموماً لأنه أتى بما احتاج إليه لأجل الضرورة على

---

(١) الكتاب ٤٤٤/١

(٢) سورة الأنبياء ٣٤/٢١

(٣) أي الرماني ، وهي كلمة وردت في الشرح غير مرة لأن الرماني كان يمليه إملاء .

(٤) الشرح : ١٤٤/١/٣

(٥) الكتاب ٣١٣/١

قياس المرفوع الذي لا ينصرف إذا نونه مضطراً ، لأن هذا الضم كالرفع في اضطراره . فهذا هو القياس وعليه كلام العرب . إلا أن عيسى قد أجاز النصب لأنه لما طال الاسم بالتنوين رده إلى الأصل كما يرده إذا طال بالإضافة والصلة ، ولهذا أجازه سيبويه بالقياس وإن كانت العرب لا تتكلم إلا بالرفع »[١] .

وإذا كان الرماني في هذين المثالين لم يخرج عما قاله سيبويه بل تابعه في تأييد السماع لقياسه فإنه في مثال آخر ينتصر عليه بدليل شاهد ذكره الأخفش وذلك في موضع الكاف في عساك ؛ إذ موضعها نصب عند سيبويه ورفع عند الأخفش . قال الرماني : « واستشهد الأخفش على مذهبه بقول العرب : ما أنا كأنت ولا أنت كأنا . فهذا شاهد بيّن وعلته تنكب التضعيف في ما أنا كك ، وجاء في نظيره من المتكلم على قياسه ولا تجوز موافقة الجر للرفع في أصل الموضوع كما تجوز موافقة النصب للجر في ذلك لأن الرفع لا يناسب الجر . فهذا الذي أنكره سيبويه على ما قال ، وهو يذكر ما يجب أن توضع عليه الأصول ، وليس كذلك إذا وقعت كلمة موضع كلمة على جهة الاستعارة[٢] . « وليس يعنينا أن يكون هذا الشاهد مؤيداً لرأي الأخفش كما يقول الرماني أو غير مؤيد له ، كما يقول غيره على ما سنرى ، ولكن ا الذي يعنينا هو أن الرماني اتخذ من الشاهد المسموع حجة تقف إلى جانب الأخفش ضد سيبويه الذي قاس عساك على لعلك[٣] . والشاهد عند الرماني حجة لا ترد . قال في باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة : ويلزم من قال : هذا أول فارس مقبلاً ، على الحال من أجل أنه لا يجوز فيه الألف واللام فصار في حكم المعرفة ألا يصفه بالنكرة ، وذلك خلاف ما قامت به الحجة من الشواهد التي تقدم ذكرها .. »[٤] .

---

(١) الشرح : ١٨٥/٣/٢

(٢) الشرح : ٤٥/١/٣

(٣) ستمر بك هذه المسألة مفصلة فيما خالف الرماني فيه سيبويه .

(٤) الشرح : ١٢٧/١/٢

وقال في شرح باب الجزاء : « وتقول إن أتيتني آتيك . فيجوز على وجهين : حذف الفاء بتقدير : فأنا آتيك ، فهذا جائز بإجماع . والوجه الآخر على التقديم في آتيك إن أتيتني ، فهذا يجوز عند سيبويه ولا يجوز عند أبي العباس وابن السراج لأن الكلام إذا وقع في موقعه لم يجز أن ينوى به غير موقعه .

والذي عندي في ذلك أن حذف الفاء أقوى لتوجهه في مواضع قد جاءت[1] في الشعر الفصيح لا يصلح فيها[1] التقديم . والذي ذكره سيبويه يجوز لأن الكلام يقتضيه في مثل قوله : والمرء ذيب عند الرشا إن[2] يلقها[3] » .

والرماني بعد ذلك مع سيبويه في أن هناك أحكاماً لا تدرك إلا بالسماع قال في باب الممدود والمقصور : « الذي يجوز في المقصور والممدود إجراؤه على وجهين : أحدهما ما وقع آخره بعد ألف أو فتحة على الاختصاص بذلك ، فهو يدرك حكمه في المد والقصر بالقياس . والآخر ما احتمل أن يقع آخره بعد ألف أو فتحة فهذا لا يدرك إلا بالسماع لاحتماله الوجهين ، فلا يكون دليلاً على أحدهما دون الآخر .. »[4] .

وإذا كان الرماني يحاول أن يعضد القياس بالسماع فليس معنى ذلك أنه كان يقبل كل ما سمع أو يقيس عليه ، بل كانت للسماع عنده شروط يجب أن تتوافر فيه حتى يتخذ أصلاً يقاس عليه ، ولم يخرج الرماني في ذلك عما اختطه البصريون لأنفسهم من رفض القياس على الشاذ أو النادر[5] ، ولذلك رفض رأي المازني الذي اختار الرفع في

---

(١) في الأصل : قد جاء .. لا يصلح فيه .

(٢) إشارة إلى قوله :

هــذا سراقــة للقرآن يــدرســه … والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب

انظر الكتاب ٤٣٦/١

(٣) الشرح : ١٣٢/١/٣

(٤) الشرح : ١٢٧/١/٤

(٥) إلا إذا كان ذلك النادر هو كلّ ما جاء في بابه فلا مانع عندهم إذ ذاك من القياس عليه .

قولك : ألا غلام أفضل منك . فقال : « وتقول : ألا غلامَ أفضل منك ، بالنصب لأنه دخله معنى الدعاء فصار بمنزلة قولهم : اللهم غلاماً ، أي : هب لي غلاماً . فكذلك فيه معنى اجعله أفضل منه . فهذا لا يجوز فيه إلا النصب عند سيبويه وأكثر النحويين إلا المازني فإنه أجاز فيه الرفع لأنه قد يكون اللفظ على مخرج معنى وهو على خلاف الوجه . والصواب فيه مذهب سيبويه ، لأنه وإن كان ما ذكره أبو عثمان على ما ذكر فإنه لا يقاس عليه ولا يتجاوز به ما استعمل على طريقة المغيَّر عن أصله وحقيقته إلى نادر في بابه »[1] .

فلا قياس إذاً على ما سمع مستعملاً على غير أصله ، أو ما سمع نادراً في بابه ، وإنما القياس على ما يأتي مطرداً في بابه . ومن هنا ميز الرماني بين نوعين من الكلام أو من الأحكام : نوع نادر يحفظ ولا يقاس عليه ، ونوع شائع يطرد القياس عليه . قال الرماني في باب النسب : « الذي يكوز في النسبة من التغير على وجهين : تغير نادر لا يقاس عليه ، وتغير مطرد يقاس عليه . فالتغيير المطرد هو الجاري في بابه على أصل يقتضي أن يكثر في الباب ويغلب عليه . والتغيير النادر هو الذي يقلّ في بابه لعلة تقتضي ألا نتجاوز به ما استعمل فيه .

وإنما جاز التغيير (غير) النادر في باب النسب لقوته على ذلك من وجهين : تغيير المعنى واللفظ ، وذلك بأن يصير معنى الاسم لغير ما كان له ، وتغيير الاسم بعلامة النسبة ، وعلامة النسبة ياء مشددة . وإنما كانت أولى بالزيادة على هذه الجهة لأن النسبة ضرب من الإضافة ، (والإضافة)[2] إلى النفس تكون بالياء الواحدة كقولك غلامي وصاحبي ، لأن المعنى يجري على ما كان عليه إذ غلامي هو الغلام المعروف قبل إضافته إليَّ . وليس كذلك الإضافة في النسبة إذ المعنى فيها لغير ما كان (قبلها ، فكوفي

---

(١) الشرح : ٢٥/١/٣

(٢) في الأصل : بالإضافة .

هو)[1] رجل كوفي وقد صار المعنى له بعد أن كان للكوفة التي هي البلد (فلما)[2] تضاعف التغيير في النسب بتغيير المعنى واللفظ تضاعفت علامته بالياء المشددة . ولما لم يكن في الإضافة إلى النفس إلا تغيير واحد كانت علامته الياء المفردة .

وإنما لم يجز القياس على النادر ، وإن كانت له علة صحيحة ، لأن علته نادرة وحكمته أن تكون علته بهذه الصفة لأنها تجري في خروجها عن الأصل المطرد مجرى الاستعارة في أنه لا يجوز فيها أتم التصرف لأنها حينئذٍ تخرج عن حدّ الاستعارة إلى الملك ، فكذلك النادر لو قيس عليه لخرج عن حد النادر إلى الأصل الموضوع للمعنى »[3] .

فما يقاس عليه إذاً هو المطرد ، والمطرد هو الذي يكون له أصل يكثر استعماله في بابه إلى درجة غلبته على الباب . وأما النادر الذي لا يقاس عليه فهو الذي يقل في بابه لوجود علة تستلزم ألا نخرج به عما ورد الاستعمال عليه .

ويضرب الرماني مثلاً لكل من المطرد والنادر في باب النسب ـ كما رأينا ـ ثم يعلل عدم قبول القياس على النادر بأنه على الرغم من أن فيه علة صحيحة ـ كعلة القياس المطرد ـ إلا أن هذه العلة نفسها نادرة ، وهي بندرتها إنما خرجت عن حد العلل الغالبة على الباب فكانت كالاستعارة في استعمالها لغير الأصل الذي وضعت له . ولو جاز في العلة النادرة كل ما يجوز في تلك العلل الشائعة لكانت الاستعارة كالأصل ولكانت العلل النادرة كالعلل الشائعة ، ولكان القياس فيها جميعاً قياساً واحداً . وهذا غير صحيح . ويرفض الرماني القياس على غير النادر أيضاً إذا عدلت عنه العرب وتركته إلى غيره ويظهر ذلك حين يشرح قول سيبويه في باب ما يستغنى فيه عن ما أفعَلَه بما

---

(١) في الأصل : قبل كوفي فهو .

(٢) في الأصل : فلم .

(٣) الشرح : ١١/١/٤ و ١٢

أفْعَلَ فِعْلَه . وعن أفعَل منه بقولهم هو أفعَل منه فعلاً[1] . إذ يقول : « الذي يجوز في ما أفعله الذي يستغنى عنه بما أفعل فعله إجراؤه على ما يوجد في كلام العرب من إهمال ما أفعله فيما يجري في نظيره . فإذا كان الاستعمال ما أفعل فعله وقد أهمل منه ما أفعله ، فهم من ذلك أنه على طريق الاستغناء بالشيء عن غيره كما يستغنى بترك عن ماضي يدع . فهذا مذهب سيبويه ، وهو مذهب صحيح على ما فسرنا ، وقد خولف في ذلك فزعموا أن هذا الباب لا يجوز البتة ، وأن جميع ما ذكره جارٍ على القياس . ونحن نبين ذلك في مسألة مسألة »[2] .

كما يتضح رأيه في تأييد القياس على الأغلب والاحتجاج بالأشيع في كلام العرب حين يقول : « ومن ذلك قولهم : ما أكثر قائلته . فالقياس في هذا ما أقيله ، لأنه من قال يقيل . إلا أنه استغنى - أي سيبويه - عن ما أقيله بما أكثر قائلته . وخالفه في ذلك كثير من النحويين ، وزعموا أنه قد سمع ما أقيله من العرب . وهذا الذي ذكروا غير مدفوع ولا هو مفسد لمذهب سيبويه لأنه وجد الأغلب في كلام العرب ما أكثر قائلته ، فاستخرج العلة في ذلك وهي الاستغناء في الأكثر عن ما أقيله »[3] .

وهكذا لم يستطع الرماني أن يدفع ما يزعم النحاة أنهم سمعوه عن العرب ولكنه أيَّد سيبويه لأنه كان إلى جانب الأكثر في كلام العرب .

ويرفض الرماني أن يقيس على النادر أو المهمل . قال في باب النسب : « والنسب إلى شاء شاوي ، ولا يجوز غيره لأنه مهمل في هذا المعنى ، ولكن إن سميت رجلاً بشاء جاز شائي وشاوي على القياس . ولا نقيس على المهمل لأن إهماله نادر[4] ، والنادر لا يقاس عليه »[5] .

---

(١) الكتاب ٢/٢٥١

(٢ و٣) انظر النماذج المحققة في الملحق .

(٤) هكذا النص والمعنى أن إهماله جعله نادراً .

(٥) الشرح ٤/١/٢٧

وقال في باب التصغير : « كما قالوا في رجل رويجل فحقروه على راجل وإن لم يستعمل راجل في هذا المعنى . ويجوز أن يبنوا على مهمل ، ولا يجوز أن يقاس على مهمل ، لأن البناء عليه توطئة للإيجاز في البناء على غير مستعمل ، والقياس عليه يخرجه عن هذا المعنى لأنه إذا وجب له أتم التصرف بطل معنى الاستعارة كما لو وجب للمستعير أتم التصرف بطل معنى الاستعارة وخرج إلى معنى الملك »[١] ، على أنه إذا كان الرماني يرفض القياس على النادر ، ولا يرى القياس صحيحاً أو قوياً إلاّ إذا كثر المقيس عليه في بابه وشاع في كلام العرب ، فإن ذلك لا يعني أنه كان يسقط ما ورد نادراً ، وإنما كان يتعرض له ويبين وجه الضعف في القياس عليه ، كما يبين وجه الحكمة في استعمالهم له على هذا الوجه الضعيف الذي ورد عنهم . ويظهر لنا ذلك من قوله في باب ما أفعله على معنيين : « .. وهذا لا يقاس عليه ، ولكن يبين وجهه إذ تكلمت العرب به . وإنما لا يقاس لأنه على طريق النادر »[٢] .

وهكذا فقد حذا الرماني في القياس حذو سيبويه . ولم يكن القياس عنده أعمق مما هو عليه في (الكتاب) ، بل هو عنده أيضاً قياس قائم على الشبه اللغوي ، وإجراء مثالٍ على مثال ، أو حمل تركيب على تركيب ، ثم إعطاء المشبه حكم المشبه به . ولقد كان المتوقع من الرماني ـ لشهرته بالمنطق ـ أن يكون القياس عنده عملية أكثر عمقاً وأدخل في المنطق من مجرد الشبه اللغوي بين طرفين . ولكنه كان ـ كما رأينا ـ لا يتجاوز حدود القياس عند سيبويه . بل إن الرماني يحدّ القياس حدّاً مساوياً لما يفهم من معنى القياس عند سيبويه فيقول في آخر كتاب الحدود : « القياس الصحيح الجمع بين شيئين بما يوجب اجتماعهما في الحكم . كالجمع بين الاسم والفعل بالرفع بعامل الرفع » .

---

(١) الشرح ٦٢/١/٤

(٢) النموذج المحقق .

وأما (العلـة) ، وهي أمر ضروري في كل قيـاس ، فهي عنـد الرمـاني ، التي تغير المعلول عما كان عليه[1] . ويتكلم الرماني في كتاب الحدود على العلة وأنواعها من قياسية وحكمية وضرورية ووضعية وصحيحة وفاسـدة فيقول : « العلـة القيـاسيـة : التي يطرد الحكم بهـا في النظـائر نحو علـة الرفع في الاسم (وعلـة الرفع)[2] في الاسم ذكر الاسم على جهة معتمد الكلام . وعلـة النصب فيـه ذكره على جهـة الفضلـة في الكلام . وعلـة الجر ذكره على جهة الإضافة .

والعلـة الحكميـة هي التي تـدعو إليهـا الحكمـة ، نحو جعل الرفع للفـاعل لأنـه أول لأول . وذلك تشاكل حسن ، ولأنه أحق بالحركة القوية لأنها ترى بضم الشفتين من غير صـوت ، ويمكن أن يعتمـد بهـا فتسمـع . (ونحـو جعـل النصب للمفعـول ، والجر للمضاف)[3] ، فالمضاف إليه أحق بـالحركـة الثقيلـة من المفعول لأنـه واحـد والمفعولات كثيرة .

والعلة الضرورية هي التي يجب بها الحكم بمتحرك[4] من غير جعل جاعل .

العلة الوضعية : يجب لهـا الحكم بجعل جـاعل ، نحو وجوب الحركـة للحرف الـذي يمكن أن يكون ساكناً .

العلة الصحيحة : هي التي تقتضي الحكم الجاري في النظائر مما تدعو إليه الحكمة .

العلة الفاسدة : هي التي بخلاف هذه الصفة .. » .

وهذه الحدود التي حدّ الرماني بهـا أنواع العلـة حـدود منطقيـة وإن كانت الأمثلـة المضروبة لها مستقاة من معاني النحو . ولو أننا تأملنا ما مرّ بنـا من مسـائل النحو عنـد

---

(١) من كتاب الحدود .

(٢ و ٣) ما بين الهلالين زيادة ليست في الأصل ، وبها يستقيم الكلام .

(٤) لعله يريد ما تحرك بطبيعته ، وهو عكس ما جاء في العلّة الوضعية .

الرماني لرأينا العلة القياسية التي يطرد الحكم بها في النظائر أكثر العلل انتشاراً في براهينه وحججه ، ومن ذلك قوله في باب المعدول إلى فعال : « الذي يجوز في المعدول إلى فعال البناء على الكسر لأنه عدل عن مؤنث في معنى الأمر الذي هو مبني فوجب أن يبنى للإيذان في أنه بمعنى مبني ومعدول عما لا يتمكن ، وذلك أن العدل ينقض التمكن ، وإن كان إنما عدل عن متمكن كعدل عمر عن عامر . فإذا عدل عما لا يتمكن وجب أن يخرج عن التمكن رأساً للإيذان بالعدل عمّا لا يتمكن من الإعراب . ولا يجوز أن يعرب شيء من المعدول إلى فعال لأنه يشبه ما عدل للأمر من جهة أنه عدل عن مؤنث إلى مؤنث . وعن معرفة إلى معرفة ، وإلى صيغة واحدة للمبالغة ، فهذا على قياس غيره مما توجب العلة فيه حكماً فيجب له الحكم بحق الأصل ثم تجري النظائر على ذلك المنهاج فيجب الحكم لها بحق الشبه[(١)] ..

وقد يعتمد الرماني العقل فيستمد منه علة يعلل بها الحكم النحوي كعلة المخالفة في مدلول النقيضين التي يعلل بها كون التنوين علامة للتنكير فيقول : « وإنما جاز أن يكون التنوين علامة للنكرة في الأصوات المبنية لغلبته على النكرات في أكثر الأسماء ، فأكثر ما لا ينصرف في المعرفة ينوّن في النكرة ، والأجناس تنون في النكرة وتمتنع بالألف واللام في المعرفة .

ووجه آخر وهو أن التنوين لما عاقب الألف واللام معاقبة النقيضين دلّ على خلاف ما تدل عليه الألف واللام ، كما أن كل نقيض فهو دليل على خلاف معنى نقيضه . فلما دلّ الألف واللام على المعرفة ، دلّ نقيضه الذي هو التنوين على النكرة في هذه الأصوات المبنية »[(٢)] .

وجدير بنا أن نذكر أنه كان للرماني في ذكر العلل المرجوحة موقف شبيه بموقفه

---

(١) الشرح : ٢٨٣/٢/٣

(٢) الشرح : ٢٩٥/٢/٣

من القياس على النادر ، فكما رفض القياس على النادر ولكنه شرح وجهه وبيّن الحكمة فيه ما دامت العرب قد تكلمت به ، كذلك كان يشرح العلل المرجوحة ويبين أوجهها تمييزاً لما له وجه ضعيف من المطروح الذي لا وجه له . وهو يصرح بذلك في باب الصفة التي تعمل في سبب الموصوف فيقول : « والذي نختاره مذهب سيبويه لهذه العلل التي بيّنا . ولكن شرحنا علل يونس وعيسى على ما يتوجه لهما لئلا يطرح مذهبهما إطراح ما لا وجه له »[١] .

ومما يتصل بالاحتجاج بدليل نقلي أو بالسماع ، الاحتجاج بآيات القرآن الكريم ، وقد كان لبعض النحاة من قراآت القرآن موقف غريب ، وليس هذا مجال البحث في اختلاف القراآت وسببه أو صلته باختلاف الرسم بين المصاحف ، أو اختلاف لهجات القبائل ، أو اختلاف الأحكام النحوية .. ولا هو مجال الحديث عن موقف النحاة ومناقشتهم فيما قبلوه منها وما رفضوا الأخذ به . ولكنا نقصد هنا إلى بيان موقف الرماني من هذه الآيات القرآنية والشواهد العربية التي احتج بها سيبويه .

لقد رأينا موقف الرماني من الشواهد[٢] موقفاً لا أثر فيه للبحث أو النقد وكأنه حين وثق من سيبويه ومما يرويه سيبويه لم يجد لزوماً للبحث عن سند الشاهد أو نسبته أو مناقشته بل كان حسبه أن يشرح هذه الشواهد أو يدلل على موطن استشهاد سيبويه بها ، لم كان ؟ وكيف كان وجهه ؟ وكيف يجري الأصل العام للباب عليه ؟

استشهد سيبويه بكثير من آيات الكتاب الحكيم مؤيداً بها ما وصل هو إليه من أحكام أدّاه إليها قياسه . فكانت الآية عنده حجة يثبت بها صحة دليله أو استنتاجه .

---

(١) الشرح : ٢/١/٦٨

(٢) انظر ص ٢٣٠

وقد يكون للآية أكثر من قراءة واحدة فيثبت سيبويه وجوه قراآتها وكيف قرأها أهل المدينة[1] أو أهل الكوفة[2] أو غيرهم ..

ويحاول بعد ذلك تعليل كل من هذه القراآت وتخريجها على وجه من وجوه العربية . ولا شك أن تخريج القراآت على أوجه العربية عمل بذل النحاة فيه جهوداً كثيرة ووضعوا فيه الكثير من المؤلفات .

وقد كان سيبويه يؤمن أن للقراءة منهجاً قائماً على الأخذ بما ثبت نقله وصح سنده وليس معتمداً على الأقيس أو الأشيع ، وهو يقول في ذلك : « إن القراءة لا تخالَف لأنها سنة »[3] ، إلا أن هذا المنهج الذي قال به سيبويه لم يمنعه من بيان وجوه أخرى للقراءة تصح من جهة العربية وإن لم تأت بها قراءة من القراآت ، وذلك كما في قوله : « .. وقال أيضاً : ﴿ وأنَّ المساجدَ لله فلا تدْعُوا معَ اللهِ أحداً ﴾ بمنزلة ﴿ وأنَّ هذه أُمتكُم أُمةً واحدةً ﴾ والمعنى ولأن هذه أمتكم فاتقون ، ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً . وأما المفسرون فقالوا على أوحي . ولو قرئت وإن المساجد لله ، كان جيداً »[4] . وواضح أن سيبويه لا يريد إنها على كسر الهمزة قراءة صحيحة كما هي بفتح الهمزة ، لأن الفتح فيها هو الذي وردت به القراءة ، ولكنه يريد إنها بالكسر جيدة من جهة العربية حسب .

فالمنهج المتبع في القراآت ، وهو المنهج القائم على اعتماد ثبوت القراءة بسند نقلي صحيح ، هو الذي يعتمده سيبويه ويأخذ به . وبذلك كان يبين لكل قراءة من القراآت الثابتة وجهها الموافق لمقاييس العربية وأوضاعها ، وقد يزيد على القراآت الواردة ببيان وجوه جديدة تتسع لها العربية لو أن القراءة جاءت بها . على أن سيبويه لم يكن

(1) الكتاب ١/٣٨٣ و ٤٢٩
(2) الكتاب ١/٤٣٠
(3) الكتاب ١/٧٤
(4) الكتاب ١/٤٦٤

يستقصي دوماً جميع وجوه القراآت ولا سيما الشاذة منها ، بل كان في بعض المواضع يغفل الإشارة إليها حتى كأنها لم تبلغه ، ومن ذلك مثلاً قراءة النصب في قوله تعالى : ﴿ كُنْ فَيَكُونَ ﴾[1] فإنه لم يتعرض لها وذكر أن النصب ضرورة في الشعر وضعف في الكلام ، فقال : « .. ومثله ﴿ كن فيكون ﴾ كأنه قال : إنما أمرنا ذاك فيكون . وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب ، وذلك لأنك تجعل أن العاملة ، فمما نصب في الشعر اضطراراً قول الشاعر :

سأترك منزلي لبني تميم وألحقَ بالحجاز فأستريحا

وقال الأعشى ، وأنشدناه يونس :

ثُمَّتَ لا تجزونني عند ذاكم ولكن سيجزيني الآله فَيُعْقِبا

وهو ضعيف في الكلام »[2] مع أن قراءة النصب في ﴿ كن فيكون ﴾ ثابتة عن ابن عامر[3] ، وقرأ بها الحسن البصري[4] ، ولكنها شاذة كما ذكرنا[5] .

ولم يكن موقف الرماني من الاحتجاج بالقرآن الكريم وتخريج آياته وقراآتها مغايراً لموقف سيبويه بل كان مثله في احتجاجه بالآيات وشرحه لوجوه الاختلاف النحوي بين قراآتها . ومن ذلك مثلاً أن سيبويه استشهد في باب الواو[6] بقوله تعالى :

(١) من قوله تعالى : ﴿ بديع السموات والأرض وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون ﴾ ، البقرة ١١٧/٢

(٢) الكتاب ٤٢٣/١

(٣) هذه الآية جاءت في جامع أحكام القرآن للقرطبي ١٩/٧ ، وفي معالم التنزيل للبغوي ٢٩٤/١ . بالنصب عن ابن عامر . ولم نرها في غيرهما من التفاسير مما يدل على أنها قراءة غير سبعية .

(٤) القراآت الشاذة لابن خالويه ٣٨

(٥) وزاد ابن مالك في مواضع النصب بعد الفاء والواو النصب بعد حصر بإنما ، كقراءة ابن عامر ﴿ إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون ﴾ بالنصب قال ابنه : وهذا نادر لا يكاد يعثر على مثله إلا في ضرورة الشعر . (همع الهوامع ١٦/٢) .

(٦) الكتاب ٤٢٤/١

﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَـدْخُلُـوا الْجَنَّـةَ وَلَمَّـا يَعْلَمِ اللهُ الَّـذِينَ جَـاهَـدُوا مِنْكُم وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾[1] ذاكراً أنها مما ينصب وأن بعضهم قرأها بالجزم ، فوقف الرماني عند هـذه الآيـة وقـال : « هل يجوز ويعلمِ الصـابرين على قراءة الحسن ؟ ومـا الفرق بينهما ؟ ثم أجـاب عن ذلـك بقولـه : وفي التنزيل : ﴿ ولما يعلم الله ... ﴾ الآيـة . بـالنصب على الصرف[2] . وقد قرئ ويعلمِ الصـابرين . والنصب على لمـا يجمع الجهـاد مع الصبر ، فهو حثّ عليـه على هـذا الوجـه . فـأمـا الجـزم فعلى الحث على الجهـاد وعلى الصبر . وكـلا الوجهين حسن والأول أبين »[3] .

وهكذا وازن الرماني بين قراءتين : قراءة مشهورة وقراءة نسبها إلى الحسن ، ثم بيَّن صلة كل من الوجهين الإعرابيين بالمعنى وحكم بحسنهما جميعاً ثم رجح الأول .

وكـذلـك بيَّن الرمـاني اختـلاف المعنى بـاختـلاف الإعراب حين تعرض لـذكر قوله تعالى : ﴿ مَـا كَـانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَـهُ اللهُ الكِتَـابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّـاسِ كُونُوا عِبَـاداً لِي مِنْ دُونِ اللهِ ، وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّـانِيِّينَ بِمَـا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الكِتَـابَ وَبِمَـا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ . وَلاَ يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا المَلائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَاباً أَيَأْمُرُكُم بِالكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾[4] فقـال : « ولا يـأمركم بـالرفـع ، على ولا يـأمركم الله ، والنصب على ولا يأمركم البشر أن تتخذوا .. »[5] .

ومتى كان أمام الرماني شاهد من القرآن تأيـدت عنـده الحجـة وثبت الرأي وذلـك

(١) سورة آل عمران ١٤٢/٣

(٢) الصرف عـامل معنوي قـال بـه الكوفيون . وهو يعمل النصب . وانظر تفصيـل القـول فيـه في الفصـل الثالث . وقال الفراء : « خفض الحسنُ ﴿ ويعلم الصابرين ﴾ يريد الجزم . والقرّاء بعـد تنصبـه . وهو الذي يسميه النحويون الصرف .. » معاني القرآن ٢٣٥/١ . وهي عند سيبويه منصوبة على إضمار (أن) الكتاب ٤٢٦/١

(٣) الشرح ١٢٠/١/٣

(٤) آل عمران ٧٩/٣ـ٨٠

(٥) الشرح : ١٢٤/١/٣

واضح في مثل مناقشته للخلاف بين يونس وسيبويه في دخول الاستفهام على الجزاء ، فقد خالف يونس في ذلك سيبويه ، وقال : أإن تأتني آتيك ، على أآتيك إن تأتني ، حتى يعتمد ألف الاستفهام على ما يحتمل الإيجاب . وقبحه سيبويه لأنه بمنزلة : إن تأتني آتيك ، إذ كان حرف الاستفهام مما يصلح أن يكتفي ببيان الجزاء[1] . فقال الرماني : وهو الصواب على ما بيّنا من العلة وفي التنزيل : ﴿ أَفَإِنْ مِتّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾[2] . فهذا قد جاء على اعتماد الجزاء وهو شاهد على قول سيبويه ولو لم يكن يصلح أن يعتمد الألف على الجزاء لضعف هذا الكلام ، وليس فيه ضعف لأنه في القرآن الذي هو أجل الكلام[3] .

وأما الاحتجاج بالحديث النبوي فلم نر له أثراً في شرح الرماني ، ولعل ذلك راجع إلى أن الرماني كان ممن يقولون بعدم الاحتجاج بالحديث اعتماداً على أنه كان يروى بالمعنى ، وأنه كان يرويه العربي وغيره ، أو أن الرماني لم يحتج بالحديث لأنه لم يجد في (الكتاب) الذي يشرحه احتجاجاً به .

وأما اللهجات المختلفة المسموعة عن العرب فقد كان موقف الرماني منها شبيهاً بموقفه من القراآت ، يتعرض لها ويوازن بينها ، ويذكر عللها ، ثم يختار من هذه اللهجات ما كان أقيس . ومن ذلك تعرضه لكسر أول الفعل المضارع عند الحجازيين[4] ، ومخالفتهم لبني تميم في شكل الأعداد المركبة . وهذا نموذج من عرض الرماني لهاتين اللهجتين الحجازية والتميمية ، وموازنته بينهما وتقويته لإحداهما لأن

---

(١) الكتاب ٤٤٤/١

(٢) الأنبياء ٣٤/٢١

(٣) الشرح : ١٤٤/١/٣

(٤) ذكر الرماني أن كسر أول المضارع مذهب للحجازيين (الشرح ٢٧٥/٢/٤) والمعروف أن هذا الكسر وهو التلتلة لغة لبهراء وربيعة ، وبهراء قضاعية قحطانية ، وربيعة منهم قحطانيون ومنهم عدنانيون . ولعل التلتلة كانت عند بعض ربيعة عدنان فأطلق الرماني القول .

القياس يؤدي إليها ، وبيانه لعلة الثانية لأنها جاءت عن عرب موثقين . قال في باب مضاعف الفعل : « ما الذي يجوز في مضاعف الفعل ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم وجب الإدغام في تحرك الثاني ؟ ولم جاز الإدغام والإظهار إذا كان الثاني في موضع سكون حتى أظهر أهل الحجاز وأدغم بنو تميم ؟ وما وجه حذف حركة من أحد المثلين واجتلاب حركة في المثل الآخر على مذهب بني تميم ؟ وأي المذهبين أولى »(١) . ثم قال في الجواب : « الذي يجوز في مضاعف الفعل إذا كان الثاني في موضع حركة الإدغام بإجماع العرب لأن إظهار التضعيف يثقل من أجل رفع اللسان ورده إلى موضعه ليرفع للحرف الآخر فهذا ثقيل . فإذا وقع الإدغام صار رفع اللسان للحرفين رفعاً واحداً فخفّ لهذه العلة وذلك كقولك يودّ ويفرّ ويعضّ ، فهذا لا بد من الإدغام فيه . وإذا وقع الثاني في موضع سكون في آخر الكلمة وجب الإظهار على مذهب أهل الحجاز لأنهم لا يغيّرونه عما وجب له من السكون ، فيجب على قولهم الإظهار لأنه لا يمكن الإدغام في ساكن . وأما بنو تميم فيجب على مذهبهم الإدغام لأنهم يحركون الثاني فيصير بمنزلة ما له أصل في الحركة مما ذكرناه أولاً ، فأهل الحجاز يقولون اردد ولا تردد ، وافرر ولا تفرر ، واعضض ولا تعضض ، فيظهرون للعلة التي بيّنا ، وبنو تميم يقولون : رد وفر وعض ولا ترد ولا تفر ولا تعض ، فيحركون الثاني . وإنما جاز أن تحذف حركة من أحد المثلين وتختلف في الآخر لما في ذلك من الفائدة بإمكان الإدغام ، ولولا هذا لم يكن له معنى . ومذهب أهل الحجاز أقْيس لأنه يجري لسكون الثاني على قياس رددت ، واستعددت ، وهو مع ذلك يؤدي صورة اللفظ . ومذهب بني تميم حسن لأنه أخف من غير إخلال بالفعل »(٢) .

وجملة القول في الاحتجاج عند الرماني أنه لم يكن يطيل مناقشة الشواهد لورودها في (الكتاب) وأنه كان يكتفي بالدلالة على موضع الشاهد وإظهار صلته بالحكم العام

---

(١) الشرح : ١٢٤/١/٤ـ١٢٥

(٢) الشرح : ١٢٤/١/٤ـ١٢٥

للباب . وأما ما كان له أكثر من وجه فكان الرماني يعلل وجوهه ، ويوازن بينها ، ويختار أقواها ، وأقواها عنده ما كان القياس متفقاً معه ومؤدياً إليه ، وكان قياسه مؤيَّداً بسماع .

- ٣ -

الإجماع

أخذ الرماني بمبدأ الإجماع في النحو كما أخذ بالأصلين السابقين القياس والسماع . وكان الإجماع عنده أصلاً مرعيَّ الجانب لا تصح مخالفته ، ومن خرج عليه فقد ألحق بنفسه الخزي والعيب . وكيف يجوز للمحتج - في نظر الرماني - أن يخالف الإجماع ، والإجماع عنده أصل لا يخالف ، وقد صرح بذلك حين رد على من زعم أن همزة (أفكل) أصلية فقال : « فإن التزم هذا خالف جميع النحويين ، وكفى بذلك عيباً مخالفته جميع أهل الصناعة ، كما لو خالف مخالف في مسألة من الهندسة جميع أهل الصناعة لكان ذلك عيباً . وكذلك لو خالفهم في مسألة قد أجمعوا عليها في الجبر والمقابلة . ومنزلته كمنزلة من خالف جميع العقلاء في أمر من الأمور وادعى أن عقله فوق جميع العقول . وكفى بهذا عيباً وخزياً »[١] .

ويعد الرماني مخالف الإجماع مرذول القول فيقول : ومن زعم أن القلَّف بمنزلة الهِجْرَع وجِلَّوز بمنزلة فردوس ، لأنه لم يشتق منها ما يذهب فيه حرف التضعيف[٢] ، خرج عن إجماع النحويين . وكل من خرج عن إجماع أهل الصناعة فقوله مرذول[٣] . بل إن الخارج عن الإجماع خارج - عند الرماني - عن حد العقل والتدبير - فقد قال في باب الأصول من غير زيادة : « وكذلك كل حرف تدعي زيادته فيخرج بذلك عن

(١) الشرح : ٦٢/٥ - ٦٣

(٢) في الأصل : (لم يشتق منه يذهب منه حرف التضعيف) .

(٣) الشرح : ٧٤/٥

إجماع النحويين وما تتقبله طباع العرب والمولدين ، ويكون سبيل ذلك في منافرة الطباع كسبيل من تزيا بزي مرذول عند الجميع . ومثل هذا لا يحمل نفسه عليه عاقل متدبر »[1] .

تلك هي مجمل قواعد القياس والسماع والإجماع التي انعقد عليها نحو الرماني وهي بعامتها قواعد لا تخرج عن منهج البصريين في هذه الأصول ، بل تصلح أن تكون نموذجاً لتطبيق منهجهم فيها ، وذلك لأن القياس عندهم ـ كما هو عند الرماني ـ أساس يبنى عليه الحكم النحوي ، وهو إنما يكون على مذاهب العرب والمستعمل في كلامهم ، وهو قائم على الأخذ بالأغلب واعتبار الأشيع . أما النادر الشاذ ـ إذا ثبت عن عربي ثقة ـ فحسبك أن تجد له علة تؤوله بها وتكشف عن وجه الحكمة فيه ، ثم ليس لك بعد ذلك إلا أن تحفظه.ولا تقيس عليه . وهي قواعد تتفق مع العقلية المنطقية التي أراد البصريون أن يجعلوا النحو خاضعاً لها محكوماً بها . وكذلك الأمر عندهم فيما ثبت سماعه أو الإجماع عليه .

---

(١) الشرح : ٧٥/٥

الفصل الثاني

بين الرماني وسيبويه

- ١ -

مع سيبويه

لعل أول ما يلفت النظر في مكتبة الرماني الضخمة أنه وضع في علوم العربية وحدها تسعة وعشرين كتاباً ، وأن ستة من هذه الكتب تتصل بسيبويه ونحوه أوثق الاتصال وهي شرح كتاب سيبويه . وأغراض كتاب سيبويه . وتهذيب أبواب كتاب سيبويه . والمسائل المفردة من كتاب سيبويه . والخلاف بين سيبويه والمبرد . ولم تكن عناية الرماني مقصورة على سيبويه وحده ، وإنما كانت متجهة إلى كثير من شيوخ النحويين كالأخفش والجرمي والمازني والمبرد والزجاج وابن السراج ، وهم الذين درس الرماني آثارهم وشرحها ، إلا أنه لم ينل أحد من هؤلاء النحاة ما ناله سيبويه وحظي به من اهتمام الرماني وعنايته .

وقد كان من حسن الطالع أن الكتاب الذي وصل إلينا من نحو الرماني هو أوسع كتبه وأحفلها بآراء سيبويه ، وهو شرحه على (الكتاب) ولذلك فقد كان هذا الشرح معتمدنا في هذه الدراسة كما كان المصدر الأساسي عندنا لمعرفة شخصية الرماني وآرائه النحوية ، وإن كنا لم نقتصر عليه بل تجاوزناه إلى استقصاء آراء الرماني في كتب النحو التي اشتهرت بكثرة النقل والجمع ككتاب همع الهوامع للسيوطي وغيره .

لم يكن الرماني في شرحه للكتاب شارحاً فقط وإنما كان يقف في معظم المسائل النحوية إلى جانب سيبويه فيؤيد آراءه أو يرجحها أو يوجهها[1] . وهو إلى ذلك مستقل بشخصيته لا تبعية عنده لسيبويه أو غيره لأنه لم يكن يؤيد رأياً من الآراء إلا بعد إطالة النظر وكثرة التدقيق ، ولذلك فنحن لا نراه يميل كل الميل إلى مذهب معين أو شيخ بعينه بل نراه مرة إلى جانب سيبويه ، ومرة إلى جانب ابن السراج ، ومرة أخرى إلى جانب المبرد .. وكذلك كان في بعض المسائل ينتصر للخليل على سيبويه ، أو يؤيد اعتراض المبرد عليه ، كما كان يأخذ برأيه من دونهما في مسائل أخرى كثيرة .. وهو في كل ذلك يشرح ويناقش ويعلل ثم يوازن ويختار على ما نراه في مناقشته لآراء النحاة[2] .

لقد كان الرماني مدققاً نظاراً ، ذا شخصية مستقلة لا يخضع لرأي أحد من النحاة ، ولكن شخصيته تلك لم تكن لتصل به إلى درجة تجعل منه صاحب مذهب نحوي ، أو تبلغ به حدّ التفرد بالرأي في أكثر المسائل ، وما أقل المسائل النحوية التي انفرد الرماني فيها برأي .. وما أقل ما يذكر الرماني في كتب النحو لهذا السبب ، إلى جانب ما رأيناه من صعوبة أسلوبه وتعقيد نحوه .

وإذا كان لا بد لنا من دليل نقدمه بين يدي حكمنا على الرماني ، فإننا تأييداً لحكمنا ، وحرصاً على معرفة حقيقة أمر الرماني في النحو ، وتقويماً لشخصيته النحوية ، رأينا أن ننظر في شرحه على الكتاب ، وفي كتب النحو التي أوردت ذكره ، وندقق في مواقفه من آراء سيبويه فنحصي كل ما خالفه فيه لنرى أكان في مخالفاته تلك تابعاً لغيره ممن خالف سيبويه من النحاة مردداً لأقوالهم ؟ أم كانت له في ذلك آراء خاصة معللة ؟ ولنرى بعد ذلك ماهي تلك الآراء ؟ وما قيمتها في نظر النحاة ؟

---

(١) انظر مثالاً من تأييد الرماني لسيبويه في مسألة (كلتا) ومن ترجيحه لرأيه في (نعمة وأنعم) ومن توجيهه لرأيه في (تثنية على) .

(٢) انظر ص ٢١٧ وما بعدها .

وأما مواقفه التي كان فيها إلى جانب سيبويه فهي مواقف كثيرة ملأت شرحه على الكتاب إذ ما من رأي قال به سيبويه إلا كان له عند الرماني ذكر وشرح ، وكان له عنده ـ على الغالب ـ تأييد وترجيح وتعليل . ولعلنا نستطيع أن نقدر مدى موافقة الرماني لسيبويه وتأييده لآرائه إذا عرفنا أنه لم يخالفه في أكثر من عشرين مسألة من مسائل الكتاب ، على ما في (الكتاب) من مسائل خلافية وآراء متباينة ..

ولقد كانت طريقة الرماني في تأييد سيبويه أن يبيِّن غرضه الذي عقد الباب من أجله وحكمه العام فيه أو الأصل الذي تعود مسائل البحث إليه وتتفرع منه .. وأن يورد بعد ذلك كل سؤال أو شبهة أو اعتراض ليجيب عن السؤال ويرفع الشبهة ، ويدفع الاعتراض ، إجابة مقرونة بالتعليل مؤيدة بالقياس . ونحن نقرأ أي باب من أبواب الشرح فتدهشنا فيه دقة الرماني في توليد الأسئلة وحصره للشبه . ولعل فيما أوردنا من أمثلة ـ في البحث وفي الملحق ـ مقنعاً لمن أراد التثبت مما نقول .

ـ ٢ ـ

مدى استضاءة الرماني بآراء السابقين

في مخالفة سيبويه

لم تكن شخصية الرماني في النحو لتظهر في مذهب ينفرد به أو رأي يستقل به بقدر ما كانت تظهر في تفرده بأسلوبه وطريقة عرضه ، ولقد تتبعنا آراءه في شرحه على الكتاب وفي كتب النحو التي نقلت عنه كمغني اللبيب وهمع الهوامع تتبع إحصاء واستقصاء لنرى ماتفرد به من مواقف وآراء خاصة فتبين لنا أنه كان في معظم آرائه إلى جانب سيبويه ، يقول بقوله ويحتج له ، وأن ما خالفه فيه لا يبلغ العشرين مسألة بل هو ـ فيما قرأناه من آثاره ـ تسع عشرة مسألة فقط .

وقد عارضنا آراء الرماني في هذه المسائل الخلافية بما وصل إلينا من آراء النحاة المتقدمين لنميز ما كان الرماني تابعاً فيه لغيره مما انفرد هو بالقول به والسبق إليه .. ثم قرنّا موقفه في كل من تلك المسائل إلى موقف السيرافي منها ، إذ كان هذا زميلاً معاصراً له ، كما كان ذا فضل مثله في شرح الكتاب .. ووصلنا من كل ذلك إلى أن الرماني كان مسبوقاً في اثنتي عشرة مسألة من تلك المسائل التي خالف فيها سيبويه ، وأنه قال بما سبق إليه .. وأما سائرها فكان هو المنفرد به وصاحب السبق إليه .

وأما الآراء التي ذكرها النحاة في كتبهم ونسبوها إلى الرماني فقد كان علينا ـ تثبتاً مما نقلوه ـ أن نعرضها على شرحه وندل على مواضعها فيه إن وجدت . وقد وجدنا بعد البحث أن بعض تلك الآراء صادر عن الرماني حقاً وأن في الشرح ما يؤيده ويوضحه ، كما وجدنا إلى جانب ذلك أن بعض النحاة نقل عن الرماني ما لم يقل به بل ما صرح في الشرح بعكسه . فأشرنا إلى كل ذلك ونبهنا عليه في موضعه .

ولقد كان من النحويين الذين أيدهم الرماني وأخذ بأقوالهم المخالفة لأقوال سيبويه والخليل والأخفش والمبرد . وهذه أمثلة ترينا وقوف الرماني إلى جانب كل منهم .

مع الخليل :

١ ـ قال سيبويه : « ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام : هذا جحر ضب خرب ، فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس لأن الخرب نعت الجحر ، والجحر رفع ، ولكن بعض العرب يجرّه ، وليس بنعت للضب ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب فجرّوه لأنه نكرة كالضب ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد ، ألا ترى أنك تقول : هذا حب رمان ، فإذا كان لك قلت : هذا حَبّ رمّاني ، فأضفت الرمان إليك ، وليس لك الرمان ، إنما لك الحب . ومثل ذلك هذه ثلاثة أثوابك ، فكذلك يقع على جحر ضب ما يقع على حب رمان . تقول : هذا جحر ضبي وليس لك الضب إنما لك جحر ضب فلم يمنعك من أن قلت جحر ضبي ، والجحر والضب بمنزلة اسم مفرد فانجرَّ الخرب على الضب كما أضفت الجحر إليك مع إضافة الضب مع أنهم أتبعوا الجرَّ الجرّ كما أتبعوا الكسر الكسر نحو قولك بهم وبدارهم وما أشبه هذا . وكلا التفسيرين تفسير الخليل ، وكان كل واحد منهما عنده وجهاً من التفسير . وقال الخليل : لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان ، من قبل أن الضب واحد والجحر جحران ، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدَّة الأول ، وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً . وقال : هذه جحرة ضباب خربة ، لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة والعدة واحدة فغلطوا . فهذا قول الخليل . ولا نرى هذا والأول إلا سواء ، لأنه إذا قال : هذا جحر ضب متهدم ففيه من البيان أنه ليس بالضب مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضب »[1] .

وقال الرماني : « وتقول : هذان جحرا ضب خربان ، فلا يجوز الجر في هذا عند

---

(١) الكتاب ٢١٧/١

الخليل لمخالفته الضب في التثنية . ويجوز عند سيبويه على ذلك القياس . والوجه مذهب الخليل لأنه إذا كان فيه سبب يضعفه ثم حدث سبب آخر يقضي ضعفه لم يكن بعد الضعف إلا الامتناع »(١) .

وأما السيرافي فلم يقف حيث وقف الرماني أمام التثنية والإفراد بل وقف يرجح بين عامل الرفع وعامل الجر ، وهل هو جحر ضب خربٍ أو خربٌ ؟ فقال : « كلام سيبويه في هذا الفصل بيِّن واحتجاجه فيه قوي ، وخلافه للخليل فيه مفهوم أيضاً .

ورأيت بعض النحويين من البصريين قال في هذا جحر ضب خرب قولاً شرحته وقويته بما يحتمله زعم هذا النحوي أن المعنى هذا جحر ضب خرب الجحر . والذي يقوي هذا أنا إذا قلنا : خرب الجحر ، صار من باب حسن الوجه ، وفي خرب الجحر مرفوع ، لأن التقدير كان : خرب جحره . ومثله ما قاله النحويون مررت برجل حسن الأبوين لا قبيحين والتقدير : لا قبيح الأبوين ، وأصله : لا قبيح أبواه ، ثم جعل في قبيح ضمير الأبوين فثنى لذلك وأجرى على الأول فخلص واكتفى بضمير الأبوين ولم يعد ظاهرهما لما تقدم لهما من الذكر »(٢) .

٢ ـ وقال سيبويه : « وسألت الخليل عن قول الأعشى :

---

(١) الشرح : ٥٦/١/٢ . على أننا نلفت النظر هنا إلى أن إحصاءنا للمسائل التي خالف الرماني فيها سيبويه لا يعني أنه كان فيها على الحق . وإنما ذكرناها لمجرد مخالفته فيها لسيبويه . وهو في هذه المسألة مثلاً يؤيد مذهب الخليل مع أنه بالرجوع إلى كلام سيبويه نجد أن حجته هي الأقوى ؛ فلقد اشترط الخليل للجرّ بالغلط اتحاد المضاف والمضاف إليه في العدَّة والتذكير والتأنيث . ولكن سيبويه أورد عليه قول العجاج : كأنّ غزلَ العنكبوتِ المرمَلِ .
وقال : « فالغزل مذكر والعنكبوت أُنثى » وهكذا حصل الاختلاف في التذكير والتأنيث مع ثبوت الجرّ وهذا ينقض قول الخليل الذي أخذ به الرماني .

(٢) شرح السيرافي ١٥٠/٢ ، نلاحظ أن ابن جني كان قد زعم أنه أول من خالف إجماع النحاة في هذه المسألة . ولعل السيرافي عناه بقوله بعض النحويين من البصريين . وانظر قول ابن جني في الخصائص (١٩١/١) وتعليق المحقق عليه .

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإنا معشر نزل

فقال : الكلام ها هنا على قولك يكون كذا أو يكون كذا لما كان موضعها لو قال فيه : أتركبون لم ينقض المعنى صار بمنزلة قولك ولا سابق شيئاً . وأما يونس فقال : ارفعه على الابتداء ، كأنه قال : أو أنتم نازلون . وعلى هذا الوجه فسر الرفع في الآية[1] كأنه قال : أو هو يرسلُ رسولاً . كما قال طرفة : أو أنا مفتدى[2] .

وقول يونس أسهل . وأما الخليل فجعله بمنزلة قول زهير :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

والإشراك على هذا التوهم بعيد كبعد ولا سابق شيئاً . ألا ترى أنه لو كان هذا كهذا لكان في الفاء والواو . وإنما توهم هذا فيما خالف معناه التمثيل يعني مثل هو يأتينا ويحدثنا ، يقول يدخل عليك نصب هذا على توهم أنك تكلمت بالاسم قبله ، يعني مثل

---

(١) يعني قوله تعالى في سورة الشورى : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أو يرسلَ رسولاً فيوحيَ بإذنِهِ ما يشاءُ . إنَّهُ عليٌّ حكيمٌ ﴾ ، ٥١/٤٢ ، قال السيرافي : « فقوله ﴿ يرسل ﴾ لا يجوز أن يكون معطوفاً على ﴿ يكلمه الله ﴾ ولا يكون الناصب له ﴿ أن ﴾ هذه الظاهرة لأنا إذا وقعنا أن هذه الظاهرة على يرسل صار التقدير : ما كان لبشر أن يرسل الله إليه رسولاً . وهذا فاسد في المعنى لكنه محمول على ما بعد إلا ، وتقديره : ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا أن يوحي إليه أو يرسل إليه ، وهو عطف مصدر على مصدر . وأما من قرأ ﴿ أو يرسل رسولاً فيوحي بإذنه ﴾ فإنه يجعل وحياً بمنزلة موحياً ، كما تقول : أتاني زيد مشياً أي ماشياً ، فيكون وحياً الذي هو مصدر في موضع اسم الفاعل حالاً ، ويرسل فعل مستقبل في موضع اسم الفاعل حال معطوف على وحياً » . شرح السيرافي ٢٢٠/٢ . وهذه الآية قرأها الجمهور بنصب الفعلين . وقرأ نافع وأهل المدينة ﴿ أو يرسلُ رسولاً فيوحي ﴾ بالرفع فيهما ، وخرّج على إضمار هو يرسل أو على ما يتعلق به من وراء إذ تقديره : أو يسمع من وراء حجاب . وانظر تفسير البحر المحيط ٥٢٧/٧

(٢) يعني قوله :

ولكن مولاي امرؤ هو خانقي على الشكر والتسآل أو أنا مفتدى

قولك : لا تأته فيشتمك ، فتمثيله على لا يكن منك إتيان فشتيمة ، والمعنى على غير ذلك »[1] .

وقال الرماني مضعفاً قول سيبويه : « وقال الأعشى :

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا   أو تنزلون فإنا معشر نزل

فهذا بالعطف عند الخليل على المعنى إذ المعنى أتركبون أو تنزلون . وهو عند يونس على الاستئناف أو أنتم تنزلون . وشبهه سيبويه بقول زهير :

بدا لي أني لست مدركَ ما مضى   ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فهذا ضعيف لإضماره حرف الجر مع إعماله ، ولا يلزم في بيت الأعشى مثل ذلك بل هو حسن كما تأوله الخليل ، يجري مجرى ﴿ وَحُوْراً عِيْناً ﴾[2] في قراءة أبيّ[3] بالحمل على دلالة الكلام الأول ، لأن قوله ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِم وِلْدانٌ مُخَلَّدُونَ ﴾ بمنزلة يُعْطَوْن ذلك وحوراً عيناً .. وألزمه : هو يأتينا ويحدثنا ، لأنه بمعنى يكون منه إتيان وأن يحدثنا . وله أن ينفصل من هذا بما فيه من مناقضة الأصول التي انعقدت بأن إضمار أن في الواو ، وأنها إنما تكون في غير الواجب ، ولا تكون في الواجب ، وليس كذلك بيت الأعشى »[4] .

---

(١) الكتاب ٤٢٩/١

(٢) يعني قوله تعالى في سورة الواقعة : ﴿ يطوف عليهم ولدان مخلدون . بأكواب وأباريق وكأس من معين . لا يصدّعون عنها ولا يُنزفون . وفاكهة مما يتخيرون . ولحم طير مما يشتهون . وحور عين . كأمثال اللؤلؤ المكنون . جزاءً بما كانوا يعملون ﴾ ١٧/٥٦ ـ ٢٤ .

(٣) قال القرطبي في تفسيره : « ومن نصب وهو الأشهب العقيلي والنخعي وعيسى بن عمر الثقفي ، وكذلك هو في مصحف أبي ، فهو على تقدير إضمار فعل كأنه قال : ويزوجون حوراً عيناً . والحمل في النصب على المعنى أيضاً حسن ، لأن معنى يطاف عليهم به يعطونه » ٢٠٥/١٧

(٤) شرح الرماني ١٢٣/١/٣

وأما السيرافي فلم يؤيد الخليل كما أيده الرماني بل جاء بقول آخر فقال بعد ذكره لقول الخليل ويونس : وفيه قول ثالث وهو عندي أسهل من هذين القولين . وهو أن نقدر في موضع أن تركبوا إذا تركبون ، لأن إن وإذا يجازى بها ، وهما مقاربان في معنى ما يريده المتكلم ، وإن كان بعد أن مجزوم وبعد إذا مرفوع ، فإذا قدرنا أتركبون وهو في معنى أن تركبوا عطفنا أو تنزلون عليه في التقدير »[1] .

٣ ـ وقال سيبويه : « وزعم الخليل أن قول الأخطل :

كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلَس الظلام من الرباب خيالا

كقولك : إنها لإبلٌ أم شاء .. ويجوز في الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام ويحذف الألف . قال التميمي (الأسود بن يعفر) :

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً شعيثُ بن سهم أم شعيث بن منقر[2]

وقال الرماني : « وقول الأخطل : كذبتك عينك .. أم فيه منقطعة . ولا يحمل على حذف الألف في الضرورة إلا بدليل يصحب الكلام » ثم خرج بيت التميمي فقال : « فهذا على الحذف بتقدير : أشعيث بن سهم أم شعيث بن منقر ، لأنه لما رفع ولم يعمل أدري اقتضى الاستئناف »[3] . وأما السيرافي فلم يزد على شرح كلام سيبويه في هذه المسألة[4] .

مع الأخفش :

٤ ـ قال سيبويه : « هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم . وذلك لولاك ولولاي ، إذا أضمرت الاسم فيه جر . وإذا أظهرت

(١) شرح السيرافي ٢٢٠/٣

(٢) الكتاب ٤٨٤/١

(٣) الشرح : ٢٠٦/٢/٣

(٤) شرح السيرافي ٥٨/٤

رفع . ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : لولا أنت . كما قال سبحانه : ﴿ لَوْلا أَنْتُم لَكُنَّا مُؤمنين ﴾[1] . ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً . والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع . قال الشاعر (يزيد بن أم الحكم) :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى ... بأجرامه من قُلّة النّيق مُنْهوِي

وهذا قول الخليل ويونس[2] :

وقال الرماني : « واختلفوا في موضع الكاف . فذهب الخليل ويونس وسيبويه إلى أنها في موضع جرّ . وذهب الأخفش وبعض النحويين المتقدمين وابن السراج إلى أنها في موضع رفع ، وإنما أوقعت علامة المجرور موقع علامة المرفوع لما بيّنا على طريقة الاستعارة ، كما يقع المصدر موقع الحال في قولهم : إنما أتيت سيراً سيراً . وكما يقع المصدر المعرف في أرسلها العراك موقع الحال . وكل ذلك على طريق الاستعارة ويستحيل أن يكون على الحقيقة . وكذلك يقع ضمير المجرور موقع ضمير المرفوع على الاستعارة ويمتنع أن يقع على الحقيقة . ولا يجوز أن يوضع على الاشتراك بين المجرور والمرفوع لأنه لا مناسبة بين المرفوع والمجرور يصلح لأجلها اتفاق العلامة ، فأما أن ننقل ضمير المجرور إلى موضع ضمير المرفوع فغير ممتنع وشواهده كثيرة .

والذي نختاره في هذا مذهب الأخفش ، لأنه لو كان موضع الكاف جرّاً لوجب أن يكون الحرف عاملاً ، ولا يجوز الجر إلا بعامل الجر ، والحرف الذي يعمل الجر لا بد أن يكون فيه معنى الإضافة ، ولا بد أن يعمل في موضعه الفعل ، وليس كذلك في لولا .. »[3] .

---

(١) سورة سبأ : ٣١

(٢) الكتاب ٣٨٨/١

(٣) الشرح ٤٥/١/٣ . ويرد على الرماني هنا . بحروف الجر الزائدة ! فهي تعمل الجر ولا تفيد الإضافة ولا يعمل في موضعها الفعل .

ولم يزد السيرافي على شرح أوجه الخلاف في هذه المسألة غير أنه ذكر رأي الفراء إلى جانب الأخفش وفصّل في ذكر حججه[1] .

٥ ـ قول سيبويه : « وأما قولهم : عساك ، فالكاف منصوبة . قال الراجز (وهو رؤبة) :

يا أبتا علّك أو عساكا

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك ني . قال عمران بن حطان :

ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلّي أو عساني

فلو كانت الكاف مجرورة لقال عساي ، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعل في هذا الموضع ، فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذه الحال ، كما كان للدن حال مع غدوة ليست مع غيرها »[2] .

وقال الرماني : « فالكاف في موضع رفع عند الأخفش ، وفي موضع نصب عند سيبويه . ودليله عساني ، وأن الفعل لا يعمل الجر أصلاً ، ونظير ذلك في الشذوذ لدن غدوة ..

واستشهد الأخفش على مذهبه بقول العرب : ما أنا كأنت ولا أنت كأنا ، فهذا شاهد بيّن ، وعلته تنكب التضعيف في أناكك . وجاء في نظيره من المتكلم على قياسه . ولا تجوز موافقة الجر للرفع في أصل الموضوع كما تجوز موافقة النصب للجر في ذلك لأن الرفع لا يناسب الجر فهذا الذي أنكره سيبويه على ما قال وهو يذكر[3] ما يجب أن

(١) شرح السيرافي ٣/١٥١ـ١٥٢

(٢) الكتاب خ/٣٨٨

(٣) في الأصل : يكره .

توضع عليه الأصول ، وليس كذلك إذا وقعت كلمة موقع كلمة على جهة الاستعارة »[1] .

وكذلك أورد السيرافي مذهب سيبويه في أن عسى حرف بمنزلة لعل تنصب ما بعدها . ومذهب الأخفش في أن الكاف والنون والياء في موضع رفع ، واستعير لفظ النصب للرفع في هذا الموضع كما استعير له لفظ الجرّ في لولاك . وزاد السيرافي بعد ذلك بذكر مذهب المبرد وهو أن الكاف والنون والياء في موضع نصب بعسى وأن اسمها مضمر فيها مرفوع ، وهو عنده كقولهم : عسى الغوير أبؤساً[2] . ولم يذكر السيرافي رأيه ولم يؤيد مذهباً من هذه المذاهب التي ذكرها . ولا بد لنا من الإشارة هنا إلى أن صاحب المغني تعرض لهذه المسألة الخلافية ووقف أمام الشاهد الذي احتج به الأخفش ، والذي زعم الرماني أنه شاهد بيِّن ، فعلق عليه ولم يجزه[3] .

٦ ـ وسنرى أن[4] الرماني يؤيد الأخفش وابن السراج في أن عامل الرفع في الخبر (الذي هو المبتدأ) هو الابتداء وليس هو المبتدأ على ما قال سيبويه .

مع المبرد[5] :

٧ ـ قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقع فيه الأمر وذلك قولك : قتلته صبراً ، ولقيته فجاءة ومفاجأة ، وكفاحاً ومكافحة ، ولقيته عياناً ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً ،

---

(١) الشرح : ٤٥/١/٣

(٢) شرح السيرافي ١٥٣/٣

(٣) انظر مغني اللبيب ١٥٢/١ ، وهمع الهوامع ١٣٢/١

(٤) انظر ص ٣٣٩ المسألة ٥

(٥) هذه خمس مسائل ذهب الرماني فيها مذهب المبرد في مخالفته سيبويه . وقد بحثت عنها طويلاً في كتاب (الانتصار) الذي وضعه ابن ولاد لينقض فيه ردود المبرد على سيبويه ولكني لم أعثر عليها فيه ، ولعل ابن ولاد لم يكن مستقصياً كل مسائل الخلاف بين المبرد وسيبويه .

وأخذت ذلك عنه سمعاً وسماعاً . وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع ، لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً ، ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سرعةً ، ولا أتانا رجلةً »[1] .

وقال الرماني : « واختلفوا في أتانا سرعة ، وأتانا رجلة . فأجازه أبو العباس على القياس الذي ذكرنا[2] . وأباه سيبويه لأنه مصدر وقع موقع الحال من غير أن يغلب على الباب . وقول أبي العباس قويّ في هذا لأنه أفاد المصدر الواقع موقع الحال تنويع الفعل وهو حسن متقبل في الفهم فلا سبيل إلى المنع منه مع ظهوره هذا الظهور »[3] .

٨ ـ قال سيبويه : « وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير . وقال الشاعر (وهو حسان) :

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى ... وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

فلم يرد أدنى العدد »[4] .

وقال الرماني : « وقال حسان :

لنا الْجَفَنات الغرّ يلمعن بالضحى ... وأسيافُنا يقطرن من نجدة دما

فجاء بالجفنات في الكثير ، وجاز ذلك لما صحبه من الدليل في البيت على معنى الافتخار ، والافتخار يقتضي الكثير ، فجاء به على أحد المحتملين بالدليل . وأبو العباس

(١) الكتاب ١٨٦/١

(٢) قال : « الذي يجوز في المصدر الواقع موقع الحال إذا كان مما يتنوع به الفعل وفيه معنى الحال النصب على هذا الوجه بالفعل المذكور » هذا رأي الرماني وهو فيه مع الكوفيين والأخفش والمبرد لأنه « اختلف النحويون في تخريجها فسيبويه وجمهور البصريين على أنها مصادر مؤولة بالمشتق فهي في موضع الحال . أي أتانا مسرعاً . وقال آخرون هي مصادر على تأويل مضاف محذوف أي أتانا إتيان سرعة . وقال الكوفيون والأخفش والمبرد إنها مفعول مطلق تدل على نوع الفعل » الهمع ٢٣٨/١

(٣) الشرح ١٦/١/٢

(٤) الكتاب ١٨١/٢

يـذهب إلى أن الألف والتـاء في أصـل مـوضـوعـه على احتمال الكثير والقليـل . ومن النحويين من يـذهب إلى أنـه للقليل ، ويجوز في الكثير على حـد قولهم ثلاثـة شسوع . والأقوى في هذا مذهب أبي العباس لأنها نظير الواو والنون في جمع المذكر »[١] .

٩ ـ لما كانت إضافة الصفة إلى معمولها لا تفيد تعريفاً بل تخفيفاً جاز اقتران هـذا المضاف دون غيره من المضافات بألـ : « قال الشاعر :

الـواهب المئـةِ الهجـانِ وعبـدِهـا[٢] ... ...

ومنع المبرد هـذه الصـورة ، وأوجب النصب . قيـل : أو إلى ضمير مـا ، نحـو : الضاربك ، والضاربي ، والضـاربـه ، قـالـه الرمـاني والمبرد والزمخشري . ومنع سيبويـه والأخفش ذلـك ، وجعلا مـوضـع الضمير أيضـاً كما لـو كان مـوضعـه ظـاهر فإنـه يتعين نصبه[٣] »[٤] .

وهنـاك مسـألتـان لم يكن فيهما بين سيبويـه ومخـالفيـه خلاف في الحكم وإنما كان خلافاً منهجيـاً حول طرد القيـاس ، إذ كان منهج سيبويـه يقضي بـالـوقـوف في بعض الأحوال عندما سمع عن العرب دون القياس عليـه على حين تعـدى غيره ذلـك إلى طرد

---

(١) الشرح ١٤٩/١/٤

(٢) هذا البيت للأعشى وتتمته : عوذا تزجى بينها أطفالها .
وعبدها أي عبد المئة ، يعني راعيها . قال ابن السراج : وهم يقيسون على هذا البيت قول العرب : هـذا ضـارب الرجل وزيـد . ولـو كان زيـد يلي الضـارب لم يكن جراً .. إلا أن المبرد يرفض هـذا القيـاس ويفرق بين عبدها وزيد ويقول أن الضمير في عبدها هو للمئة فكأنه قـال : وعبـد المئـة ؛ ولا يستحسن ذلك في زيـد ولا يجيزه . وأجـازه سيبويـه والمـازني وقـال المـازني إنـه من كلام العرب . والـذي قـالـه أبو العباس أولى وأحسن . وغلـط الأعلم سيبويـه في استشهـاده بهذا البيت . وانظر التفصيل في الـدرر اللوامع ٥٨/٢

(٣) في الأصل : نفيه .

(٤) همع الهوامع ٤٨/٢

القياس وتعميم الحكم ، وقد غلبت على الرماني - في مثل هذه المواقف - نزعته إلى تجريد القياس فأيد الذين خالفوا سيبويه .

١٠ - أما المسألة الأولى فالقياس على ما سمع مجموعاً من أسماء الأجناس وذلك إنهم قالوا إن « جموع الكثرة وأسماء المصادر وأسماء الأجناس - إذا لم تختلف أنواعها لا تجمع قياساً . وأما إذا اختلفت أنواع الأجناس[١] فسيبويه لا يقيس جمعها على ما سمع منه . وعليه الجمهور . وذهب المبرد والرماني وغيرهما إلى قياس ذلك »[٢] .

١١ - وأما المسألة الثانية فهي القياس على ما سمع مفتوح العين في النسبة مما هو مكسور العين في الأصل ، وذلك أنك « إذا نسبت إلى فَعِل ، بفتح الفاء وكسر العين ، أو فِعِل ، بكسر الفاء والعين ، أو فُعِل بضم الفاء وكسر العين ، فتحت العين من الثلاثة كنَمِر ونَمَرَى وإبل وإبَلى ، ودُئِل ودُؤَلى ، وكذا ما ختم بتاء التأنيث من ذلك كشقرة وشقرى وحبرة وحبرى . وشذ قولهم في الصعق صِعِقى بكسر العين والصاد قبلها إتباعاً . وقال أبو حيان : « ولا أعلم خلافاً في وجوب فتح العين في نحو نمر وإبل ودئل إلا ما ذكره طاهر القزويني في مقدمة له أن ذلك على جهة الجواز ، وأنه يجوز فيه الوجهان ، وقد تفتح العين المكسورة من الرباعي كتغلب وتغلبي ، ويثرب ويثربي ، ومشرق ومغرب ومشرقي ومغربي .

وقد اختلف في قياس ذلك على قولين : أصحهما ، وهو مذهب الخليل وسيبويه ، أنه شاذ يحفظ ما ورد منه ، ولا يقاس عليه . والثاني أنه مطرد ينقاس وعزي إلى المبرد وابن السراج والرماني والفارسي والصيمري وجماعة .. »[٣] .

---

(١) وكذلك بعض المصادر إذا اختلفت فيها الأجناس فإن الرماني يجيز فيها الجمع على ما سنرى بعد قليل .

(٢) همع الهوامع ١٨٣/٣ ، وانظر قول الرماني منقولاً عن شرحه في ص ٣٠٨

(٣) المصدر السابق ١٩٥/٢

١٢ ـ وآخر ما خالف الرماني فيه سيبويه متابعته للأخفش والمبرد في جواز الرفع بعد حتى إذا سبقت بقلما التي تفيد التقليل . وذلك أنه : « يتعين النصب عند سيبويه والأكثرين بعد فعل غير موجب ، وهو : المنفي ، وما فيه الاستفهام ، وقلما ، نحو : ما سرت حتى أدخل المدينة . وقلما سرت حتى أدخل المدينة ، إذا أردت بقلما النفي المحض . وأسرت حتى تدخل المدينة ؟

وإنما لم يجز الرفع لأنه على معنى السببية للأول في الثاني ، والأول منفي لم يقع ، فلا يكون نفي السبب موجباً لوجود مسببه . وخالف الأخفش فجوز الرفع على أن أصل الكلام موجب ، وهو : سرت حتى أدخل المدينة ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره فنفت أن يكون سير كان عند دخول ، فكأنك قلت : ما وقع السير الذي كان سبباً لدخول المدينة . واتفقوا على أن الرفع في ذلك غير مسموع . وإنما أجازه الأخفش ومن تبعه قياساً[(١)] .

ولو أريد بقلما التقليل لا النفي فكذلك عند سيبويه . وجوز أبو علي والرماني الرفع بعدها[(٢)] . ونحن نجد لما نقل السيوطي أصلاً في شرح الرماني إذ قال في باب حتى التي يرتفع الفعل بعدها : « وتقول : قلما سرت حتى أدخلها . إذا ذهبت بقلما مذهب النفي فليس إلاّ النصب ، بمنزلة ما سرت فأدخلها . وهو مذهب للعرب معروف . ويدل عليه قولهم : قلما سرتُ فأدخلها ، فينصب بالفاء على جواب النفي ولا يجوز سرت فأدخلها . ولهم فيه مذهب آخر على نقيض كثر ما سرت ، فيثبت إذا قال قلما سرت سيراً قليلاً على النقيض ، فعلى هذا المذهب يجوز قلما سرت فأدخلها بالرفع »[(٣)] .

---

(١) وذهب المبرد في هذه المسألة مذهب الأخفش فرد عليه ابن ولاد في كتابه (الانتصار) رداً مطوّلاً . انظر الورقة ١٩٢ وما بعدها من كتاب الانتصار .

(٢) همع الهوامع ٩/٢

(٣) شرح الرماني ١٠٩/١/٣

فهذه اثنتا عشرة مسألة تابع الرماني فيها غيره على مخالفة سيبويه متابعة بناها ـ كما رأينا فيما نقلنا عن شرحه خاصة ـ على التدقيق والمناقشة والتعليل وكأنه كان وهو يشرح الكتاب ينظر في آراء الذين سبقوه إليه ، ويدقق في مواقف شيوخ النحويين من آراء سيبويه ، ثم يتخذ رأيه ويحدد موقفه في ضوء آرائهم ومواقفهم إلا أن هذا لم يجعل من الرماني تابعاً لغيره في كل ما يقول أو يقرر فهو إما مع سيبويه وإما مع مخالفيه ، ولكنه جعل منه عالماً حرّ الفكر يرى الحق مع سيبويه فيكون معه ، ويراه مع غيره فيكون عليه ؛ وقد لا يراه في مرة ثالثة مع سيبويه ولا مع مخالفيه فإذا هو مع الحق الذي يراه ، منفرد في رأيه ومذهبه كما هو شأنه في المسائل التي سنذكرها بعد قليل .

وإن ما ذهبنا إليه ـ من أن الرماني لم يكن يقول في هذه المسائل أو غيرها برأي غيره من العلماء متابعة لهم وترديداً لأقوالهم .. وإنما كان ذا تدقيق ونظر نستطيع أن نؤيده ـ إلى جانب هذه المسائل ـ بكثير من المسائل الأخرى التي ناقش الرماني فيها آراء النحويين ، وكان له في كل منها رأي ترجيحيّ واضح مبني على المناقشة والتعليل .

قال سيبويه : « وإذا قلت : رب رجل يقول ذاك . فقد أضفت القول إلى الرجل برب »[1] . وقال الرماني : « والمضاف في رب رجل يقول ذاك ، فيه خلاف ، فسيبويه يذهب إلى أنه القول أضيف إلى رجل برب . وابن السراج يخالفه في ذلك ، لأن (يقول) من صفة رجل ، فهو بمنزلة رب رجل قائل ذلك ، في أنه لا يصلح أن يعمل في رب ، يذهب إلى أنه إضافة التقليل إلى رجل يقول ذاك برب . والتقليل مدلول عليه غير مصرح بذكره ، كما أنه في يالبكر مدلول عليه ، قد دلَّ الحرف على المضاف في كلا الموضعين .

والذي عندي أنه إذا كان (يقول) صفة فهو على ما ذكره ابن السراج لأنه بمنزلة قائل ذلك . ولكن قد يتوجه في مذهب سيبويه أنه ليس بصفة وإنما هو فعل عامل في

(١) الكتاب ١/٢٠٩

رب ، كقولك : برجل مررت ، فإذا قيل : رب رجل قائل ذاك ، لم يجز إلا على ما قال ابن السراج »[(١)] .

بل قد يستقل الرماني برأيه عن الجمهور كما في المسألة التي نقلها ابن هشام حين ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر فقال : « رب ، في نحو : رب رجل صالح لقيته أو لقيت . لأن مجرورها مفعول في الثاني ، ومبتدأ في الأول ، أو مفعول على حدّ زيداً ضربته . ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار ، لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر . وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل ، لا لتعدية عامل ، هذا قول الرماني وابن طاهر[(٢)] . وقال الجمهور[(٣)] : هي فيهما حرف جر معدّ . فإن قالوا إنها عدت العامل المذكور فخطأ ، لأنه يتعدى بنفسه ، ولاستيفائه معموله في المثال الأول . وإن قالوا عدت محذوفاً تقديره حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت »[(٤)] .

ويرجح الرماني في (مهما) رأي الخليل ، بل هو لا يجوّز غيره ، فيقول : « والأصل في مهما (ما) دخلت عليها (ما) كما تدخل على سائر أخواتها ، واستقبح التكرير في (ماما) فأبدلت الألف هاء لأنها من مخرج الألف ، وحسن اللفظ بها . وهذا مذهب الخليل ، ولا يجوز عندي غيره ، لما بيّنا من العلة لتجري على قياس أخواتها من نحو ﴿ أيْنَما تكونوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾[(٥)] ، وقوله : ﴿ أيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ

---

(١) الشرح : ٤٦/١/٢

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد الأنصاري أستاذ ابن خروف . مات سنة ٥٨٠ . وترجمته في بغية الوعاة : ١٢

(٣) المعروف عند جمهور النحاة أن رب حرف جر شبيه بالزائد لا يفيد غير التقليل أو التكثير . ولعل مراد ابن هشام هو جمهور متقدمي النحاة لا المتأخرين الذين ساد مذهبهم وقد اتضح أن سيبويه وابن السراج والرماني قالوا بالتعدية وكذلك الزجاج ومن تبعه . وانظر الهمع ٢٧/٢

(٤) لم نجد لما نقله ابن هشام عن الرماني سنداً في الشرح ولعله كان لابن هشام مصدر آخر غيره .

(٥) الآية : ﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة ﴾ ، النساء ٧٨/٤

الأسماءُ الْحُسْنَى ﴾[١] . وقد أجاز سيبويه[٢] أن تكون (مه) ضم إليها (ما) »[٣] .

وأما في (كلتا) فهو يرجح رأي سيبويه فيقول : « وقد حكي عن أبي عمر الجرمي أنه يجعل التاء زائدة ، ويزعم أن وزنه فعتل[٤] . وهذا لا وجه له ، لأن التاء ليس من مواضع زيادتها إلا أن تقع في أول الاسم أو آخره في الأكثر . كما أن الميم الأغلب عليها هذا . ولم تجئ في اسم غير جار على الفعل زائدة في حشو الاسم ، فهو وزن مبتكر لا نظير له في كلام العرب . والذي ذكرنا أول مذهب سيبويه ، وهو الصواب على ما بيَّنا »[٥] .

وكذلك قال في باب ما تجعله زائداً بعد أن شرح مذهب كل من سيبويه والجرمي : « والاختيار مذهب سيبويه لأنه أقيس بحمله على نظير ، وإجرائه التاء على ما ينبغي أن تكون عليه من أنها لا تزاد للتأنيث إلا في آخر الكلمة وهو موضعها الذي يحقها أن تكون فيه بعد تمام الاسم تلحق العلامة للتأنيث[٦] ، كما تلحق علامة التثنية وجمع السلامة . فهذا أقيس وأولى لها »[٧] .

ويرجح الرماني رأي سيبويه أيضاً في كون نِعْمَة وشِدَّة جمعت على أَنْعُم وأَشُدّ ، إذ قال سيبويه : « وقد كسرت فِعْلة على أفعُل وذلك قليل عزيز ليس بالأصل . قالوا نعمة وأنعم وشدة وأشد »[٨] . وقال الرماني : « وجمع نعمة وشدة أنعم وأشد ، على

(١) الآية : ﴿ قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ، أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾ ، الإسراء ١١٠/١٧

(٢) وذلك في الكتاب : ٤٣٢/١

(٣) الشرح : ١٢٩/١/٣

(٤) وزنها عند سيبويه فعلى كذفرى . وانظر الكتاب ٨٢/٢

(٥) الشرح : ٢٧/١/٤

(٦) ذكر ابن جني رفض النحاة رأي الجرمي في زيادة التاء في كلتا لأن التاء لا تزاد حشواً ، ثم أتى بمثال زيدت التاء فيه حشواً وهو الكلتبان من الكلب ووزنه فعتلان . انظر الخصائص ٢٠٣/١

(٧) الشرح : ٧٢/٥

(٨) الكتاب ١٨٢/٢

طريق النادر . وأبو العباس يحمله على المصدر في نعم وأنعم وشد وأشد على قياس فعل وأفعل . وقول سيبويه أظهر لأن ما خرج من المصدر عن القياس المطرد فهو إلى الاسم أقرب وجمعه أقوى »[1] .

وقد يكتفي بتوجيه رأي سيبويه وبيان جوازه كما في تثنية (على) اسم رجل . قال سيبويه : « ولو جعلت على اسماً ثم ثنيت لقلت : علوان ، لأنها من علوت ، ولأن ألفها لازمة للانتصاب »[2] . فقال الرماني : « وتثنية على اسم رجل علوان . وعلته على مذهب ابن السراج لزوم ألفه الانتصاب ، مع أنه لا تصرف له . وعلى مذهب سيبويه أنه من علوت .. والذي عندي أن الأصل في الحروف امتناع الاشتقاق . ويجوز مع ذلك أن يخرج عن الأصل بشبه الاسم مثل هذا لأنه على ثلاثة أحرف ، وقد وافق معنى العلو ، ودلالته على ذلك المعنى ظاهرة ، وإن كان المعنى في غيره فإنه الدال عليه دلالة ظاهرة »[3] .

وهو ينصر الزجاج مرة على الفراء فيقول : « وأما قولهم ثلاثةَ ارْبعه[4] ، فإنه لما كان قد وصل على نية الوقف جاز أن يحرك الهاء بحركة الهمزة . وتجيء على هذا قراءة الرؤاسي ﴿ الٓمٓ أللَّهُ لآَ إِلهَ إِلاَّ هُوَ ﴾[5] بقطع ألف الوصل لأنه استأنفها من أجل أنه وصل على نية الوقف ، فهذا قياس مستقيم . فأما من ذهب إلى أنه يجوز على هذا تحريك الميم بحركة الهمزة كما حركت الهاء في ثلاثه اربعة ، فقد أنكر ذلك الزجاج على الفراء ، وقال

---

(١) الشرح : ١٥٠/٢/٤

(٢) الكتاب ٩٣/٢

(٣) الشرح : ٤١/١/٤

(٤) قال سيبويه : « وزعم من يوثق به أنه سمع من العرب من يقول ثلاثة اربعة ، طرح همزة اربعة على الهاء ففتحها ولم يحولها تاء لأنه جعلها ساكنة ، والساكن لا يتغير في الإدراج » الكتاب ٣٤٠/٢

(٥) الآية ﴿ الم الله لا إله إلا هو الحي القيوم ﴾ ، آل عمران ١/٣ ، وجاء في تفسير القرطبي أنه « قرأ الحسن وعمرو بن عبيد وعاصم بن أبي النجود وأبو جعفر الرؤاسي بقطع الف الوصل على تقدير الوقف » ١/٤

إن هـذه الهمزات إذا طلب التخفيف فيهـا أسقطهـا لأنهـا ألف وصل ولم يحتج إلى إلقـاء حركتها على ما قبلها وليس كذلك ثلاثـه اربعـة إذا طلب التخفيف . وقول الزجـاج في هـذا أقوى على أن يكون تحريـك الميم في ﴿ الم الله ﴾ لاجتماع السواكن ،.إذ لا يمكن أن يجمع بين ثلاثة أحرف سواكن ، ويجمع بين حرفين في الوصل ساكنين في حروف المعجم كقولك لام ألف ، وقاف لام ، لأنها حروف يجب لهـا السكون بـالتقطيع فلا حـظَّ لهـا بالحركة ، فهذا قياسها . ومن حرك شيئاً منها على طريق الشذوذ والتشبيه بباب كيف وأين[(١)] .

ويفضل الرمـاني مرة علـة المبرد على علـة سيبويـه ويقف إلى جـانبهما معللاً مثلهما فيقول : « وتحقير مال من قولهم ملت تمـال ، ورجل مـال أي كثير المـال ، مويل بـالرد إلى الأصل لا غير ، لأنهم لم يقولوا من هذا المعنى مايل من الميل . وحق الاسم الـذي على تقدير ناب ولا دليل على أصل الألف فيه أن يحقر بالواو لأن الواو أكثر في موضع العين عند سيبويه[(٢)] . وأبو العبـاس يعتل في ذلـك بـاجتماع يـائين في أول الاسم مع الضمـة ، وكلا العلتين صحيح ، وعلة أبي العباس أظهر . وفيه علة ثـالثـة وهو أن الألف المجهولـة بأنها لا دليل على أصلها كالألف المجهولة بأنـه لا أصل لهـا في فـاعل ، فلمـا كان هـذا حكم الألف المجهـولـة في فـاعـل بـلا خـلاف ولا إشكال وجب أن تكـون نظيرتهـا على قياسها »[(٣)] .

---

(١) الشرح : ٢٧٩/٢/٣

(٢) انظر الكتاب ١٢٧/٢

(٣) الشرح : ٧٩/١/٤

- ٣ -

تفرد الرماني بمخالفة سيبويه

رأينا الرماني في المسائل السابقة يخالف سيبويه مخالفة تابع عليها شيوخه المتقدمين فأخذ فيها بآرائهم وعارض سيبويه . إلا أن معارضة الرماني لسيبويه ومخالفته له في الرأي لم تقف به عند حدّ التبعية والتقليد بل تجاوزت ذلك عنده إلى التفرد بمعارضته ، فلقد خالفه في مسائل لم يسبقه أحد إلى مخالفته فيها ، ولم يذكر هو ولا غيره أنه تابع عليها أحداً كما ذكر في المسائل السابقة ، بل كانت بعض كتب النحو تشير في بعض هذه المسائل إلى رأي الرماني الذي ذهب إليه ، مخالفاً به سيبويه وتابعه عليه جماعة .

وقد استطعنا أن نتتبع هذه المسائل ونحصيها فيما وقفنا عليه من نحو الرماني فإذا هي قليلة لا تتجاوز السبع .

١ ـ قال سيبويه : « هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما بني على الابتداء . وذلك قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا . أما لكان كذا وكذا ، فحديث معلق بحديث لولا . وأما عبد الله فإنه من حديث لولا ، وارتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام ، كقولك أزيد أخوك ؟ إنما رفعته على ما رفعت عليه زيد أخوك ؟ غير أن ذلك استخبار وهذا خبر ، وكأن المبني عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا ، فكأنه قال : لولا عبد الله كان بذلك المكان ، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا .. ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام »[1] .

---

(١) الكتاب ٢٧٩/١

ومدلول كلام سيبويه أنه يجب كون الخبر بعد لولا كوناً محذوفاً . وتابعه على ذلك أكثر النحاة . ولم يزد السيرافي شيئاً على كلام سيبويه[١] .

أما الرماني فقد قيّد وجوب الحذف بكون الخبر عاماً ، ولم يجز حذفه إذا كان خاصاً فقال : « الذي يجوز في الخبر الذي يحذف لدلالة ماأبقي على ماألقي حذف الخبر العام في لولا . ولا يجوز حذف الخاص لأن الكلام يحتمله ولا يدل عليه ، وهو يدل على العام فلذلك جاز حذفه »[٢] .

والظاهر أن تخصيص وجوب حذف الخبر بعد لولا بكونه كوناً مطلقاً ، وعدم جواز حذفه إذا كان خاصاً إلا إذا دلَّ عليه دليل ، مذهب خاص بالرماني لأنه كان أسبق القائلين به ، ثم تابعه على ذلك ابن الشجري والشلوبين وابن مالك . قال ابن هشام : « قال أكثرهم يجب كون الخبر كوناً مطلقاً محذوفاً .. وذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك إلى أنه يكون كوناً مطلقاً كالوجود والحصول فيجب حذفه ؛ وكوناً مقيداً كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يُعلم ، نحو : لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة . ويجوز الأمران إن علم »[٣] .

٢ ـ قال سيبويه : « وأما الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل قولك قرأ أبوك ، وأقرئ أباك ، لأنك لا يجوز لك أن تقول : قرأ أبوك فتحققهما فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان لأن المنفصلين يجوز فيهما البيان أبداً فلا يجريان مجرى ذلك ، وكذلك قالته العرب وهو قول الخليل ويونس . وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه ، وقد تكلم ببعضه العرب ، وهو رديء ، فيجوز الإدغام في قول هؤلاء وهو رديء »[٤] .

---

(١) انظر شرح السيرافي ٢/٢

(٢) الشرح : ١٣٩/١/٢

(٣) مغني اللبيب ٢٧٣/١ ، وانظر أيضاً همع الهوامع ١٠٤/١

(٤) الكتاب ٤٠٩/٢

وقال الرماني : « وتقول قرأ أبوك وأقرئ أباك . فلا يجوز الإدغام في الهمزتين إذا التقتا على هذه الصفة من قبل أن أكثر العرب لا يحققها والإدغام يقتضي في المنفصلين جواز التحقيق فيهما على قياسه في سائر الكلام ، فرفضوا هذه لهذه العلة . فأما من حقق الهمزتين في المنفصل فقد أجاز سيبويه الإدغام على مذهبه وقال مع ذلك إنه رديء .

قال الشيخ أيده الله : وهذا الذي ذكر أنه رديء لا يجوز عندي في القياس أصلاً ، ولا هو شيء تكلمت به العرب لأنهم قد أجمعوا أن الهمزة لم تدغم إلا في فعل من نحو رأس وعين فعال وفعل يلزمه السكون ، فأما في المنفصل فمرفوض لم يتكلم به . والعلة في ذلك أنه لما كان المطلوب بالإدغام وتليين الهمز التخفيف ، وكان التليين أخص بالهمز وأحق به مغنياً عنه لم يجز البتة الإدغام على المذهبين جميعاً لاجتماع السببين من الغناء عنه وإلزامه ما هو أحق به وأخص ، إذ يكون في الهمزة الواحدة ويجري في الهمزتين على ذلك القياس فهو أجرى فيه وأحق به »[1] .

وهكذا يرفض الرماني ماعدّه سيبويه جائزاً رديئاً ، رفضاً يؤيده عنده القياس والسماع .

٣ ـ قال سيبويه : « واعلم أنه ليس كل جمع يجمع ، كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والعقول والحلوم والألباب ، ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر .. »[2] .

وقال الرماني : « ويجوز جمع بعض المصادر وهو ما ظهر فيه اختلاف الجنس كالأشغال والحلوم والعقول والألباب ، ولا يجوز فيما لا يظهر فيه ذلك نحو الحمد والشكر

(١) الشرح : ١٦٦/٥ . وعجيب أن يشتدّ الرماني في المنع وقد رأى سيبويه يقول : « وقد تكلم ببعضه العرب » إذ مادام سيبويه قد سمع عن العرب فهو مضطر إلى القبول . وله أن يحكم بعد ذلك بالرداءة كما فعل وليس له أن يردّ ماسمع كما يريد الرماني .

(٢) الكتاب ٢٠٠/١٢

والنظر . فأما الفكر والعلم فقد قيل فيه أفكار وعلوم لظهور الاختلاف ، وإن كان سيبويه ذكره فيما لا يجمع فليس بممتنع إذا ظهر فيه اختلاف وتقبلته الأفهام على هذا المعنى »[1] .

وأما السيرافي فكان على مذهب سيبويه ، يسلّم بما سمع عن العرب ولا يتجاوزه . قال : « ذكر سيبويه ثلاثة أشياء الباب فيها ألا تجمع وما جمع منها فهو مسلّم ، والباقي على قياسه . منها الجمع المكسر وقد ذكرناه . وما لم يذكره سيبويه وصح أن العرب جمعته فإنه مسلم ، وقد روى أسماء وأسامي ، وقد روى مواليات ، وذكرها الفراء ، وربما اضطر الشاعر فجمع الجمع . والثاني من الثلاثة المصادر التي تدل على نوع المصدر نحو القتل والشتم والضرب ، لا يقال قتول ولا شتوم في جمع ذلك وإنما جاء أشغال وحلوم وعقول وألباب ، فلا يتجاوز ذلك . وكذلك أسماء الأجناس نحو التمر والبر والشعير ، لأن كل لفظ من ذلك يدل على الجنس بأسره فلا حاجة بالمتكلم إلى جمعه ، فإن جمعت العرب شيئاً من ذلك فإنما يريدون بذلك الدلالة على اختلاف أنواعه كقولهم التمران والتمور »[2] .

٤ ـ وقال سيبويه في باب إجراء الصفة على الاسم فيه في بعض المواضع أحسن : « ومما يبطل القلب قوله : زيد أخو عبد الله مجنون به ، إذا جعلت الأخ صفة والجنون من زيد بأخيه ، لأنه لا يستقيم زيد مجنون به أخو عبد الله »[3] .

وقال الرماني : « ومما ألزمهم فساد قوله زيد أخو عبد الله مجنون به ، إذا كان الأخ صفة لزيد لأنه لا يجوز القلب ، لا يجوز أن تقول : زيد مجنون به أخو عبد الله .

---

(١) الشرح : ١٧٤/٢/٤

(٢) شرح السيرافي ٤٠/٥

(٣) الكتاب ٢٤٣/١

وألزمهم في الخبر والمخبر عنه ما يلزمهم في الصفة والموصوف وبينهما عندي فرق ، لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة اسم واحد فهي تطلب التقديم حتى تلي الموصوف وليس كذلك الخبر مع المخبر عنه لأنه منفصل منه ، وهو جملة معه ، ولولا أن الاسم قديم لم يكن الثاني خبراً عنه ، فليس اقتضاؤه لأن يلي المبتدأ كاقتضاء ما هو مع الأول بمنزلة اسم واحد ، ففي هذا الإلزام بعد لهذه العلة »(1) .

٥ ـ اختلف البصريون فيما بينهم حول عامل الرفع في الخبر ، إذ رأى سيبويه أن عامل الرفع في الخبر هو المبتدأ . ورأى الأخفش وابن السراج أنه الابتداء . ورأى آخرون أنه المبتدأ والابتداء معاً(2) .

وقد وافق الرماني الأخفش وابن السراج في بعض قولهما فقال إن الابتداء هو عامل الرفع ولكن في الخبر الذي هو المبتدأ . وهو بذلك مخالف لسيبويه معهما .

وأما إذا كان الخبر جملة أو شبه جملة ، أي إذا كان ظرفاً أو جاراً مجروراً فإن الرماني يخالف سيبويه والبصريين جميعاً وينفرد من بينهم بمذهب خاصّ به إذ يرى هذا النوع من الخبر مستغنياً عن العامل ، وهو يقول في ذلك : « الذي يجوز في الابتداء أن يعمل في المبتدأ والخبر الذي هو المبتدأ . ولا يجوز أن يعمل فيما ليس هو المبتدأ ، لأنه جملة أو بمنزلة الجملة في أنه لا يعمل فيه ، فالجملة لا يعمل فيها الابتداء لأنه قد عمل بعضها في بعض ، وامتنع لذلك أن يعمل فيها عامل آخر . وأما الفعل فلا يعمل فيه الابتداء لأن عامل الاسم لا يعمل في الفعل . وأما الظرف فقد عمل فيه عامل محذوف(3) ، ومنع ذلك أن يعمل فيه الابتداء »(4) . وهكذا فكون الخبر جملة أو شبه

(1) الشرح : ٧٨/١/٢

(2) سيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثالث تحت عنوان العامل في المبتدأ .

(3) انظر اختلافهم في تقدير هذا العامل في همع الهوامع ٩٨/١

(4) الشرح : ١٣٧/١/٢

جملة جعله عند الرماني مستغنياً عن عامل الابتداء أو غيره لأنه مشغول بعامل آخر ولا يجوز أن يجتمع عاملان على معمول واحد .

وقد لا تتعدى معارضة الرماني لسيبويه في بعض الأحيان تصحيح قراءة أو رواية ، أو ترجيح وجه على وجه ، كما في المسألتين الآتيتين :

٦ ـ استشهد سيبويه مرة بقراءة رويت عن أبي عمرو بن العلاء ، فاعترض الرماني بأنها قراءة غير مشهورة . قال سيبويه في باب إضافة المنادى إلى نفسك[١] : واعلم أن بقيان الياء لغة في النداء في الوقف والوصل . تقول : يا غلامي أقبل . وكذلك إذا وقفوا . وكان أبو عمرو يقول : ﴿ يَا عِبادِيْ فَاتَّقُوْنِ ﴾[٢] » . وقال الرماني : « وقرأ أبو عمرو في القراءة المشهورة التي قرأنا بها على ابن مجاهد وغيره من شيوخنا ﴿ يَا عِبادِيْ لا خَوْفٌ عَلَيكُمْ اليَوْمَ ﴾[٣] بإثبات الياء . وقرأ : ﴿ يَا عِبادِ فَاتَّقُونِ ﴾ بالحذف . ووجه ذلك أن هؤلاء المخاطبين قد عملوا ما آمنوا به فجاء هذا الكلام على طريق البشارة لهم .. وقد روى سيبويه ﴿ يَا عِبادِيْ فَاتَّقُوْنِ ﴾ وليست هذه الرواية مشهورة عن أبي عمرو والوجه ما بدأنا به »[٤] .

٧ ـ قال سيبويه في باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره : « ومثل ذلك حذاريك . كأنه قال : ليكن منك حذر بعد حذر . كأنه أراد بقوله لبيك وسعديك إجابة بعد إجابة ، كأنه يقول : كلما أجبتك في أمر فأنا في الأمر الآخر مجيب . وكأن هذه التثنية أشد توكيداً ، ومثله إلا أنه قد يكون حالاً وقع عليه الفعل قول الشاعر (وهو عبد بني الحسحاس) :

---

(١) الكتاب ٦١٦/١

(٢) سورة الزمر ١٦/٣٩

(٣) سورة الزخرف ٦٨/٤٣

(٤) الشرح : ١٩/٢/٢

إذا شُــقَّ برد ، شــقَّ بــالبُرد مثلُــهُ دواليْــــك حتى ليس للبرد لابس[1]

أي مداولتك ومداولة لك . وإن شاء كان حالاً[2] .

وذكر الرماني شاهد سيبويه هذا ثم قـال : « وقـال سيبويـه هو في موضع الحـال ، يعني أنه متعلق بشق بالبرد مثله مداولة ، فالمعنى على هذا . ووجه نصبـه على مـا فسرنـا من الفعل المتروك إظهاره »[3] .

ولو أننا تأملنا هذه المسائل السبع لما وجدنـا فيهـا مـا يستحق أن نقف عنـده سوى مسألتين اثنتين : الأولى تلك التي قيد الرماني فيها حذف الخبر بعـد لولا بكونـه مطلقـاً عاماً . والثانية هي التي أجاز فيها أن يجمع من المصـادر مـا ظهر فيـه اختلاف وتقبلتـه الأفهام كالأفكار والعلوم ، وذلك لأن رأي الرمـاني في هـاتين المسـألتين هو الرأي الـذي ساد وأخذ به النحاة . وأما سائر المسائل فغير ذات شـأن ، فواحـدة يرفض فيهـا وجهـاً ذكر سيبويه نفسه أنه وجه رديء . وثانية يرد فيها علـة لاتغير حكماً . وثـالثـة تتصل بأمر العـامل في الخبر إذا كان جملـة أو شبههـا وهو أمر نظري لا طـائل تحتـه . ورابعـة يضعف فيها رواية قراءة استشهد بها سيبويه على لغة معينة . وخامسة يأخذ فيها بوجه من وجهين ذكرهما سيبويه .

ولو أننا ذهبنا في الاستقصاء أكثر من ذلـك لوجـدنـا الرمـاني في بعض المواضع غير دقيق في نقل مـا يرويـه عن سيبويـه ، ومن ذلـك مثلاً قولـه : « وتقـول : قـد مررت برجل أم امرأة . فأجاز سيبويه هذا في أم المنقطعة وحقهـا أن يستـأنف الكلام بعـدهـا لأنها بمنزلة بل أكذا فعطفها على المفرد شذوذ في القياس إذا كانت منقطعة ، وإنمـا الجيـد

(١) ويروى : حتى كلنا غير لابس . وانظر همع الهوامع ١٨٩/١ ، والدرر اللوامع ١٦٢/١

(٢) الكتاب ١٧٥/١

(٣) الشرح : ٣/١/٢ ، وواضح أن سيبويه ذكر وجهين : النصب على المصدرية ، والنصب على الحـال . وأن الرماني اقتصر على نسبة القول بالحال إلى سيبويه ثم فسر الكلام بعد ذلك على المصدرية ، وكان عليه أن يبين إذا كان يبطل أحد وجهي سيبويه أو أنه يرجح أحدهما على الآخر .

فيها الاستئناف كقولهم : إنها لإبل أم شاء .. كأنه قيل أم هي شاء[1] .. على حين أن سيبويه لم يقل ذلك وإنما قال : « وأما قولهم أمررت برجل أم امرأة ، إذا أردت معنى أيهما مررت به فإن (أم) تشرك بينهما كما أشركت بينهما (أو) »[2] ، فكانت (أم) معتمدة عنده على استفهام لا كما ذكر الرماني . ومما يؤيد ذلك أنه لم ينقله عن سيبويه سوى الرماني ، ويبدو أن ابن مالك هو أول من قال بجواز ذلك حتى اتهم بأنه خرق إجماع النحويين . قال ابن هشام : « ولا تدخل أم المنقطعة على مفرد ، ولهذا قدروا المبتدأ في إنها لإبل أم شاء . وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين[3] فقال لا حاجة إلى تقدير مبتدأ ، وزعم أنها تعطف المفردات كبل ، وقدرها ههنا ببل دون الهمزة ، واستدل بقول بعضهم إن هناك لإبلاً أم شاء بالنصب . فإن صحت روايته فالأولى أن يُقدّر لشاء ناصب ، أي : أم أرى شاء »[4] .

ولو كان ما نقله الرماني عن سيبويه صحيحاً لما كان ابن مالك خارقاً للإجماع فيه ولكان قاله من قبله الكثيرون متابعة منهم لسيبويه .

ومما يذكر بصدد عدم دقة الرماني فيما نقله عن سيبويه أيضاً قوله : « والخليل يذهب إلى إضمار أن بعد إذن . ووجه قوله أنه وجدها بمنزلة الفاء وأخواتها ، تعمل تارة ولا تعمل تارة فقاسها على الأحرف الخمسة التي تضمر بعدها أن . وخالفه سيبويه ، وألزمه من ذلك أن تعمل في قولك عبد الله إذن يأتيك ، لأنه على معنى إذن يأتيك عبد الله ، ولا ينقلب ، وهذا على سيبويه لأنه إنما يعمل تلك الأحرف تارة ولا يعملها تارة لاختلاف المعنى ، فأما إذن فإنها تلغى تارة وتعمل تارة لأنها تشبه حسبت

(١) الشرح : ٥٨/١/٢

(٢) الكتاب ٢١٩/١

(٣) وهذا ما قاله أبو حيان أيضاً في حق ابن مالك . وانظر همع الهوامع ١٣٣/٢

(٤) مغني اللبيب ٤٦/١

وأخواتها في الاستدراك بها تارة والاعتماد عليها تارة »[1] . على حين أن سيبويه يقول : « واعلم أن إذن إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة لا تنصب البتة .. فهذا تفسير الخليل ، وذلك قولك : أنا إذن آتيك .. »[2] ، ثم يقول : « وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال أن مضمرة بعد إذن . ولو كانت مما تضمر بعده أن ، فكانت بمنزلة اللام وحتى ، لأضمرتها إذا قلت : عبد الله إذن يأتيك ، فكان ينبغي أن تنصب إذن يأتيك ، لأن المعنى واحد ، ولم يغير فيه المعنى الذي كان في قوله : إذن يأتيك عبد الله ، كما يتغير المعنى في حتى في الرفع والنصب . فهذا ما رووا ، وأما ما سمعت منه فالأول »[3] .

وظاهر من قول سيبويه أنه يشك فيما رووا عن الخليل ، فهو لم يوثق من نقل عنه كما هي عادته حين ينقل عن ثقة ولكنه قال : « وقد ذكر لي بعضهم » ثم عاد يؤكد في نهاية الخبر أن هذا ما رووا ! أما هو فقد سمع بنفسه غير ذلك ، والذي سمعه من الخليل بنفسه ينقض ما رووه عنه ، إذ سمع منه : أنا إذن آتيك ، بالرفع على إلغاء إذن ، ولو كان ما رووه صحيحاً لكان سمعه بالنصب لأن المعنى واحد لم يتغير في الحالتين . ولكن الرماني أخذ شطر الكلام وترك شطره الآخر ، فنقل ما رووا وترك ما سمعه سيبويه ، ثم راح يؤيد وجهة روايتهم ويدافع عنها .

☆ ☆ ☆

(١) الشرح : ١٠٣/١/٣

(٢) الكتاب ٤١١/١

(٣) الكتاب ٤١٢/١

الفصل الثالث

الرماني بين المدرستين البصرية والكوفية

اتضح لنا حين تحدثنا عن النحو في القرن الرابع أن كثيرين من علماء النحو الذين عاشوا في ذلك القرن ببغداد لم يكونوا في الحقيقة إلا امتداداً لمدرستي البصرة والكوفة .. وأننا حين نصف أحدهم بأنه بصري أو كوفي لا نعني أنه كان كالمبرد أو كثعلب تعصباً لمدينته ونصرة لمذهبه ، وإنما نعني انتسابه في منهجه النحوي إلى أحد هذين المذهبين ، وذهابه مذهبه في آرائه النحوية كلّها أو معظمها .

ورأينا أن أول مظهر من مظاهر عدم التعصب المذهبي في بغداد أنه ظهرت فيها طائفة من النحويين بسطت أقوال المذهبين واختارت منها جميعاً ، وأنه إذا كانت لأحد المذهبين بعد ذلك غلبة على آراء أحد من هذه الطائفة فإنما هي غلبة الحق في نظر صاحبه لا غلبة التعصب والهوى . وبهذا أيضاً نعلل ما كان يقع من خلاف بين نحاة المذهب الواحد في كثير من المسائل الخلافية .

ولعل صاحبنا علي بن عيسى خير من يوضح هذه الحقيقة أو يمثل تلك الطائفة من النحويين ، فلقد ولد الرماني وعاش في بغداد ثم مات بها ، وكانت موطنه الذي نشأ فيه وأخذ عن علمائه ، لما كانت فيما بعد موطن نشاطه العلمي حيث درّس وأملى وألّف .. ومع هذا فإننا لم نجد عند هذا النحوي البغدادي المَربى شيئاً خارجاً عما عرفناه من أصول النحو عند البصريين ، بل كان ـ كما رأينا ـ بصرياً في نظرته العقلية إلى النحو ، كما كان بصرياً في منهجه النحوي وأصوله العامة في القياس والسماع والإجماع . وأما ما يتصل بالمسائل النحوية والأحكام الجزئية فلم يكن الرماني إلى

جانب البصريين دوماً بل كان أحياناً يأخذ جانب الكوفيين .. كما كان في قليل من الأحيان يستقل برأيه عن المذهبين جميعاً .

ولقد عنينا بالمسائل الخلافية التي تعرَّض لها الرماني ، وأحصينا آراءه التي وردت حولها في شرحه على سيبويه أو في كتب النحو الأخرى كمغني اللبيب وشرح الأشموني وهمع الهوامع إذ إن هذه الآراء الجزئية هي أوضح ما يعرفنا على نزعة الرماني أبصرية هي أم كوفية أم مستقلة ، لأنها مسائل كان البصريون والكوفيون فيها على طرفي نقيض . وها نحن أولاء نعرضها مرتبة بحسب ما ذهب الرماني إليه فيها من مذهب بصري أو كوفي أو مستقل (بغدادي) .

- ١ -

مع البصرة

تناول الرماني في شرحه على (الكتاب) عدداً من المسائل الخلافية المشهورة في تاريخ الخلاف النحوي . ولقد عرضنا آراءه في هذه المسائل على مذهب كل من البصريين والكوفيين فإذا هو يذهب مذهب البصريين في عدد منها ثم يذهب في عدد آخر مذهب الكوفيين . أما المسائل التي كان الرماني فيها بصري المذهب فهي :

١ ـ الفعل والمصدر وأيهما مشتق من الآخر .

قال سيبويه : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أسماء الأحداث »[١] ، يعني أن الأفعال أبنية اشتقت من المصادر . وتابعه على ذلك جميع البصريين . وقال الكوفيون إن الفعل سابق للمصدر ، والمصدر مأخوذ من الفعل ، وذكر كل من الفريقين حججاً تؤيد مذهبه . وليس يعنينا هنا أن نبسط القول في هذا الخلاف[٢] ، ولكن الذي يعنينا هو أن الرماني ذهب في هذه المسألة مذهب البصريين فقال في باب ما يمتنع فيه ما أفعله : « الفعل يصلح أن يوصف به . وهو مشتق من المصدر »[٣] ، وقال في باب الواو المضاعفة : « وبناء افعاللت من الحوّة احواويت ، واحواوت الشاة ، والمصدر منه احويّاء .. وقال بعض النحويين الأجود احوِيواء ، لأن الياء منقلبة عن ألف زائدة في

(١) الكتاب ٢/١

(٢) انظر تفصيل ذلك في الإنصاف : ١٠٢ ، المسألة : ٢٨ ، وفي أسرار العربية : ٦٩ ، وفي إيضاح الزجاجي : ٥٦

(٣) الشرح : ٢٦٧/٢/٤ ب . وانظره أيضاً في الملحق .

احواويت كما تنقلب في سوير . ولم يـذكر هـذا سيبويـه . والفرق بينهما أنهـا في المصـدر بمنزلة الأصل غير منقلبة ، لأن الفعل هو المأخوذ من المصدر »[١] .

٢ ـ نعم وبئس :

« ذهب الكـوفيـون إلى أن نعم وبئس اسمان مبتــدآن . وذهب البصريـون إلى أنهما فعلان ماضيان ، لا يتصرفان ، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسـائي من الكوفيين »[٢] . وذهب الرمـاني مـذهب البصريين فقـال في مسـائل بـاب نعم وبئس : « ولم لا يجوز أن تتصرف نعم وبئس تصرف الأفعال وهي فعل ؟ ولم وجب أنهـا فعل ؟ وهل ذلـك لأنهـا يصلـح أن يضمر فيهـا كما يضمر في الفعـل من نحـو كان وأخـواتهـا[٣] ؟ » ، ثم قـال في الجواب : « ولا يجوز أن تتصرف نعم وبئس لتضمنها ما ليس لها في أصلها من أن القـائل مادح أو ذام . وهي على لفظ الماضي لأن المدح إنما يكون بما قد وقع من فعل الممدوح ، وكذلك الذم إنما يكون بما وقع من فعل المـذموم . وهي فعل لأنـه يضمر فيهـا ولا يضمر إلا في الفعل »[٤] .

٣ ـ العامل في المبتدأ :

« ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتـدأ فهما يترافعـان .. وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء . وأما الخبر فاختلفوا فيه ، فـذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده . وذهب آخرون إلى أنـه يرتفع بـالابتـداء والمبتـدأ معـاً . وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتـدأ . والمبتـدأ يرتفع بـالابتـداء »[٥] . وذهب الرمـاني مذهب البصريين فقال مفصلاً رأيه : « الذي يجوز في الابتداء أن يعمل في المبتدأ والخبر

(١) الشرح : ١٤٨/٥

(٢) الإنصاف : ٤٧ ، المسألة : ١٤

(٣) الشرح : ١٦٦/٢/١

(٤) الشرح : ١٦٩/٢/١

(٥) الإنصاف : المسألة ٥ ، ص ٢١

الذي هو المبتدأ ، ولا يجوز أن يعمل فيما ليس هو المبتدأ لأنه جملة أو بمنزلة الجملة في أنه لا يعمل فيه . فالجملة لا يعمل فيها الابتداء لأنه قد عمل بعضها في بعض ، وامتنع لذلك أن يعمل فيها عامل آخر . وأما الفعل فلا يعمل فيه الابتداء لأن عامل الاسم لا يعمل في الفعل ، وأما الظرف فقد عمل فيه عامل محذوف ومنع ذلك أن يعمل فيه الابتداء[1] . والمبتدأ الاسم الذي هو الأول في المرتبة قبل كل عامل لفظي ، وإنما قيل أول في المرتبة ليفرق بين ما هو أول في اللفظ وموضعه التأخير ، وبين ما هو أول يستحق التقديم ، وإن كان مؤخراً في اللفظ على الاتساع . والابتداء[2] يعمل في الرفع في شيئين : **المبتدأ ، والخبر الذي هو[3] هو لأنه يجب في كل واحد منهما أنه معتمد** الكلام ، فالمبتدأ[4] معتمد البيان ، والخبر معتمد الفائدة ، والرفع علامة في الاسم لمعتمد الكلام[5] .

٤ ـ عامل الرفع في الفعل المضارع :

« اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع نحو : يقوم زيد ويذهب عمرو ، فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعرّيه من العوامل الناصبة والجازمة . وذهب

---

(١) نلاحظ هنا أن الرماني لم يصرح بعامل الخبر إذا كان جملة أو ظرفاً وانظر تفصيل ذلك في ص ٣٠٣ و ٣٠٤ . والحق أنهم لم يفرقوا بين عامل الرفع في المبتدأ الذي هو الخبر ، والمبتدأ الذي هو غيره ، جملة كان أو شبه جملة ؛ لأنهم يرون أن الجملة حلّت محلّ المفرد ولا فرق بينهما ، وأن عمل الابتداء أو المبتدأ ليس في الفعل وحده ـ لنقول إن عامل الاسم لا يعمل في الفعل ـ لأن الفعل ليس معتمد الفائدة وحده ؛ بل معتمد الفائدة هو مجموع الفعل والفاعل ، وهما في قوة الوصف بالمفرد ، ومثل ذلك وقوع الجملة حالاً أو صفة أو غير ذلك . وأما شبه الجملة فإن عدّ مفرداً فله حكم المفرد ، وإن عدّ جملة فله حكمها أيضاً .

(٢) في الأصل : والمبتدأ .

(٣) يخالف الرماني بهذا سيبويه ، إذ يرى أن الابتداء هو العامل في الخبر على حين يرى سيبويه أنه المبتدأ . وقد مرّ بنا هذا الخلاف مفصلاً في ص : ٣٠٨

(٤) في الأصل : فالكلام .

(٥) الشرح : ١٣٧/١/٢

الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله . وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم »[1] .

وكان الرماني في هذه المسألة أيضاً إلى جانب البصريين فراح يفصل الحجة فيها ويرد قول الكوفيين مستعيناً بالمنطق . قال : « ما الذي يجوز في عامل الرفع في الفعل المضارع ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم لا يجوز أن يعمل فيه الرفع فَقْدُ الجازم والناصب ، على ما يقوله بعض النحويين ؟ وهل ذلك لأن النفي لا يكون عاملاً مع أنه لا يحتاج مع نفيه إلى أن يدل على أنه منفي من الكلام وإنما الإعراب بيان يفرق بين المعاني المختلفة من معاني الكلام ، ومع أنه إذا ضعف الشيء لا يكون عاملاً كما لا تعمل السين وسوف لضعف نقلها الفعل ، وتعمل أن ولن لقوة الفعل بوجهين ، فانتفاء العامل أضعف شيء في أن يوجه العمل إليه . ولم كان عامل الرفع في الفعل هو وقوعه موقع الاسم ؟ وهل ذلك لأنه يحتاج أن يفرق بين الموقع الذي يقع فيه الاسم وبين الموقع الذي لا يقع فيه الاسم ، إذ كان تأليف الكلام من أكبر الدلالات فيه ، فاختلاف المواقع من أكبر ما يحتاج إليه في تأليف الكلام حتى يصح به البيان عن المعنى ؟ وما موقع الاسم الذي هو أحق به من الفعل ؟ وهل ذلك الموقع الذي يعمل فيه عامل الاسم وما قسمته ؟ »[2] . ثم قال في الجواب : « الذي يجوز في عامل الرفع في الفعل المضارع أن يكون موقع الاسم الذي الاسم أحق به في الأصل ليفرق بين الموقع الذي هو للاسم وإن صلح أن يقع فيه الفعل ، وبين الموقع الذي ليس للاسم أصلاً ، واقتضى ذلك أن يكون عاملاً للرفع لأن الرفع أول وموقع الاسم أول ، فكان أحق بأن يكون عامل الرفع لهذه العلة . ولا يجوز أن يكون عامل الرفع فقد الجازم والناصب لضعف المنفي عن أن يكون عاملاً مع أنه إذا ظهر لم يعمل الرفع فهو إذا لم يكن موجوداً أحق بأن لا يعمل الرفع .

---

(١) الإنصاف : المسألة ٧٤

(٢) الشرح : ٩٩/١/٣

وموقع الاسم الذي يصلح أن يقع فيه الفعل هو الموقع الذي يعمل فيه عامل الاسم مع أنه يصلح أن يقع فيه ماهو للفائدة وإن كان الأصل فيه أن يكون لما هو للبيان ، فالموقع الذي يعمل فيه عامل الاسم هو للاسم ، لأن الاسم أول فهو له قبل حدوث الفعل . وليس كل موقع يقع فيه الاسم فهو مما يصلح أن يقع فيه الفعل ، لأن موقع الفاعل لا يصلح للفعل إذ يستحيل دخول فعل على فعل من أجل أن الفعل يقتضي معتمد البيان والفعل للفائدة ، فلا يدخل فعل على فعل . والموقع الذي هو للاسم ويصلح فيه الفعل على ستة أوجه : موقع المبتدأ . وموقع خبر المبتدأ . وموقع المفعول الذي يصلح لما فيه الفائدة . وموقع الصفة . وموقع الحال . وموقع المضاف إليه »[1] .

٥ ـ نداء ما فيه ألف ولام :

« ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو يا الرجل ويا الغلام . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز »[2] .

وذهب الرماني مذهب البصريين فقال : « ولم لا ينادى ما فيه الألف واللام ؟ »[3] . ثم أجاب بقوله : « ولا يجوز أن ينادى ما فيه الألف واللام للاستغناء عنها بتعريف النداء وهو من الاستغناء اللازم الذي[4] يكون خلافه مما لا يحتاج إليه على وجه . وفعل ما لا يحتاج إليه على وجه لا يجوز »[5] .

٦ ـ وزن إنسان :

« ذهب الكوفيون إلى أن إنسان وزنه إفعان . وذهب البصريون إلى أن وزنه فعلان . وإليه ذهب بعض الكوفيين . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك

---

(١) الشرح : ٣/١ ٩٩ـ١٠١
(٢) الإنصاف : المسألة ٤٦ ، ص ١٢٨
(٣) الشرح : ٢/١٠١/١٧١
(٤) في الأصل (...) .
(٥) الشرح ٢/١/١٧٢

لأن الأصل في إنسان إنسيان على افعلان من النسيان ، إلا أنهم لَمَّا كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء التي هي اللام لكثرته في استعمالهم ، والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهم .. وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إن وزنه فعلان لأن إنسان مأخوذ من الإنس ، وسمي الإنس إنساً لظهورهم ، كما سمي الجن جنّاً لاجتنانهم أي استتارهم .. ويجوز أن يكون سمي الإنس إنساً لأن هذا الجنس يستأنس به ويوجد فيه من الإنس وعدم الاستيحاش ما لا يوجد في سائر الحيوان .. »[1] .

وقال الرماني : « وإنسان من الإنس ، وهو أولى من أخذه من النسيان ، لأن الإنس أغلب عليه وأحسن في صفته من النسيان . والأغلب عليه صفات المدح لا صفات الذم ، ودليل ذلك قول الله جلَّ وعزَّ : ﴿ ولَقَدْ كَرَّمْنَا بَني آدَمَ ﴾[2] ، فهم على أصل تكرمة إلا أن يحدث منهم إنسان خطيئة فيخرج إلى الإهانة واللائمة باستحقاق العقوبة . فهذا دليل على أن إنسان فعلان من الإنس . وكيف تصرفت الحال فالنون الأخيرة زائدة فيه »[3] .

٧ ـ الميم المشدّدة في اللّهمّ :

وذهب الكوفيون إلى أن الميم المشددة في اللهم ليست عوضاً من (يا) التي للتنبيه في النداء . وذهب البصريون إلى أنها عوض من يا التي للتنبيه في النداء »[4] .

وقال الخليل : « اللهم نداء ، والميم ها هنا بدل من يا . فهي هنا فيما زعم الخليل آخر الكلمة بمنزلة يا في أولها .. »[5] .

---

(١) الإنصاف : ٣٤١ المسألة : ١١٧

(٢) سورة الإسراء ٧٠/١٧

(٣) الشرح : ٧٣/٥

(٤) الإنصاف : ١٥١ المسألة : ٤٧

(٥) الكتاب ٣١٠/١

وقال الرماني : « وتقول اللهم اغفر لي . فالميم فيه بدل يا . ودليل ذلك آنه لا يجوز إلا في النداء . وإنما زيدت الميم في آخر الاسم دون أوله لئلا يوهم ذلك أنها من أدوات النداء[1] . وجعلت على حرفين لتشاكل ما هي عوض منه . ولم تجز زيادتها في حشو الاسم لآن الزيادة في حشو الاسم توجب تغيير المعنى عما كان عليه في الأصل » .

ولا يكتفي الرماني بذلك ، بل يرد على الفراء مبيناً فساد مذهبه فيقول : « ومن ذهب إلى أن الأصل فيه يا الله أمنّا بخير ، وهو مذهب الفراء[2] ، فإنه يفسد ذلك من ثلاثة أوجه : أحدها حذف (يا) الذي لا يجوز ذكره[3] مع الاسم على الأصل من غير عوض . والثاني كثرة الحذف ، وإذا توجه الأمر على ما يكثر فيه الحذف أو يقل ، واستوت الحال إلا من هذه الجهة ، فما يقل هو الصواب . والوجه الثالث ادعاء زيادة معنى في الاسم ليس عليه دليل . فالصواب مذهب الخليل وسيبويه . وإنما زيدت الميم في هذا الاسم دون الزيادة في غيره لأنه أكثر في النداء مع اختصاصه بما ليس لغيره مما لا يصلح أن يدعى به إلا الله جلَّ وعزَّ »[4] .

٨ ـ نون التوكيد :

« ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة نحو افعلان وافعلنان بالنون الخفيفة . وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخالها في هذين الموضعين »[5] .

---

(١) في الأصل : البناء .

(٢) قال الفراء : « ونرى أنها كانت كلمة ضم إليها أم ، تريد : ياالله أمنا بخير ، فكثرت في الكلام فاختلطت » معاني القرآن ٢٠٣/١

(٣) أي حذف (يا) حذفاً دائماً في هذا الاستعمال .

(٤) الشرح : ١٨٤/٢/٢

(٥) الإنصاف : ٢٧١ المسألة : ٩٤

وسأل الرماني عن ذلك فقال : « وما حق الخفيفة في فعل الاثنين وجمع النساء ولم لا يجوز أن تثبت فيه كما يثبت الساكن المدغم ؟ »[1] ، ثم ذهب في الجواب مذهب البصريين فقال : « ولا يجوز لحاق الخفيفة في فعل الاثنين ولا في فعل جميع النساء ، لأنها تقع ساكنة بعد ألف . ولا يجوز في الوصل لالتقاء الساكنين من غير إدغام . ولا يجوز في الوقف لأنها لا تثبت فيه »[2] .

(١ و٢) الشرح : ١٢٠/١/٤

- ٢ -

مع الكوفة

كما رأينا الرماني يؤيد البصريين في المسائل السابقة ويذهب مذهبهم فيها ، كذلك نراه في مسائل أخرى يقول برأي الكوفيين ويذهب مذهبهم فيها . ولقد أحصينا هذه المسائل التي أيَّد الرماني فيها الكوفيين ، وتتبعناها في شرحه على (الكتاب) وفي كتب النحو التي نقلت عنه ولا سيما همع الهوامع فكانت خمس مسائل وهي :

١ - كي :

وقد سبق أن رأيناه ينقل اختلافهم فيها حين تحدث عن (كيه)[١] ، ثم يأخذ برأي ابن السراج الموافق لرأي الكوفيين ، وهو أن كي تنصب بنفسها لا بأن مضمرة بعدها على خلاف البصريين الذين أجازوا وقوعها جارّة .

٢ - موضع الكاف في لولاك :

قال ابن الأنباري[٢] : « وذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في لولاي ولولاك في موضع رفع . وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين ، وذهب البصريون إلى **أن الياء والكاف في موضع جر بلولا . وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا يجوز أن** يقال : لولاي ولولاك ، ويجب أن يقال : لولا أنا ولولا أنت فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء في التنزيل في قوله : ﴿ لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مؤمِنِينَ ﴾[٣] » .

---

(١) انظر ما سبق في مبحث القياس .

(٢) الإنصاف : ٢٨٥ . المسألة : ٩٧

(٣) سورة سبأ : ٣١/٣٤

وأما الرماني فقد ذهب في هذه المسألة مذهب الكوفيين ولكنه نسب هذا المذهب إلى من قال به من البصريين كالأخفش وابن السراج فقال : « وما موضع الكاف في لولاك ؟ وما وجه قول سيبويه إن موضعها جرّ ؟ ولم خالفه الأخفش وابن السراج وقالا موضعها رفع ؟ » ثم قال : « .. واختلفوا في موضع الكاف ، فذهب الخليل ويونس وسيبويه إلى أنها في موضع جرّ . وذهب الأخفش وبعض النحويين المتقدمين وابن السراج إلى أنها في موضع رفع ، وإنما وقعت علامة المجرور موقع علامة المرفوع لما بيّنا على طريقة الاستعارة ، كما يقع المصدر موقع الحال في قولك إنما أتيت سيراً سيراً ، وكما يقع المصدر المعرف في أرسلها العراك موقع الحال . وكل ذلك على طريق الاستعارة ويستحيل أن يكون على الحقيقة . وكذلك يقع ضمير المجرور موقع ضمير المرفوع على الاستعارة ويمتنع أن يقع على الحقيقة ، ولا يجوز أن يوضع على الاشتراك بين المجرور والمرفوع لأنه لا مناسبة بين المرفوع والمجرور يصلح لأجلها هذا ، كما أن بين المجرور والمنصوب مناسبة يصلح لأجلها اتفاق العلامة . فأما أن ينقل ضمير المجرور إلى موضع ضمير المرفوع فغير ممتنع وشواهده كثيرة .والذي نختاره في هذا مذهب الأخفش ، لأنه لوكان موضع الكاف جرّاً لوجب أن يكون الحرف عاملاً ، ولا يجوز الجر إلا بعامل الجرّ ، والحرف الذي يعمل الجرّ لا بد أن يكون فيه معنى الإضافة ولا بد من أن يعمل في موضعه الفعل ، وليس كذلك في لولا .

فإن قال قائل : فلم لا يجوز أن يعمل فيه الاستقرار ، ويكون قد أضاف المخاطب إلى الاستقرار ، كما تقول : زيد بالبصرة ، فتضيفه إلى الاستقرار بالبصرة ؟ قيل له : إن الباء يفهم منها هذا المعنى في المضمر والمظهر ، وليس كذلك لولا ، لأنه لا يفهم منها معنى الإضافة »[1] .

---

(١) الشرح : ٤٥/١/٣

٣ ـ اسم لا النافية للجنس :

« ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكرة المنفي بلا معرب منصوب بها . نحو : لا رجل في الدار . وذهب البصريون إلى أنه مبني على الفتح »[١] .

وذكر ابن عقيل أن الزجاج أخذ في هذه المسألة بمذهب الكوفيين فقال : و « ذهب الكوفيون والزجاج إلى أن (رجل) في قولك لا رجل ، معرب وأن فتحته فتحة إعراب »[٢] . أما الرماني فقد نقل السيوطي أنه أخذ بمذهب الكوفيين فقال في الهمع : « إذا كان اسم لا مفرداً ، أي غير مضاف ولا شبيهه ركّب معها وبني . على هذا مذهب أكثر البصريين .. وذهب الجرمي والزجاجي والسيرافي والرماني إلى أن المفرد معها معرب أيضاً ، وحذف التنوين منه تخفيفاً لا بناء »[٣] .

٤ ـ الضمير في الخبر المفرد الجامد :

قال ابن الأنباري : « ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً يتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ ، نحو زيد أخوك ، وعمرو غلامك ، وإليه ذهب علي بن عيسى الرماني من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميراً .

وأجمعوا على أنه إذا كان صفة أنه يتضمن الضمير نحو : زيد قائم وعمر وحسن وما أشبه ذلك »[٤] . وذكر في أسرار العربية أن الخبر يكون صفة وغير صفة ثم قال :

---

(١) الإنصاف : ١٦١ ، المسألة : ٥٣ . وانظر تفصيل هذه المسألة وأوجه الشبه بين أن ولا في أسرار العربية : ٩٩ . وفي شرح التصريح للأزهري : ٢٣٥

(٢) شرح ابن عقيل على هامش الخضري ١٤١/١

(٣) همع الهوامع ١٤٦/١ ، وكذلك نقل ابن يعيش عن الكوفيين والزجاج وجماعة من البصريين (شرح المفصل ١٦/١) . ولست أدري من أين نقل السيوطي هذا الرأي عن الرماني إذ أني وجدته في الشرح يصرّح ببناء اسم لا قائلاً إنه لا يجوز أن يفصل بين لا وما عملت فيه لأنها بمنزلة خمسة عشر في البناء معه . وسيمرّ بك رأيه هذا مفصّلاً بعد قليل .

(٤) الإنصاف : ٣٠ ، المسألة : ٧

« أما الاسم غير الصفة فنحو : زيد أخوك وعمرو غلامك . فزيد مبتدأ وأخوك خبر . وكذلك عمرو مبتدأ وغلامك خبره . وليس في شيء من هذا النحو ضمير يرجع إلى المبتدأ عند البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن فيه ضميراً يرجع إلى المبتدأ . وبه قال علي بن عيسى الرماني من البصريين . والأول هو الصحيح »[1] .

ونقل ذلك ابن يعيش في شرح المفصل[2] ، كما نقله السيوطي أيضاً فقال : « الخبر ثلاثة أقسام : مفرد وجملة وشبهها ، وهو الظرف والمجرور . فالمفرد ما للعوامل تسلط على لفظه ، مضافاً كان أو غيره . وهو قسمان : جامد ومشتق . والمشتق ما دلَّ على متصف مصوغاً من مصدر كضارب ومضروب وحسن وأحسن منه . والجامد بخلافه . فالجامد لا يتحمل ضميراً نحو زيد أسد ، لا بمعنى شجاع . وزعم الكسائي أنه يتحمله . ونسبه صاحب البسيط وغيره إلى الكوفيين والرماني »[3] .

---

(١) أسرار العربية : ٣١-٣٢

(٢) شرح المفصل ٨٨/١

(٣) همع الهوامع ٩٥/١

٣

بغداديته

رأينـا أن الرمـاني كان يقول في بعض المسـائل برأي البصريين ، ويقول في بعضهـا الآخر برأي الكوفيين . ويتبين لنـا من هـذا أن مـدار الأمر عنـده ليس نـزعـة بصريـة أو ميلاً كوفيـاً ، بل هو التـدقيق والنظر وحكم العقـل . وقـد يـؤدي بـه هـذا الحكم إلى مخـالفـة الخليل أو سيبويـه فلا يتردد في مخـالفتها ، كما يـؤدي بـه أحيـانـاً إلى مخـالفـة البصريين كافة فيعلن مخالفته لهم وتأييده لرأي الكوفيين .

ولقد كان يكفي الرماني ألا يكون بصرياً محضـاً ، ولا كوفيـاً محضـاً ، أي ألا يميل كل الميل إلى أحد المذهبين ، وأن يأخذ منهما جميعاً حتى يكون بغدادياً على ماعرفنا من معنى البغـداديـة هـذه[1] . ولكن الحقيقـة أن الرمـاني لم يقف عنـد عـدم الميل إلى أحـد المذهبين والأخذ برأيه . وإنما تعـدى ذلـك إلى الاستقلال عنهما جميعـاً ، والتفرد بـالرأي من دونهما . ومن أمثلة هذا الاستقلال في الرأي قوله في عـامل الرفع في الخبر . وقولـه في الصرف .

١ ـ عامل الرفع في الخبر :

رأينـا كيف اختلف الكوفيون والبصريون حـول عـامـل الرفـع في المبتـدا ، فـزعم الكوفيون أن المبتـدأ والخبر يترافعـان ، أي يرفـع كل منهما الآخر . وزعم البصريـون أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، أمـا الخبر فقـد اختلفوا فيـه[2] ، فكان سيبويـه والجمهور على أن

(١) انظر ما تقدم في ص : ٣٠ و ٣٥

(٢) ذكرنا ذلك في باب ما تفرد به الرماني في مخالفة سيبويه (المسألة ٥) ، وفي باب الرماني بين المدرستين البصرية والكوفية (المسألة ٣) ، وانظر تفصيله في همع الهوامع ٩٤/١

عامل الرفع في الخبر هو المبتدأ ، وكان غيرهم على أنه المبتدأ والابتداء معاً ، وكان الأخفش وابن السراج على أن عامل الرفع في الخبر هو الابتداء فقط[1] .

وأما الرماني فقد قال : « والابتداء يعمل في الرفع في شيئين : المبتدأ ، والخبر الذي هو هو ، لأنه يجب في كل واحد منهما أنه معتمد الكلام ، فالمبتدأ معتمد البيان ، والخبر معتمد الفائدة ، والرفع علامة في الاسم لمعتمد الكلام »[2] ، وهو إنما يذكر هنا نوعاً واحداً من الخبر وهو الذي (هو هو) أي ليس جملة ولا شبهها من ظرف أو جار ومجرور ، وكأن الابتداء لا يعمل الرفع إلا في هذا النوع من الخبر فقط . وقد سبق

(١) ولعل الأخفش وابن السراج اشتقا مذهبهما هذا من سيبويه أيضاً لأنه يقول إن الخبر ارتفع لأن المبني على المبتدأ بمنزلته (الكتاب ٢٧٨/١) ، والمبتدأ عنده ـ كما عند جميع البصريين ـ مرفوع بالابتداء . ومن أحسن ما قرأت في هذا الموضوع قول أبي سعيد السيرافي : « إن الابتداء هو تعرية الاسم من العوامل اللفظية ليخبر عنه ، وهذه التعرية عاملة فيه ، لأن العوامل في الإعراب بمنزلة العلامات الدالة على ما يجب من الإعراب . والتعرية قد تكون علامة في بعض الأماكن ... فأما المبتدأ فالابتداء يرفعه وأما خبر المبتدأ فمن أصحابنا من يقول إن الابتداء يرفع الاسم والخبر جميعاً . وقال أبو العباس محمد بن يزيد إن الابتداء يرفع المبتدأ . والمبتدأ والابتداء يرفعان الخبر . ولسيبويه فيه عبارات مختلفة مشتبهة يوهم بعضها أن الخبر يرفعه المبتدأ وذلك قوله : « فإن المبني عليه يرتفع كما ارتفع هو بالابتداء » (الكتاب ٢٧٨/١) يعني يرتفع بالمبتدأ . ويوهم بعضها أن الابتداء يرفع المبتدأ والخبر كقوله : « وارتفع المنطلق ـ وهو يعني خبر الابتداء ـ لأن المبني على المبتدأ بمنزلته » (الكتاب ٢٧٨/١) ويتابع السيرافي شرحه فيقول : « وفيه وجه حسن آخر ليس في شيء مما ذكرته في غير هذا الموضع ، ولا رأيته لأحد ، وهو أن التعرية الموجبة للرفع قد وقعت على المبتدأ والخبر ، لأن الخبر أيضاً لم يدخل عليه عامل لفظي لأن المبتدأ ليس بعامل ، فكان في كل واحد منهما تعرية ، ويدلك على ذلك أن أصحابنا لا خلاف بينهم أن خبر المبتدأ قد يتقدم عليه ويرتفع به ، وقد علمنا أن العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله ، والابتداء والمبتدأ ليسا بأقوى من إن وأخواتها ، وأخبارها لا تتقدم . وإنما جاز تقديم خبر المبتدأ لأن فيه من التعرية مثل ما في المبتدا . ويقوي هذا قول سيبويه لأن المبني على المبتدأ بمنزلته ، وعلى نحو هذا سوّى الكوفيون بين الابتداء والخبر فجعلوا كل واحد منهما رافعاً للآخر ، أيهما تقدم رفع الذي بعده ، وأيهما تأخر رفع الذي قبله » . شرح السيرافي ٢٢٣/٢ .

(٢) انظر الحواشي التي ذكرت منذ قليل في بحث العامل في المبتدأ .

للرماني أن قال : « الذي يجوز في الابتداء أن يعمل في المبتدأ والخبر الـذي هو المبتـدأ . ولا يجوز أن يعمل فيا ليس هو المبتدأ ، لأنه جملة أو بمنزلة الجملة في أنـه لا يعمل فيـه . فالجملة لا يعمل فيها الابتداء لأنه قد عمل بعضها في بعض ، وامتنع لذلك أن يعمل فيهـا عـامل آخر . وأمـا الفعل فلا يعمل فيـه الابتـداء لأن عـامل الاسم لا يعمل في الفعل . وأما الظرف فقد عمل فيه عامل محذوف ومنع ذلك أن يعمل فيه الابتداء »[1] .

و إذاً فالرماني يرى أن عامل الرفع في الخبر (الذي هو المبتـدأ) هو الابتـداء ، وهو بذلـك موافق لرأي الأخفش وابن السراج من البصريين . وأمـا الخبر الـذي هو جملـة أو شبه جملة فهو خبر مستغنٍ عند الرماني عن العامل ، لأنه إذا كان جملة فقـد عمل بعضهـا في بعض ، وإذا كان ظرفاً فعاملـه محـذوف ، ولا مكان فيهـا لعـامل آخر إذ لا يتوجـه عاملان إلى معمول واحد . وإذا كان الأمر كذلك كان هذا مذهباً خاصاً بالرمـاني انفرد **به من بين البصريين والكوفيين .**

٢ ـ رأيه في الصرف :

ومن المسـائـل الخـلافيـة التي كان للرمـاني منهـا مـوقف عجيب ، مسـألـة القـول بالصرف .

ولسنا نعني بـالصرف هنـا مـا نعنيـه في بحث الصرف والممنوع من الصرف ، ولكنـا نعني به عاملاً معنوياً عـدّه الكوفيون من نواصب الفعل المضـارع ، وهو أن يـأتي الفعل المضـارعُ مسبوقـاً بواو أو فـاء أو أو أو ثم فلا يصح أن تعطفـهُ هـذه الأدوات على فعـل سابق معتمد على نفي أو طلب وذلك نحو قول الشاعر :

لا تنـــه عن خلـق وتـــأتيَ مثلـــه ... عـــــار عليـــــك إذا فعلت عظيم

أمـا البصريـون فقـد رفضـوا القـول بـالصرف وجعلـوا النصب في هـذه المـواضع

(١) الشرح : ١٣٧/١/٢ ماسبق في ص ٣٠٣ و ٣١٢

الســابقــة[1] بـأن المضمرة . ونحن نستعرض فيما يلي طــائفــة من الشـواهــد التي نصبهــا الكوفيون على الصرف ، وننظر بعد ذلـك رأي البصريين فيهـا ، ثم نرى موقف الرمـاني منها ومما قاله فيها الطرفان .

قـال الفراء في قوله تعـالى : ﴿ ولا تَلْبِسوا الحـقَّ بـالبـاطِـلِ وتَكْتُمـوا الحـقَّ وأنتم تعلمون ﴾[2] ، « إن شئت جعلت ﴿ وتكتموا ﴾ في موضع جزم ، تريد به : ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق فتلقي (لا) لمجيئها في أول الكلام ، وفي قراءة أُبي ﴿ ولا تكونوا أولَ كافرٍ به وتشتروا بآيـاتي ثمنـاً قليلاً ﴾[3] . فهـذا دليل على أن الجزم في قولـه ﴿ وتكتموا الحق ﴾ مستقيم صواب . ومثله ﴿ ولا تأكلوا أموالَكم بالباطلِ وتُـدْلوا بهـا إلى الْحُكَّام ﴾[4] ، وكـذلـك قولـه : ﴿ يـاأيهـا الـذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتِكم وأنتم تعلمون ﴾[5] ، وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بـالواو نصبـاً على مـا يقول النحو يـون من الصرف ، فـإن قلت : ومـا الصرف ؟ قلت : أن تـأتي بـالـواو معطوفة على كلام في أولـه حـادثـة لا تستقيم إعـادتهـا على مـا عطف عليهـا ، فـإذا كان كذلك فهو الصرف ، كقول الشاعر :

لا تنــه عن خلـق وتــأتيَ مثلـــه   عــــار عليــــك إذا فعلت عظيم

ألا ترى أنـه لا يجـوز إعـادة (لا) في (تـأتي مثلـه) فلـذلـك سمي صرفـاً إذ كان معطوفاً ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله »[6] .

---

(١) استثنى البصريون من هذه الأدوات (ثم) فلم يجيزوا الإضمار بعدها . انظر الكتاب ٤٤٧/١

(٢) سورة البقرة : ٤٢/٢

(٣) سورة البقرة : ٤١/٢

(٤) سورة البقرة : ١٨٨/٢

(٥) سورة الأنفال : ٢٧/٨

(٦) معاني القرآن ٣٣/١

وقال في موضع آخر : « والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو ، أو ثم أو الفاء ، أو أو ، وفي أوله جحد أو استفهام ، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يكر في العطف ، فذلك الصرف . ويجوز فيه الإتباع ، لأنه نسق في اللفظ ، وينصب ، إذ كان ممتنعاً أن يحدث فيهما ماأحدث في أوله . ألا ترى أنك تقول : لست لأبي إن لم أقتلك ، **أو إن لم تسبقني في الأرض . وكذلك يقولون : لا يسعني شيء ويضيقَ عنك . ولا تكرر (لا) في يضيق فهذا تفسير الصرف »[1] .**

ولو أننا رجعنا إلى هذه الشواهد في كتاب سيبويه لوجدناها عنده منصوبة على إضمار أن ، فقد استشهد في باب الواو[2] على النصب بإضمار أن يقول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله   عار عليك إذا فعلت عظيم

وقال في هذا الباب أيضاً : « ونقول : لا يسعني شيء ويعجزَ عنك . فانتصاب الفعل هاهنا من الوجه الذي انتصب به في الفاء[3] ، إلا أن الواو لا يكون موضعها في الكلام موضع الفاء . وتقول ائتني وآتيك ، إذا أردت : ليكن إتيان منك وأن آتيك ، تعني إتيان منك وإتيان مني[4] .. وجعل سيبويه من النصب في هذا الباب قوله :

لَلبس عباءة وتقرَّ عيني   أحبّ إليّ من لبس الشفوف

وقال : « لما لم يستقم أن تحمل وتقرَّ وهو فعل على لبسٍ وهو اسم ، لما ضممته إلى الاسم وجعلت أحب لهما ، ولم ترد قطعه ، لم يكن بد من إضمار أن وسمعنا من ينشد هذا البيت من العرب (وهو لكعب الغنوي) :

وما أنا للشيء الذي ليس نافعي   ويغضبَ منه صاحبي بقؤول

---

(١) معاني القرآن ٢٣٥/١

(٢) الكتاب ٤٢٤/١

(٣) وكان قد قال في باب الفاء : « اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن » الكتاب ٤١٨/١

(٤) الكتاب ٤٢٥/١

والرفع أيضاً جائز حسن كما قال قيس بن زهير بن حذيمة :

فـلا يـدعني قـومي صريحـاً لِحُرَّةٍ   لئن كنت مقتـولاً ويسلمُ عـامر

ويغضب معطوف على الشيء . ويجوز رفعه على أن يكون داخلاً في صلة الذي »[1] .

وقال أيضاً في باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما : « وسألت الخليل عن قوله : إن تأتني فتحدثني أحدثك ، وإن تأتني وتحدثني أحدثك ، فقال : هذا يجوز ، والجزم الوجه . ووجه نصبه على أنه حمل الآخر على الاسم ، كأنه أراد : إن يكن إتيان فحديث أحدثك . فلما قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى (أن) لأن الفعل معها اسم .. وسألته عن قول زهير :

ومن لا يُقـدّم رجلـه مطمئنـةً   فيثبّتَهـا في مستوى الأرض يـزلـقِ

فقال : النصب في هذا جيد »[2] .

وواضح في قول سيبويه أنه لَمَّا قبح عطف الثاني على الأول قدروا (أن) لتكون

---

(١) الكتاب ٤٣٦/١ . لاحظ أن ابن هشام فرق بين الواو التي تعطف على الاسم الصريح وبين التي تعطف على الاسم المؤول ، وذكر أن الثانية هي التي يسميها الكوفيون واو الصرف فقال في أقسام الواو التي ينصب مابعدها : « الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول . فالأول كقوله :

ولبس عبـاءة وتقر عيني   أحب إلي من لبس الشفـوف

والثاني شرطه أن يتقدم الواو نفي أو طلب . وسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف وليس النصب بها خلافاً لهم ومثالها : ﴿ وَلَمَّا يعلمِ اللهُ الذين جاهدوا منكم ويعلمَ الصابرين ، وقوله :

لاتنه عن خلق وتأتي مثله   عـار عليـك إذا فعلت عظيم

والحق أن هذه واو العطف » مغني اللبيب ٣٦١/٢

(٢) الكتاب ٤٤٧/١

مع الثاني مصدراً فيجوز حمله على الأول . وقد أوجز السيوطي هذا المعنى فقال : « والنصب يكون العطف فيه على تقدير المصدر المتوهم من الفعل السابق »[(١)] .

ونترك لابن الأنباري ـ بعد أن رأينا ما عند الفراء وما عند سيبويه ـ أن يلخص لنا الخلاف بين الطرفين فيقول : « ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك : لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن[(٢)] ، منصوب على الصرف . وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير أن . وذهب أبو عمر الجرمي من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها لأنها خرجت عن باب العطف »[(٣)] .

وجوهر الأمر في الخلاف بين الطرفين إذاً أن الصرف عند الكوفيين عامل معنوي وأن النصب يكون فيه لصرف ما بعد أداة العطف عن العطف على ما قبلها لفساد هذا العطف من جهة المعنى . وأن النصب عند البصريين في هذا الموضع إنما يكون بأن وهي **عامل لفظي مقدّر .**

وأما الرماني فقد استعمل مصطلح الكوفيين ولكنه ضمنه معنى النصب عند البصريين في هذا الموضع ، وحمله معنى إضمار أن : فقال في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُم وَيَعلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ : « بالنصب على الصرف وقد قرئ : ويعلمِ الصابرين . والنصب على لما يجمع الجهاد مع الصبر فهو حث عليه على هذا الوجه . فأما الجزم فعلى الحث على الجهاد وعلى الصبر . وكلا الوجهين حسن . والأول أبين »[(٤)] .

وقال في شاهد سيبويه :

---

(١) همع الهوامع ١٦/٢

(٢) وهو في الكتاب مما ينصب بإضمار أن . الكتاب ٤٢٥/١

(٣) الإنصاف : ٢٢٩ ، المسألة : ٧٥

(٤) **الشرح : ١٢٠/١/٣ ، وانظر ما سبق ص ٢٧١**

فلا يدعني قومي صريحاً لحرّة لئن كنت مقتولاً ويسلم عامر

« **إنه نصب على الصرف ، كأنه قال : لئن اجتمع كوني مقتولاً مع سلامة** عامر »[1] .. وكذلك حين شرح قول سيبويه في باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما وهو . « أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو . وبلغنا أن بعضهم قرأ : يحاسبكم به الله فيغفرُ لمن يشاء ويعذب من يشاء والله على كل شيء قدير »[2] ، جعله أيضاً منصوباً على الصرف . ولا شك أن تأويل الرماني لما نصب عنده على الصرف في هذه الشواهد بالمصادر يدل على أنه لاحظ إضمار أن ، وإن لم يصرح بذلك ، وليس معنى قوله في الآية إنها بالنصب حث على الجهاد مع الصبر ، وفي قول قيس بن زهير إنه على تأويل لئن كنت مقتولاً مع سلامة عامر .. سوى ماعناه سيبويه حين قال : وتقول ائتني وآتيك إذا أردت ليكن إتيان منك وأن آتيك ، تعني إتيان منك وإتيان مني . وحين **قال أيضاً : إن تأتي فتحدثني أحدثك كأنه أراد إن يكن إتيان فحديث أحدثك ، فلما** قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى (أن) لأن الفعل معها اسم .

وليس في هذا المعنى الذي أخذه الرماني من سيبويه وأطلق عليه اسم الصرف شيء مما أراده الكوفيون من مصطلحهم .

ومما يؤيد ماذهبنا إليه من أن الرماني أخذ من الكوفيين مصطلح (الصرف) دون **معناه ، وأطلقه على ماأراده سيبويه من النصب بإضمار أن ، أنه لم يتعرض في أي موضع** من مواضع النصب بأن المضمرة عند سيبويه ، والتي قال هو فيها بالنصب على الصرف ، لمناقشة رأي سيبويه كما هي عادته حين يخالفه في آرائه ، ولو كان الصرف عنده غير ماأراده سيبويه من معنى الإضمار لـ (أن) لتعرض لهذا الخلاف وناقشه . ويؤيدنا في هذا أيضاً أن الرماني قال مع سيبويه بعدم جواز النصب بعد ثم إذ هي ليست كالواو

(١) الشرح : ١٢٣/١/٣

(٢) الكتاب ٤٤٨/١

والفاء في جواز الإضمار بعدها[1] ، على حين أنه لو أراد بالصرف مدلوله الكوفي لكانت (ثم) عنده ناصبة كالواو والفاء وأو ، كما رأينا عند الفراء[2] .

وجملة القول في موقف الرماني من المذاهب النحوية أنه كان في بعض آرائه إلى جانب البصريين ، وكان في بعض منها إلى جانب الكوفيين ، كما كان له في بعض قليل آخر رأيه المستقل عن المذهبين . هذا فيما يتصل بمسائل الخلاف ، وأما منهجه فقد أخذ فيه بأصول المنهج البصري في القياس والسماع والإجماع ، وتحكيم المنطق . وعلى هذا يمكننا أن نقول إن الرماني بغدادي أخذ بمنهج البصريين ، وهذا متفق مع ما قررناه في مدخل البحث من أن النحو لم يعد في القرن الرابع في بغداد نحواً ذا مذاهب قائمة على التعصب والهوى ، وأن شيوخه تأثروا فيه بثقافاتهم المختلفة وكان منهم من تأثر - كالرماني - بثقافته العقلية من منطقية وكلامية فغلبت عليه حتى ظهر أثرها في منهجه النحوي . ولم يكن الرماني إلا واحداً من علماء تلك الطبقة التي أشرنا إليها سابقاً ، والتي كانت في بغداد بعيدة عن حمَّى التعصب المذهبي فكان علماؤها يبسطون القول في المذهبين ويختارون منهما ، على تفاوت فيما يختارونه ، فكان منهم من كثر اختياره من مذهب البصرة حتى يمكن اعتباره امتداداً للبصرة في بغداد ، وكانت قلة منهم امتداداً للكوفة فيها ، وكان منهم بغداديون مزجوا بين النحوين أو أخذوا منهما جميعاً .

---

(١) انظر في ص : ٣٣٠ ، حاشية : ١

(٢) انظر ص ٣٣٠

- ٤ -

آراء نحوية متفرقة

لما كانت آراء الرماني نادرة في كتب النحو فقد رأينا أن نضيف ما وقفنا عليه منها إلى هذا البحث ، وأن نجمع فيه ما تفرق منها مما لم يذكر في الفصول السابقة .

١ ـ دخول ما بعد (حتى) في حكم ما قبلها .

اختلف النحويون في دخول ما بعد (حتى) في حكم ما قبلها ، كما اختلفوا فيه بعد (إلى) إذا لم تقم في الكلام قرينة دالة على دخوله أو عدمه . وغلّبوا عند عدم وجود القرينة ما غلب على الباب مع وجود القرينة وهو دخول ما بعد حتى ، وعدم دخول ما بعد إلى فيما قبلهما(١) . « ونقل أبو حيان عن الفراء(٢) والرماني أن ما بعد (حتى) يدخل فيما قبلها إن كان من جنسه ولا يدخل إن لم يكن . نحو : إنه لينام الليل حتى الصباح »(٣) .

٢ ـ الفصل بين (لا) النافية للجنس واسمها .

حمل النحويون (لا) النافية للجنس على (إنّ) حملاً للنقيض على نقيضه . وذكروا بينهما أوجه شبه كثيرة(٤) . ولما كانت (لا) عندهم فرعاً على (إنّ) كانت

(١) انظر تفصيل ذلك في مغني اللبيب ١٢٤/١ . وفي همع الهوامع ٢٤/٢

(٢) مذهب الفراء أنه إذا وقع على ما بعد حتى ما وقع على ما قبلها جاز فيه الخفض والاتباع . نحو : ضرب القوم حتى كبيرُهم ، وحتى كبيرهم . وإذا لم يصبه شيء مما أصاب ما قبله فلا يجوز فيه إلا الخفض نحو : هو يصوم النهار حتى الليل . وانظر تفصيل مذهبه في معاني القرآن ١٣٧/١

(٣) همع الهوامع ٢٤/٢

(٤) انظر ذلك في أسرار العربية : ٩٩ ، وفي شرح التصريح للأزهري : ٢٣٥

أضعف منها . ويرى البصريون أن مما تنحط به (لا) عن (أن) انحطاط الفرع عن الأصل أنها لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم بظرف أو حرف جر[1] . واشترط النحاة لتعمل لا عمل إن شروطاً منها « ألاّ يفصل بين لا والنكرة بشيء فإن فصل تعين الرفع لضعفها عن درجة إن ، نحو : ﴿ لا فيْهَا غَوْلٌ ﴾[2] . وجوَّز الرماني بقاء النصب ، حكى : لا كذلك رجلاً[3] ، ولا كزيد رجلاً ، ولا كالعشية زائراً . وأجيب بأن اسم لا في الأولين محذوف ، أي لا أحد ، ورجلاً تميز . والثاني على معنى لا أرى »[4] .

ولسنا ندري من أين نقل صاحب الهمع هذا الرأي عن الرماني ، والذي في شرحه نقيض ذلك ، وهو قوله : « ولا يجوز أن يفصل بين لا وما عملت فيه[5] ، لأنها بمنزلة خمسة عشر في البناء معه[6] . فلو جاز : لا فيها رجل ، لجاز : ما من فيها رجل . بل هو في المركب أقبح وأبعد من الصواب . كما أنه في التفريق بين بعض الاسم وبعض أقبح منه في المركب . وكل ذلك قبيح لا يجوز في الكلام »[7] .

٣ ـ عمل اسم الفاعل المتصل بـ (ال) .

اختلف النحويون في عمل اسم الفاعل بحسب أحواله . « والجمهور على أنه إذا كان صلة (ال) فهو يعمل مطلقاً ؛ ماضياً وحالاً ومستقبلاً ، لأن عمله حينئذٍ بالنيابة ،

---

(١) الإنصاف : ١٦٣

(٢) من قوله تعالى في سورة الصافات : ﴿ لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ﴾ ؛ ٤٧/٣٧

(٣) لاحظ أن الاسم المفرد النكرة المنفي بلا معرب عند الرماني منصوب بها خلافاً للبصريين القائلين ببنائه . انظر ذلك في مسألة اسم لا النافية للجنس التي ذكرت منذ قليل (ص ٣١٩) .

(٤) همع الهوامع ١٤٥/١

(٥) في الأصل : فيها .

(٦) أي أن لا مع ما عملت فيه بمنزلة اسم واحد .

(٧) شرح الرماني ٧/١/٣

فنابت (ال) عن الذي وفروعه ، وناب اسم الفاعل عن الفعل[1] الماضي . وقال الرماني وجماعة إنه يعمل ماضياً فقط ، لا حالاً ولا مستقبلاً »[2] .

٤ ـ بدل الاشتمال .

واختلفوا في بدل الاشتمال ، هل هو اشتمال الأول على الثاني ، أو الثاني على الأول أو العامل . ونقل السيوطي أن الفارسي والرماني قالا بالوجهين الأولين[3] .

٥ ـ العطف بلا بعد (غير) الاستثنائية .

« إذا كانت (غير) استثناء ، ففي العطف بعدها بـ (لا) خلاف . فذهب أبو عبيد والأخفش وابن السراج والزجاج والفارسي والرماني إلى جواز ذلك . فيقال : جاؤوا غير زيد ولا عمرو . إما على تقدير زيادة لا ، وإما على الحمل على المعنى لأن الاستثناء في معنى النفي ، فإن قولك جاء القوم إلا زيداً ، في معنى جاء القوم لا زيد . وهو هنا أولى لأن غيراً في أصلها تعطي النفي . وذهب الفراء وثعلب إلى المنع كما في إلا ... »[4] .

٦ ـ أيمن .

ونختتم هذا العرض لآراء الرماني بالوقوف عند رأيه في (أيمن) وذلك لأنهم نقلوا عنه أنه قال بحرفيتها ، فقد قال ابن هشام : « ايمن المختص بالقَسَم اسم لا حرف ، خلافاً

---

(١) في الهمع : (عن الفاعل الماضي) .

(٢) انظر همع الهوامع ٦٩/١ ، والأصل في اسم الفاعل أن يجيء للماضي وللحال وللاستقبال ، وإنما يعمل منه ما كان بمعنى الحال أو الاستقبال . وأما ما كان للماضي فلا يعمل إلا إذا أريدت به حكاية حال ماضية أو أدخلت عليه الألف واللام . وانظر شرح المفصل : ٧٦/٦ وما بعدها .

(٣) همع الهوامع ١٢٦/٢

(٤) همع الهوامع ٢٣١/١

للزجاج والرماني »[1] ، وجاء في همع الهوامع بصدد الكلام على أيمن « قال الرماني والزجاج هو حرف جر . قال أبو حيان : هو خلاف شأنه »[2] .

والحق أن الرماني ذكر أيمن مرة بين حروف الإضافة فقال : « وحروف الإضافة هي التي توجب اختصاص مدلول عليه من غير تصريح بمصرح بذكره ، وهي سبعة عشر ، ستة منها تلزم حروف الإضافة . وأحد عشر لا تلزم حروف الإضافة . فاللازمة من وإلى وفي والباء الزائدة واللام الزائدة ورب . والتي لا تلزم عن وعلى وكاف التشبيه وواو القسم وحتى ومنذ وخلا وعدا وحاشا وأيم وأيمن »[3] .

ولكنه عاد فذكرها ثانية في باب القسم بالجملة على أنها اسم فقال : « ولا يستعمل أيمن الله إلا في اسم الله جلّ وعزّ ، والكعبة ، لأنه مبهم ليس بأصل في القسم . والألف فيه ألف وصل لأنه اسم مبهم يشبه الحرف »[4] . وقال في موضع آخر : « ونقول وأيم وأيمن فتدخل فيه ألف الوصل[5] لأنه اسم يشبه الحرف بلزوم موضع واحد في القسم على طريق النادر في موضعه ، فاقتضى أن يجري مجرى الحرف النادر في حركته ليدل بندوره في حركته على ندوره في موضعه ، ودليل ذلك قولهم ليمن الله ، وليم الله »[6] .

وهكذا فأيمن عند الرماني حرف إضافة ولكنه غير ملزم للإضافة . وهو اسم ولكنه يشبه الحرف ، أي أن الرماني قال ـ كسائر النحاة ـ باسمية أيمن ، ولكنه زاد عليهم بإثبات وجه الحرفية لها أيضاً .

---

(١) مغني اللبيب ١٠٠/١

(٢) همع الهوامع ٤٠/٢

(٣) الشرح ٤٦/١/٢ . ويبدو أن في العبارة سقطاً ، إذ ما كان الرماني ليذكر الباء واللام الزائدتين وينسى الأصليتين !

(٤) الشرح ١٠٩/١/٤

(٥) قال الكوفيون : أيمن جمع يمين . وقال البصريون إنه اسم مفرد مشتق من اليمن ، واستدلوا على ذلك بكون همزته همزة وصل . وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٧٦ ، المسألة : ٥٩

(٦) الشرح ٣/٥

تلك هي المسائل والآراء التي استطعنا أن نجمعها من نحو الرماني سواء ما ورد منها في شرحه على الكتاب أو ما نقل عنه النحاة . وهي بجملتها ترينا كيف كان الرماني في مناقشاته النحوية ، وفي متابعته لغيره من متقدمي النحاة والأخذ بأقوالهم . كما ترينا كيف كان الرماني ينفرد من بين النحويين ـ في أحيان قليلة ـ بأحكام وآراء خاصة به ، ولعل هذه المسائل كافية لتؤكد أن عمل الرماني في النحو لم يكن في بيان نزعة جديدة ظهرت على يديه ، وإنما كان شرحاً لآثار غيره من أعلام النحاة . وتأييداً لطائفة من آرائهم وتضعيفاً لطائفة أخرى .. وأنه قلَّ أن يستقل من بينهم بمذهب ، أو ينفرد من دونهم برأي . وإن شخصيته النحوية شخصية عالم واسع المعرفة كثير الثقافة ، لم يتعصب لمذهب بعينه ، أو لشيخ بذاته ، بل كان يستعرض المذاهب ويدقق النظر فيها ثم يوازن بينها ويختار منها .

وإن الذي يلفت النظر في كل ما كتب الرماني إنما هو أسلوبه في كتابه ، ولقد كنا نودّ لو عرفنا (حدود) الفرّاء أو الأخفش مثلاً ، لنوازن بينها وبين (حدود) الرماني .. ومع ذلك فقد ظهر الرماني لنا من خلال شرحه على الكتاب نحوياً فريداً في أسلوبه بين النحاة حتى بتنا نرجح أن عمل الرماني في النحو إنما هو في الشكل لا في المادة ، أي في الطريقة التي عرض بها النحو لا في النحو نفسه . تلك الطريقة التي سببت له الكثير من نقد القوم ولومهم .

لقد كان الرماني معنيّاً بعلم الكلام ، مكثراً من التأليف فيه ، متأثراً بأسلوب علمائه ، فكتب النحو على طريقة المنطقيين أو الجدليين في عصره ، ولم يكتب على ما تعارف الناس عليه من أساليب النحاة ، فإذا نحوه منكر عندهم ، وإذا هو بينهم متَّهم فيه !! ويتناقل الناس هذه التهمة عنه ، ويعزوها بعضهم إلى إغراق الرماني في مزج النحو بالمنطق ، والحق أن الرماني معقد النحو وعر الأسلوب .. وإن المنطق لم يكن في نحوه وسيلة إيضاح وتقريب ولكنه كان قالباً توضع المادة النحوية أو تصاغ وفق متطلباته .

ولا بد لقارئ الرماني من جهد عقلي وتركيز فكري ليستطيع متابعته في بحثه وإلا كان عاجزاً عن فهم الكثير من نحوه . وإن قراءة صفحات من شرح الرماني لتدل على أن مزج النحو بالمنطق على يديه كان في صياغة البحث النحوي في قالب منطقي محكم البناء ، لأن البحث النحوي عنده أصبح قائماً على (معنى عام) هو الأصل في الباب ، و (غرض) هو بيان ما يجوز في ذلك المعنى مما لا يجوز ، و (قضايا) أو (مسائل) فرعية يولدها عنده تحليل المعنى العام إلى جزئياته ، مع الاهتمام الدائب بـ (ربط) تلك المسائل الجزئية بالمعنى العام ربطاً عقلياً واضحاً تتسلسل فيه المسائل من الكلي إلى الجزئي أو من العام إلى الخاص .. ويستعين الرماني في (صناعة) هذا (القالب) بالآلة الرئيسة في صناعة النحو عنده وهي (القياس) .

وإذا كانت طريقة السؤال والجواب معروفة عند غير الرماني من النحاة كما هو الأمر عند السيرافي مثلاً فإنها عنده تأخذ اتجاهاً خاصاً أو تصطبغ بصبغة عقلية واضحة . إن السؤال والجواب عند السيرافي وسيلة عرضية يلجأ إليها أحياناً حيث يشعر بضرورة إيراد اعتراض ما .. فيورد السؤال واضحاً بسيطاً ثم يعقبه بجوابه ، أما الرماني فكان يحلل الباب بكامله إلى مسائل يأخذ بعضها بحجز بعض ، ويتفتق بعضها عن بعض ، فتتوارد متوالدة متكاثرة في عملية تحليل تستقصي كل مسائل الباب وتستوعب جميع قضاياه ، ثم تأتي الأجوبة عنها دفعة واحدة في تسلسل محكم إحكام المسائل نفسها .

نعم إن الرماني ـ على ما نعرف من آثاره حتى اليوم ـ لم يأت في مادة النحو بفتح جديد ، ولكن عمله النحوي كان ظاهراً في تفرده من بين زملائه بأسلوب جديد ، إنه حاول أن يلبس مادة النحو ثوب المنطق وأن يظهرها للملأ بزي جديد فإذا هي في أعينهم غريبة ، وإذا هم يشعرون أمامها بشعور الغرابة وعدم الألفة .. وكانت للرماني ـ إلى جانب ذلك ـ آراء خاصة في بعض المسائل الجزئية في النحو ، ولكنها كانت مسائل قليلة لا تذكر .

☆ ☆ ☆

خاتمة

هذا بحث وضعته عن نحوي من علماء القرن الرابع هو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني المتوفى سنة ٣٨٤ هـ ، والذي اشتهر بنبوغه في فروع مختلفة من ثقافة ذلك العصر .

وقد كانت الأقوال المتناقلة مختلفة في أمر الرماني ، فكان من العلماء من عدَّه من شيوخ النحويين وأئمتهم .. وكان منهم من جهَّله وأنكر أن يكون نحوه نحواً .. وكان على بحثي هذا أن يجلّي الحقيقة في أمره ، ويكشف عن شخصيته النحوية . ولم يكن الوصول إلى هذه الغاية بالأمر اليسير مادام الزمن البعيد قد حجب بقرونه الكثيفة أكثر آثار الرجل ، ولم يترك لنا منها إلاّ ظلالاً متناثرة هنا وهناك .. ومع ذلك فقد سرت بالبحث متئداً حذراً ، فحاولت أن ألمَّ بتاريخ الحركة النحوية في عصر الرماني لأرسم الجوَّ الفكري الذي عاش فيه .. ثم رحت أتتبع سيرته الخاصة ، وما نقلوه عنه من الأخبار ، وأدرس ما بين أيدينا من آثاره محاولاً أن أتعرف من خلال ذلك كله إلى شخصيته وأبرز خصائصها العلمية .

وكان من أضخم آثار الرماني التي وصلت إلينا شرحه لكتاب سيبويه ، فوقفت عند هذا الشرح ، بل عدت إلى (الكتاب) نفسه فخصصته بفصل من بيان تحدثت فيه عن مادته وطريقة عرضها ، وعن صاحبه وشخصيته فيه ، وأثره فيمن بعده ، وانتهيت من ذلك إلى الشعور بالحاجة الملحّة إلى شرحه . ثم تناولت ما وصل إلينا من شروح الكتاب حتى زمن الرماني ، وفصّلت الحديث عن شرح السيرافي ، ووقفت بعد ذلك عند شرح الرماني أصف وأعرض ، وأدرس وأوازن . إذ إن هذا الشرح هو ـ حتى الآن ـ الطريق الوحيدة إلى نحو الرماني ، على أنني لم أقف عند هذا الأثر وحده بل تتبعت آراء الرماني محاولاً استقصاءها في كتب النحو المختلفة .

على هذا الأساس من السير المتمهل والتسلسل المحكم كان تتابع الفصول ضمن الأبواب وتتابع الأبواب في نطاق البحث . وعلى هذا الأساس أيضاً جاءت النتائج متسلسلة في خواتيم الفصول ، تسلم كل طائفة منها إلى الطائفة التي تليها ، ونحن على يقين أو شبه يقين ثقة بنتائجنا واطمئناناً إليها .

ولقد كانت النتائج الآتية من أبرز ما قدمته لنا فصول البحث :

(١) كانت الحركة النحوية تتمثل في القرن الرابع في بغداد بثلاثة تيارات : يعتبر أولها امتداداً للمذهب البصري ، وهو أقوى تلك التيارات الثلاثة . ويعتبر التيار الثاني امتداداً للمذهب الكوفي في بغداد ، وهو أضعف تلك التيارات . وأما التيار الثالث وهو المتوسط بين قوة الأول وضعف الثاني ، فهو تيار قائم على ميزتين : أولاهما أنه لا تعصب **فيه لشيخ بعينه أو مذهب بذاته ، وثانيتها ، وهي منحدرة عن الأولى** ، أن علماءه أخذوا من المذهبين .

وإن هذا التيار الثالث القائم على عدم التعصب وعلى الأخذ من المذهبين ، وهو تيار جديد ولد في بغداد ، إذا سمي بالمذهب البغدادي فإن هذه التسمية لا تعني أكثر من وصفه بالميزتين السابقتين اللتين عددناهما له . ونحن إذا كنا نميز بين البصرة والكوفة بأمر مآله إلى منهج القياس ؛ تساهلاً فيه وتوسُّعاً ، أو شدة وتضييقاً ، فإنه ليس في وسعنا أن نميز بين إحدى المدرستين البصرية أو الكوفية وبين المدرسة البغدادية بأمر منهج أو قياس ، وذلك لأن البغداديين شيوخ تفاوتت أساليبهم ومناهجهم بتفاوت ثقافاتهم ونزعاتهم ولم يكن لهم منهج واحد مستقل . على أنه ينبغي لنا أن نلاحظ أن (نحو) البصرة كان أظهر أثراً في نحو بغداد وأغلب على آراء شيوخها من نحو الكوفة .

(٢) كان أبو الحسن علي بن عيسى الرماني من الشخصيات العلمية التي لمعت أسماؤها في أفق القرن الرابع ، ولكنه ضُرب بيننا وبينه بحجاب كثيف من ضياع الآثار وتضارب الأقوال . ولقد حاول هذا البحث أن يجمع شتات أخباره ويستقصي أخبار

آثـاره ليكوّن صورة واضحـة تظهر فيهـا معـالم شخصيـة الرمـاني العلميـة بصورة عـامـة والنحوية بصورة خاصة .

(٣) قدم هذا البحث إحصاء مستقصىً لآثار الرمـاني ، مع وصف الموجود من هـذه الآثـار ، والـدلالـة على مكانـه حين الإمكان ، كما نفى عن الرمـاني بعض مـا نسب إليـه كتفسير جزء عمّ .

(٤) وكانت هناك نتائج تتصل بكتاب سيبويـه ، استطـاع هـذا البحث أن يصل إليها ويصحح بها الكثير مما قيل في الكتاب كخلوّه من المقدمة ، واتهام صاحبه بما يشبه الخلط بين أبوابه ، ووصف الكتاب بـاختلاط أوراقـه بعـد وفـاة صـاحبـه ، وبـأن لغير سيبويه يداً في إنشائه .

(٥) أرشـد البحث في شروح الكتـاب إلى وجـود نسخـة كاملـة من شرح السيرافي خلافـاً للمعروف من أمر النقص في نسخ شرح السيرافي حتى اعتمـد فيما طبـع على هـامش الكتاب من شرح السيرافي على نسخة ناقصة . كما وصف هذا البحث شرح الرماني وعرَّف به لأول مرة .

(٦) أوضح البحث معالم شخصية الرماني النحوية وأظهره من خلال نظرته العامـة إلى النحو وتطبيقـه لمبـادئ أصول النحـو من قيـاس وسماع وإجمـاع ، ومن مـوقفـه إزاء مسائل الخلاف ، عالماً غلب عليه التفكير العقلي المتأثر بثقافة عصره الكلاميـة المنطقيـة وبعقيدته الاعتزالية ، ونحوياً بغدادياً غلبت عليه المنـاهج النحويـة التي تتفق مع ذلـك التفكير وتلك العقلية وهي مناهج البصريين .

(٧) وأما عمل الرماني النحوي فلم يكن في المـادة النحويـة نفسهـا بقـدر مـا كان في طريقة عرضها . فقد كان ـ من خلال ماعرفنـاه من آثـاره النحويـة حتى اليوم ـ كثيراً ما يناقش آراء غيره فيؤيدها أو ينقضها ، ولكن قلما يكون له رأي خاص .

(٨) وأما أسلوب العرض أو طريقته ، وهو الجديد عند الرماني ، فأسلوب معقد ، يحتاج لإدراكه إلى جهد عقلي مركز . وليس ما قيل عن الرماني من أنه ليس عنده من النحو شيء ، ومن أن كلامه لا يفهم ، أكثر من نقد يوجه إلى هذا الأسلوب .

(٩) يتضح أثر المنطق في نحو الرماني في القالب العام للبحث النحوي عنده ، ذلك القالب المنطقي المحكم العقد ، الذي تتسلسل أجزاؤه مترابطة فيما بينها من ناحية ، ومرتبطة بالمعنى العام من ناحية أخرى . كما يظهر أثر المنطق أيضاً في استعماله للألفاظ المنطقية ووضعه للحدود وتجريده للمعاني ، وفي تقسيماته وتفريعاته وما سارت عليه من تدرج من الكلّي إلى الجزئي .

(١٠) لم يكن لاعتزال الرماني أثر بعيد في نحوه ، وكأن اعتماد العقل عند المعتزلة في ميدان العقيدة ، لم يكن بأوضح من اعتماده عند البصريين في ميدان النحو . ولعلّنا إذا وصفنا الرماني بالنزعة البصرية أو العقلية البصرية كفانا ذلك ـ في مجال النحو ـ عن كونه معتزلياً ، وإن ظهرت على لسانه بعض تعبيرات المعتزلة .

(١١) كان الرماني من شيوخ المتكلمين ، وكانت عنايته بالكلام تفوق عنايته بكل فن حتى إن له فيه أضعاف ما له في غيره من المؤلفات . وكان واسع الثقافة كثير الإحاطة فحاول أن يستثمر جوانب ثقافته في النحو فكان عنده شيء من التداخل بين العلوم ، كسائر المتكلمين الذين كان لهم في تاريخ ثقافتنا أبعد الأثر في المزج بين العلوم .

(١٢) ألحقنا بأبواب هذا البحث ملحقاً قدّمنا فيه نماذج محققة من شرح الرماني على كتاب سيبويه ، وهي أول نص يحقق من نحو الرماني في أبواب منتظمة من كتاب كامل .

وبعد فزبدة القول في أبي الحسن الرماني أنه كان ابن بيئته البغدادية في عدم

التعصب لمذهب نحوي معين ، وابن عصره في تنوع ثقافته ، وابن عقيدته في تغلب النزعة العقلية عليه .

وأما الرماني النحوي فقلّما تميز من بين النحاة بمذهب خاص أو رأي مستقل . وكان من طائفة النحاة الذين عاشوا في بغداد ونسبوا إليها ، فهي مكان ولادته ونشأته . وإذا عددنا النحاة الذين أخذوا من المذهبين بغداديين ، فالرماني على هذا الاعتبار بغدادي غلبت عليه النزعة العقلية التي تميزت بها البصرة . وهو إذا تميّز في نحوه بشيء فإنما يتميز بأسلوبه المعقد الذي كان ـ إلى تعقيده ـ فريداً في تحليل المادة النحوية ذلك التحليل العقلي العجيب ، والذي كان بعد ذلك سبباً في نقد الرماني والطعن في نحوه .

☆ ☆ ☆

الملحق

نماذج محقَّقة من شرح الرماني على كتاب سيبويه

منهج التحقيق

حرصاً على الوضوح في النص ، والدقة في تحقيقه ، فقد اتبعت القواعد الآتية :

١ ـ كتبته على ما نعرف اليوم من قواعد الإملاء ، وقد كان كثير من كلماته على خلاف ذلك مثل : المستثنا ، ولبينا ، وكلتى .

٢ ـ قوَّمت بعض جمله وأظهرت بعض معانيه بزيادة حرف أو كلمة اقتضاها السياق . وقد وضعت الزائد بين معقوفين وأشرت إلى ذلك في الحاشية .

٣ ـ لما كانت الشواهد من آيات قرآنية وأشعار ، ترد مرتين ؛ مرة حين السؤال عنها في قسم المسائل ، ومرة ثانية حين الإجابة عنها في قسم الجواب ، فقد جعلت موضع تخريجها في قسم الأجوبة وأحلت عليه حين ورودها لأول مرة في قسم المسائل .

٤ ـ لما كانت المسائل قائمة على أصل وضعت لشرحه وبيان أغراضه ، وهو كتاب سيبويه ، فقد جهدت للربط بين مسائل الشرح ومتن (الكتاب) . وذكرت في الحواشي جمل الكتاب التي انصبت عليها أسئلة الشرح .

٥ ـ أشرت إلى أرقام الصفحات في الأصل ، ولما كان الأصل مجلدات وأقساماً ، وأوراقاً ، فقد جعلت الرقم الأول للمجلد ، والثاني للقسم ، والثالث للورقة ، وأردفته بالحرف (أ) للإشارة إلى الوجه الأيمن من الورقة ، وبالحرف (ب) للإشارة إلى الوجه الأيسر منها . فالرقم ٣٠/٢/٤ب مثلاً يعني الصفحة اليسرى من الورقة الثلاثين في القسم الثاني من المجلد الرابع .

٤٠/١/٢ب باب المكان المختص الجاري مجرى المبهم[١]

الغرض فيه : أن يبين[٢] ما يجوز في المكان المختص الجاري مجرى المبهم مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذي يجوز في المكان المختص الجاري مجرى المبهم ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ، وما المبهم ؟ وما المختص الجاري مجرى المبهم ؟ وما المختص الذي لا يجري مجرى المبهم ؟ وما حكم هو مني منزلة الشغاف[٣] ؟ ولم صارت منزلة الشغاف محدودة في نفسها وكذلك هو مني منزلة الولد ؟ وما في قولهم « هو مني بمنزلةٍ » من الدليل على أنه ظرف[٤] ؟ ولم كان /٤١أ/ هو مني مزجرَ الكلب ، وأنت مني مقعدَ القابلة ، من المختص الجاري مجرى المبهم ؟ وهل معناه أنه لزق بك من بين يديك[٥] ؟ وما الشاهد في قول أبي ذؤيب :

فوردْن والعَيُّوقُ مقعدَ رابئ الـ ـضُّرَباء فوق النجم لا يتتلّع[٦]

وهل معناه مقعد رابئ من الضرباء ؟ وما حكم هو مناط الثريا[٧] ؟ ولم كان ظرفاً ؟ وما الشاهد في قول الأحوص :

---

(١) في الكتاب ؛ « هذا باب ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص . شبهت به إذ كانت تقع على الأماكن » ٢٠٥/١

(٢) الضمير عائد إلى سيبويه .

(٣) في الأصل (بمنزلة) وقال سيبويه : « وذلك قول العرب ، وسمعناه منهم ، هو مني منزلة الشغاف ، وهو مني منزلة الولد » ٢٠٥/١

(٤) قال سيبويه : « ويدلك على أنه ظرف قولك : هو مني بمنزلة ، فإنما أردت أن تجعله في ذلك الموضع فصار كقولك منزلي مكان كذا وكذا » ٢٠٥/١

(٥) قال سيبويه : « وهو مني مزجر الكلب ، وأنت مني مقعد القابلة ، وذلك إذا دنا فلزق بك من بين يديك » ٢٠٥/١

(٦) انظر التعليق عليه في قسم الجواب عن هذه المسائل .

(٧) قال سيبويه : « وهو منك مناط الثريا » ٢٠٥/١

وإنَّ بني حربٍ كما قد علمتم[1] .

وما حكم هو منّي معقدَ الإزار ؟ ولم جرى مجرى هو مني مكانَ السارية ؟ ولم صار المعقد مختصاً جارياً مجرى المبهم والمكان المبهم[2] ؟ وهل يجوز هو مني محبسك ، ومتكأ زيد ، ومربط الفرس ؟ ولم لا يجوز[3] ؟ ولم كان الغالب على هذا التبعيد أو التقريب ؟ وهل يجوز هو مني درج السيل[4] ؟ ولم جاز ؟ ولم صار فيه معنى القرب ولم يكن مثل ذلك في مربط الفرس ومتكأ زيد ؟ وما الشاهد في قول ابن هرمة :

أنصب للمنيـة تعتريهم رجـالي ...[5]

وهل يجوز رجع أدراجه على الظرف ، بمعنى رجع في الطريق الذي جاء فيه ؟ ولم جاز وليس فيه معنى قرب ولا بعد ؟ ولم صار من المختص الجاري مجرى المبهم ، وألا كان بمنزلة رجع المكان الذي جاء منه ؟ فما الذي دخله حتى صار إلى المختص[6] ؟ وما حكم هو مني فرسخان ، وهو مني عدوةُ الفرس ، ودعوة الرجل ، وهو مني يومان ، وهو مني فَوْتُ اليد ؟ ولم دخل في حكم القرب والبعد ؟ وهل ذلك من جهة قسمة المقدار ؟ ولم رفع ؟ وهل في الرفع مبالغة ليست[7] في النصب لتحقيق المقدار ؟ ولم صار الرفع محقق

---

(١) انظره في قسم الجواب .

(٢) قال سيبويه : « وقال وهو مني معقد الإزار ، فأجرى هذا مجرى قولك هو مني مكان السارية ، وذلك لأنها أماكن » ٢٠٦/١

(٣) قال سيبويه : « وليس يجوز هذا في كل شيء . لوقلت : هو مني مجلسك ، ومتكأ زيد ، ومربط الفرس ، لم يجز » ٢٠٦/١

(٤) قال سيبويه : « ومن ذلك قول العرب هو مني درج السيل » ٢٠٦/١

(٥) انظره كاملاً في قسم الجواب .

(٦) قال سيبويه : « ويقال رجع أدراجه . أي رجع في الطريق الذي جاء فيه . هذا معناه ، فأجري مجرى ما قبله ، كما أجروا ذلك المجرى درج السيول » ٢٠٦/١

(٧) في الأصل (ليس) .

المقدار بما لا يحققه النصب ؟ ولم وجّه[1] هو مني فوت اليد على أنه يريد أن يقرب مابينه وبينه[2] ؟ وما حكم أنت مني مرأى[3] ومسمع ؟ ولم رفع[4] ؟ وهل فيه معنى التقريب ؟ ولم ذلك ؟ وهل رفع لتحقيق المنزلة ؟ ولم جاز في بيت ابن هرمة :

أم هم درج السيول[5]

الرفع والنصب ؟ وما الفرق ؟ ولم جاز زيد قصدك ، على معنى زيد أمامك[6] ؟ ولم جاز زيد خلفك عند سيبويه[7] والمازني وأكثر النحويين ، ولم يجز عند أبي عمر[8] إلا في الضرورة ؟ فما وجه قوله ؟ وما الصواب في ذلك ؟ وما الظرف الذي هو أشد تمكناً في الاسم منه في الظرف ؟ وما الظرف الذي هو أشد تمكناً في الظرف منه في الاسم ؟ وما الظرف الذي لا يتمكن في الاسم ولا الظرف ؟ ولم صار القصد والنحو والقُبْل والناحية أشد تمكناً في الاسم ، وصار الخلف والأمام والتحت والفوق أشد تمكناً في الظرف[9] ؟ ولم صار عندك ودونك ليس بمتمكن في الظرف ولا الاسم ؟ وما حكم

(١) يعني سيبويه .

(٢) قال سيبويه : « وأما ما يرتفع من هذا الباب فقولك : هو مني فرسخان ، وهو مني عدوة الفرس ودعوة الرجل وغلوة السهم ، وهو مني يومان ، وهو مني فوت اليد . فإنما فارق هذا الباب الأول لأن معنى هذا أن يخبر أن بينه وبينه فرسخين ويومين ودعوة الرجل وفوتاً ، ومعنى فوت اليد أنه يريد أن يقرب ما بينه وبينه ، فهذا على المعنى وجرى على الكلام الأول كأنه هو لسعة الكلام ، كما قالوا : أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة » ٢٠٦/١

(٣) في الأصل (مراءا) .

(٤) قال سيبويه : « وأما قول العرب أنت مني مرأى ومَسمع ، فإنما رفعوه لأنهم جعلوه هو الأول حتى صار بمنزلة قولهم أنت مني قريب » ٢٠٧/١

(٥) في الأصل (هموا) . وسيمرّ بك في الجواب عن مسائل الباب .

(٦) قال سيبويه : « كما قال : زيد قصدك ، إذا جعلت القصد زيداً » ٢٠٧/١

(٧) قال سيبويه : « وكما يجوز أن تقول عبد الله خلفك ، إذا جعلته هو الخلف » ٢٠٧/١

(٨) يريد أبا عمر صالح بن إسحاق الجرمي .

(٩) قال سيبويه : « واعلم أن هذه الظروف بعضها أشد تمكناً في أن يكون اسماً من بعض ، كالقصد والنحو والقبل والناحية ، وأما الخلف والأمام والتحت والدون فتكون أسماء . وكينونة تلك أسماء أكثر وأجرى في كلامهم » ٢٠٧/١

(دون) إذا لم يكن على معنى الظرف ؟ وهل ذلك من المشترك على جهة البدل حتى اختلف حكمه في الإعراب ؟ ولم صار المحبس والمتكأ من المكان الخاص وصار المذهب من المكان المبهم ، حتى جاز ذهب المذهب البعيد ؟ وما حكم مرأى[1] ومسمع ؟ ولم كان أغلب على الاسم منه على الظرف ؟ وهل ذلك لأنه مختص ؟ وهل يجوز هو مني مرأى[2] ومسمعاً ؟ ولم جاز على قلته ؟ وما الذي يقتضي ذلك من قولهم هو مني بمرأى[3] ومسمع ، في جعله غير الأول[4] ؟ وهل يجوز هو مني مزجر الكلب ، ومقعد القابلة ، ومناط الثريا ، بالرفع ؟ ولم جاز[5] ؟ وما شاهده من قول الشاعر :

وأنت مكانك من وائل[6]

في جعل الثاني هو الأول ؟ ولم صار في الرفع تحقيق التخسيس ، وفي النصب القريب من التخسيس[7] ؟ وما حكم قولهم داري خلف دارك فرسخ وداري خلف دارك فرسخا[8] ؟ وما الفرق بينهما[9] ؟ وهل يجوز داري من خلف دارك فرسخان ،

---

(١) في الأصل (مراء) .

(٢و٣) في الأصل (بمرأى) .

(٤) قال سيبويه : « وكذلك مرأى ومسمع كينونتها أسماء أكثر ، ومع ذلك إنهم جعلوه اسماً خاصاً بمنزلة المجلس والمتكأ وما أشبه ذلك فكرهوا أن يجعلوه ظرفاً . وقد زعموا أن بعض الناس ينصبه ، ويجعله بمنزلة درج السيل فينصبه وهو قليل ، كأنهم قالوا بمرأى ومسمع فصار غير الاسم الأول في المعنى واللفظ ، شبهوه بقوله هو مني بمنزلة الولد » ٢٠٧/١

(٥) قال سيبويه : « وقد زعم يونس أن أناساً يقولون : هو مني مزجر الكلب يجعلونه بمنزلة مرأى ومسمع وكذلك مقعد ومناط يجعلونه هو الأول فيجري كقول الشاعر :

وأنت مكانك من وائل ... مكان القراد من است الجمل»

٢٠٧/١

(٦) في الأصل (وارب) وانظر التعليق عليه في قسم الجواب .

(٧) قال سيبويه : « وإنما حسن الرفع ههنا لأنه جعل الآخر هو الأول ، كقولك له رأس رأس الحمار ولو جعل الآخر ظرفاً جاز ، ولكن الشاعر أراد أن يشبه مكانه بذلك المكان » ٢٠٧/١

(٨) في الأصل (فرسخان) .

(٩) قال سيبويه : « وأما قولهم : داري خلف دارك فرسخاً . فانتصب لأن خلف خبر للدار وهو كلام قد =

على تقدير : داري مني فرسخان . أي بيني وبينها فرسخان ، فكذلك بين ابتداء خلف دارك وبين داري فرسخان ، على قياس داري مني فرسخان ؟ ولم جاز هذا عند أبي عمرو فيما حكاه يونس ، وقال سيبويه : هو مذهب قوي[1] ؟ أهو لأنه جعل (خلفا) اسماً بمنزلة زيد إذا قال : داري من زيد فرسخان ؟ وما وجه قوته ؟ وما الفرق بينه وبين داري خلف دارك فرسخان ، على الظرف ؟ وإدخال من على معنى الظرف ؟ وهل يجوز : أنت مني فرسخين ؟ على معنى أنت مني مادمنا نسير[2] ، ولم جاز ، وما خبر أنت ؟ وهل تقديره : أنت مني سير فرسخين أي تسير سير فرسخين ؟ أو سائرين فرسخين ، حتى يكون على الظرف كما[3] ذكر سيبويه[4] ؟ وما حكم القتال يومَ الجمعة ؟ وهل يعمل القتال في يوم الجمعة ؟ ولم لا يجوز ذلك ؟ ولم جاز الليلةَ الهلال[5] ، ولم يجز الليلة زيد ؟ وهل يجوز فيه الرفع ، القتال يوم الجمعة /٤٢أ/ والليلة الهلال[6] ؟ ولم جاز اليوم الجمعة واليوم السبت بالنصب والرفع ،

= عمل بعضه في بعض واستغنى . فلما قال : داري خلف دارك ، أبهم فلم يدر ما قدر ذاك ، فقال فرسخاً وذراعاً وميلاً ، أراد أن يبين ، فيعمل هذا الكلام في هذه الغايات بالنصب كما عمل : له عشرون درهماً ، في الدرهم ، كأن هذا الكلام شيء منون يعمل فيما ليس من اسمه ، ولا هو هو ، كما كان أفضلهم رجلاً بتلك المنزلة . وإن شئت قلت : داري خلف دارك فرسخان ، تلغى (خلف) كما تلغى (فيها) إذا قلت : فيها زيد قائم » ٢٠٧/١ ـ ٢٠٨

(١) قال سيبويه : « وزعم يونس أن أبا عمرو كان يقول : داري من خلف دارك فرسخان . يشبهه بقولك : دارك مني فرسخان ، لأنِ خلف ههنا اسم ، وجعل من فيها بمنزلتها في الاسم . وهذا مذهب قوي » ٢٠٨/١

(٢) في الأصل (سير) .

(٣) في الأصل (لما) .

(٤) قال سيبويه : « وتقول : أنت مني فرسخين . أي : أنت مني مادمنا نسير فرسخين فيكون ظرفاً كما كان ما قبله مما شبه بالمكان » ٢٠٨/١

(٥) قال سيبويه : « وأما الوقت والساعات والأيام والشهور والسنون وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر فهو قولك : القتال يوم الجمعة إذا جعلت يوم الجمعة ظرفاً . والهلال الليلة . وإنما انتصبا لأنك جعلتها ظرفاً وجعلت القتال في يوم الجمعة ، والهلال في الليلة » ٢٠٨/١

(٦) قال سيبويه : « وإن شئت رفعت فجعلت الآخر الأول » ٢٠٨/١

ولم يجز اليوم الأحد واليوم الاثنان إلا بالرفع إلى الخميس عند سيبويه[(١)] ، ولم أجاز أبو العباس اليوم يوم الأحد ، واليوم يوم الاثنين ، على تقدير اليوم الإفراد واليوم الازدواج ؟ وما حكم اليوم خمسة عشر من الشهر ؟ ولم كان بالرفع وتقديره خمسة عشر[(٢)] ؟ وهل يجوز اليوم يومك ، ولم جاز ؟ وهل[(٣)] يجوز : أنا اليوم أفعل ذلك ، من غير أن يراد يوم بعينه ، ولم جاز على تقدير الآن[(٤)] ؟ وما الزمان ؟ وما حكم عهدي به قريباً وحديثاً ؟ ولم جاز النصب والرفع ، وما الخبر في النصب ؟ وهل هو من ظروف الزمان[(٥)] ؟ وما حكم عهدي به قائماً ؟ وعلمي به ذا مال ؟ ولم جاز نصبه على الحال قبل تمام الكلام[(٦)] ، وهل الخبر محذوف ؟ وضربي عبد الله قائماً ، على هذا الوجه[(٧)] ؟ ولم صارت ظروف الزمان أشد تمكناً من الاسم والظرف جميعاً من ظروف المكان ؟ ولم قويت حتى جاز أهلكك الليل والنهار ، واستوفيت أيامك ، ولم يجز مثل ذلك في الخلف والقدام[(٨)] ؟

---

(١) قال سيبويه : فأما اليوم الأحد ، واليوم الاثنان ، فإنه لا يكون إلا رفعاً ، وكذلك إلى الخميس لأنه ليس يعمل فيه ، كأنك أردت أن تقول اليوم الخامس والرابع » ٢٠٨/١

(٢) قال سيبويه : « وكذلك اليوم خمسة عشر من الشهر ، إنما أردت هذا اليوم تمام خمسة عشر من الشهر ، ويومان من الشهر ، رفع كله فصار بمنزلة قولك عامها » ٢٠٨/١

(٣) في الأصل (وهو) .

(٤) قال سيبويه : « ومن العرب من يقول : اليوم يومك ، فيجعل اليوم الأول بمنزلة الآن ، لأن الرجل يقول : أنا اليوم أفعل ذلك ، ولا يريد يوماً بعينه » ٢٠٨/١

(٥) قال سيبويه : « وتقول : عهدي به قريباً وحديثاً ، إذا لم نجعل الآخر هو الأول ، فإن جعلت الآخر هو الأول رفعت . وإذا نصبت جعلت الحديث والقريب من الدهر » ٢٠٨/١

(٦) قال سيبويه : « وتقول : عهدي به قائماً ، وعلمي به ذا مال ، فتنصب على أنه حال ، وليس بالعهد ولا العلم ، وليسا هنا ظرفين » ٢٠٨/١

(٧) قال سيبويه : « وتقول : ضربي عبد الله قائماً ، على هذا الوجه الذي ذكرت لك » ٢٠٨/١

(٨) قال سيبويه : « واعلم أن ظروف الدهر أشد تمكناً من الأسماء لأنها تكون فاعلة ومفعولة ، تقول : أهلكك الليل والنهار ، واستوفيت أيامك ، فأجرى الدهر هذا المجرى . فأجر الأشياء كما أجروها » ٢٠٨/١

الجواب :

الذي يجوز في المكان المختص الجاري مجرى المبهم ، أن يعرب بالإعراب الذي يكون للمبهم ، لأنه لما حصل فيه شبه المبهم الذي يقتضي أن يعامل معاملته ، حصل له الحكم بحق الشبه ، ولم يكن له بحق الأصل . فأصل الإعراب بالنصب ، للظرف من المكان المبهم . فأما هذا المختص فليس ذلك الإعراب له بحق الأصل ، ولكن بحق شبه المبهم .

وهذه العلل متى لم تنزل هذا التنزيل بتوفية كل شيء حقه ، اضطرب الباب ، ولم يصح أن ينعقد بما يجري على اطراد . ونوجبه أيضاً بحق الشبه الذي يقضي الحكم على الصحة . ولا نخلط هذا الباب بالباب الأول في العلة وإن انعقد في موجب العلة . ولا يجوز أن يقوى هذا المختص الجاري مجرى المبهم قوة المبهم ، لأنه محمول عليه بالشبه ، وكل محمول على غيره بالشبه فهو أضعف منه في موجب ذلك الشبه .

والمبهم من المكان هو الذي ليست له حدود تحصره كحد الدراية والمختص من المكان على الإطلاق هو الذي له حدود تحصره كحد الدار . وأما /٤٢ ب/ المختص الجاري مجرى المبهم فهو الذي له حدود في نفسه ، يتعذر على العباد حصره بها ، كقولك هو مني منزلة الشغاف . فمنزلة الشغاف من القلب له حد يحصره ، إلا أنه يخفى ويتعذر - للطفه وخفاء حاله - حد العباد له ، فيجري من أجل هذا مجرى المبهم . وليس كذلك خلفك الذي يستحيل أن يحيط به شيء كالإحاطة بالدار إذ كان لو بعد الشخص كل البعد في جهة الخلف لم ينته إلى حد لو تجاوزه لم يكن خلفك . وفي هذا دليل واضح على أنه ليست له حدود تحصره ، وليس كذلك منزلة الشغاف من القلب ، وإن تعذر علينا حصره بمحيط عليه يمنع أن يدخل فيه ما ليس منه ، أو يخرج عنه ما هو منه ، فهذا ممكن في نفسه غير ممتنع وإن لم يمكن العباد ، فتدبر هذا لتعرف المختص من المكان الجاري مجرى المبهم وتعلم ما يجب له من الإعراب بهذا الوجه الصحيح .

وتقول : هو مني منزلة الولد ، فهذا مختص جار[1] مجرى المبهم لخفائه ولطفه ، حتى يتعذر على العباد أن يحيطوا به ، وإن لم يكن متعذراً في نفسه على ما شرحنا .

والدليل على أنهم أجروه مجرى الظرف المبهم من ظروف المكان قولهم : هو مني بمنزلة . كقولهم : هو مني بمكان قريب ، فيفهم منه معنى المكان بهذا الوجه ، ويكون أظهر منه في منزلة على الإطلاق .

وتقول : هو مني مزجر الكلب ، فهذا مكان مختص جار[1] مجرى المبهم ، لأن مزجر الكلب هو مكان لا يتباعد التباعد الشديد حتى لا يسمع الزجر ، ولا يقرب القرب الشديد حتى يلاصق الزاجر ، فهو مكان على هذه الصفة ، إلا أنه يخفى تحديده والإحاطة به ، وإن كان ممكناً في نفسه بمعنى أنه يمكن من لا يعجزه شيء ، ولا يخفى عليه شيء ، أن يحيط به على أحق الصفات به ، لأن الغالب أن يكون مكاناً من شأن الكلب أن يكون فيه ، ويسمع الزجر ممن له منزلة في القرب منه ، وهذا إنما يذهب به إلى أبعد منزلة ، إذا كان فيها سمع الزجر ، لأنه تخسيس للمذكور بهذا الذكر .

وتقول : هو مني مقعد القابلة . فهذا في التقريب ، وهو مختص جار[1] مجرى المبهم لما فيه من معنى الإبهام من الخفاء واللطف عن التحديد ، وقال أبو ذؤيب :

فوردن والعيّوق مقعدَ رابىء الضـ　　ـرباء خلف النجم لا يتتلّع[2]

فالمعنى مقعد رابىء الضرباء من الضرباء ، وذلك مكان مختص جار مجرى المبهم

---

(١) في الأصل : جاري .

(٢) جاء في هامش الأصل « الرابئ الذي يقعد خلف ضارب القداح فإذا نهد قدح خطفه كي لا يبدل ، يقول هذا الحمار لا يفارق الاتن ! العيوق كوكب يطلع بحيال الثريا ويطلع قبل الجوزاء فهو فوقها . شبه مكان هذا العيوق من الجوزاء بمقعد رابئ الضرباء . والرابئ الحافظ الأمين . الضرباء الذين يضربون بالقداح . يتتلع أي يتقدم . والبيت من عينية أبي ذؤيب المشهورة . وهو في ديوانه : ص ٢ =

إلا أنه يخفى علينا المكان الذي هو لـه في الحقيقـة ، والـذي هو أحق بـه حتى لا يمكننـا تحديده ، وإن كان ممكناً في نفسه .

وتقول : هو مناط الثريا ، فهذا في البعد ، وهو مكان مختص بمنزلة المبهم للطفـه ، وتعذر تحديده وإن كان لا يمتنع من ذلك في نفسه . وقال الأحوص[1] :

وإن بني حرب كما قـــد علمتم   مناط الثريا قد تعلّت نجومها[2]

فهذا يذكر في المدح بـالارتفـاع إلى ذلـك المكان ، وقـد يـذكر في التبعيـد من غير مدح ، والأغلب عليه المدح .

وتقـول : هـو مني معقـد الإزار ، فيجري مجرى المبهم ، كقـولـك : هـو مني مكان المبهم ، لأنـه لا يكون معقـداً إلا وقـد وقع فيـه عقـد[3] ، فهو من هـذه الجهـة ممكن أن يحاط به ، وهو من جهة اتساع ما يصلح أن يعقد حتى يخفى تحديده ويتعذر فيـه معنى المبهم فهذا الفصل بين مكان السارية ومعقد الإزار .

ولا يجوز : هو مني محبسك ، ولا هو مني متكأ زيد ، ومربـط الفرس لأنـه مختص ليس بمبهم إذ يمكن أن يحد ، وإن كان فيه طرف من الإبهام يسير[4] بأنه قـد يحبس بغير المحبس المعروف الذي يحبس الناس ، فيكون محبسه قيده أو موضعاً يغلق الباب دونـه ، فلهـذا الإبهـام الـذي ليس هـو معتمـد الاسم أشكل حتى بين حكمـه ، وأنـه لا يجري مجرى الإبهام الغالب على الاسم ، إذ الإبهام العارض لا يعتـد بـه في الاسم ، والغـالب على هـذا

= وفي ديوان الهذليين فوق النجم ٦/١ . وفي اللسان مادة عوق : خلف النجم وكذلك في الكتاب ٢٠٥/١
والبيت من عينيـة أبي ذؤيب المشهورة . وهو في ديوانـه : ص ٢ وفي ديوان الهـذليين فوق النجم ٦/١ . وفي اللسان مادة عوق : خلف النجم وكذلك في الكتاب ٢٠٥/١

(١) في الأصل (الأحفص) .
(٢) البيت في الكتاب منسوب إلى الأخوص ٢٠٦/١
(٣) في الأصل (عقد عقد) مكررة .
(٤) في الأصل (سير) .

البـاب التقريب أو التبعيـد في ظروف المكان ، وليس في هـذه الثلاثـة[1] معنى تقريب ولا تبعيـد مـزار ، (و) الأغلب عليهـا الاختصـاص ، وإنمـا غلب على هـذه الظروف التقريب والتبعيد للحاجة إلى المبالغة فيها بما خرج عن أصل المختص والمبهم من المكان ، فخرج بالتقريب والتبعيد كما خرج عن أصل المكان المختص والمبهم .

وتقول : هـو مني درج السيـل ، فهـذا في التقريب ، أو درج من السيـل ، وذلـك قرب معروف لا ينفصـل من السيـل ، فكـذلـك هـو مني على قرب لا ينفصـل مني ولا يصلح هو مني مربط الفرس على هـذا لأنـه /٤٣ ب/ قـد ينفصـل منـه ، وإن كان مربط الفرس قريباً من الفرس ، فهذا ينفصل منه . وقال ابن هرمة :

أنصبٌ للمنيـــــــــة تعتريهم   رجـــــالي أم هم دَرَجَ السيـــول[2]

فهـذا نصب على الظرف المختص الـذي هو بمنزلـة المبهم ، ويجوز فيـه الرفع ، وقـد روي على الوجهين فجعل الثاني هو الأول .

وتقول : رجع أدراجه ، على الظرف ، ومعناه رجع في الطريق الذي جـاء فيـه ، **إلا أنه بدرجه حالاً بعد حال ، كما يطوي الكتـاب حـالاً بعـد حـال فـدخل في الظرف** المختص الجاري مجرى المبهم على مابيّنا ، وليس فيه معنى قرب ولا بعـد ، ولكنـه يشبـه ذلك لأن أدراجه لا تنفصل منه ، وهي مبهمة يتعذر تحديدها ، ولا يكون أدراجاً حتى يقع الإدراج فيها ، فمن هذه الجهة دخله معنى الاختصاص كما قلنا في معقد الإزار .

وتقول : هو مني فرسخـان ، وهو مني عـدوة الفرس ، ودعـوة الرجـل ، وهـو مني يومان ، وهو مني فوت اليـد ، بـالرفع في جميع ذلـك على تقـدير أن الثـاني هو الأول ،

(١) يعني بالثلاثة : محبسك ، ومتكأ زيد ، ومربط الفرس .

(٢) البيت لإبراهيم بن هرمة استشهد به سيبويه في الكتاب ٢٠٦/١ و ٢٠٧ وهو في اللسان (مـادة : درج) ورواه الطبري :

أرجـــاً للمنـون يكـون قـومي   لريب الــدهر أم درج السيـول

وتجد عليه حاشية قيمة لمحقق تفسير الطبري ٣٦٨/٧

وهو يجري مجرى القرب والبعد ، لأنها منزلة بين المنزلتين من القرب والبعد ، فدخلت **في حكمها من هذه الجهة ، إلا أن الرفع دخله للمبالغة ، إذا جعل الثاني هو الأول قيل** هو مني فوت اليد . فكأنه يقول ذلك على التحقيق ولو نصبه على الظرف لكان على التقريب ، لأن العمل يقع في بعض المكان فيكون عملاً في المكان ، فهو بالرفع تحقيق ، وبالنصب تقريب . لو قال : هو مني عدوة الفرس ، بالنصب لدلَّ على التقريب على ما يجب للظرف من أن العمل في بعضه . وإذا رفع فهو تحقيق على ما يجب للمحمول على الأول على أنه هو هو .

وتقول : هو مني مرأى[١] ومسمع ، فهذا قد خرج مخرج التحقيق بالرفع كأنه يجعله هو المرأى[٢] والمسمع . ويجوز : هو مني مرأى[٣] ومسمعاً ، على معنى هو مني بحيث يرى ويسمع ، فينصب على الظرف ، والأول أغلب .

وتقول : زيد قصدك ، والمعنى زيد أمامك ، فترفع على أن الثاني هو الأول ، وكذلك زيد خلفك يجوز على هذا التقدير عند سيبويه[٤] ، والمازني وأكثر النحويين ، ولا يجوز : زيد خلفك عند أبي عمرو إلا في الضرورة ، لأن الأغلب عليه الظرف ، ولا يجوز أن يخرج عما هو الأغلب عليه إلا عن طريق الاتساع في ضرورة الشعر[٥] . والصواب في هذا مذهب سيبويه ، لأنه ظرف متمكن فقد وجب له بتمكنه التصرف في الرفع والنصب ، وإن قلَّ فيه الرفع فإن ذلك لا يخرجه من أن يكون له بحق التمكن .

والظروف على ثلاثة أوجه : ظرف هو أمكن في الاسم . وظرف هو أمكن في جهة الظرف ، وظرف لا يتمكن في جهة الاسم ولا الظرف .

---

(١) في الأصل (مرءاً) .
(٢) في الأصل (المرأا) .
(٣) في الأصل (مرا) .
(٤) وقد مرَّ ذلك منذ قليل في مسائل الباب .
(٥) في الأصل (الشاعر) .

فالذي هو أمكن في الاسم هو المنقول إلى الظرف ، كقولـك : زيـد قصـدك . نقل إلى معنى أمامـك . والـذي هو أمكن في الظرف هو المكان أو الزمـان الـذي لم يخرج عن أصلـه إلى خـلافـه ، فيتمكن لهـذه الجهـة في الظرف . والـذي ليس بمتمكن في الظرف ولا الاسم هو المكان أو الزمـان الـذي قـد تضمن مـا ليس في أصلـه نحـو سحر في ظروف الزمان ، وكذلك صباح ومساء بمعنى صباح يومك ومساء ليلتك . ونحو عنـدك ودونـك في ظروف المكان ، فينبغي أن تحصل هذه الأصول ليعمل عليها بعد تمكنهـا في النفس . فأمـا (دون) بمعنى رديء خسيس فليس من الظرف في شيء ، وهو اسم متمكن يتصرف بوجوه الإعراب .

والمذهب من المكان المبهم لأنه لا يمكن تحديده ، إذ هو بمعنى مكان يصلح الذهـاب فيه ، ولو كان بمعنى وقع فيه الذهاب لكان مختصاً بمنزلة المبهم كمعقد الإزار .

فأما المحبس فالغالب عليه المختص . وليس من المـذهب في شيء . فلـذلـك[1] جـاز المذهب البعيد ولم يجز المحبس البعيد ولا القريب لـما بيَّنـا من أنـه مختص . وتقول : هو مني مـزجر الكلب ، ومقعـد القـابلـة ، ومنـاط الثريـا ، لتحققـه وخروجـه[2] عن حـدّ التقريب الذي يكون في الظرف . ومثله قول الشاعر :

وأنت مكانُـــــك من وائـــــل   مكانُ القراد من است الجمــــــل[3]

فجعل الثاني هو الأول مبالغة في تخسيسه على التحقيق لا على التقريب . وتقول : داري خلف دارك فرسخـاً ، على التمييز لأنـك أبهمت في الأول بمـا يحتمل الفرسخ أو أكثر أو أقل ، ثم ميزت بقولك فرسخاً . وكذلـك لو قلت ميلاً أو ذراعـاً أو شبراً لكان تمييزاً . ويجـوز الرفـع فتقـول : داري خلف دارك فرسـخ ، وداري خلف دارك فرسخـان ،

(١) في الأصل (فكذلك) .

(٢) في الأصل (لتحقق . ويحرجه) .

(٣) هـذا البيت من قصيـدة للأخطل في هجـاء كعب بن جعيـل . انظر شعر الأخطـل : ٣٣٥ ، والكتـاب ٢٠٧/١

فتجعل[1] الثاني هو الأول كأنها هي فرسخان أي بينها وبين داره هذا المقدار . وتقول : داري من خلف دارك فرسخان ، على قياس داري مني فرسخان ، أي بيني وبينها فرسخان ، فكذلك /٤٤ب/ بين ابتداء الخلف وبين دارك فرسخان ، فهذا مذهب أجازه أبو عمرو على هذا الوجه ، قال سيبويه : هو مذهب قوي[2] ، يعمل من أجل أن خلفاً قد تمكن حتى استعمل استعمال زيد وعمرو ، فكأنه قال : داري من زيد فرسخان ، أي بينها وبين زيد فرسخان .

وإذا قال : داري خلف دارك فرسخان ، لم يكن على هذا المعنى ، لأن خلف دارك ظرف حينئذٍ ، وهو[3] اسم ليس بظرف إذا دخل عليه حرف الجر .

وتقول : أنت مني فرسخين ، على معنى أنت مني مادمنا نسير فرسخين . وتقديره أنت مني سير فرسخين ، أي نسير سير فرسخين ، أو أنت مني سائرين فرسخين . وتقول : القتال يوم الجمعة ، فلا يعمل القتال في يوم الجمعة ، ولكن يعمل فيه الاستقرار لأنه خبر ، ولو عمل فيه القتال لخرج عن حدّ الخبر إلى صلة القتال واحتاج إلى خبر لأنه يصير بمنزلة القتال إذا ذكرته فقط .

وتقول : الليلة الهلال . ولا يجوز الليلة زيد . لأن الهلال متوقع ، فكأنك قلت : توقع الهلال الليلة .

وتقول : القتالُ يوم الجمعة ، والليلةُ الهلال ، ترفعه على الاتساع للمبالغة في أن الثاني هو الأول بعينه ، فكأن القتال هو يوم الجمعة لخلط الأمر فيه ، وهذا مذهب حسن في المبالغة .

وتقول : اليومَ الجمعةُ واليومَ السبتُ ، فتنصب اليوم على الظرف لما في السبت من

(١) في الأصل (فجعل) .
(٢) انظر في مسائل الباب التي مرّت وفي الكتاب ٢٠٨/١
(٣) في الأصل (وهم) .

معنى القطع ، وفي الجمعة من معنى الاجتماع . فأما اليوم الأحد ، واليوم الاثنان فلا يجوز إلا بالرفع إلى الخميس ، لأن الثاني هو الأول في الحقيقة ، وهذا مذهب سيبويه(١) . وقد أجاز أبو العباس اليوم يوم الأحد ، واليوم يوم الاثنين على تقدير اليوم الإفراد واليوم الازدواج .

وتقول : اليوم خمسة عشر من الشهر ، على تقدير اليوم تمام خمسة عشر من الشهر .

وتقول : اليوم يومك ، على أنك جعلت يومك بمنزلة اليوم فعلك أو قصتك وحديثك ، فإن هذا لا يستعمل على هذه الجهة فيكون بمنزلة ما فيه معنى الفعل من هذه المصادر ، ويصح حينئذٍ معنى الظرف .

وتقول : أنا اليوم أفعل ذاك ، من غير أن يراد به يوم بعينه ، وهذا على الاتساع بأن أوقع اليوم موقع الآن لما صحبه من الدليل .

وتقول : عهدي به قريباً وحديثاً ، فتنصبه على الظرف ، وهو خبر ، كما تقول : عهدي به عندك . ويجوز بالرفع على أن الثاني هو الأول .

وتقول : عهدي به قائماً ، وعلمي به ذا مال ، فتنصبه على الحال ، وحذف الخبر الذي يدل عليه الكلام /٤٥أ/ وتقديره : عهدي به إذ كان قائماً وعلمي به إذ كان ذا مال . فهو على هذا الوجه خبر كان . ويجوز أن تجعله حالاً يعمل فيه عهدي ، كأنك قلت : عهدي به قائماً فيما مضى من الزمان : فيجوز في تقديره وجهان لدلالة الكلام عليهما ، وتقول : ضربي عبد الله قائماً ، على هذا الوجه . وظروف الزمان أشد تمكيناً في جهة الظرف والاسم جميعاً من ظروف المكان لشدة مناسبة الفعل للزمان بما ليس للمكان ، وقد بيّناه من قبل(٢) . فأما تمكنها في الأسماء فلأنها لا يخل بها خروجها إلى

---

(١) وقد مرّ في مسائل الباب .

(٢) انظر قول سيبويه في التعليق على مسائل الباب . ورأي الرماني في ص ٣٥٣ وما بعدها .

معنى الأسماء ، لأنها وإن خرجت فـالقوة لهـا في معنى الظرف ، وليس كـذلـك ظروف المكان ، لأنها لما ضعفت عن تلك المنزلـة في الظرف اقتضت أن تلزم أمـاكنهـا ، وضعف خروجها عنها ولذلك حسن أهلكك الليل والنهار ، واستوفيت أيـامـك ، ولم يجز ذلـك في الخلف والقدام .

باب الاستثناء[١]

الغرض فيه : أن يبين[٢] ما يجوز في الاستثناء مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذي يجوز في الاستثناء ؟ (وما الذي)[٣] لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ **وما أصل حروف الاستثناء ؟ ولم وجب أن يكون الأصل فيها (إلاّ) ؟ ولم** وجب ألاّ يستثنى إلاّ بحرف في الأصل ؟ وما الذي يجوز أن يستثنى به سوى (إلاّ) وهل كل[٤] ما كان فيه معنى (إلاّ) فجائز أن يستثنى به ، وما لم يكن فيه معنى (إلاّ) فلا يجوز أن يستثنى (به)[٥] ؟

وما الاستثناء ؟ ولم وجب أنه كحروف الجر في التقدير ؟ ولم عمل حرف الجر ولم يعمل حرف الاستثناء وكلاهما للتعدية ؟ وهل ذلك لأن حرف الجر مع أنه للتعدية هو للإضافة التي يجب لها ضرب من الإعراب في أصل القسمة ؟ ومن أين صار في (غير وسوى) معنى (إلاً) ؟ وما الوجه الذي يجتمعان فيه ؟ وما الوجه الذي يفترقان فيه ؟ ومن أين صار (في)[٦] لا يكون ، وليس ، وعدا ، وخلا ، معنى (إلا) ؟ ومن أين صار في حاشا معنى (إلاً)[٧] ؟ وهلاّ كان أصلاً في الاستثناء إذ هو حرف فيه معنى

---

(١) في الكتاب ٣٥٩/١

(٢) الضمير هنا عائد إلى سيبويه .

(٣) في الأصل (مما) .

(٤) في الأصل (وهل ذلك) .

(٥) زيادة لتمام المعنى .

(٦) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٧) لم يجمع الرماني كل هذه الأدوات في سؤال واحد ، وإنما وزعها بحسب أقسامها إذ إن منها الأسماء ، ومنها الأفعال ومنها الحروف . قال سيبويه : « فحرف الاستثناء إلا . وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا فغير وسوى . وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون وليس وعدا وخلا .. » ٣٥٩/١

الاستثنـاء ؟ وهـل ذلـك لأنـه يخرج عن معنى الاستثنـاء فيرجـع إلى أصلـه من حـروف الإضـافـة ، وليس يجب لحرف الاستثنـاء العمل ، وإنمـا هو مسلـط للعـامـل كتسليـط حروف الإشراك[1] ؟ ولم وقع الاشتراك في (خلا) بين الفعل والحرف ؟

وهل ذلـك كوقوعـه في (على) بين الفعـل والحرف[2] ، فـإذا تصرف على طريقـة فعل يفعل فهو فعل ، وإذا جر الاسم فهو حرف إضافة على قياس (على)[3] ؟

☆ ☆ ☆

---

(١) يعني حروف العطف التي تسبب الإشراك في العمل وليست هي العاملة .

(٢) أي بين (على) حرف الجر و (علا) الفعل الماضي .

(٣) لم أجد الجواب عن هذه المسائل في باب الاستثناء .

باب الاستثناء بإلاّ[1]

الغرض فيه :أن يبين ما يجوز في الاستثناء بإلاّ مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوز في الاستثناء بإلاّ ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ وما إلا المسلطة وما الملغاة[2] ؟ ولم جاز فيها التسليط والإلغاء ؟ وهل المسلطة هي الواقعة في الإيجاب ، والملغاة هي الواقعة في النفي ، على تقدير تفريغ العامل ؟ وما نظير الملغاة من قولهم لا مرحباً ولا سلام عليك[3] .

ولم كان الإيجاب أحق بالتسليط على العمل ؟ وهل ذلك لأنه لا يصح فيه تفريغ العامل كما يصح في النفي ؟ ولم ذلك ؟ ولما صارت ملغاة في : ما أتاني إلا زيد ، **وما لقيت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيد ؟ ولم يجوز في : سار القوم إلا زيداً ، تفريغ العامل ؟**

الجواب :

الذي يجوز في الاستثناء بإلاّ إجراؤه على وجهين : التسليط والإلغاء . فالتسليط في الإيجاب كقولك : سار القوم إلا زيداً . والإلغاء في النفي ، لأنه يصح فيه تفريغ العامل لما بعد إلا كقولك : ما قام إلا زيد ، وما ضربتُ إلا زيداً ، وما مررت

---

(١) في الكتاب : « هذا باب ما يكون الاستثناء بإلا .. » ٣٦٠/١

(٢) قال سيبويه : « اعلم أن إلا يكون الاسم بعدها على وجهين ، فأحد الوجهين أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق .. والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله ، عاملاً فيه ما قبله من الكلام » ٣٦٠/١

(٣) شبه سيبويه (إلا) الملغاة بـ (لا) في قولك : لامرحباً ولا سلام .

إلا بزيد ، فالعامل بمنزلة لو لم تكن إلا معه ، فهي ملغاة من الإعراب ، دخولها كخروجها فيه ، إلا أنها لمعناها في إخراج بعض من كل على هذه الجهة ، فالمسلطة هي الواقعة في الإيجاب ، والملغاة هي الواقعة في النفي على تفريغ العامل . ونظير الملغاة قولهم : لا مرحباً ولا سلام فهي /٢٦ ب/ ملغاة هاهنا من العمل وتسليط العمل . وهي على أصلها في النفي ، فكذلك إلاَّ ، هي ملغاة من التسليط وهي على معناها في الاستثناء . وإنما كان الإيجاب أحق بالتسليط على العمل لأنه لا يصح فيه أعم العام ، وإنما تصح فيه الوسائط ، وهي على معان[1] كثيرة إذا تركت لم يدل الفعل على شيء منها . ولا يعارض هذا أخص الخاص في الإيجاب ، لأن أخص الخاص لا يستثنى منه وإنما كانت إلا للتعدية في : سار القوم إلا زيداً ، لأنك لو قلت ؛ سار القوم زيداً ، لم يكن له معنى ، كما لو قلت : مررت زيداً ، لم يكن له معنى ، فإذا قلت : مررت بزيد ، صار له معنى ، فكذلك إذا قلت : سار القوم إلا زيداً ، صار له معنى .

---

(١) في الأصل (معاني) .

باب الاستثناء

الذي يكون المستثنى فيه بدلاً من الأول[1] /٢٧أ/

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الاستثناء الذي يكون فيه المستثنى بدلاً من الأول ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوز في الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه بدلاً من الأول ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم لا يجوز البدل إلاّ من الموجود دون المقدر ؟ ولم جاز البدل من غير أن يقع الثاني موقع الأول في التقدير ، وهل ذلك لأنه قد وقع موقعه في المرتبة التي له من العامل ، إذ لو فرغ العامل لعمل فيه في هذا الموضع وإن لم يل العامل ؟ وما حكم : ما أتاني إلا زيد ، وما رأيت أحداً إلا عمراً[2] ، وما مررت بأحد إلا زيد[3] ؟ وما دليل صحة البدل في هذا[4] ؟ وهل دليله تفريغ العامل في ما لقيت إلا زيداً ، وما أتاني إلا زيد[5] ؟

وما حكم ما أتاني إلا عمرو ، وما فيها القوم إلا زيد ، وليس فيها القوم إلا أخوك ، **وما مررت بالقوم إلا أخيك ؟ ولم جاز في القوم ما جاز في أحد مع أن (أحداً)[6] لأعمّ** العام وليس كذلك القوم[7] ؟

---

(١) في الكتاب : « هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه ما أدخل فيه » ٣٦٠/١

(٢) في الأصل (عمروا) .

(٣) هذه الأمثلة قدمها سيبويه في صدر الباب .

(٤) هذا سؤال يرد على قول سيبويه : « جعلت المستثنى بدلاً من الأول » ٣٦٠/١

(٥) في الأصل (وما الثاني إلا زيداً) .

(٦) في الأصل (أحد) .

(٧) استشهد سيبويه بهذه الأمثلة التي ذكرها الرماني ثم قال : « فالقوم ههنا بمنزلة أحد » ٣٦٠/١

وهل ذلك لأن صحة البدل فيهما على القياس واحدة[1] وإن انفصلا من جهة الحذف ، فجاز حذف أحد ، ولم يجز حذف القوم ؟ وهل يلزم من قال : ما أتاني القوم إلا أباك ، لأنه بمنزلة الإيجاب في أتاني القوم إلا أباك[2] ، أن يقول (ما فعلوه إلا قليلاً منهم)[3] ؟ وأن يرد ما هو مسموع عن أبي[4] عمرو بن العلاء في ما أتاني القوم إلا عبد الله[5] ؟ وهل يلزمه إلاّ يجيز ما أتاني /٢٧ ب/ أحد ، كما لا يجوز أتاني أحد[6] ، إذ قد جعل النفي في هذا على حد الإيجاب ؟ وهل يلزمه إذا اعتل بأن الأول جمع ينفصل من أحد ، إذ أحد ليس بجمع ، فيصلح بدل الاسم الذي ليس بجمع من الاسم الذي ليس بجمع ، أن يمتنع[7] البدل في ﴿ ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم ﴾[8] ؟ وأن يجوز[9] **في ما أتاني أحد إلا قد قال ذاك إلا زيد ، لأنه ذكر واحداً[10] ؟ فيلزمه هذا** الفساد على العلة الفاسدة .

---

(١) في الأصل (واحد) .

(٢) قوله : « لأنه بمنزلة ... إلا أباك » مكرر في الأصل .

(٣) قال سيبويه : « ومن قال ما أتاني القوم إلا أباك ، لأنه بمنزلة قوله أتاني القوم إلا أباك ، فإنه ينبغي له أن يقول : ما فعلوه إلا قليلاً منهم » ٣٦٠/١ ، والآية : ﴿ ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعلوه إلا قليلاً منهم ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم وأشد تثبيتاً ﴾ سورة النساء ٦٦/٤ ، وانظر المغني ٧٠/١

(٤) في الأصل (ابن أبي) .

(٥) قال سيبويه : « وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول : الوجه ما أتاني القوم إلا عبد الله » ٣٦٠/١

(٦) **قال سيبويه : « ولو كان هذا بمنزلة أتاني القوم ، لما جاز أن تقول ما أتاني أحد ، كما أنه لا يجوز أتاني أحد .. » ٣٦٠/١**

(٧) المصدر المؤول من (أن يمتنع) فاعل يلزمه .

(٨) قال تعالى : ﴿ والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لَمِنَ الصادقين . والخامسة أنَّ لعنةَ الله عليه إنْ كان من الكاذبين ﴾ النور ٦/٢٤ ـ ٧ ، وانظر الكتاب ٣٦٠/١

(٩) وأن يجوز معطوفة على أن يمتنع .

(١٠) قال سيبويه : « ولكان ينبغي له أن يقول ما أتاني أحد إلا قد قال ذاك إلا زيد ، لأنه ذكر واحداً » ٣٦٠/١

وما حكم ما فيهم أحد اتخذت عنده يداً إلا زيد ؟ ولم جاز ما فيهم خير إلا زيد[1] ؟ **وما حكم : ما مررت بأحد يقول ذاك إلا عبد الله ؟ ولم لا يكون إلا جرّاً** على البدل[2] ؟ وما حكم : ما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيداً ؟ ولم جاز بالنصب والرفع[3] ، ولم يجز ما ضربت أحداً يقول ذاك إلا زيداً ، بالرفع ؟ وما الشاهد في قول عديّ بن زيد :

في ليلة لا نرى بها أحداً ... يحكي علينا إلا كواكبها[4]

فلم جاز بالرفع ؟ ولم جاز ما أظن أحداً يقول ذاك إلا زيداً ، بالنصب والرفع[5] ، وما علمت أحداً يقول ذلك إلا زيداً أو زيد ، بالنصب والرفع[6] ؟ ولم كان الاختيار النصب[7] ؟ وهل ذلك لأنه أجرى في قياس النظائر ، إذ يجوز في كل فعل من ضربت ونحوه ولا يجوز الرفع في مثل هذا إلا في الأفعال التي تلغى ؟ وما نظيره في الحمل على المعنى من قولهم ؟ قد عرفت زيد أبو من هو[8] ؟ وهل يجوز

---

(١) قال سيبويه : « ومن ذلك أيضاً ما فيهم أحد اتخذت عنده يداً إلا زيد وما فيهم خير إلا زيد ، إذا كان زيد هو الخير » ٣٦٠/١

(٢) قال سيبويه : « وتقول ما مررت بأحد يقول ذاك إلا عبد الله » ٣٦٠/١

(٣) قال سيبويه : « وما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيداً . هذا وجه الكلام . وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل ، فقلت : ما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيد ، فعربي » ٣٦٠/١

(٤) انظر التعليق عليه بعد قليل في قسم الجواب عن مسائل الباب .

(٥) قال سيبويه : « وكذلك ما أظن أحداً يقول ذاك إلا زيداً . وإن رفعت فجائز حسن » ٣٦١/١

(٦) قال سيبويه : « وكذلك ما علمت أحداً يقول ذاك إلا زيداً . وإن شئت رفعت » ٣٦١/١

(٧) قال سيبويه : « وإنما اختير النصب هاهنا لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه ، وأن لا يكون بدلاً إلا من منفي : فالمبدل منه منصوب منفي . ومضمره مرفوع ، فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلاً منه لأنه هو المنفي ، وهذا وصف أو خبر ، وقد تكلموا بالآخر لأن معناه النفي إذا كان وصفاً لمنفي » ٣٦١/١

(٨) قال سيبويه : « كما قالوا قد عرفت زيد أبو من هو ، لما ذكرت لك ، لأن معناه معنى المستفهم عنه » ٣٦١/١

ما أظن أحداً فيها إلا زيد[1] ؟ وهل ذلك بالحمل على التأويل كأنه قيل : ما فيها إلا زيد فيما[2] أظن ؟ وما حكم لا أحد منهم اتخذت عنده يداً إلا زيد ؟ ولم جاز بالجر والرفع[3] ، على موضع لا أحد ، ولم يجز بالنصب على لفظ أحد ؟ ولم كان في رأيت من رؤية العين بمنزلة ضربت ؟ وما في قولهم : ما رأيته يقول ذاك إلا زيد ، وما أظنه يقول ذاك إلا عمرو ؟ وهل يدل على أنه اعتمد على القول إذ ليس قبله ما يصلح أن يبدل منه ، كأنك قلت : ما أظن هذا الأمر يقوله إلا عمرو ، بمنزلة ما يقوله إلا عمرو[4] ؟ وما حكم : أقل رجل يقول ذاك إلا زيد[5] ؟ ولم وجب أنه محمول على التأويل في قولك ما أحد يقول ذاك إلا زيد ؟ ولم لا يجوز أن يكون بدلاً من أقل في الحقيقة ؟ وهل ذلك لأنه إذا ارتفع /٢٨أ/ من الكلام ارتفع العامل معه ، فلم يبق ما يعمل في زيد ؟ ولم وجب أن قل رجل يقول ذاك إلا زيد ؟ لا يجوز فيه أن يكون بدلاً من الرجل في قلّ ، ولكن قلّ رجل في موضع أقل رجل ، وهو محمول على التأويل ؟ وهل يجري أقل من ، وقلّ من ، مجرى رجل في هذا إذا كانت من نكرة ؟

وما الشاهد في قول الشاعر :

(١) قال سيبويه : « وقد يجوز ما أظن أحداً فيها إلا زيد » ٣٦١/١

(٢) في الأصل (فما) .

(٣) قال سيبويه : « ولا أحد منهم اتخذت عنده يداً إلا زيد على قوله إلا كواكبها » .

(٤) قال سيبويه : « وتقول ما ضربت أحداً يقول ذاك إلا زيداً . لا يكون في ذا إلا النصب ، وذلك لأنك أردت في هذا الموضع أن تخبر بوقوع فعلك ، ولم ترد أن تخبر أنه ليس يقول ذاك إلا زيد ، ولكنك أخبرت أنك ضربت - ممن يقول ذاك - زيداً . والمعنى في الأول أنك أردت أنه ليس يقول ذاك إلا زيد ، ولكنك قلت رأيت أو ظننت أو نحوهما لتجعل ذلك فيما رأيت وفيما ظننت . ولو جعلت رأيت رؤية العين كان بمنزلة ضربت . قال الخليل : ألا ترى أنك تقول ما رأيته يقول ذاك إلا زيد ، وما أظنه يقوله إلا عمرو . فهذا يدلك على أنك انتحيت على القول ولم ترد أن تجعل عبد الله موضع فعل كضربت وقتلت ، ولكنه فعل بمنزلة ليس يجيء لمعنى وإنما يدل على ما في علمك » ٣٦١/١

(٥) قال سيبويه : « وتقول أقل رجل يقول ذاك إلا زيد ، لأنه صار في معنى ما أحد فيها إلا زيد » ٣٦١/١

ربمـــا تكره النفـــوسُ من الأمـــــرِ لـــه فرْجَـــةٌ كحـــلِّ العِقــالِ[1]

الجواب :

الـذي يجوز في الاستثنـاء الـذي يكون المستثنى فيـه بـدلاً من الأول ، إذا وقـع في النفي ، وكان يصلح تفريغ العامل للثاني ، أن يبدل[2] الثاني من الأول كأنه قد فرغ له في التقدير . ولا يجوز أن يبدل الثاني من الأول المقدر إذا كان محذوفاً ، لأنه يتبعه بأن يحتذى بالثاني على مثال الأول ، ونظير ذلك مقدار يقطع عليه ، فإذا حصر صح القطع عليـه ، وإذا لم يحصر لم يصح أن يقطع عليـه ، وأن عمل العـامل على مـا يـوافـق ذلـك المقدار فإنما هو يعلمه ، لأنه قطع على مقدار من المقادير ، وكذلك جميع التوابع . وإنما جاز البدل ، وإن لم يقع الثاني موقع الأول الذي يلي العامل لأنـه وقع موقعـه في تفريغ العامل له في التقـدير . وتقول : مـا أتـاني القوم إلا عمرو ، ومـا فيهـا القوم إلا زيـد ، وليس فيها القوم إلا أخوك ، وما مررت بالقوم إلا أخيك . فيجوز في القوم ما جـاز في أحد ، وقد خالف في ذلك بعض النحويين المتقدمين ، فـذهب إلى أن القوم يجري أمرهم في النفي مجرى الإيجاب ، وفرّق بينهم وبين أحـد بعلل ثلاث ؛ فمنهم من اعتلّ في ذلـك بأن أحداً على معنى أعمّ العـام الـذي لو ترك لكان النفي يـدل عليـه في قولـك : مـا قـام إلا زيـد ، وليس كـذلـك القـوم فـألـزمـه سيبـويـه أن ينصب ﴿ مـا فعلوه إلا قليـلاً منهم ﴾[3] على هذه العلة التي أوجبت عنـده مـا قـام القوم إلا زيـداً . والعلـة /٢٨ ب/ الثانية أنه يصح أن يبدل الاسم الـذي ليس بجمع من الاسم الـذي ليس بجمع في أحـد ، ولا يصلح في القـوم فـألـزمــه على هــذا سيبـويـــه ألاّ يجـوز ﴿ ولم يكن لهم شهــداء إلا أنفسهم ﴾[4] ، لأن الشهـداء جمع هـو أعم والأنفس أخص بمنزلـة الـواحـد من الكلّ . والعلـة الثـالثـة أن النفي في القوم على حـد الإيجـاب ، على أصل مـا يجب في النفي من

(١) انظر التعليق عليه في قسم الجواب عن مسائل الباب .

(٢) المصدر مؤولاً خبر للمبتدأ (الذي) .

(٣ و٤) انظر ما سبق في مسائل الباب .

قولك : ضربت زيداً ، وما ضربت زيداً فألزمه على هذا ألاّ يجيز ما قام أحد ، كما لا يجوز قام أحد .

فإن قال قائل : فما علتكم في جواز البدل من القوم في ما قام القوم إلا زيد ؟ قيل له : إنه على قياس البدل في جميع الكلام ؛ إذا كان الثاني هو الأول ، أو بعض الأول ، كقولك : رأيت قومك ناساً منهم . أو كان المعنى مشتملاً عليه ، فلما كان زيد بعض القوم ، والمعنى مشتمل عليه ، جاز البدل فيه على قياس غيره من سائر الأبدال ، وجرى في بابه مجرى أحد .

وحكى أبو عمرو : ما أتاني القوم إلا عبد الله[1] : فهذا كلام العرب يجرون القوم وما أشبهه مجرى عبد الله ، وقد ذكرنا الشاهد على ذلك من القرآن[2] وتقول : ما فيهم أحد اتخذت عنده يداً إلا زيد ، على البدل من أحد . ويجوز إلا زيدٍ ، على البدل من الهاء في عنده كأنك قلت : إلا عند زيد . وتقول : ما فيهم خير إلا زيد ، إذا كان الخير هو زيد . وتقول : ما مررت بأحد يقول ذاك إلا عبد الله ، على البدل من أحد . وتقول ما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيداً ، بالنصب والرفع فيجوز هذا في الأفعال التي تلغى من علمت وأخواتها ، ولا يجوز في الأفعال التي لا تلغى ، فلا يجوز ما ضربت أحداً يقول ذاك إلا زيد ، بالرفع على البدل مما في يقول[3] ، لأنه ليس بمنزلة ما يقول ذاك إلا زيد ، كما أنه في علمت بهذه المنزلة ، كأنك قلت : ما يقوله إلا زيد فيما أعلم . وكذلك ما أظن أحداً يقول ذاك إلا زيد ، لأنه بمنزلة ما يقوله إلا زيد فيما أظن : وقال عدي بن زيد :

في ليلة لا نرى بها أحداً ... يحكي علينا إلا كواكبها[4]

(١) قال سيبويه : « وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول : الوجه ما أتاني القوم إلا عبد الله » ٣٦٠/١

(٢) يعني قوله تعالى : ﴿ ما فعلوه إلا قليل منهم ﴾ وانظر ما سبق في مسائل الباب .

(٣) يعني على البدل من فاعل يقول .

(٤) من شواهد الكتاب ٣٦١/١ . واستشهد به ابن هشام على أن علينا بمعنى عنّا . المغني ١٤٣/١ . وهو في الخزانة ١٨/٢

فأبدل مما في يحكي ، كأنه قال : لا يحكي علينا إلا كواكبها فيما نرى . والاختيار النصب لأنه أجرى في قياس النظائر /٢٩أ/ ، إذ يجوز في كل فعل من ضربت ونحوه . ونظيره في الحمل على المعنى قد[١] عرفت زيد أبو من هو .

وتقول : لا أحد منهم اتخذت عنده يداً إلا زيد ، على البدل من الهاء في عنده ، ويجوز الرفع على البدل من موضع لا أحد ، بالحمل على التأويل . ولا يجوز النصب على أحد[٢] ، لأن (لا) لا تعمل في معرفة .

وقول العرب : ما أظنه يقول ذاك إلا عمرو ، يدل[٣] على إلغاء الظن وأن الاعتماد على القول ، كأنه قال : ما يقول ذاك إلا عمرو .

وتقول : أقلّ رجل يقول ذاك إلا زيد ، كأنك قلت : ما رجل يقول ذاك إلا زيد ، وما أحد يقوله إلا عمرو . فهذا محمول على التأويل . وكذلك قلّ رجل يقول ذاك إلا زيد ، لا يجوز فيه أن يبدل من رجل ، لأن قلّ لا يعمل في الاسم العلم ، وإنما هو محمول على التأويل ، كأنه قال : ما أحد يقول ذاك إلا زيد ، فقد أفصح سيبويه بأن هذا ليس ببدل من رجل ، وإنما هو محمول على التأويل وأنه في موضع أقلّ رجل[٤] ، وبمنزلة ما أحد يقول ذاك إلا زيد . وسبيل (من) سبيل (رجل) إذا كان نكرة[٥] . وقال الشاعر :

---

(١) في الأصل (وقد) .

(٢) يعني أنه لا يجوز النصب على البدل من لفظ أحد .

(٣) في الأصل (ويدل) .

(٤) قال سيبويه : « وتقول قل رجل يقول ذاك إلا زيد . فليس زيد بدلاً من الرجل في قل ولكن قل في موضع أقلّ رجل ومعناه كمعناه » ٣٦١/١

(٥) قال سيبويه : « وكذلك أقلّ من يقول ذلك ، وقلّ من يقول ذاك إذا جعلت من بمنزلة رجل . حدثنا بذلك يونس عن العرب يجعلونه نكرة » ٣٦١/١

ربما تكره النفوس من الأمـ ـر لـه فرجة كحلّ العقال[1]

وعلى ذلك قال الشاعر :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حبُّ النَّبيِّ محمد إيَّانا[2]

☆ ☆ ☆

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت . وهو من شواهد الكتاب ٣٦٢/١ ، وفي اللسان : مادة (فرج) ، وفي المغني ٢٩٧/١

(٢) البيت لحسان بن ثابت . وهو في الكتاب ٢٦٩/١ . واستشهد بـه ابن هشـام على زيـادة البـاء في مفعول كفى . المغني ١٠٩/١

باب الاستثناء

الذي يحمل فيه المستثنى على الموضع(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الاستثناء الذي يحمل المستثنى فيه على الموضع ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوز في الاستثناء الذي يحمل المستثنى فيه على الموضع ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم لا يجوز الحمل على الموضع إلاّ إذا تقدم عاملان في هذا الباب ؟ وما الذي لا يجوز حمله إلا على اللفظ ؟ وما الذي لا يجوز إلا على الموضع ؟ وما الذي يجوز على كل واحد منهما ؟ وما حكم ما أتاني من أحد إلا زيد ، وما رأيت من أحد إلا زيداً(٢) ؟ ولم لا يكون مثل هذا إلا على الموضع ؟ وما حكم : ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به ؟ وكيف يحمل على الموضع في لغة أهل الحجاز بالرفع ، والموضع موضع نصب . وقد امتنع الحمل على اللفظ ؟ وهل ذلك محمول على التأويل /٢٩ب/ لا على الموضع واللفظ ، كقولك : لا أنت شيء إلا شيء لا يعبأ به ؟ وما حكم لست بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به ؟ ولم لا يجوز هذا إلا على الموضع(٣) ؟ وما الشاهد في قول الشاعر :

---

(١) في الكتاب : « هذا باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم » ٣٦٢/١

(٢) هذه أمثلة استشهد بها سيبويه في صدر الباب .

(٣) قال سيبويه : « ومثل ذلك ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به ، من قبل أن شيء في موضع رفع في لغة بني تميم ، فلما قبح أن تحمله على الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع . وبشيء في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب . ولكنك إذا قلت : ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به ، استوت اللغتان فصارت على أقيس الوجهين : لأنك إذا قلت : ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به ، فكأنك قلت : ما أنت إلا شيء لا يعبأ به . وتقول : لست بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به ، كأنك قلت لست إلا شيئاً لا يعبأ به » ٣٦٢/١

يـــا ابْنَي لُبَيْنى لستمـــا بيـــدٍ   إلا يـــداً ليست لهـــا عضـــدُ[١]

وما حكم لا أحد فيها إلا عبد الله ؟ ولم لا يجوز مثل هـذا إلا على تـأويل الموضع ؟ وما حكم : ما أتاني من أحد لا عبد الله ولا زيد ؟ ولم لا يكون هذا إلا على الموضع[٢] ؟ وما حكم لا أحد رأيته إلا زيد ؟ ولم لا يكون هـذا إلا على تـأويل الموضع ؟ ولم استوى الخبر والصفة في رأيته[٣] ؟ وهلا حمل على الهاء في رأيته ؟ وهل ذلـك لأن المستثنى إنمـا هـو ممـا وقـع حرف النفي عليـه ؟ ومـا حكم مـا فيهـا إلا زيـد ، ومـا علمت أن فيهـا إلا زيداً ؟ ولم لا يجوز تقديم المستثنى في هذا كقولك : ما إلا زيداً فيها ، وما علمت أن إلا زيداً فيها[٤] ؟ وهل ذلك لضعف العامل مع أن أصل الاستثنـاء تقـديم المستثنى منـه وتأخير المستثنى ؟ وهل يجوز إن أحداً لا يقول ذاك ؟ ولم ضعف وقبح[٥] ؟ ومـا نظيره في الجواز من قولهمْ : قـد عرفت زيـد أبـو من هـو[٦] ؟ وهـل يجـوز على هـذا إن أحـداً لا يقول ذاك إلا زيداً ، ورأيت أحـداً لا يقول ذاك إلا زيـداً ؟ ومـا الفرق بينـه وبين مـا أعلم أن أحـداً يقول ذاك ؟ ولم جـاز فيـه إلا زيـداً بـالنصب والرفع[٧] ؟ ولم لا يجوز

---

(١) من شواهد الكتاب ٣٦٢/١

(٢) قال سيبويه : « وبما أجري على الموضع ، لا على ما عمل في الاسم ، لا أحد فيهـا إلا عبـد الله . فلا أحـد في موضع اسم مبتدأ . وهي ها هنا بمنزلة من أحد ، في : مـا أتـاني . ألا ترى أنـك تقول : مـا أتـاني من أحد لا عبد الله ولا زيد » ٣٦٢/١

(٣) قـال سيبويـه : « وتقـول لا أحـد رأيتـه إلا زيـد ، إذا بنيت رأيتـه على الأول ، كأنـك قلت : لا أحـد مرئي . وإن جعلت رأيته صفة فكذلك كأنك قلت : لا أحد مرئياً » ٣٦٣/١

(٤) قال سيبويه : « وتقول : ما فيها إلا زيد ، وما علمت أن فيها إلا زيد . فـإن قلبتـه فجعلتـه يلي أنّ ، وما في لغة أهل الحجاز ، قبح ولم يجز لأنها ليسا بفعل فيحتمل قلبهما كما لم يجز فيهـا التقـديم والتـأخير » ٣٦٣/١

(٥و٦) قـال سيبويـه : « وتقـول : إن أحـداً لا يقـول ذاك . وهـو ضعيف خبيث . لأن أحـداً لا يستعمـل في الواجب . وإنما نفيت بعد أن أوجبت . ولكنه قد احتمل حيث كان معناه النفي ، كما جاز في كلامهم : قد عرفت زيد أبو من هو » ٣٦٣/١

(٧) انظر تعليل سيبويه لجواز الوجهين في الكتاب ٣٦٣/١

الابتداء بحرف الاستثناء[1] ؟ وهل ذلك لأنه يخص ما مخرجه مخرج العموم مما تقدم ذكره على جهة التقييد له ؟ ولم لا يكون تقييداً له قبل أن يوجد ؟

الجواب :

الذي يجوز في الاستثناء الذي يحمل المستثنى فيه على الموضع ، إذا تقدم عاملان ، أحدهما يعمل في الموضع ، والآخر يعمل في اللفظ ، وكان المستثنى يصلح حمله على عامل الموضع في المعنى حمل عليه . وإن كان يصح على عامل اللفظ حمل عليه . وإن صح على الأمرين جاز أن يحمل على كل واحد منهما .

ولا يجوز الحمل على الموضع في هذا الباب إلا إذا تقدم عاملان ، لأنه ليس يذهب به إلا إلى الاستثناء في مبنى موضعه رفع أو نصب ، كقولك : ما جاءني أولئك إلا زيد ، فليس هذا غرض الباب /٣٠أ/ وإنما هو على ما بيَّنا من حكم عاملين عامل موضع ، وعامل لفظ ، إذا جاء الاستثناء بعدهما . والذي لا يجوز حمله إلا على اللفظ هو الذي لا ينعقد إلا بعامل اللفظ كقولك : ما جاءني أحد إلا زيد ، فهذا لا يكون إلا على اللفظ . والذي لا يكون إلا على الموضع هو الذي لا ينعقد إلا بعامل الموضع ، كقولك : ما أتاني من أحد إلا زيد . والذي يصلح على اللفظ والموضع هو الذي ينعقد بكل واحد منهما ، كقولك : ما أحد اتخذت عنده يداً إلا زيدٌ وإلا زيدٍ[2] . كأنك قلت : إلا عند زيد .

وتقول : ما أتاني من أحد إلا زيد ، وما رأيت من أحد إلا زيداً . فلا يكون هذا إلا على الموضع ، لأن من التي لاستغراق الجنس لا تدخل على المعرفة ولا في الواجب[3] . وتقول : ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به . فهذا على الموضع في مذهب بني

---

(١) قال سيبويه : « ولا يجوز أن يكون الاستثناء أولاً .. » ٣٦٣/١

(٢) بالرفع على البدل من (أحد) وبالجر على البدل من الهاء في (عنده) .

(٣) قال السيرافي : « ما كان من الحروف يختص بالجحد فلا يجوز دخوله على الموجب ولا تعليق الموجب به . فإذا قلت : ما أتاني من أحد إلا زيد . لم يجز خفض زيد ، لأن خفضه معلق بمن ، ولو كانت من =

تميم . فأما على مذهب أهل الحجاز ، فلا يصح على اللفظ ، ولا على الموضع ، لأنه لا تدخل الباء الزائدة في الواجب ، وما بعد إلا واجب . ولا يصلح على الموضع لأن (شيء) في موضع نصب . ولا يحمل مرفوع على منصوب ولكنه محمول على تأويل الموضع ، كأنه قيل : لا أنت شيء إلا شيء لا يعبأ به . وتقول : لستَ بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به ، فهذا لا يجوز إلا على الموضع كأنه قيل : لست شيئاً لا يعبأ به . (وعليه[1]) قول الشاعر :

يـــا ابنَي لبينى لستمـــا بيــــد　　　إلا يـــداً ليست لهـــا عضـــد[2]

وتقول : لا أحد فيها إلا عبد الله . فهذا لا يجوز إلا على تأويل الموضع بتقدير عامل آخر ، كقولك : ليس أحد فيها إلا عبد الله . وتقول : ما أتاني من أحد لا عبد الله ولا زيد . فهذا لا يصلح إلا على الموضع ، كقولك : ما أتاني لا عبد الله ولا زيد . وتقول : لا أحد رأيته إلا زيد ، فهذا على تأويل الموضع ، كأنك قلت : ليس أحد رأيته إلا زيد . ولا يصلح حمل المستثنى على الهاء في رأيته ، لأنه إن كان خبراً فهو في موضع منطلق إذا قلت : ليس أحد منطلقاً إلا زيد ، فلا يحمل إلا على الاسم الذي دخل عليه حرف النفي لتخصيصه . وإن جعلت رأيته صفة فهو مع الأول بمنزلة اسم واحد وإنما /٣٠ ب/ تخصص الأول . وتقول : ما فيها إلا زيد ، وما علمت أن فيها إلا زيداً . ولا يجوز تقديم المستثنى لاجتماع سببين : أحدهما ضعف العامل لأنه

= التي تدخل على المنفي والموجب لجاز خفض ما بعد إلا بها كقولك : ما أخذت من أحد إلا زيد . ومثل الأول : ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به ، لأن هذه الباء لا تدخل إلا على منفي لتأكيد الجحد فلا يجوز : ما أنت بشيء إلا شيء ، أي بالجر ، وقال الكوفيون : يجوز فيما بعد إلا الخفض في النكرة ولا يجوز في المعرفة . فأجازوا : ما أتاني من أحد إلا رجل ، ولم يجيزوا : إلا زيد » ٣٦٢/١

(١) في الأصل بياض يتسع لكلمة . ووضعنا (وعليه) أي على الوجه الذي لا يصح فيه إلا الحمل على الموضع ، لأنه لا يجوز البدل من المجرور في البيت لأن الباء الزائدة تؤكد النفي وما بعد إلا موجب .

(٢) من شواهد الكتاب ٣٦٢/١

حرف لا يتصرف . والآخر ضعف ما قام مقام المستثنى منه عن أن يتقدم عليه المستثنى . فلما اجتمع الضعفان لزم طريقة واحدة ، ولم يصلح فيه التقديم والتأخير . وتقول : إنه لا يقول ذلك أحد إلا زيد . فإن قدمت أحداً فقلت : إن أحداً لا يقول ذلك إلا زيداً ، قبح لأنك أوقعت أحداً في الواجب وإنما حقها أن تكون في النفي وغير الواجب ، ولكن قد أجازوا على ضعفه لأنه داخل في معنى النفي[1] كما جاز : قد عرفت زيد[2] أبو من هو ، لأنه داخل في معنى الاستفهام ، فكذلك هذا داخل في معنى النفي .

وتقول : ما أعلم أن أحداً يقول ذاك إلا زيداً ، فيجوز مثل هذا لتقديم حرف النفي ولا يجوز الابتداء بحرف الاستثناء لأنه تقييد ما خرج مخرج العموم ، ولا يجوز تقييد شيء لم يوجد بعد ، فلهذا لا يجوز الابتداء بحرف الاستثناء أصلاً ، ولكن إذا تقدم كلام قام مقام المستثنى منه صلح أن يؤتى بحرف الاستثناء لأنه بمنزلة ما تقدم المستثنى منه ، فتقول : ما لي إلا أبوك ، كأنك قلت : ما لي أحد إلا أبوك . فلهذا صلح التقديم في هذا الموضع ، ولم يجز الابتداء بحرف الاستثناء .

(١) انظر الحاشيتين ٥ و ٦ في ص ٣٧٨

(٢) في الأصل (زيداً) .

باب الاستثناء

الذي يكون المستثنى فيه نصباً في النفي[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه نصباً في النفي ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب[2] :

ما الذي يجوز في الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه نصباً في النفي ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم لا يجوز أن يحمل على النصب في هذا الباب إلا بعد تمام الكلام ؟ وهل ذلك لأنه على طريقة الإيجاب في الإتيان بعد التام ؟ وما حكم : ما مررت بأحد إلا زيداً ، وما أتاني أحد إلا زيداً ، وما رأيت أحداً إلا زيداً ؟ ولم وجب النصب في جميع هذا ؟ وهل ذلك لأنه إذا بطل البدل وجاء بعد تمام الكلام صار كالإيجاب في تسليط إلا العامل على ما بعدها[3] ؟ ولم شبه بإلا[4] /٣١أ/ في معنى لكن[5] ؟ وهل ذلك لأن الانقطاع في الاستثناء لا يكون إلا بعد التام ؟ وما حكم

---

(١) في الكتاب : « هذا باب النصب فيا يكون مستثنى مبدلاً » ٣٦٣/١

(٢) سيأتي الجواب عن هذه المسائل بعد الباب الذي يليه . أي في ص ٣٨٧

(٣) قال سيبويه : « حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول : ما مررت بأحد إلا زيداً ، وما أتاني أحد إلا زيداً . وعلى هذا : ما رأيت أحداً إلا زيداً . فتنصب زيداً على غير رأيت ، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول » ٣٦٣/١

(٤) لعل الصواب شبّه إلا بمعنى لكن .

(٥) قال سيبويه : بعد قوله السابق « والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى ولكن زيداً .. » ٣٦٣/١

قولهم : إن لفلان والله مالاً إلا أنه شقي[1] ؟ ولم وجب أن يكون منقطعاً وهو استثناء من موجب ؟ وما تقديره إذا ردّ إلى أصل الاستثناء في إخراج بعض من كل ؟ وهل ذلك على تقدير إن لفلان حالاً توجب السعادة في كل أحد إلا فيه بالشقوة التي هو عليها ؟ أو إن لفلاناً حالاً توجب السعادة لكل أحد إلا له لشقائه ؟ أو إن لفلان حالاً يسعد بها كل أحد إلا هو بشقائه ؟ أو إلا إياه بشقائه ؛ ولولا أن هذا الكلام المذكور يدل على الكلام المقدر لم يصلح أن يقدر به . وما موضع أنه شقي ؟ ولم وجب أنه نصب ؟ وما العامل فيه ؟ وهل هو محمول على التأويل كأنه قيل : ماله من ماله شيء إلا الشقاء ؟ أو قيل : إن لفلان والله مالاً يسعد بمثله كل أحد إلا صاحب الشقاء ، وحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فكان نصباً من هذه الجهة ؟ وكل هذه التقديرات يدل عليها الكلام المذكور إلا أن بعضها أقرب من بعض ، وهذا الأخير أقربها لأنه ليس فيه إلا حذف المضاف وصفة المال في قولك : يسعد به كل أحد . والكلام على حاله . والتقدير الآخر على أنه كلام وقع موقع كلام غيره . ولم لا يجوز أن تعمل (إنّ) في المستثنى ؟ وهل ذلك لأنه[2] ليس لها معنى تخصيص ، فلو قلت : إن المال لفلان إلا درهماً ، لم تكن إلا هي العاملة لأن الاستثناء مخصص من المال على معنى الملك لا على معنى التأكيد ؟ وما الفرق بين البدل والنصب في : ما جاءني أحد إلا زيداً ، في المعنى ؟ وهل ذلك يختلف من جهة المعتمد[3] ، فهو في البدل على أن معتمد البيان على زيد كأنك قلت : ما جاءني إلا زيد ؟ وفي النصب يكون فضلة في الكلام والمعتمد أحد على جهة النفي ؟

☆ ☆ ☆

---

(١) قال سيبويه : « ومثله في الانقطاع من أوله إن لفلان والله مالاً إلا أنه شقي . فإنه لا يكون أبداً على أن لفلان وهو في موضع نصب وجاء على معنى ولكنه شقي » ٣٦٣/١

(٢) في الأصل (لأن) .

(٣) يعنى من جهة غرض للتكلم .

باب الاستثناء

المنقطع الذي يحتمل المتصل[(١)]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الاستثناء المنقطع الذي يحتمل المتصل ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب[(٢)] :

ما الذي يجوز في الاستثناء /٣١ب/ المنقطع الذي يحتمل المتصل ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم لا يجوز فيه المتصل حتى يكون الثاني مما يحمل على الأول كقولهم :

تحية بينهم ضَربٌ وجيعُ[(٣)]

عند أهل الحجاز ؟ وما حكم ما فيها أحد إلا حماراً ؟ ولم جاز فيه النصب على مذهب أهل الحجاز ، والرفع على مذهب بني تميم[(٤)] ؟ ولم كان الاختيار النصب ؟ وهل ذلك لأن المنقطع لا يأتي إلا بعد تمام الكلام فأشبه لذلك الإيجاب ؟ وكيف يرجع إلى أصل الاستثناء ؟ وهل ذلك لأنه أن يكون بها أحد ، أو ما يتبع الآخرين ، فكأنه قال : ما بها شيء إلا حماراً ، وما بها حيوان إلا حمار . فهذا لا يكون إلا نصباً عند أهل الحجاز ، وإنما رفع بنو تميم لأنهم قدروا الأول كأنه لم يذكر للاعتماد على الثاني ، وفيه

---

(١) في الكتاب : « هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول » ٣٦٣/١

(٢) سيأتي الجواب عن هذه المسائل بعد جواب مسائل الباب السابق . انظر ص ٣٩١

(٣) سيأتي التعليق عليه في قسم الجواب عن مسائل الباب ، انظر حاشيه ١ ، ص ٣٩٢

(٤) نقل سيبويه الرفع في هذا المثل عن أهل الحجاز (٣٦٣/١) ، ونقل النصب فيه عن بني تميم (٣٦٤/١) .

وجهان : إن جعلت الحمار إنسان ذلك الموضع[1] جاز الرفع على المذهبين جميعاً . وإن لم تجعله كذلك فالنصب على مذهب أهل الحجاز . والرفع على مذهب بني تميم . وما الشاهد في قول أبي ذؤيب الهذلي :

فإن تُمْسِ في قبرٍ برهوة ثاوياً　　أنيسك أصداء القبور تصيح[2]

فجعل الأصداء أنيسه كما يجعل الحمار أنيس ذلك الموضع . وما نظيره من قولهم : مالي عتاب إلا السيف ، وما أنت إلا سير[3] ؟ وما الشاهد في قول النابغة الذبياني :

يا دارَ ميَّة بالعلياء فالسَّند　　...　　...　　...

ثم قال :

...　　...　　...　　... وما بالربع من أحد
إلا أواريّ لأياً ...[4]　　...　　...　　...

بالرفع على مذهب بني تميم على كل حال ، وعلى تقدير أن الأواريّ أنيس تلك الرُّبا على مذهب أهل الحجاز . وقد أنشد بالنصب على المذهب الآخر . وما الشاهد في قوله :

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ　　إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ[5]

ولم جاز على وجهين ؟ وكلاهما بدل ؟ وما حكم قولهم : ماله عليه سلطان

---

(١) قال سيبويه : « وإن شئت جعلته - أي الحمار - إنسانها » ٣٦٤/١

(٢) انظر التعليق عليه في الجواب عن مسائل الباب ، الحاشية ٢ ، ص ٣٩٣

(٣) قال سيبويه : « ومثل ذلك قوله : ما لي عتاب إلا السيف ، جعله عتابه . كما أنك تقول : ما أنت إلا سير . إذا جعلته هو السير » ٣٦٤/١

(٤) انظر التعليق عليه في الجواب عن مسائل الباب ، الحاشية ٣ ، ص ٣٩٣

(٥) انظر التعليق عليه في الجواب عن مسائل الباب ، الحاشية ١ ، ص ٣٩٤

إلا التكلف ؟ وهل يجوز فيه الرفع[1] ؟ وما الشاهد في قوله جلّ وعزّ : ﴿ ومَا لَهُم بهِ من علمٍ إلاَّ اتِّباعَ الظَّنِّ ﴾[2] ، وهل يجوز فيه الرفع ؟ وهل تقديره مالهم به من عقد يعملون عليه إلا /٣٢أ/ اتباع الظن[3] وما الشاهد في ﴿ وَإن نَشَأ نُغْرِقْهُم فَلا صَريخَ لَهُمْ وَلا هُم يُنْقَذُونَ . إلاَّ رَحمَةً مِنَّا ﴾[4] ؟ وهل فيه معنى لا يقع إلا رحمة ؟ وما الشاهد في قول النابغة :

حلفتُ يميناً غيرَ ذي مثنويةٍ ولا علم إلا حسنَ ظنٍّ بصاحبِ[5]

كأنه قال : ولا عقد يعمل عليه إلا حسن الظن . ولم جاز الرفع في جميع ذا على مذهب بني تميم[6] ؟ وما الشاهد في قول ابن الأيهم التغلبيّ :

ليس بيني وبين قيسٍ عتابُ غيرُ طعنِ الكُلى وضربِ الرقابِ[7]

وهل هو بمنزلة إلا طعن الكلى ؟ ولم نصبه أهل الحجاز ؟ وما الشاهد في قول الحارث بن عباد :

والحربُ لا يبقى لجاحمها التخيُّل والمراح
إلا الفتى الصبَّارُ في النجدات والفرسُ الوَقاحُ[8]

---

(١) قال سيبويه : « ومن ذلك من المصادر ماله عليه سلطان إلا التكلف . لأن التكلف ليس من السلطان » ٣٦٥/١

(٢) في الأصل (التباع) . وانظر الآية في الحاشية ٣ ص ٣٩١

(٣) انظر ما سيأتي في الجواب عن مسائل الباب ، ص ٣٨٧ ، وقوله : (وهل يجوز فيه .. اتباع الظن) مكرر في الأصل .

(٤) انظر الحاشية ٤ ، ص ٣٩٤

(٥) انظر الحاشية ٥ ، ص ٣٩٤

(٦) قال سيبويه : « وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله » ٣٦٥/١

(٧) انظر الحاشية ١ ، ص ٣٩٥

(٨) انظر الحاشية ٢ ، ص ٣٩٥

وما تقديره ؟ ولم كان على تقدير : إلا مراح الفتى الصبار ؟ وما الشاهد في قوله :

لم يَغْـذُهـا الرِّسْـل ولا أيسـارُهـا   إلا طريّ اللَّحمِ[1] واستجـزارهـا[2]

كأنه قال : لم يغذها[3] غذاء إلا طري اللحم[3] .

وقوله :

عشيَّـةَ لا تُغني الرمـاحُ مكانهـا   ولا النبـلُ إلا المشرفيّ المُصَمّمُ

كأنه قال : لا يغني السلاح إلا المشرفيّ . وهل يجوز ما أتاني زيد إلا عمرو[4] ؟ ولم جاز ؟ وهل تقديره : ما أتاني إلا عمرو إلا أنه ذكر زيداً للبيان عمن لم[5] يأته ، كأنه قال : ما أتاني زيد ولا غيره إلا عمرو ؟ وهل يجوز ما أعانه إخوانكم إلا إخوانه ؟ وهل هذا على نفي الإخوان وتبعهم .

الجواب عن الباب الأول[6] :

الذي يجوز في الاستثناء الذي يحمل على النصب في النفي إذا كان الاستثناء قد أتى بعد تمام الكلام ، النصب ، لأنه حينئذٍ على طريقة الموجب إذا لم يقدر فيه البدل فإن الاسم الثاني لا يتصل بالأول إلا بـ (إلاّ) ، فصار كالموجب في تسليط العامل على ما بعد إلاّ بما لو لم تكن يتسلط عليه . ولا يجوز فيه النصب قبل تمام الكلام على طريقة الموجب ، لأنه حينئذٍ يكون /٣٢ب/ قد فرغ العامل له فيعمل فيه على أن إلا كانت أو لم تكن فهو عامل لأنه مفرَّغ له . وتقول : ما أتاني أحد إلا زيداً ، وما مررت بأحد

---

(١) في الأصل (الفحم) .

(٢) انظر ما سيأتي في ص ٣٩٥

(٣) في الأصل كلمة مطموسة . ووضعنا مكانها الكلمة المناسبة .

(٤) قال سيبويه : « وهذا يقوي : ما أتاني إلا عمرو . وما أعانه إخوانكم إلا إخوانه » ٣٦٦/١

(٥) فى الأصل : (لمن) .

(٦) وردت مسائل هذا الباب في ص ٣٨٤

إلا زيداً ، وما رأيت أحداً إلا زيداً ، فالنصب في جميع هذا على طريقة الموجب لأنه إذا لم يقدر فيه البدل صارت (إلا) هي التي تصل الثاني بالأول ، وهو يشبه الاستثناء المنقطع في أنه لا يكون إلا بعد تمام الكلام . وأما قولهم : إن لفلان مالاً إلا أنه شقيٌ[1] . فموضع أنه شقي نصب ، والعامل فيه مقدر ، كأنه قيل : إن لفلان مالاً يسعد به صاحبه إلا صاحب الشقاء الذي قد ذكر . وعلى هذا يرجع إلى أصل الاستثناء في إخراج بعض من كل . ولا يجوز أن تعمل فيه (ان) لأن (إلا) إنما تخصص على أن تنفي عن الثاني ما وجب للأول ، أو توجب له ما انتفى عن الأول . فلما كانت (إنّ) ليس لها معنى يصحّ في هذا ؛ إذ معناها التوكيد ، لم يصلح أن يستثنى منها ، وإنما استثنى على معنى نفي السعادة بالمال الذي تحصل به لغيره ، فهذا معنى الكلام ، وليس معناه على نفي التأكيد الذي حصل للمعنى الأول . وله ضروب من التقديرات يدل هذا الكلام عليها ، إلا أن أقربها وأحسنها ما ذكرنا ، والفرق بين البدل والنصب في : ماجاءني أحد إلا زيداً ، أن النصب على أن معتمد البيان أحد ، والرفع على البدل على أن معتمد البيان زيد .

الجواب عن الباب الثاني[2] :

الذي يجوز في الاستثناء المنقطع المحتمل للمتصل إذا كان الثاني من غير جنس الأول إلا أنه يصلح أن يحمل عليه ، وجهان[3] : النصب على الانقطاع . والبدل على أن الثاني يصلح أن يحمل على الأول على طريق الاتساع للمبالغة في التشبيه ، كقولهم :

تحيّة بينهم ضرب وجيع[4]

---

(١) انظر الحاشية ٣ ، ص ٣٨٥

(٢) وردت مسائل هذا الباب في ص ٣٨٧

(٣) في الأصل : (ففيه وجهان) .

(٤) هذا صدر بيت لعمرو بن معدي كرب وعجزه : وخيل قد دلفت لها بخيل . وهو في الكتاب ٣٦٥/١ ، والخصائص ٣٦٨/١ ، وشرح المفصل ٨٠/٢ . وقد علق على هذا البيت محقق تفسير الطبري الأستاذ محمود =

وهذا على مذهب أهل الحجاز ، فأما بنو تميم فيبدلون على تقدير تفريغ العامل ، كأنه لم يذكر الأول ، لأنه لما جاز أن يترك ويعتمد على الثاني في تفريغ العامل جاز أن يذكر عمن نفى عنه الفعل بعض ذلك على طريق البيان ؛ يعتمد على الثاني كأنه لم يذكر الأول ، ولا يجوز أن يجري على طريقة المتصل حتى يكون الثاني مما يصلح أن يحمل على الأول في مذهب أهل الحجاز /٣٣أ/ وإن جاز ذلك على مذهب بني تميم . وتقول : ما فيها أحد إلا حماراً[1] .

والحمد لله وحده . وصلى الله على محمد وآله

الجزء الثامن والعشرون من شرح كتاب

سيبويه . إملاء أبي الحسن علي بن عيسى

النحوي . رحمة الله عليه /٣٣ب/

بسم الله الرحمن الرحيم

ونقول : ما فيها أحد إلا حماراً ، على الاستثناء المنقطع ، لأن الثاني من غير جنس الأول . فإن جعلته أنيس ذلك المكان على الاتساع قلت : ما فيها أحد إلا حماراً . فأما بنو تميم فيرفعون على كل حال ، كأن الأول لم يذكر . والاختيار النصب ، لأنه لما كان لا يأتي إلا بعد تمام الكلام أشبه الاستثناء من موجب .

وأما رجوعه إلى أصل الاستثناء ، فإنه لما كان على نفي الأحدين وما يتبعهم صار كأنه قال : ما فيها شيء إلا حماراً لأنه[2] جعل كل شيء يكون في الديار يتبع الأحدين

= شاكر بقوله : « يقال هو عمرو بن معدي كرب الزبيدي (الخزانة ٥٦/٤) وليس في قصيدته التي على هذا الوزن في الأصمعيات : ٤٣ ، ولكنه أتى في نوادر أبي زيد : ١٤٩ - ١٥٠ أنه لعمرو بن معدي كرب . فكأنه له وكأنه سقط من رواية الأصمعي ، وهو في رواية غيره « تفسير الطبري » ٢٩٤/٢

(١) هنا ينتهي الجزء السابع والعشرون من شرح الكتاب . وأنت ترى أن الكلام متصل فيما بين الأجزاء .

(٢) في الأصل (لا جعل) .

في أنه ينتفي عنها بانتفائهم ، ولولا ذلك لم يكن للاستثناء معنى على المذهبين جميعاً لأن بني تميم وإن قدروه على معنى ما فيها إلا حمار ، فالمستثنى منه مدلول عليه ، وإن لم يكن على جهة الحذف . وقال أبو ذؤيب الهذلي :

فإن تمسِ في قبر برهوةَ ثاويا ... أنيسك أصداء القبور تصيح[1]

فحمل الثاني على الأول على الاتساع . ومثله ما لي عتاب إلا السيف ، وما أنت إلاّ سير . وقال النابغة الذبياني :

يا دار ميّةَ بالعلياء فالسند ... ...

ثم قال :

... ... وما بالربع من أحد

إلا أواريّ لأيا ...[2] ... ...

بالرفع على مذهب بعض بني تميم على كل حال . وأما أهل الحجاز فينصبون على الاستثناء المنقطع بأن الثاني من غير جنس الأول ، ويجيزون الرفع على أنه جعل الأواريّ أنيس ذلك الربع[3] ، كما قال الآخر :

---

(١) البيت في ديوان أبي ذؤيب : ٢٠ . وفي ديوان الهذليين : في رمس برهوة ١١٦/١ ، وهو من شواهد الكتاب ٣٦٤/١ ، والخزانة ٣/٢ و ٤

(٢) الأبيات :

يا دار مية بالعلياء فالسند ... أقوت وطال عليها سالف الأبد

وقفت فيها أصيلاناً أسائلها ... عيّت جواباً وما بالربع من أحد

إلا أواري لأياً ما أبينها ... والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد

ديوان النابغة : ٦ ، والكتاب ٣٦٤/١ ، واللسان مادة (إلاّ) ، وشرح المفصل ٨٠/٢

(٣) نقل سيبويه أبيات النابغة بالرفع عن بني تميم وبالنصب عن أهل الحجاز . الكتاب : ٣٦٤/١

وبلـــــدة ليس بهـــــا أنيس   إلا اليعــــــافير وإلا العيس[1]

وتقول : ماله عليه سلطان إلا التكلف ، بالنصب على الاستثناء المنقطع . ويجوز فيه الرفع على أن سلطانه هو التكلف . وفي التنزيل ﴿ مالهم به من علم إلا اتباعَ[2] الظن[3] ﴾ كأنه قيل : مالهم به من شيء يعمل عليه إلا الظن . وفيه ﴿ وإن نشأْ نُغرِقْهُم فَلا صريخ لهم ولا هُم يُنْقَذونَ . إلاّ رحمةً منّا ﴾[4] ، كأنه قيل : مالهم شيء ينتفعون به إلا رحمة منا . وقال النابغة :

حلفت يميناً غير ذي مثنوية   ولا علم إلا حسنَ ظن بصاحب[5]

كأنه /٣٤أ/ قال : لا شيء يعمل عليه إلا حسن ظن . والرفع في جميع هذا جائز على مذهب بني تميم .

وقال ابن الأيهم التغلبي :

---

(١) هذا البيت من شواهد الكتاب ١٣٣/١ و ٣٦٥ . واللسان مادة (إلاّ) ، وشرح للمفصل ٨٠/٢ ، وهو من رجز لجران العود (الخزانة ١٩٧/٤) يقول فيه :

قد ندع المنزل يالميس   يعتسُّ فيه السبعُ الجروس
الذئب أو ذو لبدٍ همـوس   وبلدة ليس بها أنيس
إلا اليعافير وإلا العيس   وبقر مُلَمَّع كنوس
كأنما هنَّ الجواري الميس

وتجد الشاهد في تفسير الطبري ٢٠٣/٩ مع تعليق قيم لمحقق التفسير الأستاذ محمود شاكر .

(٢) في الأصل (التباع) .

(٣) قال تعالى : ﴿ وقولهم إنّا قتلنا المسيحَ عيسى بن مريم رسولَ اللهِ وما قتلوه وما صلبوه ولكن شُبِّه لهم . وإنَّ الذين اختلفوا فيه لفي شكٍّ منه مالهم به من علم إلا اتباعَ الظنِّ وما قتلوه يقيناً ﴾ النساء ١٥٧/٤ . واستشهد بها سيبويه في الكتاب ٣٦٥/١

(٤) قال تعالى : ﴿ وإنْ نَشأْ نُغْرِقْهُم فلا صريخ لهم ولا هم يُنقَذون . إلاّ رحمةً منّا ومتاعاً إلى حين ﴾ يس ٤٣/٣٦ ـ ٤٤ . **وانظر الكتاب ٣٦٥/١**

(٥) من شواهد الكتاب ٣٦٥/١ . وهو في ديوان النابغة (تحقيق أهل وارت) : ٢

ليس بيني وبين قيس عتـــــــاب غيرُ طعن الكلى وضرب الرقـــاب[1]

كأنـه قـال : ليس بيني وبينهم إلا طعن الكلى . وأهـل الحجـاز ينصبونـه على الاستثناء المنقطع . وقال الحارث بن عباد :

والحرب لا يبقى لجـــاحمهـــا التخيـــل والمراح
إلا الفتى الصبّـار في النجـدات والفرس الـوقـاح[2]

كأنه قال : إلا تخيل الفتى الصبار ومراحه . وقال الشاعر :

لم يغـذهـا الرسـل ولا أيسـارهـا إلا طريّ اللحم واستجـزارهـــا[3]

كأنه قال : لم يغذها غذاء إلا طريّ اللحم . وقال :

عشيّـة لا تغني الرمـــاح مكانهـــا ولا النّبــــل إلا المشرفي المصمم[4]

كأنه قال : ولا شيء من السلاح إلا المشرفي . وتقول : ما أتاني زيـد إلا عمرو فهـذا صحيح على مذهب بني تميم ، كأنه قال : ما أتاني إلا عمرو ، وذكر زيـداً ليبين أنـه ممن لم يأته . وكذلك ما أعانه إخوانكم إلا إخوانه ، كأنـه قـال : مـا أعـانـه إلا إخوانـه ، وذكر إخوانكم لأنه ممن لم يعنه .

☆ ☆ ☆

---

(١) من شواهد الكتاب ٣٦٥/١ . وشرح المفصل ٨٠/٢ . ونجده في تفسير الطبري ٢٦٣/٢ وعليه حاشية وافيـة للمحقق .

(٢) من شواهد الكتاب ٣٦٦/١ . والخزانة ٢٢٥/١ و ٤/٢ والبيت الأول في اللسان مادة (جحم) .

(٣) من شواهد الكتاب غير المنسوبة ٣٦٦/١

(٤) استشهد به سيبويه في الكتاب ولم ينسبه ٣٦٦/١ . وذكره صاحب الخزانة (٥/٢) في جملة أبيات قـالهـا ضرار بن الأزور الصحابي حين ارتد نفر من قومه .

باب الاستثناء

المنقطع الذي لا يحتمل المتصل[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الاستثناء المنقطع الذي لا يحتمل المتصل ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوز في الاستثناء المنقطع الذي لا يحتمل المتصل ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ، ولم لا يجوز في هذا الاستثناء المنقطع حمل الثاني على الأول ؟ وهل ذلك لأنه غيره مما لم يقرب من شبهه به حتى يكون في أعلى مراتب الأشبه ؟ وما تأويل قوله جلّ وعزّ : ﴿ لا عَاصِمَ اليومَ مِنْ أمرِ اللهِ إلاّ مَنْ رَحِمَ ﴾[2] ؟ ولم قدر إلا في هذا الباب بلكن ؟ ولم لا يجوز أن يحمل الثاني على الأول ؟ وهل ذلك لأن المعصوم ليس هو العاصم ، وهو أشبه به على /٣٤ ب/ ما يقتضي حذف أداة التشبيه ؟ ولم جاز أن يستثنى المعصوم من العاصم ؟ وهل ذلك لأنه ينتفي بانتفائه ، لأنه إذا كان لا عاصم فلا معصوم ؟ وهل يجيء على ذلك : لا ضارب اليوم إلا من جنى ؟ وما تأويل ﴿ فَلَوْلا كانَتْ قريةٌ آمنَتْ فنفعَها إيمانُها إلاّ قومَ يُونس ﴾[3] ؟ فلم جاز أن يستثنى قوم يونس من القرية ؟ وهل ذلك لأنها في تأويل فلولا كان[4] أهل قرية ؟ ولم لا يجوز فيه المتصل ؟ وهل ذلك لأن قوم يونس لا يحملون على القرية فيقال القرية قوم يونس ؟

---

(١) في الكتاب « هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن » ٣٦٦/١

(٢) ذكر سيبويه هذه الآية ، ثم قال : « أي ولكن من رحم » ٣٦٦/١ ، وانظر الحاشية (١) في ص ٤٠٠

(٣) ذكر سيبويه هذه الآية وقال : « أي ولكن قوم يونس » ، وانظر الحاشية (٢) في ص ٤٠٠

(٤) في الأصل (كانت) .

وما تـأويل ﴿ فلولاَ كان من القرونِ مِن قَبْلِكم أولوا بقيَّـةٍ يَنهَوْن عنِ الفَسـادِ في الأرضِ إلاَّ قليلاً مِمَّنْ أنْجَيْنا منهم ﴾[1] ؟ ولِمَ حمل على الاستثنـاء المنقطع ؟ وهل ذلـك لأنـه لم يعتد بالقليل من المفسـدين الـذين تقـدموا الـذين لا ينهون عن الفسـاد ولـذلـك نصب ﴿ إلاَّ قليلاً ممن أنجينـا منهم ﴾ فصـار كأنـه قـد أطلق لفـظ النفي ولـذلـك لم يجـز فيـه المتصل ؟ وما تـأويل قولـه جلَّ وعزَّ : ﴿ الَّـذينَ أُخرِجُوا مِنْ دِيـارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إلاَّ أنْ يَقُولُوا رَبُّنا اللهُ ﴾[2] ؟ وهل ذلـك بمنزلـة الـذين أخرجوا من ديـارهم بغير سبب إلا أن يقولوا ربّنا الله ، كأنه قيل : إلا قولهم ربّنا الله ؟ ولِمَ لا يحتمل المتصل ؟

ومـا حكم قولهم : لا تكونن من[3] فـلان في شيء إلا سـلامـاً بسـلام[4] ؟ وهـل هـو بمنزلـة لا يكن أمرك معـه شيء من الأشيـاء إلا سـلامـاً بسلام ؟ ومـا حكم مـا زاد إلا مـا نقص[5] ؟ ولِمَ كان منقطعـاً ؟ وهل ذلـك لأنـه بمعنى ولكن نقص ؟ ولو كان متصـلاً لكان على خلاف هذا المعنى ولوجب[6] مـا زاد شيئـاً إلا النـاقص كأنـه نقص المـاء ثم زاد مقدار النقصان ، وليس هذا معنى الكلام وإنما معنـاه مـا زاد ولكن نقص . وكـذلـك : ما نفع إلا ما ضرّ[7] ، لو حمل على موجب الصيغة لكان ما نفع إلا الضار ، أي نفع في شيء وضر في شيء ، وليس هـذا معنى الكلام وإنمـا معنـاه مـا نفع أصلاً ولكن ضرّ . ولِمَ جـاز مـا نفع لكن ضرّ ؟ ولِمَ يجز مـا نفـع إلا ضرّ ؟ وهـل ذلـك لأن إلاّ تقتضي في المنقطـع كما

---

(١) ذكر سيبويه هذه الآية ثم قـال : « أي ولكن قليلاً ممن أنجينـا منهم » ٣٦٦/١ ، وانظر الحـاشيـة (٣) في ص ٤٠٠

(٢) ذكر سيبـويـه هـذه الآيـة ثم قـال : « أي ولكنهم يقـولـون ربّنـا الله ، وهـذا الضرب في القرآن كثير » ٣٦٦/١ـ٣٦٧

(٣) في الأصل (في فلان) .

(٤) قال سيبويه : « ومن ذلك من الكلام لا تكونن من فلان في شيء إلا سلاماً بسلام » ٣٦٧/١

(٥) قال سيبويه : « ومثل ذلك أيضاً من الكلام فيما حدثنا أبو الخطـاب مـا زاد إلا مـا نقص ، ومـا نفع إلا مـا ضر » ٣٦٧/١

(٦) في الأصل (ولو وجب) .

(٧) انظر ما سبق في الحاشية (٥) .

تقتضي في الاستثناء من موجب أن يكون بعدها اسم مخصص للأول وإنما يجوز الفعل بعدها إذا كانت ملغاة كقولك : ما منهم أحد إلا قد قام ، وما زيد إلا يضحك ، فلهذا لم يجز بغير ما ؟ /٣٥أ/ وما الشاهد في قول النابغة :

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنّ سيوفهم بهنّ فلولٌ من قراع الكتائب (١)

وهل حمله على المتصل يوجب أن ما مدحهم به عيب ؟ وما وجه رجوعه إلى أصل الاستثناء ؟ وهل ذلك لأنه بمنزلة : لا عيب فيهم ولا في شيء من التهم إلا الفلول في السيوف من قراع الكتائب ، وليس ذلك بعيب فيهم ؟ وقول النابغة الجعدي :

فتى كملت خيراته غير أنه جواد فلا يبقي من المال باقيا (٢)

وما وجه رجوعه إلى أصل الاستثناء ؟ وهل ذلك على معنى كملت خيراته في نفسه وجميع أموره إلا ذهاب ماله بالجود . وقول الفرزدق :

وما سجنوني غير أني ابن غالب وأني من الأثرين غير الزّعانف (٣)

ولم صار هذا الاستثناء منقطعاً ؟ وهل هو على تقدير إلا لأني ابن غالب ؟ وهل ذلك لأنه بمنزلة وما سجنوني لأمر يوجب السجن إلا لأني ابن غالب ، وهذا لا يوجب السجن ، فبهذا كان منقطعاً ؟ وما وجه رجوعه إلى أصل الاستثناء ؟ وهل ذلك لما فيه من معنى وما سجنوني لأمر من الأمور إلا أني ابن غالب ؟ وقول عنز بن دجاجة :

مَن كان أشركَ في تفرّق فالجٍ فلَبونُه جَرِبَت معاً وأغَدَّتِ
إلاّ كناشرة الذي ضيعتم كالغصن في غُلوائه المُتنبّت (٤)

---

(١) انظر الحاشية (١) في ص ٤٠٢
(٢) انظر الحاشية (٣) في ص ٤٠٢
(٣) انظر الحاشية (٥) في ص ٤٠٢
(٤) انظر الحاشية (١) في ص ٤٠٣

وما وجه رجوعه إلى أصل الاستثناء ؟ وهل ذلك لما يدل عليه البيت الأول من أن حالكم في الإشراك في تفرق فالج كحال ناشرة الذي ضيعتم فكأنه قيل : ما حالكم في ذلك الإشراك المنكر إلا كحال ناشرة الذي ضيعتم . وقوله :

لولا ابن حارثة الأمير لقد أغضيت من شتمي على رغم
إلا كمعرض المُحَسّر بَكره عمداً يسبّبني على ظلم[1]

وما وجه رجوعه إلى أصل الاستثناء ؟ وهل ذلك لما يدل[2] عليه الكلام في البيت من أنه كان يرغم لشتمه إياه لولا الأمير ، وما كان يكون في ذلك إلا كمعرض المحسر بكره ؟ /٣٥ب/ .

الجواب :

الذي يجوز في الاستثناء المنقطع الذي لا يحتمل المتصل ، إذا كان الثاني غير الأول مما لا يصلح أن يحمل بالشبه عليه ، أن يكون منقطعاً نصباً أبداً . ولا يجوز أن يكون على تقدير المتصل إلا أن يصلح حمله على الأول ، إما بالحقيقة وإما بالشبه .

وقوله جلّ ثناؤه : ﴿ لا عَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أمْرِ اللهِ إلاَّ مَنْ رَحِمَ ﴾[3] استثناء منقطع لأن المعصوم غير العاصم . ووجه رجوعه إلى أصل الاستثناء أنه بمنزلة لا معصوم من أمر الله إلا من رحم ، لأنه إذا نفي العاصم انتفى المعصوم كقولك لا عاصم فهذا يدل على لا معصوم ، فالاستثناء من مدلول الكلام الأول كأنه قيل : لا معصوم من أمر الله إلا من رحم . ويجوز على ذلك لا قاتل اليوم إلا من وجب عليه قصاص بقتله .

---

(١) انظر الحاشيتين ٢ ، و٣ ، ص ٤٠٣

(٢) في الأصل (ما) .

(٣) في الأصل : (ولا عاصم) والآية : ﴿ قال سآوي إلى جبل يعصمني من الماء . قال لاعاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم . وحال بينهما الموج فكان من المغرقين ﴾ ، هود : ٤٣/١١ ، واستشهد بها سيبويه وقال : « أي ولكن من رحم » الكتاب ٣٦٦/١

وقوله جلّ ثناؤه : ﴿ فَلَولا كَانَتْ قريَةٌ آمَنَتْ فنَفَعَها إيمانُها إلاّ قوم يونُس ﴾[1] ، فهذا منقطع لأن قوم يونس غير القرية . ووجه رجوعه إلى المتصل أنه بمنزلة فلولا كان أهل قرية آمنوا إلا قوم يونس ولم يجز في مثل هذا المتصل لأنه لا يحمل الثاني على الأول .

وقوله جلّ ثناؤه : ﴿ فَلَولا كانَ مِنَ القُرونِ مِنْ قَبْلِكُم أولوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الفَسَادِ في الأرضِ إلاّ قليلاً مِّن أنجَيْنا مِنهُم ﴾[2] ، فهذا استثناء منقطع لأنه لا يعتد بالقليل في كثير من كان لا ينهى عن الفساد حتى صح أن يطلق ما كان من القرون من قبلكم أولوا بقية ينهون عن الفساد للتغليب بالتكثير ، ولذلك نصب إلاّ قليلاً على الانقطاع ، ولم يرفع على البدل من قوله أولوا بقية .

وقوله جلّ وعزّ : ﴿ الَّذين أُخْرِجُوا مِنْ ديارِهم بغيرِ حَقٍّ إلاّ أنْ يقولوا ربُّنا اللهُ ﴾[3] ، لو[4] حمل على المتصل لم يصلح لأنه بمنزلة أخرجوا من ديارهم بغير ذنب إلا قولهم ربّنا الله ، فيصير هذا ذنبهم وليس بذنب ، فهو منقطع . ووجه رجوعه إلى أصل

---

(١) قال تعالى : ﴿ فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلاّ قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي في الحياة الدنيا ومتعناهم إلى حين ﴾ ، يونس : ٩٨/١٠ ، واستشهد بها سيبويه في الكتاب ، وقال : « أي ولكن قوم يونس » ٣٦٦/١ . وقال الفراء : نصب إلا قوم يونس لأنهم منقطعون مما قبل إذ لم يكونوا من جنسه ولا من شكله . كأن قوم يونس منقطعون من قوم غيره من الأنبياء . اللسان ٣١٧/٢٠

(٢) قال تعالى : ﴿ فلولا كان من القرون من قبلكم أولوا بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أنجينا منهم واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه وكانوا مجرمين ﴾ ، هود : ١١٦/١١ . واستشهد بها سيبويه ، وقال : « أي ولكن قليلاً ممن أنجينا منهم » الكتاب ٣٦٦/١

(٣) قال تعالى : ﴿ الذين أُخرجوا من ديارهم بغير حقٍّ إلاّ أن يقولوا ربُّنا اللهُ . ولولا دفع الله الناسَ بعضهم ببعض لهدّمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً . ولينصرنّ الله من ينصره إن الله لقويٌّ عزيزٌ ﴾ ، الحج : ٤٠/٢٢ . واستشهد بها سيبويه وقال : « أي ولكنهم يقولون ربّنا الله » الكتاب ٣٦٦/١

(٤) في الأصل (فلو) .

الاستثناء أنه بمنزلة الذين أخرجوا من ديارهم بغير سبب إلا قولهم ربّنا الله . كأنه قيل : ليس لإخراجهم سبب إلا هذا .

وقول العرب : لا تكونن من فلان في شيء إلا سلاماً بسلام ، كأنه قيل : لا يكن أمرك من فلان في شيء إلا سلاماً بسلام . فهذا وجه الاتصال . فأما الانقطاع فلأنه لم يذكر ما يستثنى منه سلام بسلام[1] . /٣٦أ/ وقولهم ما زاد إلا ما نقص ، استثناء منقطع ، لأنه بمنزلة ما زاد أصلاً ولكن نقص . فليس في هذا إخراج بعض من كل . ووجه رجوعه إلى أصل الاستثناء أنه بمنزلة هو على حاله إلا النقصان الذي وقع فيه ، فهذا وجه الاتصال .

وقولهم : ما نفع إلا ما ضرّ ، استثناء منقطع لأن معناه ما نفع أصلاً لكن ضرّ . ووجه رجوعه إلى أصل الاستثناء أنه بمنزلة هو على حاله إلا الضرّ الذي وقع منه ، ولولا (ما) لم يصلح الاستثناء هاهنا ، وإن كان يصلح في (لكن) لأن (لكن) حرف عطف و (إلا) حرف استثناء وتقتضي معنى الاسم الذي يخرج بعضاً من كل إلا في الموضع الذي تكون فيه ملغاة . وقال النابغة :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهنّ فلول من قراع الكتائب[2]

فهذا استثناء منقطع لأن الفلول ليس بعيب فيهم . ووجه الاتصال فيه كأنه قال : ولا عيب في شيء منهم ولا من التّهم إلا فلول سيوفهم[3] من قراع الكتائب . وقال النابغة الجعدي :

فتىً كملت خيراته غير أنه جواد فلا يُبقي من المال باقيا[4]

---

(١) قوله : « فهذا وجه الاتصال .. سلام بسلام » مكرر في الأصل .

(٢) في ديوانه : ١١ ، وهو من شواهد الكتاب ٣٦٧/١ ، وتفسير غريب القرآن : ١٩٠ ، والمغني ١١٤/١

(٣) في الأصل (سيفهم) .

(٤) في الديوان : فما يبقى : ١٢٣ . وفي الكتاب ٣٦٧/١ . والخزانة ١٢/٢

فهذا استثناء منقطع لا يصلح أن يستثنى من كمال خيراته في نفسه إلا على الذم ، وليس المعنى على ذلك . وإنما هو كملت خيراته في نفسه وجميع أموره إلا المال[1] الذي أتلفه بجوده ، فهذا وجه رجوعه إلى أصل الاستثناء ، وهو عيب في المال أن يخرج عن يد الجواد ، وليس في الجواد عيب ، كما أن كونه في يد الجواد فضيلة للمال ، وحصوله في يد البخيل نقيصة للمال .

وقال الفرزدق :

وما سجنوني غير أني ابن غالب　　وأني من الأثرين غير الزعانف[2]

فهذا استثناء منقطع لأنه ليس قبله ما يخرج عنه ، ووجه رجوعه إلى المتصل أنه بمنزلة : وما سجنوني لسبب من الأسباب إلا أني ابن غالب .

وقال عنز بن دجاجة :

من كان أشرك في تفرّق فالج　　فلَبونه جربت معاً وأغدّت
إلا كناشرة الذي ضيّعتم　　كالغصن في غلوائه المتنبت[3]

فهذا استثناء منقطع /٣٦ب/ لأنه لم يذكر قبله ما يخرج عنه المستثنى . ووجه رجوعه إلى أصل الاستثناء أنه بمنزلة ما كانت حالكم في الإشراك في تفرق فالج إلا كحال ناشرة الذي ضيعتم ، فهو محمول على مدلول الكلام الأول على لفظه بل هو منقطع من لفظه . وقال[4] :

---

(١) في الأصل : (الحال) .

(٢) في شرح ديوانه ٥٣٦/٢ ، وفي الكتاب ٣٦٧/١ ، وقال : « كأنه قال ولكني ابن غالب » ، وفصل الشنتمري القول فيه وفيما دار حوله من خلاف فانظره في حاشية الكتاب .

(٣) انظر الكتاب ٣٦٨/١ وحاشيته للأعلم . ومجاز القرآن ٦١/١ ، واللسان والتاج مادة (نبت) .

(٤) أي النابغة الجعدي .

لــولا ابن حــارثــة الأمير لقـــد أغضيت من شتمي على رغم
إلا كمعرض المحسر بكره عمـــــــدأ يسببني على الظلم[1]

فهذا استثنـاء منقطع لأنـه لم يـذكر قبلـه مـا يخرج عنـه المستثنى ، وهو يرجع إلى أصل الاستثناء بمدلول الكلام الذي تقدم إذ هو بمنزلة مـا حـالـك في الإغضـاء من شتمي على رغم لولا الأمير إلاّ كحال معرض المحسر بكره ، فهذا وجه الاتصال .

(١) ديوانه : ١٦٠ ، وانظر الكتاب ٣٦٨/١ . وفي شرح السيرافي « لولا ابن عفان الإمام .. » ١١٥/٣

باب الاستثناء

الذي تقع فيه أن بعد إلاّ[١]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الاستثناء الذي تقع فيه أن بعد إلاّ مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب[٢] :

ما الذي يجوز في الاستثناء الذي تقع فيه أن بعد إلاّ ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم لا يجوز أن تقع أن بعد إلا في الموجب إلا وفيها معنى النفي ؟ وهل ذلك لأن الأصل في إلا أن يكون ما بعدها على خلاف ما قبلها في الإيجاب والنفي ؟ ولم جاز الاستثناء بأن وليست على معنى إخراج بعض من كل ؟ وهل ذلك لأنه يرجع في التأويل إلى إخراج بعض من كل ؟ وما حكم ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا[٣] ؟ وهل يرجع في التقدير إلى ما أتاني شيء إلا قولهم كذا وكذا ؟ وما موضع (أن) في قولك : ما منعني إلا أن يغضب عليّ فلان[٤] ؟ وما الشاهد في قول الشاعر :

لم يمنع الشُّرْبَ منها غيرُ أن نطقت ... حمامة في غصون ذات أوقال[٥]

ولم جاز في (غير) الرفع والنصب[٦] ؟ وهل النصب على البناء من أجل أنه مبهم

(١) في الكتاب : « هذا باب ما تكون فيه أن مع صلتها بمنزلة غيرها من الأسماء » ٣٦٨/١

(٢) سيأتي الجواب عن هذه المسائل بعد مسائل الباب الذي يليه . أي في ص ٤٠٦

(٣) هذا مثل أورده سيبويه في صدر الباب .

(٤) قال سيبويه : « ومثل ذلك قولهم : ما منعني إلا أن يغضب علي فلان » ٣٦٨/١

(٥) انظر الحاشية ٣ ، في ص ٤٠٦

(٦) نقل سيبويه البيت مرفوعاً ثم قال : « وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع » ٣٦٩/١

أضيف إلى ما أصله البناء ؟ ولم جاز بناء مثل هذا ولم يجز البناء في مثل مررت بغيرك ، ولا مررت بغير هذا ؟ وما الشاهد في قول النابغة :

على حين عـــــاتبت المشيب[1] ..؟

باب الاستثناء من موجب[2]

(**الغرض فيه** : أن يبين ما يجوز في الاستثناء من موجب مما لا يجوز /٣٧أ/ .

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوز في الاستثناء من موجب ؟ وما الـذي لا يجوز ؟ ولم ذلـك[3] ؟) ولم لا يجوز الاستثناء من موجب إلا بالنصب ؟ وهل ذلك لأنه لا يصلح فيه تفريغ العامل لما بعد إلاّ كما يصلح في النفي ؟ ولم وجب أنه مفعول لا يتسلط العامل عليه إلا بـ (إلاّ) ؟ وما الفرق بينه وبين حروف الجر في تسليط العامل على ما بعدها ؟ ولم وجب أن تكون مسلطة عاملة ؟ ولم يجب مثل ذلك في إلاّ ؟ وما حكم أتاني القوم إلا أباك[4] ؟ وما العامل في أبيك[5] ؟ ولم لا يجوز في الاستثناء من موجب البدل[6] ؟ وهل ذلك لأنه لو جاز البدل جاز تفريغ العامل لما بعد إلاّ إذ المبدل منه على تقدير الطرح من الكلام ؟ وما حكم قولهم : ما فيهم أحد إلا قد قال ذاك إلا زيداً ؟ ولم كان

---

(١) انظر الحاشية ١ ، ص ٤٠٧

(٢) في الكتاب « هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً » ٣٦٩/١

(٣) ما بين القوسين زيادة ليست في الأصل ووضعناها على نسق سائر الأبواب .

(٤) قال سيبويه : وذلك قولك : أتاني القوم إلا أباك . وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ، ولم يكن صفة » .

(٥) قال سيبويه : « وكان العامل فيه ما قبله من الكلام » ٣٦٩/١

(٦) قال سيبويه : « وإنما منع الأب أن يكون بدلاً من القوم أنك لو قلت أتاني إلا أبوك كان محالاً » .

هذا استثناء من موجب مع دخول حرف النفي في أول الكلام وهل ذلك لأنه بمعنى قد قالوا ذلك إلا زيداً[1] .

الجواب عن الباب الأول :

الذي يجوز في الاستثناء الذي تقع فيه أن بعد إلا أن يكون على معنى المصدر وتقديره . ولا يجوز أن يكون في الموجب إلا على معنى النفي لأن (إلاّ) لا بد من أن يكون ما بعدها على خلاف ما قبلها في الإيجاب والنفي ، كما أن (لكن) بهذه المنزلة ، إلا أن (إلاّ) تختص بإخراج بعض من كل وإن اختلفت التقديرات في ذلك .

وتقول : ما أتاني إلاّ أنهم قد قالوا ذاك . كأنك قلت : ما أتاني شيء إلاّ قولهم ذاك . وتقول : ما منعني إلا أن يغضب عليّ فلان ، كأنك قلت : ما منعني إلا غضب فلان عليّ . وقال الشاعر :

لم يمنع الشَّرب منها غير أن نطقت ... حمامة في غصون ذات أوقال[2]

فيجوز في (غير) الرفع والنصب ؛ أما الرفع فلأنه فاعل يمنع . وأما النصب فعلى البناء لأنه مبهم أضيف إلى مبنيّ أصله البناء ، وعلى ذلك يجري القياس في كل مبهم أضيف إلى مبنيّ أصله البناء . ولا يجوز إذا أضيف إلى مبني أصله الإعراب أن يبنى . لو قلت : **لم يمنع الشرب منها غيرك** ، لم يجز لما بيّنا من أنه أضيف إلى مبني أصله الإعراب . وعلى ذلك قول النابغة /٣٧ ب/:

على حين عاتبت المشيب على الصِّبا ... فقلت ألَمَّا تصحُ والشَّيب وازع[3]

---

(١) قال سيبويه : « وتقول : ما فيهم أحد إلا قد قال ذلك إلا زيداً ، كأنه قال : قد قالوا ذلك إلا زيداً » ٣٦٩/١

(٢) من شواهد (الكتاب) قال سيبويه إن أبا الخطاب سمعه من العرب بالرفع . وفصل الشنتمري القول فيه وقال إنه لرجل من كنانة . ٣٦٩/١ . وهو لأبي قيس بن الاسلت . وانظر الخزانة ٤٥/٢ ، ١٤٤/٣ و ١٥٢ . ومغني اللبيب ١٥٩/١ و ٥١٧/٢

(٣) بيت للنابغة الذبياني ، جاء في ديوانه : ألمّا أصح (الديوان : ١٨) وقد استشهد به سيبويه وقال : كأنه =

فبنى حين لأنه أضافه إلى مبني أصله البنـاء ، إلا أن الاختيـار في مثل هـذا البنـاء لاطراد إضافة أسماء الزمان فيه ، فالإضافة بكثرتها فيه تقوي مـا تقتضيـه ، وهي بقلتهـا في الحرف تضعفه عن هذه المنزلة .

الجواب عن الباب الثاني :

الذي يجوز في الاستثناء من موجب النصبُ ، لأنـه مفعول على معنى المستثنى ، إلا أن الفعل لا يدل على أنه مستثنى إلا بوسيطة (إلاّ) . ولو دلَّ بحقيقة معنـاه لعمل فيـه كما يعمل استثنيت زيداً ، وأستثني زيداً .

فلا يجوز الاستثناء من موجب إلا بـالنصب لأنـه لا يصلح تفريغ العـامل لمـا بعـد إلا . ولا تكون (إلا) فيه إلا مسلطة للعامل بعد تمام الكلام في التقدير . والفرق بينـه وبين حروف الجر ، وإن اجتمعـا في التسليـط ، أن حروف الجر عـاملـة لأنهـا على معنى الإضافـة ، والجر في أصل قسمتـه موضوع[1] للإضـافـة ، كما أن الرفع للفـاعل ومـا أشبـه الفـاعـل .. والنصب للمفعـول ، ومـا أشبـه المفعـول ، فكـذلـك الجر للمضـاف إليـه وما أشبهه . ولا يجوز في الاستثناء من موجب البدل ، لأنه لوجـاز البـدل جـاز تفريغ العامل لمـا بعـد إلا ، وليس يجوز ذلـك في الإيجـاب لأنـه يضمن الكلام بمدلول لا يـدل عليه ، وليس كذلك النفي لأنه يدل إذا أطلق على أعمّ العـام ، وليس يعـارض هـذا أن الإيجاب إذا أطلق يدل على أخص الخاص ، لأن أخص الخـاص لا يستثنى منـه شيء نحو زيـد وعمرو مع أن أخص الخـاص ينقسم قسمـة تبطـل دلالـة الفعـل عليـه حتى يكـون

= جعل حين وعاتبت اسماً واحداً . (الكتاب ٣٦٩/١) . وقـال المبرد : إن شئت فتحت حين ، وإن شئت خفضت لأنـه مضـاف إلى فعل غير متمكن (رغبـة الآمـل من كتـاب الكامـل ٢٢٠/٢) وفصـل السيرافي القول فيه في شرح الكتاب ٤٨/١ . واستشهد به ابن هشام في كون المضاف زمـانـاً مبهماً والمضـاف إليـه فعلاً مبنياً بناء أصلياً (مغني اللبيب ٥١٧/٢) .

(١) في الأصل (الموضوع) .

مستغنى عنه ، وليس كذلك أحد ، لأن الفعل المنفي إذا أطلق في الاستثناء دلَّ عليه دلالة توجب أنه مستغنى عن ذكره ، وليس في الإيجاب مثل هذا .

وتقول : أتاني القوم إلا أباك ، ومررت بالقوم إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك ، فالعامل فيه معنى الاستقرار الذي الظرف خلف منه ، وقد عمل معنى الاستقرار في المعرفة ها هنا . وتقول : ما فيهم أحد إلا قد قال ذاك إلا زيداً ، فهذا استثناء من موجب إذ المعنى قد قالوا /٣٨أ/ كلهم ذا إلا زيداً .

☆ ☆ ☆

باب الاستثناء

الذي تكون فيه إلاّ بمنزلة غير في الصفة[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الاستثناء الذي تكون إلاّ فيه بمنزلة غير في الصفة ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوز في الاستثناء الذي تكون فيه إلا بمنزلة غير ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم لا يجوز أن تكون بمنزلة غير حتى تجري على موصوف ؟ وهل ذلك لأنها مدخلة على باب الصفة بالشبه ، والوصف لـ (غير) بحق الأصل ولـ (إلاّ) بحق الشبه ، فلم تقو على أن تقوم مقام الموصوف ، وقويت غير على ذلك ؟ تقول : ما جاءني غير زيد . فتكون غير قد قامت مقام الموصوف . ولا يجوز ما جاءني إلاّ زيد ، على أن (إلاّ) قامت مقام الموصوف ، ولكن على تفريغ العامل .

وما حكم لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا[2] ؟ فإلاّ في هذا صفة بمنزلة لو كان معنا رجل غير زيد لغلبنا . ولم لا يجوز : لو كان معنا إلاّ زيد لهلكنا[3] ؟ وهل ذلك بمنزلة الاستثناء من موجب من غير ذكر المستثنى منه ، كقولك : سار إلاّ زيد ، فهذا محال . ولو قلت : سار القوم إلاّ زيد ، جاز على الصفة . ولا يجوز : سار إلا زيد ، على الصفة ولا على الاستثناء . ولم خالف في ذلك أبو العباس فأجاز : لو كان معنا إلا زيد

---

(١) في الكتاب : « هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل وغير » ٣٧٠/١

(٢) هذا المثل قدمه سيبويه في صدر الباب .

(٣) قال سيبويه : إن (إلا زيد) في المثال السابق صفة ، والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا إلا زيد لهلكنا . وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت » ٣٧٠/١

لهلكنا ؟ وهل ذلك لأنه شبه بالنفي . ولا يشبهه لأنه لا يصح فيه أعمّ العام على الجملة والتفصيل كما يصح في النفي . ويوضح أنه موجب أنه يجب عنه الجواب بتقدير الإيجاب ، كقولك : لو كان زيد ها هنا لسررنا به . فالسرور عن معنى موجب في التقدير لا عن منفي . وما تأويل : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾[1] ؟ ولم[2] جاز الرفع على الصفة ، ولم يجز على البدل ؟ وهل ذلك لأنه لو كان على البدل لجاز : لو كان فيهما إلا الله لفسدتا ، ولجاز : سار القوم إلا زيد ، على البدل ، وهل يجوز النصب في مثل هذا فتقول : لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ، ولو سار القوم إلا زيداً لتعذر عليهم الأمر ؟ وما الشاهد في قول ذي الرمة :

أنيخت فألقت بلدةً فوق بلدة قليلٌ بها الأصواتُ إلا بُغامُها[3]

ولم لا يكون مثل هذا على البدل ؟ وهل ذلك لأنه يوجب جواز قليل بها إلا بغامها ؟ /٣٨ب/ وهذا لا يصح لأنه في الموجب ، ولا يكون إلا على الصفة ، كأنه قال : قليل بها الأصوات غير بغامها . وما تأويل : ﴿ لا يَسْتَوِي القاعدونَ مِنَ المؤمنينَ غيرُ أُوْلِي الضَّرَرِ ﴾[4] ؟ ولم لا يكون على البدل مع أنه يجوز لا يستوي غير أولي الضرر[5] والمجاهدون ؟ وهل ذلك لأن الصفة أحق بغير : إذا جرت على موصوف يصح أن تكون صفة له كما هو في قولك : جاءني زيد الكريم ، ولا يصلح فيه البدل مع توجه الصفة ، وإنه لهذا الكلام بحق الأصل ، فلا وجه للعدول عنه بغير سبب ؟ وما الشاهد في قول لبيد :

وإذا جوزيت قرضاً فاجزه إنما يَجزي الفتى غير الجمل[6]

(١) آية استشهد بها سيبويه . وانظر الحاشية ٣ في ص ٤١٣

(٢) في الأصل (ولما) .

(٣) انظر الحاشية ٢ في ص ٤١٤

(٤) آية استشهد بها سيبويه . وانظر الحاشية (٣) في ص ٤١٤

(٥) قوله : « ولم لا يكون .. أولي الضرر » مكرر في الأصل .

(٦) انظر الحاشية ٤ ، في ص ٤١٤

ولم لا يجوز في هذا أن يكون على البدل الذي يجوز في إلا ؟ وهل ذلك لأنه موجب ، فلا يكون إلا على الصفة أو الاستثناء الذي تكون فيه إلا مسلطة للعامل ؟ وما الشاهد في قوله :

لو كان غيري سليمى اليومَ غيّره وقعُ الحوادث إلاّ الصارم الذكر[١]

فما الموصوف بإلا ها هنا ؟ ولِمَ كان على أنه صفة لغير ، كقولك : لو كان غيري غير الصارم الذكر غيره وقع الحوادث ، فغير الثانية صفة للأولى[٢] ؟ وهل يجوز في مثل هذا النصب ، إذ المعنى لو كان شيء غيري إلا الصارم الذكر غيّره وقع الحوادث ؟ وما حكم : ما أتاني أحد إلاّ زيد ؟ ولم جاز على الصفة والبدل ؟ وما الفرق بينهما في المعنى ؟ وهل ذلك لأنه في البدل قد أثبت إتيان زيد ، وفي الصفة أبهمه ولم يثبته ، كما أنه في قولك : ما أتاني أحد مثل زيد ، لا يوجب أن زيداً قد أتى ولا أنه لم يأت ؟ وهل يجوز : ما أتاني إلا زيد على الصفة ؟ ولم لا يجوز ذلك[٣] ؟ وما نظيره من قولهم أجمعون في أنه لا يكون تأكيداً إلا تابعاً كما لا تكون صفة إلا تابعاً[٤] ؟ وما الشاهد في قول عمرو بن معدي كرب :

وكلُّ أخٍ مفارقُه أخوه لعمرُ أبيك إلاّ الفرقدان[٥]

---

(١) انظر الحاشية (١) في ص ٤١٥

(٢) قال سيبويه : « كأنه قال : لو كان غيري غير الصارم الذكر لغيره وقع الحوادث . إذ جعلت غير الآخرة صفة للأولى » ٣٧٠/١

(٣) قال سيبويه : « ولا يجوز أن تقول : ما أتاني إلا زيد . وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل .. » ٣٧١/١

(٤) قال سيبويه : « ونظير ذلك من كلام العرب أجمعون . لا يجري في الكلام إلا على الاسم . ولا يعمل فيه ناصب ولا رافع ولا جار » ٣٧١/١

(٥) انظر الحاشية (١) في ص ٤١٣

ولم لا يكون الرفع في قوله الفرقدان إلا على الصفة [1] ؟ وهل ذلك لأنه بعد موجب ؟ وقول الشماخ[2] :

وكلُّ خليل غيرُ هاضمِ نفسه لوصلِ خليلٍ صارمٌ أو مُعازرُ[3]

/٣٩أ/ ولم لا يجوز إلا الفرقدان على جهة إلا أن يكون[4] الفرقدان ؟ وهل ذلك لأن الموصول لا يحذف لأنه معتمد البيان الذي تذكر الصلة لأجله ، وهي متممة له تتميم الناقص . وليس الموصول كالصفة في هذا لأن الصفة على تقدير التام فيصلح أن تقوم الصفة مقام الموصوف ، ولا يجوز أن تقوم الصلة مقام الموصول لأنه ناقص يحتاج إلى البيان عنه .

الجواب :

الذي لا يجوز في الاستثناء الذي تكون إلا فيه بمنزلة غير ، أن يتبع الاسم بعدها ماقبلها في الإعراب ، كما تتبع الصفة الموصوف[5] . ولا يجوز أن تجري إلا مجرى غير إذا لم يكن الموصوف مذكوراً ، لأنها تضعف عن أن تقوم مقام الموصوف لأن الوصف لها بحق الشبه وهو لغير بحق الأصل ، فلذلك جاز ما جاءني غير زيد ، على الصفة ، ولم يجز ما جاءني إلا زيد ، على الصفة ، ولكن على تفريغ العامل[6] .. وتقول : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا . فإلا هاهنا صفة ، كأنك قلت : لو كان معنا رجل غير زيد لغلبنا .

---

(١) قال سيبويه : « كأنه قال : وكل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه . إذا وصفت به كلا » ٣٧١/١

(٢) عطف على قوله : « وما الشاهد في قول عمرو بن معدي كرب » .

(٣) انظر الحاشية ٤ ، ص ٤١٥

(٤) قال سيبويه : « ولا يجوز رفع زيد على إلاّ أن يكون ، لأنك لا تضمر الاسم الذي هذا من تمامه لأن أن يكون اسماً » ٣٧١/١

(٥) في الأصل (الموصف) .

(٦) أي جاز : ماجاءني إلا زيد . على تفريغ إلاّ .

ولا يجوز هذا على البدل ، لأنه بعد موجب . لوقلت : لو كان معنا إلا زيد ، كان فاسداً كفساد : سار إلا زيد . لأن الموجب لا بد من أن يذكر فيه المستثنى منه . ولكن يجوز : سار القوم إلا زيد ، على الصفة ، كما قال الشاعر :

وكل أخ مفارقه أخوه ۝ لعمر أبيك إلاّ الفرقدان[1]

فهذا على الصفة ولا يجوز فيه البدل ولا في نظائره ، لأنه بعد موجب . وخالف في ذلك أبو العباس فأجاز : لو كان معنا إلا زيد لغلبنا ، وشبهه بالنفي والصواب فيه مذهب سيبويه ، لأن هذا موجب ، والدليل على ذلك الفرق بين : لو كان عندنا زيد لسررنا ، وبين : لو لم يكن عندنا زيد لسررنا . فإذا قدر تقدير الإيجاب فحكمه حكم الإيجاب[2] . كما أنه إذا قدر تقدير النفي فحكمه حكم النفي ، ويوضح ذلك أن أعم العام يصح في تقدير النفي كما يصح في القطع على النفي ، ويمتنع في تقدير الإيجاب كما يمتنع في القطع على الإيجاب ، فلو قلت : لو لم يكن معنا أحد إلا زيد لغلبنا ، فأحد ها هنا هي التي تقع في النفي . ويجوز فيه لو لم يكن معنا إلا زيد لغلبنا ، فلا تكون أحد ها هنا إلا بمعنى /٣٩ ب/ وأحد ، ولا يصلح فيه البدل ، كما لا يصلح في القطع على الإيجاب . وأما قول الله ﴿ لو كان فيهما آلهةٌ إلاّ اللهُ لفسدَتا ﴾[3] فهو على الصفة ، ولا يجوز فيه البدل لأن الذي قبله موجب . ولكن يصلح في مثله الاستثناء بالنصب

---

(١) هذا البيت لعمرو بن معدي كرب . وهو من شواهد الكتاب ٣٧١/١ . وانظر تعليق سيبويه عليه في الحاشية ٦ ، ص ٣٥٤ ، وفي مغني اللبيب ٧٢/١

وجاء في شرح شواهد المغني للسيوطي أنه لابن معدي كرب أو الحضرمي بن عامر : ٧٨ . وفي اللسان مادة (إلاّ) منسوب لعمرو . وقال ابن منظور : « قال ابن بري ذكر الآمدي في المؤتلف والمختلف أن هذا البيت لحضرمي بن عامر » وانظر الشاهد في الخزانة ٥٢/٢ ونسبته فيها ٥٥/٢

(٢) في الأصل (الاجاب) .

(٣) قال تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا . فسبحان الله ربِّ العرش عما يصفون ﴾ ، الأنبياء ٢٢/٢١ ، واستشهد بها في الكتاب ٣٧٠/١ ، وفي المغني ٧٠/١

كالاستثناء من موجب ، وذلك على قياس : سار القوم إلا زيد ، بمعنى[1] سار القوم غير زيد ، فإن استثنيت على غير جهة الصفة قلت : سار القوم إلا زيداً . ولا يجوز فيه البدل ، لأنه لا يجوز في الموجب تفريغ العامل ، فلا يجوز : سار إلا زيد ، لا على الصفة ولا على الاستثناء ، وقال ذو الرّمة :

أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة   قليل بها الأصوات إلا بغامُها[2]

فهذا على الصفة كأنه قال : غير بغامها . ولا يكون على البدل لأنه بعد موجب . وقول الله عزّ وجلّ : ﴿ لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر ﴾[3] على الصفة ولا يحسن فيه البدل ، لأن الصفة إذا جاءت في موضعها بعد ذكر الموصوف كانت بمعنى الصفة أحق منها بمعنى البدل . ولكن قد يجوز غير أولي الضرر على الاستثناء الذي يجري مجرى الاستثناء من موجب . والرفع أحسن وقال لبيد :

وإذا جوزيت قرضاً فاجزه   إنما يجزي الفتى غير الجمل[4]

فهذا على الصفة لأنه بعد موجب . وقال الشاعر :

لو كان غيري سليمى اليوم غيره   وقع الحوادث إلا الصارم الذكر[5]

---

(١) في الأصل (معنى) .

(٢) ديوانه : ٦٣٨ . واستشهد به سيبويه ، وقال : « كأنه قال : قليل بها الأصوات غير بغامها ، إذا كانت غير استثناء » ٣٧٠/١ ، والشاهد في الخزانة ١/٢ هـ . وفي المغني ٧٢/١ ، وشرح شواهده : ٧٨

(٣) الآية : ﴿ لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضّل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلاً وعد الله الحسنى . وفضّل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً ﴾ ، النساء ٩٥/٤ . واستشهد بها سيبويه في الكتاب ٣٧٠/١ . والفراء في معاني القرآن ٢٨٣/١

(٤) ديوانه : ١٢ ، وفيه : فإذا جوزيت .. إنما يجزى الفتى ليس الجمل . وهو من شواهد الكتاب ٣٧٠/١ ، وفيه : وإذا قورضت قرضاً ..

(٥) البيت للبيد بن ربيعة ، ديوانه (القصيدة ١٢ البيت ١٢) وهو من شواهد الكتاب ٣٧٠/١ ، وانظر

فهذا على الصفة ، كأنه قال : لو كان غيري غير الصارم الذكر غيَّره وقع الحوادث . ولو نصب على الاستثناء لجاز[1] ، إذ المعنى لو كان شيء إلا الصارم الذكر غيَّره وقع الحوادث .

وتقول : ما أتاني أحد إلا زيد . فيجوز في هذا الصفة والبدل . لأنه في النفي ، وقد ذكر قبله ما يصلح أن يكون موصوفاً . إلا أن الفرق بين الصفة والبدل ، أن البدل يوجب إثبات الفعل لما بعد إلاَّ ، والصفة لا توجب ذلك لأنها بمنزلة / ٤٠أ/ جاءني مثل زيد .

وتقول : ما أتاني إلا زيد ، فلا يجوز هذا على الصفة لأنه لم يذكر قبله موصوف . ونظيره أجمعون في أنه لا يكون إلا تابعاً ، ولا يلي العامل من غير متبوع بينه وبين العامل ، فهو نظيره في حكمه وإن اختلفت العلة فيهما .

وقال عمرو بن معدي كرب :

وكل أخ مفارقه أخوه ... لعمر أبيك إلاّ الفرقدان[2]

فهذا على الصفة لأنه بعد موجب .

وكذلك قول الشّماخ :

وكل خليل غير هاضم نفسه ... لوصل خليل صارم أو معازر[3]

= تعليق سيبويه عليه في الحاشية (٣) ص ٤١١ ، وهو في اللسان مادة (إلا) ، وفي المغني ٧٢/١ ، وفي شرح شواهده : ٧٨ ، والرواية فيه : الدهر غيَّره .

(١) في الأصل (فجاز) .

(٢) انظر الحاشية ١ ، ص ٤١٣

(٣) ديوانه : ٤٣ ، وفيه : فكل .. واستشهد به سيبويه مرتين في ٢٧١/١ و ٣٧١ ، وللأعلم حاشية عليه في الموضع الأول . وهو في الجمهرة لابن دريد ٣٢٢/٢ ، وشرح أدب الكاتب للجواليقي : ٢٣

فغير صفة كل . ولا يصلح في مثل هذا النصب لأنه لم يأت بعد تمام الكلام في الموجب . ولا يجوز إلا الفرقدان على إلاّ أن يكون الفرقدان ، لأن (أن) موصولة[1] ، ولا يجوز حذف الموصول لأنه معتمد البيان ، تتمّمه الصلة تمام الناقص ، فلا بدّ من ذكره إذ[2] كان المعنى عليه .

☆ ☆ ☆

(١) في الأصل (مفصولة) .

(٢) في الأصل (إذا) .

باب الاستثناء

الذي تقدم فيه المستثنى[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الاستثناء الذي تقدم فيه المستثنى مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوز في الاستثناء الذي تقدم فيه المستثنى ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم لا يجوز أن يقدم المستثنى في أول الكلام ، كما جاز أن يقدم على المستثنى منه ؟ وهل ذلك لأنه تقييد لما دلَّ أول الكلام عليه باقتضائه له وإن لم يذكر المستثنى منه ؟ وما حكم ما فيها إلا أباك أحد . وما لي إلا أباك صديق[2] ؟ ولم جاز النصب على الاستثناء بطريقة الموجب ولم يجز البدل[3] ؟ ولم لا يتقدم البدل على المبدل منه ؟ وهل ذلك لأنه تابع له ، مقدر به ، والمقدر لا يصح إلا بعد حضور المقدر به ؟ وهلا كان الوجه الرفع في الأول ، وجعل أحد بدلاً منه ؟ وهل ذلك لا يصح لأنه إنما يستثنى الأخص من الأعم ، وأحد أعم ، فهو المقدم الذي يستثنى منه ؟ ولم صار الوجه الضعيف في التأخير هو القوي الذي لا يجوز غيره في التقديم ؟ وما نظير ذلك من تقديم / ٤٠ ب / صفة النكرة[4] ؟ وما الشاهد في قول كعب بن مالك :

---

(١) في الكتاب : « هذا باب ما يقدم فيه المستثنى » ٣٧١/١

(٢) هذان مثالان افتتح سيبويه بهما الباب .

(٣) قال سيبويه : « وزعم الخليل أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ، ولا يكون مبدلاً منه ، لأن الاستثناء إنما حده أن تتداركه بعدما تنفى فتبدله فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى كما أنهم حين استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم فيها قائماً رجل حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت الصفة ، وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه » ٣٧١/١

(٤) قال سيبويه : « وزعم الخليل أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ، =

النـاس ألب علينـا فيـك ليس لنـا إلا السيـوفُ وأطرافُ القنـا وَزرُ[1]

وهلا امتنع التقـديم لـما يوجب من الحمل على الوجـه الضعيف ؟ وهـل ذلـك لأنـه يبطل سبب الضعف في التقديم ، وهو اقتضاء الإتباع ؟ وهل يجري مجرى أحـد في هـذا مالي إلا أباك صديق[2] ؟ وما حكم : ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد ، ومـا مررت بـأحـد إلا عمرو خير من زيـد ؟ ولم جـاز الرفع والنصب إذا تـأخرت صفـة الأول[3] ؟ وما مذهب أبي عثمان[4] في هذا ؟ ولم اختار النصب ؟ وهل ذلك لأنه فرَّ من أن يوصف ما لا يعتد به في الكلام ، كما لا يعتد بالمبدل منه . فإذا نصب بطل أن يكون لا يعتد بـه وحسنت الصفة له ؟ وهل يقوى قول سيبويه إن الصفة وقعت موقع المستدرك بـه بعـد ما مضى البدل ؟ وما حكم من لي إلا زيد صديقاً ؟ ولم حمل صديقـاً على الحـال ؟ وهل هو على تفريغ العـامل لزيـد حتى عمـل فيـه على جهـة الخبر وجـاءت الحـال بعـد تمـام الكلام ؟ وما وجه قول بعضهم : ما مررت بأحد إلا زيداً خير منك ، وما لي إلا زيداً صديق ؟ وهل ذلك على أن تـأخير الصفـة بمنزلـة تـأخير الموصوف إذ الصفـة والموصوف بمنزلة شيء واحد ؟ وما وجه قول بعض العرب : مالي إلا أبوك أحد ، وما مررت بمثله أحد ؟ وهل ذلك على الاستدراك بأحد ؟ ولم جـاز مـالي إلا أبوك صـديقـاً ؟ وهل هو بمنزلة لي أبوك صديقاً ؟ وبمنزلة ما مررت بأحد إلا أبيك خيراً منه[5] ؟ وما الشاهـد في قول الكلحبة :

= ولا يكون مبدلاً منه لأن الاستثناء إنما حده أن تتداركه بعد ما تنفى فتبـدلـه فلـما لم يكن وجـه الكلام هذا حملوه على وجه قـد يجوز إذا أخرت المستثنى كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفـة في قولهم فيها قائماً رجل حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت الصفة ، وكان هذا الوجـه أمثل عنـدهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه » ٣٧١/١

(١) انظر الحاشية (٢) في ص ٤١٣

(٢) قال سيبويه : « ومثل ذلك مالي إلا أباك صديق » ٣٧٢/١

(٣) انظر الكتاب ٣٧٢/١

(٤) يعني بكر بن محمد المازني .

(٥) قـال سيبويـه : « وحـدثنـا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون مـالي إلا أبوك أحـد ، فيجعلون =

... ... ولا أمرَ للمعصيّ إلاّ مضيّعـــــــا[1]

وهل هو على فيها رجل قائماً[2] ؟ ويجوز على قولك لا أحد فيها إلا زيداً[3] ؟ وهل يجوز من لي إلا زيد صديق ؟ على أن يكون بدلاً من (مَن) ، فيكون صديق خبر الابتداء ؟ وهل يجيء على هذا ما مررت بأحد إلا زيد خير منك ، في أن البدل قبل الوصف بمنزلته قبل الخبر ؟

الجواب :

/٤١أ/ الذي يجوز في الاستثناء الذي يقدم فيه المستثنى النصب على طريقة الاستثناء من موجب . لأنه كان يجوز فيه وجهان في التأخير ، البدل والنصب على طريقة الاستثناء من موجب ، فلما تقدم بطل البدل وبقي الوجه الآخر . ولا يجوز تقديم الاستثناء في أول الكلام لأنه تقييد لما قبله ، ولا يصح التقييد لما لم يوجد ، ولا يعارض هذا تقديمه على المستثنى منه لأن المستثنى منه إذا كان يجوز تركه لدلالة الكلام عليه فتأخيره أجوز . وقد صار الكلام الذي يدل على المستثنى منه بمنزلة ذكره في التقديم .

وتقول : ما فيها إلا أباك أحد . وما لي إلا أباك صديق ، فينصب الاستثناء المقدم على طريقة الموجب . ولا يجوز البدل لأنه تابع يحتذى فيه على مثال المقدم . ولا يجوز أن يكون الوجه الرفع على جعل أحد بدلاً منه لأن في ذلك استثناء الأعم من الأخص ، وفي هذا قلب ما يجب أن يكون عليه إذ أحد أعم فلا يصح ما مررت إلاّ بزيد أحد على

= أحداً بدلاً . كما قالوا : ما مررت بمثله أحد فجعلوه بدلاً . وإن شئت قلت : مالي إلا أبوك صديقاً ، كأنك قلت : لي أبوك صديقاً ، كما قلت : من لي إلا أبوك صديقاً . حين جعلته مثل ما مررت بأحد إلا أبيك خيراً منه » ٣٧٢/١

(١) انظر الحاشية ٢ ، في ص ٤٢١

(٢ و٣) في الكتاب « كما جاز فيها رجل قائماً ، وهذا قول الخليل وقد يكون أيضاً على قوله لا أحد فيها إلا زيداً » ٣٧٢/١

هذا الوجه . وجاز الوجه الضعيف في التأخير لأنه قد يبطل سبب الضعف وهو ما يقتضي الإتباع . ونظير ذلك من تقديم صفة النكرة قول الشاعر :

لميـــــةَ مـــوحشــــاً طلـــل[1] ... ...

فهذا على الحال ، وقد كانت تضعف في التأخير لاقتضاء النكرة أن تتبعها الصفة النكرة ، فلما تقدم بطل سبب الضعف وصار لا يجوز غير الحال ، فالاستثناء المقدم على هذا القياس .

وقال كعب بن مالك :

الناس ألب علينا فيك ليس لنا ... إلا السيوف وأطراف القنا وزر[2]

فهذا على تقديم الاستثناء . وتقول : ما لي إلا أباك صديق . فصديق يجري مجرى أحد في أنه الأعم . وتقول : ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد . وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد . فسيبويه يجيز في هذا الرفع والنصب على منزلة واحدة . والمازني يختار النصب لأن البدل بمنزلة ما ليس في الكلام فلا يحسن أن يصفه صفة / ٤١ ب / تقوم مقام التوكيد أو أكثر ، وهو مع ذلك يجعله بمنزلة ما لا يعتد به ، ويلزمه على هذا أن يكون لو أتى بالصفة في موضعها لكان الوجه النصب أيضاً كقولك ما أتاني أحد خير من زيد إلا أباك . ويقوّي مذهب سيبويه أن الصفة تقع موقع الاستدراك بعد ما مضى صدر الكلام على البدل فيحسن هذا ولا يعترض عليه ما ذكره أبو عثمان .

(١) في الأصل (موحش) ، وهو عجز بيت صدره : يلوح كأنه خلل .
وجاء في الكتاب : ٢٧٦/١ : لعزة موحشاً ..، على أنه لكثيّر . وهو في ديوانه ٢١٠/٢ لمية موحشاً .. وفي المغني ٨٥/١

(٢) كثرت نسبة هذا البيت لكعب بن مالك ، فهو منسوب إليه كما ترى هنا ، وفي الكتاب ٣٧١/١ ، وفي شرح المفصل ٧٩/٢
والبيت لحسان بن ثابت في قصيدة مشهورة له ، وهو في ديوانه : ٥٧ وفيه : علينا ثم ليس لنا . وفي شرح الديوان : ٢٠٠

وتقول : من لي إلا زيد صديقاً ، على الحال ، لأن الكلام قد تمَّ في قولك من لي إلا زيد . وبعض العرب تقول : ما مررت بأحد إلا زيداً خير منك ، وما لي إلا زيداً صديق . لأنه إذا أخر الصفة صار بمنزلة تأخير الموصوف ، إذ الصفة والموصوف بمنزلة شيء واحد ، كما أنه إذا قدم الموصوف صار بمنزلة تقديم الصفة لهذه العلة فكلا الوجهين جائز .

وبعض العرب تقول : ما لي إلا أبوك أحد ، وما مررت بمثله أحد ، فيبدل الأعم من الأخص لأنه جعله في الموضع الذي يستدرك به ، كأنه أراد أن يقول : ما لي إلا أبوك ، ثم استدرك بقوله أحد ليدل على مثل المعنى إذا قال : ما لي أحد إلا أبوك .

وتقول : ما لي إلا أبوك صديقاً ، على الحال بمنزلة لي أبوك صديقاً ، وبمنزلة : ما مررت بأحد إلا أبيك خيراً منه . وقال الكلحبة[1] :

... ... ولا أمر للمعصي إلا مضيعاً[2]

فجاء بالحال من النكرة . وقد قيل إنها من الضمير في المعصيّ . ويجوز أن يكون على الاستثناء ، كقولك : لا أحد فيها إلا زيداً .

وتقول : من لي إلا زيد صديق ، على البدل من (مَن) وجعل صديق خبر الابتداء ، وهو بمنزلة : ما مررت بأحد إلا زيد خير منك ، في أن الصفة بعد البدل ، كما أن الخبر بعد البدل في الأول .

---

(١) هو هبيرة بن عبد مناف اليربوعي .

(٢) صدر بيت استشهد به سيبويه (الكتاب ٣٧٢/١) وهو :

أمرتكم أمري بمنقطع اللّوى ولا أمر للمعصيّ إلاّ مضيّعا

والرواية المشهورة بمنعرج اللوى ، كما في المفضليات : ٣٢ ، والخزانة ١٨٧/١ ، ونوادر أبي زيد : ١٥٣ و ٣٦/٢

باب الاستثناء

المقدم الذي يعطف عليه[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجري في الاستثناء المقدم الذي يعطف عليه ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب[2] :

ما الذي يجوز في الاستثناء المقدم الذي يعطف عليه ؟ وما الذي لا يجوز ، ولم ذلك ؟ ولم لا يجوز أن يعطف على الاستثناء /٤٢أ/ المقدم بالرفع إلا أن يحمل الكلام على التأويل ؟ وهل ذلك لأنه لا يعطف مرفوع على منصوب إلا على طريق الحمل على التأويل ؟ ولم جاز فيه الوجهان من الحمل على تأويل الأول ، والرفع بالابتداء وحذف الخبر ؟ وما حكم : مالي إلا زيداً صديق وعمراً وعمرو ؟ ولم جاز وزيد ؟ وما الفرق بين الرفع على تقدير وزيد لي ؟ وبين الرفع على تقدير أن الأول كأنه قيل فيه مالي إلا أبوك وزيد ؟ وهل ذلك لأنه في أحدهما على خبر واحد وفي الآخر على خبر مَن ؟ ومن الذي أجاز الوجهين في هذا على الاطراد ؟ ولم حكاه سيبويه عن يونس والخليل ؟ وهل ذلك لما في الرفع من الإشكال فبيَّن أنه مذهب يونس والخليل[3] ؟

---

(١) في الكتاب « هذا باب ما تكون فيه في المستثنى الثاني بالخيار » ٣٧٢/١

(٢) سيأتي الجواب عن هذه المسائل بعد مسائل الباب الذي يليه .

(٣) قال سيبويه :

« وذلك قولك : مالي إلا زيداً صديق وعمرا وعمرو . ومن لي إلا أباك صديق وزيداً وزيد . أما النصب فعلى الكلام الأول . وأما الرفع فكأنه قال وعمرو لي ، لأن هذا المعنى لا ينقض ما تريد في النصب . وهذا قول يونس والخليل » ٣٧٢/١

باب الاستثناء
الذي يكرر فيه المستثنى[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الاستثناء الذي يكرر فيه المستثنى[2] مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب[3] :

ما الذي يجوز في الاستثناء الذي يكرر فيه المستثنى ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم لا يجوز الرفع فيهما إذا كان الثاني عين الأول ؟ وما حكم : ما أتاني إلا زيد إلا عمراً[4] ؟ ولم جاز رفع الأول ونصب الثاني ؛ ونصب الأول ورفع الثاني ، ولم يجز رفعهما جميعاً ولا نصبهما جميعاً[5] ؟ ولم لا يكون الثاني بدلاً من الأول ؟ وهل ذلك لأنه غيره مما ليس المعنى مشتملاً عليه ، وما أتاني أحد إلا زيد ، ليس زيد فيه غير أحد ، ولكنه بعضه ، والبعض يبدل من الكل ؟ وما حكم : ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحد ؟ ولم قدم أحدهما على البدل المقدم ، ولم يجز مثل ذلك في الآخر ؟ وهل وجه نصبه على طريقة الاستثناء من موجب من غير أن يكون على معنى البدل المقدم ، لأنه لا يبدل من أحد إلا واحد ، لو قلت : ما أتاني أحد إلا عمرو إلا بشر ، لم يصلح على البدل في

---

(١) في الكتاب : « هذا باب تثنية المستثنى » ٣٧٢/١

(٢) في الأصل (الاستثناء) .

(٣) سيأتي الجواب عن هذه المسائل بعد الجواب عن مسائل الباب السابق في ص ٤٢٦

(٤) قال سيبويه : « وذلك قولك : ما أتاني إلا زيد إلا عمراً . ولا يجوز الرفع في عمرو من قبل أن المستثنى لا يكون بدلاً من المستثنى » ٣٧٢/١

(٥) قال سيبويه : « فأنت في ذا بالخيار إن شئت نصبت الأول ورفعت الآخر ، وإن شئت نصبت الآخر ورفعت الأول » .

الثاني ، لأنه إذا وقع البدل بالأول صار بمنزلة ما لم يذكر وامتنع أن يبدل منه الثاني ، فلهذا قدره هذا التقدير[1] ، وما الشاهد في قول الكميت / ٥٠ ب /[2] :

فمــــــــا لي إلاّ الله لا ربّ غيره ومـــا لي إلاّ الله غيرَك نـــاصرُ[3]

وهل في هذا دليل على أنه بمنزلة المعطوف ؟ ولم جاز أن تكون (إلاّ) بمنزلة حرف العطف في هذا ، كأنه قال : ما لي إلاّ الله وإيّاك ناصر ؟ وما الفرق بين حرف العطف وبين إلاّ في هذا حتى جاز : ما أتاني إلا زيد وعمرو ، ولم يجز : ما أتاني إلا زيد إلا عمرو ؟ وهل ذلك لأن (إلاّ) توجب أن الثاني فضلة في الكلام كالمفعول ، والواو توجب الشركة في فعل الفاعل ؟ إلاّ تقع موضع الاستدراك الذي يقيد به الكلام مما لو لم يقيد بإلا لم يصح ، إذ قولك : ما لي إلاّ زيداً إلا عمراً أحد ، لو أطلق القول فيه فقيل : ما لي إلا زيداً أحد ، لاحتمل المعنى اختلال ما لم يقيد ، وهو في الواو يختل ما أفرد عن الشركة وهو عليها ؟

وما الشاهد في قول حارثة بن بدر الغداني :

يا كعبُ صبراً على ما كان من مضض يـا كعب لم يبق منـا غيرُ أجسـاد
إلاّ بقيّـاتُ أنفـاس نحشرجهـا كراحلٍ رائح أو باكر غـاد[4]

---

(١) قال سيبويه : « وتقول : ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحد . كأنك قلت : ما أتاني إلا عمراً أحد إلا بشر » ٣٧٣/١

(٢) وقع في الأصل للصور خطأ في ترتيب الصفحات فأدخلت بين ص (٤٢ أ) ، وص (٥٠ب) أبواب لا علاقة لها ببحث الاستثناء . وانظر ترتيبها الذي جاءت عليه خطأ في فهرس الشرح ص ١٤٥ . والصواب كما ترى أن ننقل من ٤٢ أ إلى ص ٥٠ ب .

(٣) الكتاب ٣٧٣/١

(٤) انظر الحاشية ١ ، ص ٤٢٨

فلم رفع الأول والثاني ؟ ولم جعله سيبويه على تقدير : لم يبق منّا مثل أجساد[1] ؟

وهل يقع الثاني على البدل من الأول أم على الصفة ؟ وما الشاهد في قول الفرزدق :

ما بالمدينة دار غير واحدة دار الخليفة إلا دار مروانا[2]

وكم وجهاً في هذا البيت ؟ ولم جاز فيه أربعة أوجه ؛ رفعهما جميعاً ، (ونصبهما جميعاً)[3] ، ورفع الأول ونصب الثاني ، ورفع الثاني ونصب الأول ، ولم إذا كانت غير بمنزلة إلاّ في الاستثناء لم يكن بد من نصب أحدهما ؟ ولم حكاه عن ابن أبي إسحاق[4] ؟ وهل ذلك لأنه موضع إشكال ؟ ولم جاز : ما لي غير زيد إلا عمرو ؟ ولم يجز إلا زيد إلا عمرو ؟ وهل ذلك لأن (إلاّ) لا تكون صفة بمنزلة مثل إلا أن يذكر قبلها موصوف ، وليس كذلك غير ؟ وما حكم : ما أتاني إلا زيد إلا أبو عبد الله ؟ ولم جاز رفعهما جميعاً ، ولم يجز : ما أتاني إلا زيد إلا عمرو ؟ وهل ذلك لأنه إذا كان الثاني هو الأول جرت مجرى التكرير للتوكيد كقول العرب : رأيت زيداً زيداً ؟ وما الشاهد في قول الشاعر : /٥١أ/ :

مالك من شيخك إلا عملُه إلا رسيمُه وإلا رَمَلُهُ[5]

فلم رفعهما جميعاً ؟

---

(١) قال سيبويه : « فإن غير ها هنا بمنزلة مثل . كأنك قلت : لم يبق منا مثل أجساد إلا بقيات أنفاس » ٣٧٣/١

(٢) في الأصل (مروان) ، وانظر الحاشية (٢) في ص ٤٢٨

(٣) زيادة يقتضيها السياق . ويؤيدها كلام الرماني في ص ٤٢٨

(٤) قال سيبويه بعد أن أورد بيت الفرزدق على الرفع : « ومن جعله استثناء لم يكن له بد من أن ينصب أحدهما . وهو قول ابن أبي إسحاق » ٣٧٣/١

(٥) في الأصل (إلا رسيعه وإلا عمله) ، وانظر الحاشية (٢) في ص ٤٢٩

الجواب عن الباب الأول :

الذي يجوز في الاستثناء المقدم الذي يعطف عليه وجهان ؛ النصب والرفع .. أما النصب فلأنه عطف منصوب على منصوب . وأما الرفع فلأنه حمل على تأويل المرفوع بوجهين : أحدهما أن الأول في تأويل مرفوع .. والآخر أنه مبتدأ قد دلَّ الكلام الأول على خبره ، فيصير بمنزلة خبرين ، والأول خبر واحد . ولا يجوز أن يعطف على الاستثناء المقدم بالرفع إلا أن يحمل الكلام على التأويل ، لأن ما ظهر فيه النصب فليس له موضع يحمل الثاني عليه ، ولكنه قد يكون في تأويل كلام آخر يحمل الثاني عليه .

وتقول : ما لي إلاّ زيداً صديق وعمراً وعمرو . أما النصب فلأنه عطف منصوب على منصوب . وأما الرفع فلأنه حمل على التأويل ، لأن تأويل الأول ما لي صديق إلا زيد . وقياس الرفع حكاه سيبويه عن يونس والخليل فبين ذلك لأنه موضع إشكال .

الجواب عن الباب الثاني :

الذي يجوز في الاستثناء الذي يكرر فيه المستثنى ، رفع أحدهما ونصب الآخر ، وإن كانا في معنى الفاعل . ولا يجوز رفعهما جميعاً كما يجوز بالواو لأن (إلاّ) ليست حرف عطف ، وإنما توجب تقييد الكلام بما يصحح المعنى ، فهي بمنزلة المفعول الذي يأتي بعد تمام الكلام بما يصحح المعنى ، فهي بمنزلة المفعول الذي يأتي بعد تمام الكلام في أنه فضلة فيه . والواو توجب الشركة في العامل ، ولا يجب بها التقييد لا محالة ، لأنك لو قلت : سار القوم وزيد ، فتركت المعطوف فقلت : سار القوم ، لصحّ الكلام وليس كذلك (إلاَّ) ، لو قلت : سار القوم ، والمعنى على : سار القوم إلا زيداً ، لم يصحّ ، لأنك تركت تقييده بما يصحح المعنى . فهذا في (إلاّ) لازم في كل موضع ، وليس كذلك الواو .

وتقول : ما أتاني إلا زيد إلا عمراً . وإن شئت قلت : ما أتاني إلا زيداً إلا عمرو . ولا يجوز رفعهما جميعاً لما بيّنا من أن أحدهما على تقدير المفعول الذي هو فضلة في الكلام . ولا يجوز فيه البدل من الأول /٥١ب/ لأنه غيره مما ليس المعنى مشتملاً عليه . ولا يجوز نصبهما جميعاً لأنه يبقى الفعل من غير فاعل . ولكن ترفع أيهما شئت وتنصب الآخر .

وتقول : ما أتاني إلا عمراً ، إلا بشراً أحد . فبشر على تقدير البدل المقدم ، وعمرو على تقديم الاستثناء من موجب ، كأنك قلت : ما أتاني أحد إلا بشراً إلا عمراً ، ثم قدمت عمراً في هذا الكلام فصار ما أتاني إلا عمراً أحد إلا بشر ، ثم قدمت بشراً أيضاً فصار : ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحد . ولو قلت ما أتاني أحد إلا عمرو إلا بشر ، على البدل ، لم يجز في الأول والثاني ، لأنك إذا أبدلت الأول صار المبدل منه في تقدير المنتفي ، فلم يصلح أن يبدل منه بعد ذلك .

وقال الكميت :

فما لي إلا الله لا ربّ غيره   وما لي إلا الله غيرك ناصر[1]

كأنه قال : إلا الله إلا إياك ناصر . فلا يجوز إلا نصبهما جميعاً على التقدير الذي بيّنا . وإنما خرجت (إلاّ) إلى مقاربة معنى الواو في هذا لأنه تقيد بالواو في النفي كما تقيد بإلاّ . فأما الإيجاب فمختلف حكمها فيه ، فيجوز : ما أتاني إلا زيد وعمرو . ولا يجوز ما أتاني إلا زيد إلا عمرو ، لأن إلاّ للتقييد في هذا بمنزلة الفضلة في الكلام ولا توجب شركة .

وقال حارثة بن بدر الفدانيّ :

يا كعب صبراً على ما كان من مضض   يا كعب لم يبق منا غير أجساد

---

(١) من شواهد الكتاب ٣٧٣/١

إلاّ بقيـــات أنفـــاس نحشرجهـــا   كراحـل رائـح أو بـاكر غـاد[1]

فرفعهما جميعاً . ولو كان موضع غير إلاّ ، لم يجز ذلـك لما بيّنا . ولكن جعل غير أجساد في هذا الموضع صفة بمنزلة مثل أجساد ، وأبدل الثاني منه ، أو جعله وصفاً له .

وقال الفرزدق :

مـا بـالمـدينـة دار غير واحـدة   دار الخليفـة إلا دار مروانـا[2]

فقد سمع برفعهما على هذا الذي بيّنا من جعل غير بمنزلة مثل . ومن جعلها بمنزلة إلاّ في الاستثناء لم يكن بد من نصب أحدهما . ويجوز في البيت أربعة أوجه : رفعهما جميعاً ، ونصبهما جميعاً ، ورفع الأول ونصب الثاني ، ونصب الأول ورفع الثاني ، أما رفعهما جميعاً فقد بيّنا وجهه . وأما نصبهما جميعاً فعلى طريقة الاستثناء من موجب . وأما رفع الأول ونصب الثاني فعلى أن الأول صفة دار ، والثاني على الاستثناء من موجب . وأما نصب الأول ورفع الثاني[3] فعلى أن الأول استثناء من موجب ، والثاني بدل من دار .

وتقول : ما لي غير زيد إلا عمرو . ولا يجوز : ما لي إلا زيد إلا عمرو ، لأن إلاّ لا تكون صفة إلا أن يتقدم موصوف . وليس كذلك غير ، لأنها يجوز أن تقوم مقام الموصوف مع ترك ذكره .

---

(1) من شواهد الكتاب : ٣٧٣/١ ، وفيه : على ما كان من حَدَثٍ ... وانظر تعليق سيبويه عليه في الحاشية ٤١٦/١

وهناك رواية أخرى لا موضع للشاهد فيها أوردها ابن عساكر في تاريخه :

يـا كعب صبراً ولا تجزع على أحـد   يـا كعب لم يبـق منـا غير أجلادِ

بينـا نقلب أرواحـاً نحشرجهـا   كرائـح راحـل أو بـاكر غـادِ

(2) في الأصل : (مروان) والبيت من شواهد الكتاب ٣٧٣/١

(3) في الأصل (وأما رفع الأول ونصب الثاني ..) وواضح أنه سهو من الناسخ .

وتقول : ما أتاني إلا زيد إلا أبو عبد الله ، فترفعهما جميعاً لأن الثاني هو الأول ، وهو يجري مجرى التكرير ، كأنك قلت : ما جاءني إلا زيد إلا زيد . ومثله قول الشاعر :

مـــالـــك من شيخـــك إلا عملـــه إلاّ رسيمـــــه وإلا رملـــــــه[1]

فرسيمه ورمله هو عمله ، فالثاني فيه هو الأول ، فلذلك جاز رفعهما جميعاً .

☆ ☆ ☆

(١) من شواهد الكتاب غير المنسوبة ١/٣٧٤

باب الاستثناء

الذي يبتدأ فيه ما بعد إلا[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الاستثناء الذي يبتدأ فيه ما بعد إلا ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب[2] :

ما الذي يجوز في الاستثناء الذي يبتدأ فيه ما بعد إلاَّ ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم لا يجوز أن يكون الاستثناء مبتدأ فيه ما بعد (إلا) إلا في النفي دون الإيجاب ؟ وهل ذلك لأنه يدخل معنى أعم العام ثم يقع الاختصاص ، ولأن الاستثناء من موجب بمنزلة مفعول ضربت وما جرى مجراه مما لا يكون إلا مفرداً دون جملة ؟ وما حكم ما مررت بأحد إلا زيد خير منه ؟ وما الفرق بين مررت بقوم زيد خير منهم ، وبين ما مررت بقوم إلا زيد خير منهم[3] ؟ وما حكم قول العرب : والله لأفعلنّ كذا وكذا إلاَّ حلٌّ ذلك أن أفعل كذا وكذا ؟ ولم وجب أن يكون هذا الاستثناء منقطعاً بمعنى ولكن حلّ ذلك[4] أن أفعل كذا وكذا ؟ /٥٢ب/ وهل هذا الاستثناء على معنى تحلة اليمين بإيقاع أقل القليل مما يحلف عليه[5] ؟ وما حكم قولهم : والله لا أفعل إلا أن

---

(١) في الكتاب : « هذا باب ما يكون مبتدأ بعد إلا » ٣٧٤/١

(٢) سيأتي الجواب عن هذه المسائل بعد الجواب عن مسائل الباب الذي يليه في ص ٤٣٢

(٣) قال سيبويه في أول الباب : « وذلك قولك : ما مررت بأحد إلا زيد خير منه . كأنك قلت : مررت بقوم زيد خير منهم ، إلا أنك أدخلت (إلا) لتجعل زيداً خيراً من جميع من مررت به » ٣٧٤/١

(٤) في الأصل : (وذلك) .

(٥) قال سيبويه : « ومثل ذلك قول العرب : والله لأفعلنّ كذا وكذا إلا حلٌّ ذلك أن أفعل كذا وكذا فإن أفعل كذا وكذا بمنزلة فعل كذا وكذا ، وهو مبني على حل ، وحلّ مبتدأ . كأنه قال : ولكن حلّ ذلك أن أفعل كذا وكذا » ٣٧٤/١

تفعل ؟ ولم لا يكون أن تفعل هاهنا على معنى الجملة ، وإنما هو استثناء بالمفرد ؟ وما وجه رجوعه إلى أصل الاستثناء ؟ وهل ذلك لأنه بمنزلة والله لا يقع منّي فعل إلا فعل منعقد بفعلك لكذا[1] ؟

وما وجه رجوع ما مررت بأحد إلا زيد خير منه ، إلى أصل الاستثناء في إخراج بعض من كل ؟ وهل وجه ذلك أنه بمنزلة ما مررت بإنسان إلا إنسان زيد خير منه ؟

وما وجه رجوع والله لأفعلن كذا وكذا إلا حلّ ذلك أن أفعل كذا وكذا ، إلى أصل الاستثناء ؟ وهل ذلك لأنه بمنزلة والله لأفعلن كذا وكذا إلا ما لا يقع منه لتحلة اليمين ؟

(١) قال سيبويه : « وأما قولهم : والله لا أفعل إلا أن تفعل . فإن تفعل في موضع نصب . والمعنى : حتى تفعل . أو كأنه قال : أو تفعل . والأول مبتدأ ومبني عليه » ٣٧٤/١

بابُ الاستِثناءِ بِغَيْر[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الاستثناء بغير ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب[2] :

ما الذي يجوز في الاستثناء بغير ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم لا يجوز وقوع المبتدأ بعد غير كما يجوز بعد إلا ؟ وهل ذلك لأن غير لا تضاف إلا إلى المفرد على الإضافة الحقيقية[3] ؟ وما حكم : ما أتاني القوم غير زيد ؟ ولم أعرب غير بإعراب الاسم الواقع بعد إلا في الاستثناء[4] ؟ وهل ذلك لأنه لما دلّ على معنى التعدية إليه عمل الفعل فيه ، كما أنه لو دلّ زيد على معنى الاستثناء من غير ذكر إلاّ لجاز أتاني القوم زيداً ، وصار بمنزلة أتاني القوم إلا زيداً ؟ وما الفرق بين : أتاني القوم غير زيد ، بالرفع على الصفة ، وبينه بالنصب على الاستثناء ؟ وهل ذلك أن الرفع لا يوجب أن زيداً لم يجيء لأنه بمنزلة : أتاني القوم مثل زيد ؟ وما حكم : ما أتاني غير زيد ، وما الفرق بينه على الاستثناء وبينه على الصفة ؟ وهل هو في الصفة بمنزلة : ما أتاني مثل زيد ، في احتمال أن يكون زيد قد أتى ، واحتمال أن يكون ما أتى[5] ؟ وهل كل موضع جاز فيه

---

(١) في الكتاب « هذا باب غير » ٣٧٤/١

(٢) سيأتي الجواب عن هذه المسائل بعد الجواب عن مسائل الباب السابق في ص ٤٣٤

(٣) قال سيبويه : « اعلم أن غيرا أبداً سوى المضاف إليه . ولكنه يكون في معنى إلا فيجري مجرى الاسم الذي يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره وخارجاً مما يدخل فيه غيره » ٣٧٤/١

(٤) قال سيبويه : « فأما دخوله فيما يخرج منه غيره فأتاني القوم غير زيد ، فغيرهم الذين جاءوا ، ولكن فيه معنى إلاّ فصار بمنزلة الاسم الذي بعد إلاّ » ٣٧٤/١

(٥) قال سيبويه : « وأما خروجه مما يدخل فيه غيره فما أتاني غير زيد . وقد يكون بمنزلة مثل ليس فيه بمعنى إلاّ » ٣٧٤/١

الاستثناء بإلا ، فإنه يجوز بغير إلاّ أن يقع بعد (إلاّ) مبتدأ وخبر[1] ، وإنما يصلح في المفرد الذي يخرج بعضاً من كل /٥٣أ/ ولا يجوز أن يكون بمنزلة الاسم المبتدأ بعد إلا لأنه يفسد معنى الجملة[2] . وما معنى أتاني غير عمرو ؟ وهل يصلح في هذا الكلام أن يكون قد أتاه عمرو ؟ ولم ذلك ، مع دلالته في غالب أمره على أنه لم يأته[3] ، وما معنى ماأتاني غير زيد ؟ وهل يحتمل أن يكون على طريق الصفة ، ويقوم مقام الاستثناء ؟ ولم جاز ذلك ؟ وهل لتقارب المعاني ، لأنها إذا تقاربت تداخلت[4] ؟

الجواب عن الباب الأول[5] :

الذي يجوز في الاستثناء الذي يبتدأ فيه ما بعد إلا ؛ إذا كان الاستثناء يرجع إلى معنى الجملة في النفي أن يقع بعد إلا مبتدأ وخبر . ولا يجوز ذلك في الإيجاب لأنه بمنزلة مفعول ضربت ونحوه في أنه لا يكون إلا مفرداً إذا كانت إلا فيه لتعدية الفعل على جهة إخراج بعض من كل .

وتقول : ما مررت بأحد إلا زيد خير منه . فهذه الجملة في موضع صفة أحد ، كأنك قلت : مررت بإنسان زيد خير منه ، ثم أدخلت إلا لمعنى الاختصاص فقلت : ما مررت بأحد إلا زيد خير منه . والفرق بين مررت بقوم زيد خير منهم ، وبين

---

(١) قال سيبويه : « وكل موضع جاز فيه الاستثناء بإلاّ جاز بغير ، وجرى مجرى الاسم الذي بعد إلاّ لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى إلاّ » ٣٧٤/١

(٢) قال سيبويه : « ولا يجوز أن يكون غير بمنزلة الاسم الذي يبتدأ بعد إلاّ وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى إلا مبتدأ ، وإنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء في كل موضع يكون فيه بمنزلة مثل ويجزئ من الاستثناء » ٣٧٤/١ـ٣٧٥

(٣) قال سيبويه : « ألا ترى أنه لو قال : أتاني غير عمرو ، كان قد أخبر أنه لم يأته ، وإن كان قد يستقيم أن يكون قد أتاه » ٣٧٥/١

(٤) في الأصل (قد اخلت) .

(٥) ذكرت مسائل هذا الباب في ص ٤٣٠

مـا مررت بقوم إلا زيـد خير منهم ، أن الأول يحتمل أن يكـون قـد مرّ بقـوم آخرين هم خير من زيد ، ولا يحتمله الكلام الثاني .

وقول العرب : والله لأفعلن كـذا وكـذا إلا حلّ ذلـك أن أفعـل كـذا وكـذا فهـذا الاستثنـاء منقطع بمعنى لكن حلّ ذلـك أن أفعل كـذا وكـذا . ووجـه رجوعـه إلى أصل الاستثناء أن فيه معنى ليقعنّ فعل كذا إلا ما لا يقع منه لتحلة اليمين .

وقولهم : والله لا أفعل إلا أن تفعل ، فهذا في موضـع المصـدر وليس هـو من بـاب الاستثناء بالابتداء والخبر ، وإن كان فيه معنى الجملة . ووجه رجوعه إلى أصل الاستثناء أن فيه معنى والله لا يقع مني إلا فعل منعقـد بفعلـك . ووجـه رجوع مـا مررت بـأحـد إلا زيد خير منه ، إلى أصل الاستثناء أن فيه معنى مـا مررت بـإنسـان إلا إنسـان زيـد خير منه .

الجواب /٥٣ب/ عن الباب الثاني[(١)] :

الـذي يجـوز في الاستثنـاء بغير أن تعرب بـإعراب الاسم الـواقـع بعـد إلا إذا كان مفرداً . ولا يجوز إذا كان ابتداء وخبراً ، لأن غيراً لا تضاف إلى الجملـة كما لا تضـاف مثل لأنها تقتضي المفرد كما تقتضيه مثل .

وتقـول : أتـاني القـوم غير زيـد . فهـذا بمنزلـة : أتـاني القـوم إلا زيـداً . ووجب الإعراب لغير التي[(٢)] تكون مستثنى لأنها لما كانت اسماً يدل على تعدي الفعل عمل فيها كما أنـه إذا دلّ الفعل على التعـديـة عمل في الاسم، فـإن لم يـدل المعمـول ولا العـامـل على التعدية فلا بد من وسيطة حرف ، ولذلك قال سيبويه : لو دلّ زيد على التعديـة بمعنى الاستثناء لجاز : سـار القوم زيـداً[(٣)] . فلمـا كانت غير تـدل على الاستثنـاء استغنت عن

(١) ذكرت مسائل هذا الباب في ص ٤٣٢

(٢) في الأصل (الذي) .

(٣) قال سيبويه : « ولو جاز أن تقول : أتاني القوم زيداً . تريد الاستثناء ولا تذكر إلاّ لما كان إلا نصباً » ٣٧٤/١

الحرف وعمل فيها الفعل . ونظير ذلك مما يدل المعمول فيه على العامل قوله جلَّ وعزَّ ﴿ فضربَ الرِّقاب ﴾[1] ، أي اضربوا الرقاب . وكذلك سقياً ورعياً ، أي سقاك ورعاك . والمعمول في هذا يدل على العامل فكذلك (غير) معمول يدل على تعدية العامل في معنى الاستثناء .

والفرق بين : أتاني القوم غير زيد ، بالرفع على الصفة ، وبينه بالنصب على الاستثناء ، أن الصفة لا توجب أن زيداً قد أتى ولا أنه لم يأت ، لأنه بمنزلة : أتاني القوم مثل زيد . وكذلك : ما أتاني غير زيد ، إذا كان على الصفة أو الاستثناء يوجب أنه قد أتى زيد كما يوجبه في ما أتاني إلا زيد ، وليس كذلك الصفة إذا جرت على أصلها ، ولكن قد تكفي من الاستثناء ، وكل موضع جاز فيه الاستثناء بإلا في المفرد فإنه يجوز بغير ، ولا يجوز في الجمل لما بيّنا .

وقد تقول : أتاني غير زيد ، على جهة الصفة ، ويكفي من الاستثناء لأنه في غالب الأمر قد جرى على هذا ، فإن صحبه دليل جاز أن يرجع إلى موجب الصيغة في الأصل . وإنما جاز مثل هذا لتقارب المعاني ، وهي إذا تقاربت تداخلت .

---

(١) الآية : ﴿ فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما منّاً بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها . ذلك ولو يشاء الله لانتصر منهم ولكن ليبلو بعضكم ببعض ، والذين قتلوا في سبيل الله فلن يضل أعمالهم ﴾ محمد ٤/٤٧
واستشهد بها سيبويه في الكتاب ١٢٥/١

بابُ الاستثناء[1]

الذي يحمل المعطوف فيه على التأويل[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الاستثناء الذي يحمل المعطوف فيه على التأويل ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب[2] :

ما الذي يجوز في الاستثناء الذي يحمل المعطوف فيه /٥٤أ/ على التأويل ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم يجوز أن يحمل على موضع المعرب مع جواز الحمل على تأويله ؟ وما حكم : ماأتاني غير زيد وعمرو ؟ ولم جاز فيه الجر والرفع ؟ ولم كان الجر الوجه[3] ؟ وما نظير الرفع من قوله :

... ... فلسنا بالجبال ولا الحديدا[4]

ولم وجب أن يكون على هذا القياس مع أن للأول موضعاً فيه وليس كذلك سبيل غير لأنه لا يقع اسم مفرد في هذا الموضع إلا كان رفعاً ؟ ولم لا يكون الرفع في المعطوف لأنه عطف على غيره ؟ وهل ذلك لأنه يحيل المعنى فيصير على معنى : ما أتاني عمرو ، بمنزلة : ماأتاني مثل زيد وعمرو ؟ ولم وجب أن تأويل ماأتاني غير زيد ، هو ما أتاني

---

(١) في الكتاب « هذا باب ماأُجري على موضع غير ، لاعلى مابعد غير » ٣٧٥/١

(٢) سيأتي الجواب عن هذه المسائل بعد الجواب عن مسائل الباب الذي يليه انظر ص ٤٤١

(٣) قال سيبويه : « زعم الخليل ويونس جميعاً أنه يجوز : ماأتاني غير زيد وعمرو . والوجه الجر ، وذلك أن غير زيد في موضع إلا زيد وفي معناه ، فحملوه على الموضع » . ٣٧٥/١

(٤) انظر الحاشية ٢ ، ص ٤٤١

إلا زيد ؟ وما في قولهم : ما أتاني غير زيد وإلا عمرو من الدليل[1] ؟ وهل ذلك لأنه لو لم تكن غير في معنى إلا لم يعطف عليها بإلا ، كما لا يجوز : ما أتاني مثل زيد وإلا عمرو .

(١) قال سيبويه : « والدليل على ذلك أنك إذا قلت : غير زيد ، فكأنك قد قلت : إلا زيد . ألا ترى أنك تقول : ما أتاني غير زيد وإلا عمرو ، فلا يقبح الكلام » ٣٧٥/١

بابُ الاستِثناء

الذي يحذف فيه المستثنى[1]

(**الغرض فيه** : أن يبين ما يجوز في الاستثناء الذي يحذف فيه المستثنى)[2] مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب[3] :

ما الذي يجوز في الاستثناء الذي يحذف فيه المستثنى ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم لا يجوز الحذف إلا وقد (جاء في)[4] الكلام دليل يقوم مقام المحذوف في إفهام المعنى ؟ وما حكم قولهم : ليس غير ، وليس إلاَّ ؟ ولم قدر على ليس غير ذاك ، وليس إلاَّ ذاك ؟ وما دليل المحذوف[5] ؟ وهل هو حال[6] يقتضي لزوم أمر لا بد منه ، فيقال : ليس إلا ، في حال اقتضاء لزوم أمر لا ينفك منه ، فيفهم معنى الكلام وكأنه مؤكد لما قد دلت عليه الحال من أن ذلك الأمر لا بد منه ولهذا قدِّر بليس إلاَّ ذاك لأنه إشارة إلى ما قد دلَّت الحال عليه ؟

---

(١) في الكتاب : « هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافاً » ٣٧٥/١

(٢) في الأصل : (باب الاستثناء الذي يحذف فيه المستثنى مما لا يجوز) وقد زدنا ما بين القوسين جرياً على نسق سائر الأبواب .

(٣) سيأتي الجواب عن هذه المسائل بعد الجواب عن مسائل الباب السابق في ص ٤٤٢

(٤) في الأصل كلمة غير واضحة .

(٥) قال سيبويه في أول الباب : « وذلك قولك : ليس غير ، وليس إلاّ ، كأنه قال : ليس إلا ذاك وليس غير ذاك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني » ٣٧٥/١

(٦) في الأصل (وهو هو حال) .

وهل يجوز ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا[1] ؟ وما دليل المحذوف فيه ؟ وهل هو حال ذكرك من بفصل أحدهما ممّن في قوله ما منهما ، فتقتضي ما منهما أحد إلا بصفة كذا ؟ وما تأويل قوله جلَّ وعزَّ : ﴿ وإنْ مِنْ أهلِ الكتابِ إلاَّ ليُؤمِنَنّ بهِ ﴾[2] ؟ وهل دليل المحذوف حال ذكر أهل الكتاب مع فصل بعضه بمن ، وما الشاهد في قول النابغة :

كأنك من جمال بني أقيش يُقعقَع خلف رجليه بشنٍّ[3]

وما دليل المحذوف ؟ وهل هو ذكر جمال قد فصل بعضها بمن ليصفه بالصفة التي ذكر ، فاقتضى ذلك كأنك من جمال بني أقيش جمل يقعقع خلف رجليه بشنّ ؟

وما الشاهد في قوله :

لوقلت : ما في قومها ، لم تيثم يَفْضُلُها في حسب وميسم[4]

وما دليل المحذوف فيه ؟ وهل هو ما يقتضيه حرف النفي من الاسم العام إذا أطلق كما يقتضي في قولك : ما فيها إلا زيد ، فيقتضي ليوصف[5] بالصفة التي ذكرت في البيت فتقديره لوقلت : ما في قومها لم تيثم ، أحد يفضلها ؟ وهل يجوز لوأن زيداً ها هنا[6] ؟ ولم جاز على حذف الجواب ؟ وما دليله ؟ وهل هو حال تفخيم الشأن في خير أو شر ، ولذلك كان حذف الجواب أبلغ في مثل هذا ؟ وهل يجوز : ليس

---

(١) قال سيبويه : « وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا . وإنما يريد ما منهما واحد مات » ٣٧٥/١

(٢) آية استشهد بها سيبويه . وانظر الحاشية ٣ في ص٤٤٣

(٣) انظر الحاشية ٤ ، ص ٤٤٣

(٤) انظر الحاشية ١ ، ص ٤٤٤

(٥) يعني أنه يقتضي ذلك ليوصف ..

(٦) قال سيبويه : « كما قالوا : لوأن زيداً ها هنا . وإنما يريدون لكان كذا وكذا » ٣٧٦/١

أحد[1] ؟ وما دليل المحذوف فيه ؟ وهل هو حال طلب إنسان هناك ، فقيل : ليس أحد ، أي ليس أحد ها هنا .

وما الشاهد في قول ابن مقبل :

وما الدهر إلاّ تارتان فمنهما أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح[2]

وما دليل المحذوف فيه ؟ وهل هو ذكر تارتين قد فصلت إحداهما بمن فاقتضى إلا تارتان فمنهما تارة أموت ، ومع ذلك فقوله : وأخرى أبتغي العيش أكدح ، دليل على تقدم ذكر تارة في التقدير والمفهوم . وهل يجوز : هذا الذي أمس[3] ؟ وما دليل المحذوف فيه ؟ وهل هو حال فعل له أمس قد اشتهر فكأنه قيل : هذا الذي فعل أمس ؟ وما الشاهد في قول العجاج :

بعد اللّتيا اللّتيا والّتي[4]

وما دليل المحذوف فيه ؟ وهل هو حال حدوث أمور عظام ، فكأنه قال : بعد اللتيا حدثت من تلك الأمور ؟

الجواب عن الباب الأول[5] :

الذي يجوز في الاستثناء الذي يحمل المعطوف فيه على التأويل وجهان أحدهما الحمل على اللفظ ، والآخر الحمل على معنى كلام يخالف المذكور في الإعراب ويوافقه في المعنى . ولا يجوز أن يحمل على معنى مفرد معرب أنه لا موضع له غير ما ظهر في لفظه /٥٥أ/ إذ كان لا يقع موقعه اسم مفرد إلا ظهر فيه مثل ذلك الإعراب .

---

(١) قال سيبويه : « وقولهم : ليس أحد ، أي ليس ها هنا أحد » ٣٧٦/١

(٢) انظر الحاشية ٢ ، ص ٤٤٣

(٣) قال سيبويه : « ومثل قولهم ليس غير ، هذا الذي أمس ، يريد الذي فعل أمس » ٣٧٦/١

(٤) انظر الحاشية ١ ، ص ٤٤٤

(٥) وردت مسائل هذا الباب في ص ٤٣٦

وتقول : ما أتاني غير زيد وعمرو ، فيجوز في عمرو وجهان : الجرّ بالعطف على اللفظ ، والرفع بالعطف على تأويل الكلام ، إذ تأويله : ما أتاني إلا زيد وعمرو ، فالجر الوجه ، لأنه أشكل في اللفظ مع اتفاق المعنى . فأما قول الشاعر :

... ... فلسنا بالجبال ولا الحديدا[١]

فهذا عطف على الموضع ، لأن موضع بالجبال نصب ، إذ لو وقع موقعه مفرد معرب لظهر النصب . وإنما الحمل على التأويل مشبه لهذا من جهة أنه حمل على غير صريح اللفظ إلا أنه ينفصل من الوجه الذي بينت لك فلا يجوز أن تعطف على غير لأنه ينقلب المعنى فيوجب أن عمراً لم يأت كما يوجبه في : أتاني مثل زيد ولا عمرو . وقول العرب : ما أتاني غير زيد وإلاّ عمرو . دليل على أن الأول في معنى الاستثناء حتى صحّ أن يعطف بإلاّ ، إذ لا يجوز : ما أتاني مثل زيد وإلاّ عمرو ، وما أتاني غلام زيد وإلاّ عمرو . فهذا يفسد لأنه لم يتقدم معنى الاستثناء .

الجواب عن الباب الثاني[٢] :

الذي يجوز في الاستثناء الذي يحذف فيه المستثنى ، إذ ظهر دليل لا يقوم مقام المحذوف في الأفهام حذفه[٣] ، ولا يجوز إذا لم يكن دليل يقوم مقام المحذوف في الأفهام ، لأنه لا يعمل على كلام لا يفهم له معنى .

وتقول : ليس غير . وليس إلاّ . وتقديره : ليس غير ذاك . وليس إلا ذاك . ودليل المحذوف حال تقتضي لزوم أمر لا بد منه ، فيقول القائل : ليس إلاّ . فيتحقق ذلك الأمر أنه لا بد منه .

---

(١) صدر بيت عجزه : معاوي إننا بشر فأسجح . وهو من شواهد الكتاب ٣٧٥/١ ، والمغني ٤٧٧/٢

(٢) وردت مسائل هذا الباب في ص

(٣) حذفه خبر للذي . وفي الأصل (جاز حذفه) .

ومما حذف للدلالة عليه قولهم : ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا ، فدليله ذكر شيئين قد فصل أحدهما بمن ليوصف بصفة خاصة ، فاقتضى ذلك ما منهما أحد مات حتى كان كذا . وفي التنزيل : ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾[1] ، ودليل المحذوف فصل من بعض أهل الكتاب فاقتضى ذلك وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به . وقال النابغة /٥٥ب/ :

كأنكَ من جمالِ بني أقيش ... يُقعقَع خلف رجليه بشنّ[2]

ودليل المحذوف فصل من بعض الجمال ليوصف بالصفة التي ذكرت فاقتضى ذلك أن يكون على معنى كأنك من جمال بني أقيش جمل يقعقع خلف رجليه بشن .

يتلوه وقال الشاعر : لو قلت ما في قومها لم تيثم

والحمد لله وحده ،. وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين

الجزء التاسع والعشرون من شرح

كتاب سيبويه . إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النحوي /٥٦أ/

بسم الله الرحمن الرحيم . وبالله التوفيق

وقال الشاعر :

لوقلت : ما في قومها ، لم تيثم ... يفضلها في حسب وميسم[3]

فدليل الحذف حرف النفي الذي يقتضي الاسم العام مع الصفة التي تقتضي

---

(١) الآية : ﴿ وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته ويوم القيامة يكون عليهم شهيداً ﴾ ، النساء ١٥٧/٤ . استشهد بها سيبويه في الكتاب ٣٧٥/١ . والفراء في معاني القرآن ٢٩٤/١

(٢) ديوانه : ٣٠ . وهو من شواهد الكتاب ٣٧٥/١

(٣) من رجز نسبه البغدادي لحكيم بن معية الربعي (الخزانة ٣١١/٢) ، ونسبه ابن يعيش لأبي الأسود الحماني (شرح المفصل ٥٩/٣) . وهو من شواهد الكتاب ٣٧٥/١ ، والخصائص ٣٧٠/٢ ، وفي معاني القرآن للفراء (٢٧١/١) : تأثم . قال الفراء : « ويروى أيضاً تيثم ، لغة » وفي الموازنة : ١٨٢

الموصوف . وذلك على قياس ما في الدار إلا زيد ، في دلالته على أحد التي تقوم مقام اللفظ به ، فتقديره : لوقلت ما في قومها لم تيثم أحد يفضلها في حسب وميسم . وتقول : لوأن زيداً ها هنا ، على حذف الجواب في حال تفخيم الشأن ، كما تقول : لوأن علياً بين الصفين ، فهذا في تعظيم شأنه في الفناء . فإذا ذكرت جباناً مشهوراً بالجبن ، فقلت : لو كان فلان بين الصفين ، لفهم أن المعنى أنه لكادت نفسه أن تخرج ، أو لذهب عقله من جزعه ، أو لولى مدبراً لا يلوي على شيء ، فهذا في ضدّ تلك الحال . وتقول : ليس أحد . فدليل المحذوف حال طلب إنسان هناك ، فكأنه قيل ليس أحد ها هنا . وقال ابن مقبل :

وما الدهر إلا تارتان ؛ فمنهما   أموت ، وأخرى أبتغي العيش أكدح (١)

ودليل المحذوف ذكر تارتين ثم فصلهما بمن ليوصف المفصول ، فاقتضى ذلك ، فمنهما تارة أموت ، وبيّن ذلك بقوله وأخرى .

وتقول : هذا الذي أمس . ودليل المحذوف اشتهار إنسان بفعل ، فكأنك قلت : هذا الذي فعل أمس . وقال العجاج :

بعد اللّتيا واللّتيا والّتي (٢)

فحذف الصلة . ودليل المحذوف حدوث أمور عظام . فكأنه قال : بعد اللتيّا حدث من الأمور العظام . وأوضح ذلك بالتكرير للتأكيد ، لأنه لا يؤكد إلا ما عظم شأنه .

☆ ☆ ☆

(١) من شواهد الكتاب ٣٧٦/١ . والكامل ١١٥/٢ . والخزانة ٢٠٨/٢ . والموازنة : ١٨٢ . واللسان (مادة كدح) . والحيوان ٤٨/٣ . وفي سمط اللآلئ ٢٠٥/١ على أنه للعجير السلولي ، ثم صحح نسبته في ٧٧٥/٢ . وقال : ويروى : هل الدهر .

(٢) من رجز مشهور للعجّاج وبعده : إذا علتها أنفس تردت . وهو في مجموع أشعار العرب ٦/٢ . ومن شواهد الكتاب ٣٧٦/١ ، والمغني ٦٢٥/٢

باب الاستثناء بليس ولا يكون[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الاستثناء بليس ولا يكون ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوز في الاستثناء بليس ولا يكون ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟ ولِمَ لا يجوز إظهار الضمير الذي في ليس ولا يكون في الاستثناء ؟ ولِمَ لا بد فيهما من ضمير[2] ؟ وما نظير ذلك في حسبك من أنه لا يقع فيه معنى النهي إلا أن يكون / ٥٦ ب / مبتدأ[3] ؟ ولِمَ ذلك ؟ وهل هو لأن معنى النهي عارض فيه فلزم أقوى الوجوه التي يجرى عليها[4] كما أن معنى الاستثناء في ليس ولا يكون عارض فيه فلزم أقوى الوجوه الذي يكون عليه الفعل وهو الضمير فيه ؟ ولِمَ صار المبتدأ أقوى الوجوه التي يكون عليها الاسم ؟ وهل ذلك لأنه معتمد البيان مع أن له صدر الكلام ؟ فلِمَ صار الإضمار في الفعل أقوى الوجوه التي يكون عليه ؟ وهل ذلك لأنه خاصته التي لا تكون لغيره كما أن الجرّ لما كان من خاصة الاسم كان أقوى فيه ؟ ولِمَ وجب في ليس ولا يكون أنهما ليسا بأصل في الاستثناء ؟ وما وجه شبه ليس بإلاّ حتى جاز بها الاستثناء ؟ وما حكم : ما أتاني القوم ليس زيداً ، وأتوني لا يكون عمراً[5] ؟ ولِمَ جاز الاستثناء بهما بعد الإيجاب والنفي ؟ وهل ذلك لموافقتهما معنى إلا في هذا الموضع إذ نفي النفي

---

(١) في الكتاب : « هذا باب لا يكون وليس وما أشبههما » ٣٧٦/١

(٢) قال سيبويه : « فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإن فيهما إضماراً . على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء » ٣٧٦/١

(٣) قال سيبويه : « كما أنه لا يقع معنى النهي في حسبك ، إلا أن يكون مبتدأ » ٣٧٦/١

(٤) في الأصل (الوجوه الذي يجرى عليهما) .

(٥) قال سيبويه : « وذلك قولك : ما أتاني القوم ليس زيداً . وأتوني لا يكون زيداً » ٣٧٦/١

إيجاب ، فما أتاني القوم : نفي ، وليس زيداً نفى عن بعضهم ذلك النفي فصار زيد على معنى الإيجاب . وهل يشبه الجواب من جهة أنه إذا قال : أتوني ، صار المخاطب بمنزلة من قال : بعضهم زيد . لوقوع ذلك في نفسه . فكأنه قال ليس بعضهم زيداً(١) ؟ ولم لا يجوز إظهار بعضهم في الاستثناء ؟ وهل ذلك للاستغناء اللازم مع وقوعه موقع حرف لا يتصرف ولا له عمل ظاهر ؟ وما نظيره من الإضمار في لات حين (مناص)(٢) ؟ وهل ذلك للاستغناء عنه مع ضعف لات أن تعمل على وجهين فكان أخف الوجهين أحق بأن يلزم ؟ وهل يجوز في ليس ولا يكون الإجراء على معنى الصفة ؟ وما دليله من قولهم : أتتني امرأة لا تكون فلانة . وما أتتني امرأة ليست فلانة ؟ ولو كان استثناء لم يؤنث كما يقول : أتينني لا يكون فلانة ، وليس فلانة(٣) ؟

وما وجه الاستثناء بخلا(٤) وعدا ؟ ولم جاز الاستثناء بعدا وخلا ، ولم يجز الوصف بهما مع دلالة الاستثناء فيهما(٥) ، وما حكم قولك : ما أتاني أحد خلا زيداً ، وأتاني القوم عدا عمراً(٦) ؟ ولم لا يجوز : ما أتتني امرأة خلت فلانة /٥٧أ/ ولا أتتني امرأة عدت

---

(١) قال سيبويه : « كأنه حين قال : أتوني فصار المخاطب عنده قد وقع في خلده أن بعض الآتين زيد ، حتى كأنه قال : بعضهم زيد . فكأنه قال : ليس بعضهم زيداً » ٣٧٦/١

(٢) قال سيبويه : « وترك إظهار بعض استغناء كما ترك الإظهار في لات حين » وفي الأصل (حين ذاك) .

(٣) قال سيبويه : « ويدلك على أنه صفة أن بعضهم يقول : ما أتتني امرأة لا تكون فلانة . وما أتتني امرأة ليست فلانة . فلو لم يجعلوه صفة لم يؤنثوا ، لأن الذي لا يجيء صفة فيه إضمار مذكر ، ألا تراهم يقولون : أتينني لا يكون فلانة ، وليس فلانة . يريد ليس بعضهم فلانة . فالبعض مذكر » ٣٧٦/١ ـ ٣٧٧

(٤) في الأصل (بخلاف) .

(٥) قال سيبويه : « وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة ، وليس فيهما إضمار كما كان في ليس ولا يكون » ٣٧٧/١

(٦) قال سيبويه : « وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيداً . وأتاني القوم عدا عمراً » ٣٧٧/١

فلانة ؟ ولم جاز ما أتاني أحد خلا زيداً ، ولم يجز : ما أتاني أحد جاوز زيداً ، مع موافقته لخلا في المعنى ، فهلاّ جاز الاستثناء فيه كما جاز بخلا ؟ وهل ذلك لأن خلا أشدّ اقتضاء لمعنى النفي الذي يوافق نظيره من ليس ولا يكون إذ قد يصح خلا بأن انتفى ولا يصح جاوز بأن انتفى ، فإنما هو مقارب في المعنى[1] ؟

وما حكم : أتاني القوم ما عدا زيداً ، وأتوني ما خلا زيداً ؟ ولم لا يجوز ها هنا الجر كما يجوز في عدا وخلا بغير ما في مذهب بعض العرب[2] ؟ وما حكم : أتوني إلا أن يكون زيد ؟ ولم جاز الرفع في هذا الموضع ؟ ولم لا يجوز أن يكون استثناء ؟ وهل[3] ذلك لأنه لا يدخل استثناء على استثناء مع أنه في صلة أن بمنزلة : لا يأتونك إلا أن يأتيك زيد[4] ؟ وما وجه رجوعه إلى أصل الاستثناء ؟ وهل ذلك لأنه بمنزلة كان منهم إتيان إلا إتياناً من زيد ؟ وما في امتناع عدا وخلا من هذا الموضع من الدليل[5] ؟ وهل ذلك لأنه لما لم يجز أتوني إلا عدا زيداً ، ولا أتوني إلا خلا زيداً ، دلّ ذلك على أن هذا الموقع لا يقع فيه حرف الاستثناء ؟ وما في قوله جلّ ثناؤه : ﴿ إلاّ أنْ تكون تجارةٌ عن

---

(١) قال سيبويه : « كأنك قلت : جاوز بعضهم زيداً . إلا أن خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء ولكني ذكرت جاوز لأمثل لك به وإن كان لا يستعمل في هذا الموضع » .

(٢) قال سيبويه : « وتقول أتاني القوم ما عدا زيداً . وأتوني ما خلا زيداً . فما ها هنا اسم . وخلا وعدا صلة له . كأنه قال : أتوني ما جاوز بعضهم زيداً ، وما هم فيها ما عدا زيداً . كأنه قال : ما هم فيها ما جاوز بعضهم زيداً . وكأنه قال إذا مثلت ما خلا وما عدا فجعلته اسماً غير موصول قلت أتوني : مجاوزتهم زيداً . مثلته بمصدر ما هو في معناه ، كما فعلته فيما مضى » ٣٧٧/١

(٣) في الأصل (أو) .

(٤) قال سيبويه : « وإذا قلت : أتوني إلا أن يكون زيداً ، فالرفع جيد بالغ . وهو كثير في كلامهم . لأن (يكون) صلة لـ (أن) ، وليس فيها معنى الاستثناء . وأن يكون في موضع اسم مستثنى ، كأنك قلت : لا يأتونك إلا أن يأتيك زيد » ٣٧٧/١

(٥) قال سيبويه : « والدليل على أن (يكون) ليس فيها ها هنا معنى الاستثناء أن ليس وعدا وخلا ، لا يقعن ها هنا » ٣٧٧/١

تراضٍ منكم ﴾[1] ؟ وهل ذلك لأن الرفع قد دلَّ على خروجه عن حد الاستثناء ؟ ولم جاز فيه النصب[2] . وهل ذلك لأنه وجه على خبر تكون ، كأنه قيل : إلا أن تكون الأموال تجارة عن تراض منكم ؟

وما حكم حاشا ؟ ولم وجب أنه حرف جر في قولهم : ذهب القوم حاشا زيد ؟ وهل ذلك لأنه على معنى إضافة انتفاء الذهاب إلى زيد على جهة التنزيه له عن ذلك ، فهذا معنى الحرف ، وهو خارج ما دخل فيه ما قبله . فهذا معنى الاستثناء[3] ؟ وما وجه قول بعض العرب : ما أتاني القوم خلا عبد الله ؟ ولم وجب أنها في هذا الموضع حرف جر[4] ؟ وهل ذلك لأنها على قياس حاشا[5] زيد ، في الاشتراك ، وقد أضافت الإتيان إلى عبد الله على أنه موجب بعد منفي ؟ ولم جاز : أتوني ما خلا عبد الله ، ولم يجز مثل ذلك في : أتوني ما حاشا زيد ؟ وهل ذلك لأنه لا يوصل بحرف الجر على معنى المصدر[6] ؟ /٥٧ ب/ وما حكم : أتاني القوم سواك ؟ ولم كان استثناء مع أنه منصوب على الظرف ؟ وهلا جاز : أتاني القوم مكانك ، وما أتاني أحد مكانك ، كما جاز سواك ؟ وهل ذلك لأن سواك فيها معنى غيرك وليس كذلك مكانك[7] ؟

---

(١) آية استشهد بها سيبويه ، وانظر الحاشية (٢) في ص ٤٥١

(٢) قال سيبويه : « وبعضهم ينصب على وجه النصب في لا يكون . والرفع أكثر » ٣٧٧/١

(٣) قال سيبويه : « وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده ، كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء » ٣٧٧/١

(٤) قال سيبويه : « وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبد الله ، فجعلوا خلا بمنزلة حاشا » ٣٧٧/١

(٥) في الأصل (على) .

(٦) قال سيبويه : « فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب . لأن (ما) اسم ولا تكون صلتها إلا الفعل هنا . وهي (ما) التي في قولك : أفعل ما فعلت . ألا ترى أنك لو قلت : أتوني ما حاشا زيداً . لم يكن كلاماً » ٣٧٧/١

(٧) قال سيبويه : « وأما أتاني القوم سواك ، فزعم الخليل أن هذا كقولك : أتاني القوم مكانك ، وما أتاني أحد مكانك ، إلا أن في سواك معنى الاستثناء » ٣٧٧/١

الجواب :

الذي يجوز في الاستثناء بليس ولا يكون ، إذا وقع أحدهما موقع إلاّ بعد كلام يصلح أن يستثنى منه ، نصب على أنه خبر ، والاسم مضمر في ليس ولا يكون . ولا يجوز أن يظهر المضمر للاستغناء عنه لأنه لا يكون إلا (على) معنى واحد وهو بعضهم . وليس كذلك الإضمار فيهما في غير هذا الموضع ، لأنه يكون بحسب ما تقدم به الذكر من المعاني المختلفة ، مع أنه وقع موقع حرف لا يتصرف فلم يتصرف في عمله بالإضمار والإظهار لأن ذلك أدل على وقوعه موقع إلاّ . ونظير ذلك حسبك في النهي لأنه لما عرض فيه معنى النهي لزم أقوى الوجوه التي يكون عليها الاسم وهو[1] وجه المبتدأ ، لأنه معتمد البيان وله صدر الكلام ، فلم يجز أن يتضمن معنى إلاّ في هذا الموضع كما أنه لمّا عرض في ليس معنى الاستثناء لزم أقوى الوجوه التي يكون عليها الفعل وهو الإضمار المستقر فيه ، لأنه من خاصة الفعل فجرى على قياس حسبك في النهي من هذه الوجوه التي بيّنا .

وليس و لا يكون ليسا بأصل في الاستثناء ، لأنها لا يلزمانه ؛ إذ يجوز أن يبتدأ بها فيخرجا عن حدّ الاستثناء بالرجوع إلى أصلها . ولا يجوز مثل ذلك في إلاّ ، وإنما دخلها معنى الاستثناء في الموقع الذي تصلح فيه إلاّ ، لأنها على معنى النفي ، فإذا تقدم إيجاب خرج الثاني مما دخل فيه الأول . وإذا تقدم نفي صار بمعنى نفي النفي ، وخرج الثاني من النفي الأول إلى الإيجاب .

وتقول : ما أتاني القوم ليس زيداً . وأتوني لا يكون عمراً ، على الاستثناء وهو يشبه الجواب من جهة أن المخاطب بمنزلة من قال : بعضهم زيد . لوقوع ذلك في نفسه ، كأن المتكلم قال : ليس بعضهم زيداً .

ونظير امتناع إظهار بعضهم من الاستثناء امتناع الاسم في لات حين مناص

---

(١) في الأصل (وهي) .

للاستغناء اللازم عنه . إذ هو على معنى لات الحين حين مناص /٥٨أ/ مع ضعف لات عن أن تعمل على الإضمار والإظهار ، فلزمت أحق الوجهين بها من جهة الاستخفاف والإيذان بضعف العمل إذا كانت كأنها لم تعمل شيئاً لما اختزل معمولها .

ويجوز في ليس ولا يكون الإجراء على جهة الصفة ، ودليله قولهم : أتتني امرأة لا تكون فلانة . وما أتتني امرأة ليست فلانة ، بالتأنيث . ولو لم تكن صفة لم يجز التأنيث لأن المضمر في ليس ولا يكون مذكر .

وخلا وعدا يجوز الاستثناء بها لشبههما بليس و لا يكون في النفي . ولا يجوز الوصف بها لضعفهما في معنى النفي إذ هما على مخرج الإيجاب ومعنى النفي ، فلا يجوز : أتتني امرأة خلت فلانة ، وما أتتني امرأة عدت فلانة ، لما بيَّنا من أنه لا يجوز الوصف بها . وإنما جاز : ما أتاني أحد خلا زيداً ، ولم يجز : ما أتاني أحد جاوز زيداً في الاستثناء لأن خلا أشد اقتضاء لمعنى النفي على طريقة ليس و لا يكون إذ يصح خلا بأن انتفى ولا يصح جاوز بأن انتفى ، فإنما هو مقارب في المعنى . ويجوز على مذهب بعض العرب : أتوني خلا زيد . فإذا قلت : أتوني ما خلا زيداً ، لم يجز إلا النصب . لأن (ما) لا توصل على معنى المصدر إلا بالفعل . وتقول : أتوني إلا أن يكون زيد ، فـ (يكون) ها هنا ليس باستثناء ، لأنه لا يدخل استثناء على استثناء . ودليل ذلك امتناع خلا وعدا من هذا الموقع ، لا يجوز أتوني إلا عدا زيداً . فإنما هو صلة لأنه[1] كأنك قلت : وقع إتيان القوم إلا كون إتيان زيد . وفي التنزيل : ﴿ إلاَّ أنْ تَكُونَ تِجارةٌ عَنْ تَراضٍ مِنْكُم ﴾[2] بالرفع على إلاّ أن تكون تجارة . ويجوز فيه النصب على إلاّ

---

(١) في الأصل (لأن) .

(٢) الآية : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلاّ أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم . ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً ﴾ النساء ٢٩/٤ . واستشهد بها سيبويه في الكتاب ٣٧٧/١ ، وانظر تفسير القرطبي ١٥١/٥

أن تكون الأموال تجارةً ، لأنه قد وقع ذكرها بقوله جلَّ وعزَّ : ﴿ يـا أيُّهـا الَّـذينَ آمَنُوا لا تأْكُلوا أموالَكُم بَيْنَكُم بِالباطِلِ ، إلاّ أن تَكُونَ تجارةٌ عَنْ تَراضٍ مِنكُم ﴾ .

وحاشا حرف جرّ فيه معنى الاستثناء . تقول : هلـك القوم حـاشـا زيـد . فزيـد منزّه عما دخل فيه القوم من الهلاك فهو حرف لأن معناه فيما دخل عليه[1] .

وقول بعض العرب : أتاني القوم خلا عبد الله ، يجرى مجرى حاشا في حرف الجر . ولا يجوز : ما حاشا زيد ، لأن (مـا) التي بمعنى المصـدر /٥٨ ب/ لا توصل بـالحرف ، ولا توصل إلا بالفعل الذي يدل على معنى المصدر .

وتقول : أتاني القوم سواك . فتستثني بقولـك سواك ، كما تستثني بغير ، إلا أن غيراً ليس لهـا إعراب هي أحق بـه إلا بحسب مـا تبنى عليـه من العـامل ، وسواك ظرف لـه إعراب هو أحق بـه ، فهو يلزمـه ، ويقع فيـه الاستثنـاء على ذلـك الـوجـه من إعراب الظرف ، وهو النصب في كل حال ، فتقول : ما أتاني أحد سواك . وأتاني القوم سواك . ومررت بهم سواك ، كأنك قلت : مكانك إلا أنه ليس في مكانـك استثنـاء ، لأنـه ليس على معنى غير كما أن سواك على معنى غير . فلم يدخله الاستثناء لهذه[2] .

---

(١) يعني أنه لا يحمل معنى قائماً في نفسه وإنما يجيء لمعنى في غيره ولذلك كان حرفاً .

(٢) أي لهذه العلة .

باب ما يمتنع فيه ما أفعله[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فيما يمتنع من ما أفعله ، مما لا يجوز[2] .

مسائل هذا الباب :

ما الذي يمتنع من (ما أفعله) ؟ وما الذي لا يمتنع ؟ ولم ذلك ؟ ولم امتنعت منه الألوان والعيوب التي تجري مجرى الألوان[3] ؟ ولم امتنع منه ما جاز على الثلاثة في الفعل ؟ ولم جاز : ما أشد حمرته ، ولم يجز : ما أحمره ؟ وما أشد بياضه ، وما أشد عشاه ، ولم يجز : ما أبيضه ، ولا ما أعشاه[4] ؟ ولم وجب في كل ما امتنع من (ما أفعله) أن يمتنع من أفعل به ، وهذا أفعل من هذا[5] ، ولم كثر أفعل من الصفة وقلّ في الاسم[6] ؟ وما الذي يوجب /٢٦٧أ/ ذلك ؟ ولم لا يجوز ما أيداه وما أرجله كما جاز ما أشد يده وما أشد رجله[7] ؟ ولم لا يبنى من صفات المبالغة ما أفعله ؟ ولم[8] لا يكون

(١) تجد هذا الباب في الأصل (في المجلد ٤ القسم ٢ الورقة ٢٦٦ ب) ، وفي الكتاب « هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله » ٢/٢٥٠

(٢) في الأصل (مما يجوز) .

(٣) قال سيبويه في أول الباب : « وذلك ما كان أفعل وكان لوناً أو خلقة » .

(٤) قال سيبويه : « ألا ترى أنك لا تقول : ما أحمره ، ولا ما أبيضه . ولا تقول في الأعرج : ما أعرجه . ولا في الأعشى : ما أعشاه . إنما تقول : ما أشد حمرته ، وما أشد عشاه » ٢/٢٥٠ ـ ٢٥١

(٥) قال سيبويه : « وما لم يكن فيه ما أفعله ، فلم يكن فيه أفعل به رجُلاً ، ولا هو أفعل منه » ٢/٢٥١

(٦) قال سيبويه : « وإنما دعاهم إلى ذلك أن هذا البناء داخل في الفعل . ألا ترى قلته في الأسماء وكثرته في الصفة لمضارعتها الفعل » ٢/٢٥١

(٧) قال سيبويه : « وزعم الخليل أنهم إنما منعهم من أن يقولوا في هذا ما أفعله لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرجل وما ليس فيه من هذا النحو . ألا ترى أنك لا تقول ما أيداه ولا ما أرجله . إنما تقول : ما أشد يده وما أشد رجله ، ونحو ذلك » ٢/٢٥١

(٨) في الأصل (فلم) .

ذلك من ضروب ولا من محسان[1] ؟ ولم جاز : ما أحمقه وما أركنه وما أنوكه ، وهو من العيوب ؟ ولم جاز : ما أبلده ، وما أشجعه ، وما أجنه ، وما ألسنه ، وما أذكره ، وما أعرفه ، وما أشنعه ، وما أهوجه[2] ؟

الجواب :

الذي يمتنع من (ما أفعله) على وجهين : أحدهما ما لا يتعاظم في أصل المعنى . والآخر ما زاد على ثلاثة أحرف ، لأن ما لا يتعاظم لا يتعاجب منه إذ كان يجري مجرى اليد والرجل كما قال الخليل في أنه خلقة على شيء واحد . ويوضح صحة ذلك أن عمى العين لما كان مما لا يتعاظم[3] لم يجز فيه ما أعماه ، ولما كان عمى القلب مما يتعاظم جاز فيه ما أعماه . فكذلك كل ما لا يتعاظم لظهور معنى التسوية فيه فإنه لا يجوز فيه ما أفعله[4] .

وأما ما زاد على ثلاثة أحرف فإنه لا يجوز منه مع توفير حروفه زيادة الهمزة التي

(١) قال سيبويه : « ولا تكون هذه الأشياء في مفعال ولا فعول ، كما تقول : رجل ضروب ورجل محسان ، لأن هذا في معنى ما أحسنه . إنما تريد أن تبالغ ولا تريد أن تجعله بمنزلة كل من وقع عليه ضارب وحسن » ٢٥١/٢

(٢) قال سيبويه : « وأما قولهم في الأحمق ما أحمقه . وفي الأرعن ما أرعنه . وفي الأنوك ما أنوكه ، وفي الألد ما ألده ، فإنما هذا عندهم من العلم ونقصان العقل والفطنة . فصارت : ما ألده بمنزلة ما أمرسه وما أعلمه . وصارت ما أحمقه بمنزلة ما أبلده وما أشجعه وما أجنّه ، لأن هذا ليس بلون ولا خلقة في جسده وإنما هو كقولك ما ألسنه وما أعرفه وأنظره تريد نظر التفكر ، وما أشنعه وهو أشنع لأنه عندهم من القبح وليس بلون ولا خلقة من الجسد ولا نقصان فيه فألحقوه بباب القبح كما ألحقوا ألد وأحمق بما ذكرت لك . لأن أصل بناء أحمق ونحوه أن يكون على غير بناء أفعل نحو بليد وعليم وجاهل وعاقل وحصيف . وكذلك الأهوج تقول ما أهوجه كقولك ما أجنه » ٢٥١/٢

(٣) في الأصل (ما يتعاظم) .

(٤) قال سيبويه في تعليل امتناع أفعل به رجلاً ، وهو أفعل منه ، مما لم يكن فيه ما أفعله : « لأنك تريد أن ترفعه من غاية دونه . كما أنك إذا قلت : ما أفعله فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا . والمعنى في أفعل به وما أفعله واحد وكذلك أفعل منه » ٢٥١/٢

هي للتعدية ويكون مع ذلك على أفعل لأن خمسة أحرف لا يجيء منها أربعة مع توفير حروفها لأن ذلك محال .

فإن قال قائل : ولم وجب هذا البناء على الضيق حتى امتنع منه أكثر الأفعال التي فيها الزيادات ، وامتنع منه الأفعال الرباعية ؟ قيل له : لأنه لما احتيج إلى معنى التعدية على جهة مخصوصة ليستثنى من الأفعال ؛ وهو معنى المتعجب منه على جهة التعاظم وجب أن يؤتى بالهمزة التي هي للتعدية في الأصل وتدخل على الأفعال التي كانت تدخل عليها للتعدية حتى تدل على معنى التعدية الحادثة المخصوصة بالوجه الذي بيَّنا ، فاقتضى ذلك أن ينقل من فَعُل وفَعِل وأن يمتنع نقله من استفعل وما جرى مجراه /٢٦٧ ب/ مما زاد على الثلاثة في الفعل .

فالألوان والعيوب التي تجري مجراها في الظهور للحسّ تمتنع من (ما أفعله) لأنها في الأصل تجري على طريقة واحدة ، ولو أن حجرين متساويين في المقدار والشكل ، وكان في كل جزء من أحدهما سواد خالص لم يمتزج شيء من تلك الأجزاء بغير السواد لشوهد كل واحد منهما على مثل ما يشاهد الآخر على الحقيقة ، ولم يكن أحدهما أشد سواداً من الآخر . ولو امتزج أحدهما فكان كلبن مزج بمزاج لكان أحدهما أشد سواداً من الآخر . فأما على أصلهما فما يقع تعاظم أصلاً .

ويجوز : ما أشد حمرته ، مما[1] ليس فوقه ما هو أشد منه . ويجوز ما أشد حمرته بالإضافة إلى هذا الأحمر الآخر . وكذلك ما أشد بياضه ، وما أبين عشاه . وكل ما امتنع من (ما أفعله) فهو يمتنع من أفْعِل به ، ومن هذا أفعل من هذا . لأن هذه الأبنية للتعاظم فإذا امتنع من واحدها امتنع من سائرها[2] . وأفعل في الصفة أكثر منه في الاسم الذي ليس بصفة ، لأنه أقرب إلى الفعل الذي له التصرف بتعاقب الزيادات ، فلذلك

---

(١) في الأصل (بما) .

(٢) انظر الحاشية (٢) في الصحيفة السابقة .

أجري أفعل من كذا مجرى الفعل في هذا الباب لقربه منه بمعنى الصفة ، إذ الفعل يوصف[1] به وهو مشتق من المصدر ، ومضن بغيره ، وكل ذلك في الصفة التي هي اسم . ولا يكون من صفات المبالغة نحو ضروب ومحسان أن يؤخذ منها ما أفعله ولا أفعل به ، لأنها إنما تؤخذ من الأفعال بحرف التعدية لتجري على تلك الطريقة فتدل على التعدية المخصوصة ، فلا يصلح أخذه من هذه الصفات لهذه العلة .

ويجوز : ما أحمقه ، وما أرعنه ، وما أنوكه ، على معنى العيب فيه لأنها لا تجري مجرى الألوان في الظهور للحس على طريقة واحدة نحو عمى العين المطموسة ، ونحو العور /٢٦٨أ/ والعرج وما أشبه ذلك .

ويجوز ما ألده لأنه من لددت تلد ، وما أشجعه ، من شجع . وكذلك ما أبلده ، وما أجنه ، وما ألسنه ، وما أشنعه ، وما أهوجه . كل ذلك يجري مجرى واحداً .

☆ ☆ ☆

(١) في الأصل (أن يوصف) .

باب ما أفعله

الذي يستغنى عنه بما أفعل فعله[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فيما أفعله الذي يستغنى عنه بما أفعل فعله ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب[2] :

ما الذي يجوز في (ما أفعله) الذي يستغنى عنه بـ (ما أفعل فعله) ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ وما الخلاف في هذا الباب ؟ ولم جاز ما أجود جوابه ، ولم يجز ما أجوبه ؟ ولم جاز هو أجود جواباً منه ، ولم يجز هو أجوب منه ؟ ولم جاز أجود بجوابه ، ولم يجز أجوب به[3] ؟ ولم اتفقوا في هذا على الحكم واختلفوا في العلة ؟ ولم جاز ما أكثر قائلته[4] ؟ ولم يجز ما أقيله ، وهو من قال يقيل ؟ ولم اختلفوا في حكم هذا وعلته ؟ ولم حمله سيبويه على باب تركت الذي يستغنى به عن ودعت[5] ؟

☆ ☆ ☆

(١) في الكتاب : « هذا باب يستغنى فيه عن ما أفعله بما أفعل فعله وعن أفعل منه بقولهم : هو أفعل منه فعلاً . كما استغني بتركت عن ودعت . وكما استغني بنسوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها » ٢٥١/٢

(٢) سيأتي الجواب عن هذه المسائل بعد مسائل البابين الآتيين

(٣) في الأصل : (ولم جاز أجود لجوابه ولم يجز أجود به) ، وقال سيبويه : « وذلك في الجواب . ألا ترى أنك لا تقول ما أجوبه : إنما تقول ما أجود جوابه . ولا تقول هذا أجوب منه ، ولكن هذا أجود منه جواباً . ونحو ذلك . وكذلك لا تقول أجوب به ، وإنما تقول : أجود بجوابه » ، وانظر الخصائص ٢٦٧/١ ، واستدراك المحقق عليه في ٤١٨/٣

(٤) في الأصل (قائله) .

(٥) قال سيبويه : ولا يقولون في قال يقيل ما أقيله . استغنوا بما أكثر قائلته ، وما أنومه في ساعة كذا وكذا . كما قالوا تركت ولم يقولوا ودعت » ٢٥١/٢

باب ما أفعله على معنيين[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في (ما أفعله) على معنيين ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب[2] :

ما الذي يجوز في ما أفعله على معنيين ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم جاز (ما)[3] أبغضني له ، وما أبغضه ، على أن أبغضني له من معنى مبغض ، وما أبغضه من معنى بغض ؟ وما أشهاني لذلك من معنى مشته له ، وما أشهاها من فعلت وإن لم يستعمل ؟ وما أمقتني له وما أمقته على مقيت ، والأول على ماقت[4] ؟ ولم لا يجوز في ما أقبحه عندي أن يجري على وجهين : قبح واستقبح[5] ؟ وما حكم قولهم : ما أحظاها /٢٦٨ ب/ عندي ؟ ولم جرى على حظيت عندي ، ولم يكن على وجهين كما جاء ما أبغضه إلي على بغض وما أبغضني له[6] ؟

---

(١) في الكتاب ٢/٢٥١

(٢) سيأتي الجواب عن هذه المسائل في ص ٤٥٦

(٣) زيادة ليست في الأصل .

(٤) في الأصل (ماقتر) ، وفي الكتاب : « تقول : ما أبغضني له وما أمقتني له ، وما أشهاني لذلك . تريد أنك ماقت وأنك مبغض وأنك مشته فإن عنيت غيرك قلت ما أفعله فإنما تعني به هذا المعنى . وتقول ما أمقته ، وما أبغضه إلي إنما تريد أنه مقيت وأنه مبغض إليك » ٢/٢٥١-٢٥٢

(٥) قال سيبويه : « كما أنك تقول : ما أقبحه . وإنما تريد أنه قبيح في عينك » ٢/٢٥٢

(٦) قال سيبويه : « وتقول : ما أشهاها . أي هي شهية عندي . كما تقول ما أحظاها . أي حظيت عندي . فكأن ما أمقته وما أشهاها على فعل وإن لم يستعمل . كما تقول : ما أبغضه إلي ، وقد بغض ، فجيء به على فَعُل وفَعِل وإن لم يستعمل » ٢/٢٥٢

باب ما أفعله فيما ليس له فعل[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في (ما أفعله) فيما ليس له فعل ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب[2] :

ما الذي يجوز في (ما أفعله) الذي ليس له فعل يتصرف ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ، ولم جاز هو أحنك الشاتين وأحنك البعيرين[3] ؟ وهل هو على تقدير حنك ، وإن لم يستعمل[4] ؟ ولم جاز هو آبل[5] الناس على تقدير أبل يأبل ؟ وجاز آبل من غير فعل متصرف ؟ وهل يجوز هو آبل منه ، ولم جاز[6] ؟ ولم لا يقاس على هذا الباب[7] ؟

الجواب عن الباب الأول[8] :

الذي يجوز في (ما أفعله) الذي يستغنى عنه بما أفعل فعله ، إجراؤه على ما يوجد في كلام العرب من إهمال ما أفعله فيما يجري في نظيره . فإذا كان الاستعمال ما أفعل فعله ، وقد أهمل منه ما أفعله ، فهم من ذلك أنه على طريق الاستغناء بالشيء عن غيره

---

(١) في الكتاب : « هذا باب ما تقول العرب فيه ما أفعله . وليس له فعل » ٢٥٢/٢

(٢) سيأتي الجواب عن هذه المسائل بعد الجواب عن مسائل البابين السابقين .

(٣) قال سيبويه : « قالوا : أحنك الشاتين ، وأحنك البعيرين كما قالوا : آكل الشاتين » .

(٤) قال سيبويه : « كأنهم قالوا حنك ونحو ذلك ، فإنما جاءوا بأفعل على نحو هذا وإن لم يتكلموا به » ٢٥٢/٢

(٥) في الأصل (ابل) .

(٦) قال سيبويه : « وقالوا : آبل الناس كلهم ، كما قالوا : أرعى الناس كلهم . وكأنهم قد قالوا أبل يأبل . وقالوا : رجل آبل وإن لم يتكلموا بالفعل . وقولهم آبل الناس بمنزلة آبل منه . لأن ما جاز فيه أفعل الناس جاز فيه هذا ، وما لم يجز فيه ذلك لم يجز فيه هذا » ٢٥٢/٢

(٧) قال سيبويه في أول الباب : « وإنما يحفظ هذا حفظاً ولا يقاس » وقال في آخره : « وهذه الأسماء التي ليس فيها فعل ليس القياس فيها أن يقال أفعل منه ونحو ذلك » .

(٨) تقدمت مسائل هذا الباب في ص ٤٥٢

كما يستغنى بترك عن ماضي يدع . فهذا مذهب سيبويه وهو مذهب صحيح على مافسرنا . وقد خولف في ذلك ، فزعموا أن هذا الباب لا يجوز البتة ، وأن جميع ما ذكر فيه جارٍ على القياس . ونحن نبين ذلك في مسألة مسألة .

فمن ذلك قولهم : ما أجود جوابه . ولا يقولون : ما أجوبه . وهذا متفق عليه . واختلفوا في علته ، فذهب أكثر النحويين إلى أنه على القياس لأنه من أجاب يجيب ، كقولك : أكرم يكرم . ولا يجوز من أفعل ما أفعله بإجماع ، وإنما تقول : ما أحسن إكرامه ، وما أشد إكرامه لزيد ، ووجه قول سيبويه في ذلك أنه وجد المصدر في جواب /٢٦٩أ/ يدل على الفعل الذي[1] على طريقة فعل يفعل كما أن شهية تدل على الفعل الذي على طريقة فعل يفعل ، وإن كان مهملاً فيهما فالقياس أن يجوز ما أجوبه على المصدر في الجواب كما جاز ما أشهاها على الصفة في الشهية ، إلا أنه ترك ذلك للاستغناء عنه بما أجود جوابه ، وكذلك أجود بجوابه ، وهو أجود منه جواباً[2] .

ومن ذلك قولهم : ما أكثر قائلته . فالقياس في هذا ما أقيله ، لأنه من قال يقيل ، إلا أنه استغنى عن ما أقيله بما أكثر قائلته . وخالفه في ذلك كثير من النحويين وزعموا أنه قد سمع ما أقيله من العرب . وهذا الذي ذكروا غير مدفوع ، ولا هو مفسد لمذهب سيبويه ، لأنه وجد الأغلب في كلام العرب ما أكثر قائلته ، فاستخرج العلة في ذلك وهي الاستغناء به في الأكثر عن (ما أقيله) .

الجواب عن الباب الثاني[3] :

الذي يجوز في ما أفعله على معنيين إجراؤه على وجهين : أحدهما هو الأصل ، والآخر ليس بأصل ، ولكنه جارٍ على حذف الزوائد . فمن ذلك قولهم : ما أبغضني له . فهذا من أبغض على حذف الزوائد ، إذ كان المعنى فيه أنك مبغض له جداً ، فجاء على حذف الزيادة ،

---

(١) هنا كلمة مطموسة في الأصل .

(٢) انظر قول سيبويه في الحاشية ٣ في ص ٤٥٧ ، والحاشية ٦ في ص ٤٥٩ .

(٣) وردت مسائل هذا الباب

كما جاء ما أعطاه للدراهم وما أولاه بالمعروف وهذا لا يقاس . ولكن يبين وجهه إذ تكلمت العرب به . وإنما لا يقاس لأنه على طريق النادر . والوجه الآخر ما أبغضه ، فهذا من بغض على القياس المطرد وهو يجري على وجهين . ومن ذلك قولهم : ما أشهاني لذلك ، لمن اشتهيته . فهذا على حذف الزوائد ، لأنك تدل على أنك مشته له ، فأما ما أشهاها فعلى فعل وإن لم يستعمل . ودليله شهية كقولك كريمة من كرم .

وتقول : ما أمقتني له في معنى ماقت له . وأما ما أمقته [1] في نفسه فهذا على وجهين ، وإن لم يكن على حذف الزوائد . ولا إشكال في / ٢٦٩ ب / أنه يجري القياس على الوجهين جميعاً . ولكنه مشبه بالباب من حيث يقال على وجهين . فأما ما أحظاها عندي فمن حظيت وهي حظية . تجري على طريقة واحدة من فعل واحد كقولك ما أقبحه في نفسه ، وما أقبحه عندي .

والجواب عن الباب الثالث [2] :

الذي يجوز في (ما أفعله) مما ليس له فعل يتصرف إجراؤه على التشبيه بأخذه من جنس المعنى كأخذه من جنس الفعل ، فجنس الفعل المصدر وهو الأغلب الأكثر فيما يؤخذ منه ، وجنس المعنى كالحجر ، أخذت منه استحجر الطين إذا صار كالحجر في الصلابة ، فعلى هذا قالوا : هو آبل [3] الناس ، وهو رجل آبل [3] منه . وقد قالوا رجل آبل [3] على تقدير الفعل في أبل يأبل ، وإن لم يتصرف [4] منه فعل فقد استقوه من جنس المعنى تشبيهاً بجنس الفعل . وعلى ذلك قالوا أحنك الشاتين ، وأحنك البعيرين ، على تقدير حنِك وإن لم يستعملْ . فأما آبل [3] منه فيجوز في القياس والاستعمال ، لأنه لما جاز آبل الناس وجب أن يجوز هو آبل منه في القياس . وقد استعمل على ذلك .

---

(١) في الأصل (وأما أمقته) .

(٢) وردت مسائل هذا الباب .

(٣) في الأصل (اابل) .

(٤) في الأصل (يصرف) .

المصادر والمراجع[1]

(أ) المطبوع:

١ ـ أخبار النحويين البصريين، السيرافي، كرنكو، بيروت ١٩٣٦.
٢ ـ أسرار العربية، ابن الأنباري، ليدن ١٨٨٦.
٣ ـ الأشباه والنظائر، السيوطي، حيدر آباد ١٣١٦.
٤ ـ الألفاظ المترادفة، الرماني، محمد الرافعي، مصر ١٣٢١.
٥ ـ الإمتاع والمؤانسة، التوحيدي، أحمد أمين وأحمد الزين، مصر ١٩٥٣.
٦ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، أبو الفضل إبراهيم مصر ١٩٥٠.
٧ ـ الأنساب، السمعاني، مرجوليوث، ليدن ١٩١٢.
٨ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، غوثولدفل، ليدن ١٩١٣.
٩ ـ الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، مازن المبارك مصر ١٩٥٩.
١٠ ـ البحر المحيط (تفسير)، أبو حيان الأندلسي، مصر ١٣٢٨.
١١ ـ بديع القرآن، ابن أبي الإصبع، حفني شرف، مصر ١٩٥٧.
١٢ ـ البصائر والذخائر، التوحيدي، أحمد أمين وأحمد صقر، مصر ١٩٥٣.
١٣ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، مصر ١٣٢٦.
١٤ ـ تاج العروس، الزبيدي، مصر ١٣٠٦.
١٥ ـ تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مصر ١٩٣١.
١٦ ـ التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، النجف ١٣٦٤.

---

(١) قدمنا اسم الكتاب فالمؤلف فالمحقق فمكان الطبع وتاريخه.

١٧ ـ ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: مصر ١٩٥٧

بيان إعجاز القرآن : الخطابي، — محمد خلف الله
النكت في إعجاز القرآن : الرماني، — و
الرسالة الشافية : الجرجاني، — محمد زغلول سلام.

١٨ ـ الجامع لأحكام القرآن (تفسير)، القرطبي، مصر ١٩٣٧.

١٩ ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، الخضري، مصر ١٣٠٦.

٢٠ ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني، الصبان، مصر ١٢٨٧.

٢١ ـ الحضارة الإسلامية في القرن الرابع، آدم متز، عبد الهادي أبو ريده، مصر ١٩٤٧.

٢٢ ـ خزانة الأدب، البغدادي، مصر ١٢٩٩.

٢٣ ـ الخصائص، ان جني، محمد علي النجار، مصر ١٩٥٢ـ١٩٥٦.

٢٤ ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع، الشنقيطي، مصر ١٣٢٨.

٢٥ ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة الآغابزرك، النجف ١٣٥٧.

٢٥ م ـ الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، شوقي ضيف، مصر ١٩٤٧.

٢٦ ـ روح المعاني (تفسير) الألوسي، مصر ١٣٠١.

٢٧ ـ روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، محمد باقر، النجف ١٣٠٤.

٢٨ ـ سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، مصر ١٩٥٣.

٢٩ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد، مصر ١٣٠٠.

٣٠ ـ شرح التصريح، الأزهري، مصر ١٣١٢.

٣١ ـ شرح المفصل، ابن يعيش، مصر.

٣٢ ـ طبقات المفسرين، السيوطي، ليدن ١٩٣٩.

٣٣ ـ طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، أبو الفضل إبراهيم، مصر ١٩٥٤.

٣٤ ـ ظهر الإسلام، أحمد أمين، مصر، ١٩٥٢.

٣٥ ـ العمدة، ابن رشيق، مصر ١٩٠٧.

٣٦ ـ الفهرست، ابن خير، كوديرا، مدريد ١٨٩٣.

٣٧ـ الفهرست ، ابن النديم ، مصر ١٣٤٨
٣٨ـ الفهرست ، الطوسي ، النجف ١٩٣٧ م .
٣٩ـ في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، دمشق ١٩٥١ م .
٤٠ـ القاموس المحيط ، الفيروزبادي .
٤١ـ الكامل ، ابن الأثير ، مصر ١٣٥٣
٤٢ـ الكتاب ، سيبويه ، مصر ١٣١٦
الكتاب ، سيبويه ، ديرنبورج ، باريس ١٨٨١ـ١٨٨٩ م .
٤٣ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة ، الآستانة ١٩٤٧ م .
٤٤ـ لب اللباب في تحرير الأنساب ، السيوطي ، ليدن ١٨٤٠ م .
٤٥ـ اللباب في معرفة الأنساب ، ابن الأثير ، القاهرة ١٩٥٧ م .
٤٦ـ لسان العرب ، ابن منظور ، مصر ١٢٩٩ م .
٤٧ـ مجلة المجمع العلمي العربي ، دمشق .
٤٨ـ مجلة كلية الآداب بالإسكندرية .
٤٩ـ المختصر في أخبار البشر ، أبو الفداء ، القسطنطينية ١٢٨٦
٥٠ـ المخصص ، ابن سيده ، مصر ١٣١٦ـ ١٣٢١
٥١ـ مراتب النحويين ، أبو الطيب اللغوي ، أبو الفضل إبراهيم ، مصر ١٩٥٤ م .
٥٢ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، اليافعي ، حيدرآباد ١٣٣٨
٥٣ـ معاني القرآن ، الفراء ، أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، مصر ١٩٥٥ م .
٥٤ـ معجم الأدباء ، ياقوت ، فريد رفاعي ، مصر ١٩٣٦ م .
٥٥ـ معجم البلدان ، ياقوت ، ليبزغ ١٨٨٦ـ١٨٧٣
٥٦ـ مغني اللبيب ، ابن هشام ، محيي الدين عبد الحميد ، مصر .
٥٧ـ المفصل ، الزمخشري ، مصر ١٣٢٣
٥٨ـ منازل الحروف ، الرماني ، محمد حسن ياسين ، نفائس المخطوطات ، بغداد ١٩٥٥ م .

٥٩ـ من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، مصر ١٩٥١ م .
٦٠ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، ابن الجوزي ، حيدرآباد ١٢٥٧
٦١ـ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، الأشموني ، محيي الدين عبد الحميد ، مصر ١٩٥٥ م .
٦٢ـ المنية والأمل في شرح ، المرتضى ، توماس أرنولد ، حيدرآباد ١٣١٦ كتاب الملل والنحل .
٦٣ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ابن تغري بردي ، مصر ١٩٢٩ م .
٦٤ـ نزهة الألباب في طبقات الأدباء ، ابن الأنباري ، مصر ١٢٩٤
٦٥ـ نفائس المخطوطات (المجموعة الخامسة) ، محمد حسن ياسين ، بغداد ١٩٥٥ م .
٦٦ـ النكت في إعجاز القرآن ، الرماني ، (انظر ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) .
٦٧ـ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل باشا البغدادي ، اسطمبول ١٩٥١ م .
٦٨ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، السيوطي ، مصر ١٣٢٧
٦٩ـ وفيات الأعيان ، ابن خلكان ، مصر ١٩٢٩ م .
٧٠ـ يتيمة الدهر ، الثعالبي ، الشام ١٣٠٣

(ب) المخطوط :

٧١ـ إشارة التعيين إلى ، تراجم النحاة واللغويين ، اليمني الشافعي أبو المحاسن ، دار الكتب المصرية ، تاريخ /١٦١٢
٧٢ـ الإكمال في رفع الارتياب ، عن المختلف والمؤتلف من الأسماء والكنى والأنساب ، ابن ماكولا ، دار الكتب المصرية ، مصطلح حديث / ٨
٧٣ـ الألفاظ المترادفة أو المتقاربة ، الرماني ، دار الكتب[1] ، لغة/٢

(١) حيث وردت دار الكتب فالمقصود بها دار الكتب بالقاهرة .

٧٤- الانتصار أو نقض المبرد في رده على سيبويه ، ابن ولاد ، دار الكتب ، الخزانة التيمورية نحو/٧٠٥
٧٥- تفسير جزء عمّ ، دار الكتب ، تفسير تيمور/٢٠١
٧٦- تلخيص أخبار النحويين واللغويين المذكورين في كتاب الإنباه ، ابن مكتوم ، دار الكتب ، تاريخ تيمور/٢٠٦٩
٧٧- تنقيح غوامض الكتاب ، ابن خروف ، دار الكتب ، نحو تيمور/٥٣٠
٧٨- الجامع في علوم القرآن (جـ١٢) ، الرماني ، مكتبة المسجد الأقصى بالقدس ، معهد مخطوطات الجامعة العربية ، فيلم ١٦
٧٩- الحدود ، الرماني ، (انظر الحاشية ١ في ص ٨٩) .
٨٠- الحروف ، الرماني ، معهد المخطوطات ، عن نسخة كوبرولي ، فيلم/١١٥ ، وعن نسخة مكتبة البديري بالقدس ، فيلم/٢٢
٨١- شرح الكتاب ، الرماني ، نسخة مصورة في مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، نحو/١٨٣
٨٢- شرح الكتاب ، السيرافي ، نسخة مصورة في مكتبة جامعة القاهرة ، تحت الرقم/٢٦١٨١ (انظر نسخ الشرح ص ١٣٦) .
٨٣- طبقات المفسرين ، الداودي ، دار الكتب ، تاريخ/١٦٨
٨٤- طبقات النحاة واللغويين ، ابن قاضي شهبة ، دار الكتب ، تاريخ تيمور/٢١٤٦
٨٥- عيون التواريخ ، الكتبي ، دار الكتب ، تاريخ/١٤٩٧
٨٦- الكتاب ، سيبويه ، (انظر طبعاته ونسخه الخطية في ص ١٠٦) .
٨٧- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ، العمري ، دار الكتب ، معرفة عامة/٥٥٩
٨٨- الوافي بالوفيات (جـ٢١) ، الصفدي ، فيلم في معهد المخطوطات بالقاهرة .

(جـ) المراجع الأجنبية :

1- A. grammar of the Classical Arabic Langage. By: M.S, Howell. (Introduction). Alah Abad. 1883

2- Die grammatishen Schuler der Araber, G. Fluegel.

3- Geschichte der Arabischen Litteratur. C. Brochelmann. 1898

فهارس التحقيق

الآيات

فهرسة الأشعار والأرجاز

فهرس الأعلام[1]

---

(١) لا عبرة في هذا الجدول لما يتقدم على الاسم من نحو: أل أو ابن أو أبي.

٤ ـ فهرسة الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

☆ ☆ ☆

Al Rummany al Nahwy
In the Light of His Explanation of The Book of Seebaweih

Al Rummānī al Naḥwī
fī Ḍaw' Sharḥih li Kitāb Sībawēh

by: Dr. Māzin al Mubārak

الرماني النحوي
في ضوء شرحه لكتاب سيبويه

لقد كانت العربيّة ـ منذ وُجدت ـ عزيزة على أهليها ، أثيرة لديهم ، فكانت موضع عنايتهم ووسيلة تفاخرهم حتى كان من يتفوّق فيها عيداً لذويه وأهله ، وفخراً لعشيرته وقبيلته ، ثم أكرمها الله بالقرآن ، أنزله بها ، فعزّز منزلتها ، وأعلى شأنها وزادها في النُّفوس عزّةً وتقديساً ، وغدت لمن آمن لغة كتاب ودين ، ولمن لم يؤمن آية تحدٍّ ودليل إعجاز .

وعكف العرب على لغتهم ، وبذلوا في خدمتها جهوداً مخلصة ومتواصلة تستحق منا كل إجلال وإكبار ، وكان لعلماء السّلف في ميدانها أعمال رائعة ، ماتزال آثارهم شاهدة عليها وناطقةً بما كانوا عليه من صبرٍ وجدبٍ على اللُّغة ونفاذ بصيرة فيما يتّصل بها .

وتاريخ العربيّة يشهد أن القرن الرّابع الهجري كان أحفل عصورها بالنّتاج الضّخم وأنّه كان عصر نضجها واستوائها .. ومن الأصوات المتعددة التي ارتفعت في سماء القرن الرابع أبو الحسن علي بن عيسى الرُّماني المتوفّى ٣٨٤ هـ .

لقد شاع عن الرُّماني أنه كان صوتاً وحيداً بين أصوات النُّحاة في القرن الرّابع ، بل لقد كان في الحق منفرداً من بين نحاة عصره بمنهجٍ مستقلٍ في معالجة البحث النحوي وتحقيق مسائله ..

وفي هذا الكتاب استبان المؤلف الصدى وجلى المذهب ، وخصَّ الرُّماني بالدراسة لأنه يمثل علماء عصره تمثيلاً صحيحاً باتساع ثقافته وعمقها ، وتعدد جوانبها ، فهو إمام من أئمة التّفسير واللغة والنحو ..

Distributed and ordered by: Dar Al Fikr
3520 Forbes Ave., Suite A 259,
Pittsburgh, PA 15213, USA.

ISBN 1-57547-215-5